كتاب

طرح النشري فيشرح النفريب

وهوشرح على

المَّان لمسمى بـ (تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد) للامام الأوحد والعالم الأجل حافظ عصره، وشيخ وقته، مجدد المائة الثامنة، زين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي المولود عام ٧٢٥ المتوفي عام ٨٠٦ هـ وهذا الشرح له ولولده الحافظ الفقيه المتفنن قاضي مصر ولى الدين أبي زرعة العراقي المولود عام ٧٦٢ المتوفى عام ٨٢٦ هـ أكله عام ٨١٨ هـ رحمهما الله تعالى ونقع بهما

المتكاشير والأ العياء اللزارث لايزبي مبيروت- لبشيان

(الجزء الخامس) قوبل على أربع نسخ خطية منها ما هو على نسخة المؤلف حقوق الطبع على هذا الشكل محفوظة

بد (كتاب الحج_ مواقيت الاحرام) المجد

عَنْ سَالِم عَنْ أَبِيهِ ﴿ أَنِ النَّبِيَّ صَلَى الله عَلَيهِ وَسَلَم وَقَتَ وَقَالَ مَرَّةً مُهَلُّ أَهْلِ المَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ وَأَهْلِ الشَّامِ مِن الْجَحْفَة وأَهْلِ مَهُلُّ أَهْلِ المَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ وَأَهْلِ الشَّامِ مِن الْجَحْفَة وأَهْلِ الْيَمَنِ مَنْ يَلَمْلُم ﴾ وعَنْ نَافِع عَنِ ابنِ عُمرَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْكِيْ قَالَ : «مُهَلُّ مُمِلُّ أَهْلَ اللهِ عَلَيْكِيْ قَالَ : «مُهَلُّ

العجد مواقيت الإحرام) المجد

عن سالم عن أبيه « أن النبي صلى الله عليه وسلم وقت وقال مرة مهل اهل المدينة من ذى الحليفة وأهل الشام من الجحفة وأهل مجد من قرن قال وذكرلي ولم أسمعه ، ومهل أهل المين من يلئلم » وعن نافع عن ابن عمر « أن رسول الله ويولي وسلم قال : «يهل أهل المدينة فذكره قال وبلغني أن رسول الله ويولي المخارى وسلم قال : «يهل أهل المدينة فذكره قال وبلغني أن رسول الله ويولي البخارى وقت ولفظ أهل المين من هذا الوجه من رواية سفيان بن عيينة لفظ البخارى وقت ولفظ ابن يريدعن الزهرى بلفظ الفعل من الاهلال وأخرجه الشيخان من رواية يونس ابن يريدعن الزهرى بلفظ «مهل أهل المدينة ذو الحليقة ، ومهل أهل المامن مهيعة وهي الجحفة ومهل أهل أمم عجد قرن » قال ابن عمر وزعموا أن النبي ويولي قال ولم المحمدة ومهل أهل المين يلملم » وأخرجه من الطريق الثانية الأنمة الستة خلا المترمذي من طريق مالك كلفظ المصنف الأأباد أود فان لفظه (وقت) وأخرجه البخارى والنسائي من طريق الليث بن سعد والترمذي من طريق الليث بن سعد والترمذي من طريق الليث بن سعد والترمذي من ابن عمر بلفظ (إن رجلا قام في المسجد فقال يارسول الله من أين عن نافع عن ابن عمر بلفظ (إن رجلا قام في المسجد فقال يارسول الله من أين عن نافع عن ابن عمر بلفظ (إن رجلا قام في المسجد فقال يارسول الله من أين عن نافع عن ابن عمر بلفظ (إن رجلا قام في المسجد فقال يارسول الله من أين عن نافع عن ابن عمر بلفظ (إن رجلا قام في المسجد فقال يارسول الله من أين عن نافع عن ابن عمر بلفظ (إن رجلا قام في المسجد فقال يارسول الله من أين عن نافع عن ابن عمر بلفظ (إن رجلا قام في المسجد فقال يارسول الله من أين عن نافع عن ابن عمر بلفظ (إن رجلا قام في المسجد فقال يارسول الله من أين عن المن عن ابن عمر بلفظ (إن رجلا قام في المسجد فقال يارسول الله من أين عن ابن عمر بلفظ (إن رجلا قام في المسجد فقال يارسول الله من أين المراأن نهل ؟ فقال رسول الله صلى المناؤن نهل ؟ فقال رسول الله عليه وسلم يقال المن عن ابن عمر بلفظ (إن روق المسجد فقال يارسول الله صلى المناؤن نهل ؟ فقال رسول الله صلى المناؤن المناؤن المناؤن نهل ؟ فقال رسول الله صلى المناؤن الم

أَهْلِ اللهِ يِنَةِ فَذَ كُرَهُ وَقَالَ وَ بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْكِيْ قَالَ (وَمُهَلُّ أَهُلُ اللهِ عِنْكَانِ مِنْ حَدِيثِ ابن عَبَاسِ أَهْلِ الْيَمِنِ مِنْ يَلَمُلُم) وَ وَصَلَ الشَّيْخَانِ مِنْ حَدِيثِ ابن عَبَاسِ (وَلاَ هُلُ الْيَمَنِ يَلَمُلُم هُنَّ لَهُمُ وَلَمْ أَتَى عَلَيْمِنَ مِنْ عَيْدِهِنَ مِنَّ مِنَّ مَنَ اللهِ عَلَيْمِنَ مِنْ عَيْدِهِنَ مِمَّنَ أَلَى اللهِ اللهِ مَنْ يَلَمُلُمُ هُنَّ لَهُمُ وَلَىٰ أَتَى عَلَيْمِنَ مِنْ عَيْدِهِنَ مِنَّ مِنَّ مَا اللهِ مَنْ عَيْدِهِنَ مَنَ عَلَيْمِنَ مَنْ عَيْدِهِنَ مَنْ مَنْ عَيْدِهِ فَلَ اللهِ عَلَيْمِ وَالْعَمْرَةَ وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَمِنْ حَيْثُ أَنْشَأَ حَتَى اللهِ اللهِ مَنْ عَيْدِهِ فَا اللهِ مَنْ عَيْدِهِ فَا اللهِ عَلَيْمِ اللهِ اللهِ مَنْ عَيْدِهِ فَا اللهِ مَنْ عَيْدِهِ فَا اللهِ مَنْ عَيْدِهِ فَا اللهِ مَنْ عَيْدُ اللهِ مَنْ عَيْدُ اللهِ اللهِ مَنْ عَيْدُ اللهِ عَلَيْمِ اللهِ اللهِ مَنْ عَلَيْمِ اللهِ مَنْ عَلَيْمِ اللهِ اللهِ مَنْ عَلَيْمِ اللهِ اللهِ مَنْ عَلَيْمِ اللهِ اللهِ مَنْ عَلَيْمِ اللهِ مَنْ عَلَيْمِ اللهِ اللهِ مَنْ عَلَيْمِ اللهِ مَنْ عَلَيْمِ اللّهُ اللهِ مَنْ عَلَيْمُ اللّهُ اللهِ مَنْ عَلَيْمُ اللّهُ اللهِ مَنْ عَلَيْمُ اللّهُ مِنْ عَلَيْمُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ عَلَيْمِ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّ

آخره (وكان ابن عمر يةول لم أفقه د فدمن رسول الله صلى الله عليه وسلم) لفظ الليثوالآخر قريب منه وقالُ الترمذي حديث ابن عمر حسن صحيح ورواه الشافعي عن مالك من طريق آخر فجعله من حديثه عن عبد الله بن دينا رعن ابن عمر ورواية عبد الله ابن دينار عن ابن عمر انفرد بها مسلم من رواية اسمعيل بن جعفر عنه بلفظ (أمر رسول الله عليه عليه وسلم أهل المدينة أن يهلوا منذى الحليفة)الى آخره ودواهالبخارىمندوايةزيد بن جبيراً ، أتى عبد الله بن عمر في منزله وله فسطاط وسرادق «فسائلته منأين يجوز أن أعتمر ؟قال فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم لا مل نجد قرن والأهل المدينة ذا الحليفة والاهل الشام الجحفة» قال إبن عبد البرواتفقوا كامهم على أن ابن عمر لم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم قوله ويهل أهل البمين من يلملم ولا خلاف بين العلماء أن مرسل الصحابي صحيح حجة (قلت) قد حالف في ذلك الاستاذ أبو اسحق الاسفرايي فذهب الى أنه ليس بحجة وقد ورد ميقاتاليمن مرفوعا من غير ارسالمن حديث ابن عِباس في الصحيحين وغيرها ومن حديث جابر في صحيح مسلم إلا أنه قال أحسبه رفعه ومن حديث عائشة عندالنسائيومن حديث الحارث بن عمرو عند أبي داود﴿ الثانية ﴾ فيه أن هــــذه المواضع الاربعة هي مواقيت الاحرام لأهل البلاد ،لمذكورة فيه فلأهل المدينة ذو الحليفة ولا هل الشام الجحفة ولاهل نجد قرن ولا على العين يلملم وهذا مجمع عليه حكى الاجماع في ذلك ابن المنذر والنووى وغيرها ومعنى التوقيت بها أنه لا يجوز لمريد النسك أَهُلُ مَكُةً مِنْ مَكُةً » ولمسلم من حديث جابرٍ أَحْسِبُهُ رَفَعَهُ الْمَالَّةِ عَرْقٍ وَيُهِلُ أَهْلُ الْمِراقِ مِن ذَاتِ عَرْقٍ وَيُهِلُ أَهْلُ الْمِرَقِ مِنْ يَلَمْ الْمَ وَمَهَلُ أَهْلِ الشَّرْقِ مِنْ مَنْ يَلَمْ الْمَ وَصَرَّحَ ابْنُ مَاجَه بِرَفْعِهِ بِلَفْظ (ومُهَلُ أَهْلِ المَشْرِقِ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ) وفيهِ ابْرَاهِيمُ ثِنْ يَزِيدَ النَّوْزِيُ مَثْرُوكُ وَلا بَي دَاتُ وَدَ والنسائِي بلسذَادٍ جَيَّدٍ مِن حَدِيثِ عَائِشَةً « وقَّتَ لا هَلِ العَرَاقِ ذَاتَ عِرْقٍ » وَزَادَ النَّسَائِيُ فِيهِ (ولا هل الشَّامِ ومصر الْمُحْفَةَ العَرَاقِ ذَاتَ عِرْقٍ » وَزَادَ النَّسَائِيُ فِيهِ (ولا هل الشَّامِ ومصر الْمُحْفَةَ العَرَاقِ ذَاتَ عِرْقٍ » وَزَادَ النَّسَائِيُ فِيهِ (ولا هل الشَّامِ ومصر الْمُحْفَةَ المَالِقُ المُ السَّامِ ومصر الْمُحْفَةَ فَيْهِ (ولا هل الشَّامِ ومصر الْمُحْفَةَ فَيْهِ إلْهِ السَّامِ ومصر الْمُحْفَةَ فَيْهِ إلْهُ السَّامِ ومصر الْمُحْفَةَ فَيْهِ إلْهِ السَّامِ ومصر الْمُحْفَةَ فَيْهِ إلْهُ السَّامِ والسَّامِ والمُعْلَقِيْمَ السَّامِ والسَّامِ والسَّامِ والمُهُ السَّامِ والمُسْلَمُ والمُحْفَةَ اللْمُ السَّامِ والسَّامِ والسَّامِ والسَّامِ والمُعْلَقَةَ السَّامِ والسَّامِ والسَّامِ

أن يجاوزها غير محرم والدليل على وجوب ذلك من أوجــه (أحدها) أنه عايه الصلاة والسلام جعلها ميقاتا للاحرام وقال خذوا عنى مناسككم فلزمنا الوقوف عند ذلك (ثانيها) أنه قال في الرواية الاخرى يهل أهلُّ المدينة من ذى الحليفة الى آخر الحديث فائتى به بلفظ الخبروهوهنا بمعنى الائمر وإنما يستعمل الأثمر بصيغة الخبر لتأكده والائمر المتأكدللوجوب (ثالثها)أنه قد ورد الامر صريحا في قوله في دواية البخاري وغيره من أين تأمرنا أن نهل واقرهالنبي عَيْنَايِّةً على ذلك وبين له مواضع الاهلال المأ مور بها وفي قوله في رواية مسلم من حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر أمر رسول الله عليالية أهل المدينة أنْ يهلوا منذى الحليفة الحديث (رابعها) أن في صحيح البخارى من حديث ابن عمر (فرضها رسول الله ﷺ) وذكر الحديث وافتراض المواقيت صريح فيما ذكرناه ولذلك بوب عليه البخادى (فرض مواقيت الحج والعمرة) وبهذا قال مالك وأبو حنيفة والشافعي واحمد والجمهور وقالوا لوتركها لزمه دم قال الشيخ تتى الدين وايجاب الدم من غير هذا الجديث وكأنه يحتاج الىمقدمة أخرىثم قال الشافعي وأبويوسف وعجد وآخرون متى عادالى الميقات قبل التلبس بنسك سقط عنه الدم وقال أبو حنيفة إنما يسقط عنه الدم اذا عاد اليه ملبياً فان عاد غير ملب أستمر لزوم الدم وقال عبد الله ابن ولأَهلِ الْيَهنِ عَلَمْكُمَ) ولا بَي داودَ مِن حَدِيثِ الْحَارِثِ بنِ عَمرَ السَّهْمِي ﴿ وَقَتَ ذَاتَ عَرْقِ لِأَهلِ العِرَاقِ ﴾ ولا بي داوُد والتر مِنى وحَسَّنهُ مِن حَدَيثِ ابنِ عَبَّاسِ (وقَّتَ لأَهلِ المُثرِقِ العَقِيقَ) ولا بُخارِي (انّ أَهلَ الْعَرَاق حدَّلُم عمر ذَاتَ عِرْقِ) وللطَّبرَانِيِّ مِن حَديثِ أَسَ ووقت لأَهلِ البَخارِي (انّ أَهلَ الْعَرَاق حدَّلُم عمر ذَاتَ عِرْقِ) وللطَّبرَانِيِّ مِن حَديثِ أَنسِ (وقَت لأَهلِ الْمَدَائِنِ الْعقِيقَ ولأَهلِ الْبَصْرَة ذَاتَ عِرْق)

المبارك وأحمد بن حنبل وزفر : لا يسقط الدم بعوده اليه مطلقاً وقال مالك ان عاد اليه قبل أن يبعد عنه وهو حلال سقط وإن عاد بعد البعد والأحرام لم يسقط وحكى صاحب البيان عن الشريف العُمَاني من أصحابنا أن المدنى إذا جاوز ذا الحليفة غير محرم وهو مريد للنسك فبلغ مكة غير محرم ثم خرج منها الى ميقات بلد آخر كياملم وأحرم منه فلآدم عليه بسبب مجاوزة ذى الحليفة قال النووى فى شرح المهذب وهو محتمل وفيه نظر انتهى ووداء ذلك أقوال شاذة (أحدها) أنه إن لم يعد للميقات حتى تم حجه رجع للميقات وأهل منه بعمرة حكاه ابن عبد البر عن الحسن البصرى وقال ابن المنه دوى عن ابن الزبير (ثانيها) أنه متى ترك الميقات لم يصح حجه أصلا قله سعيد بن جبير (ثالثها) أنه اذا ترك الميقات لاشيء عليه قال آبن المنذر هذا أحد قولى عطاء ورويناه عن الحسن والنخعي قال ابن عبد البر وهذه الاقاويل الثلاثة شاذة ضعيفة عند فقهاء الامصار لانها لااصل لها في الآثارولاتصح في النظر ﴿الثالثة﴾ قد بيناأن معنىالتوقيت بهذهالموَّاقيت منع مجاوزتها بلا أحرام اذاكان مريدا للنسك اما الاحرام قبل الوصول اليها فلا مانع منه عند الجمهور ونقل غير واحد الاجماع عليه بل ذهب طائقة من العلماء الى ترجيح الاحرام من دويرة أهله على التأخير الى الميقات وهو أحد قولى الشافعي ورجحه منأصحابه القاضي أبو الطيب والروياني والغزالى

والرافعي وهو مذهب أبي حنيفة وروى عن عمروعلي أنهما قالا في قوله تعالى (وأتموا الحج والعمرة لله) أتمامهما أن تحرم بهما من دويرة أهلك وقال ابن المنذر ثبت أن ابن عمر أهل من ايلياء يعني بيت المقدس وكان الاسودوعلقمة وعبد الرحمن وأبو اسحق يحرمون من بيوتهم ، انتهى لكن الاصح عنــــد النووي من قولي الشافعي أن الاحرام من الميقات أفضل ، ونقل تصحيحه عوام اهل العلم بل زاد مالك عن ذلك فكره تقدم الاحرام على الميقات، قال ابن المنذروروينا عن عمراً نه أنكر على عمران بن حصين احرامه من البصرة وكره الحسن البصرى وعطاء بنابي رباح ومالك الاحرام من المكان البعيدانتهى وعن أبى حنيفة رواية أنه إن كان يملك نفسه عن الوقوع في محظور فالاحرام من دويرة أهله أفضل والافن الميقات وبه قال بعض الشافعية وشذ ابن حزم الظاهرى فقال إن أحرم قبل هذه المواقيت وهويمر عليها فلا احرام له الا أن ينوى اذاصار الى الميقات تجديد احرام وحكاه عن داود وأصحابهم وهو قول مردود بالاجماع قبله على خلافه قاله النووى وقال ابن المنذر:أجم أهل العلم على أن من أحرم قبل أن يأتى الميقات فهو محرم وكذا نقل الاجماع في ذلك الخطابي وغيره ﴿ الرابعة ﴾ قوله (وقت) قال القاضى عياض أى حددوجعل لهم ميقاتاً وحد الحد الذي يحرمون منه ومنه الوقت والمواقيت كلها حدود للعبادات ويكون وقت بمعى أوجب عليهم الاحرام منه ومنه (ان الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتا) وقال صاحبالنهاية : التوقيت والتأقيت أن يجعل للشيء وقت يختص به وهو بيان مقدار المدة يقال وقت الشيء يوقته ووقته يقته اذا بين مدته ثم اتسعفيه فأطلق على المكان فقيل الموضع ميقات وهو مفعال منه وأصله موقات فقلبت الواوياء لكسر ما قبلهاوقال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة قيل إن التوقيت في اللغة التحديد للشيء مطلقاً لأن التوقيت تحديد بالوقت فيصير التحديد من لو ازم التوقيت فيطلق عليه توقيت وقوله هنا وقت يحتمل أن يراد به التحديد أى

حد هذه المواضع للاحرام ويجتمل أن يرادبذلك تعليق الاحرام بوقت الوصول الى هذه الأماكن بشرط ارادة الحج أوالعمرة ﴿ الخامسة ﴾ قوله (مهل أهل المدينة) بضم الميم وفتح الهاء وتشديد اللام أي موضع إهلالهم وهو في الأصل دفع الصنوت بالتلبية والمراد به هنا مطلق الاحرام سمى بذلك لملازمته له في عادتهم غالباً وقوله بعد ذلك في المواضع الثلاثة يهل بياء مثناة من تجت أوله مضمومة وهاء مكسورة فعل مضارع من أهل ﴿ السادسة ﴾ المرادباً هل المدينة وأهل الشام وأهل نجد كل من سلك طريق سفرهم بحيث إنه مرعلي هذه المواقيت وان لم يكن من بلادهم فلو مر الشامى علىذى الحليفة كايفعل الآزارمه الاحرام منها وليس له مجاوزتها الى الجحفة التي هي ميقاته وقد صرح بذلك في حديث ابن عباس في الصحيحين وغيرهما فقال (هن لهن ولمن آتي عليهن منغير اهلهن نمن اداد الحج والعمرة) وقوله (لهن) كذا في الصحيحين وغيرها أى للأقطار المذكورة وهي المدينة وما معهاوالمرادلا هلهن فذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه وفيرواية أبي داودفي سننهلم وكذاف مسلم من رواية ابن أبي شيبة أى أهل هذه المواضع وهو اظهر توجيها قال النووى فىشرح مسلم وهذا لاخلاف فيه وقال فى شرح المهذب: إنه متفق عليه فان أراد نني الخلاف في مذهب الشافعي فهو صحيح وانأراد نني الخلاف مطلقاً فردود ، فانمذهب مالكأنله أن يجاوز ذا الحليفة الى الجحفة اذا كانمن أهل الشمام أو مصر وان كان الأفضل أن يحرم من ذي الحليفة كما نقله ابن القاسم عنه ولا أعلم عندهم خـلافا فى ذلك وحكاه ابن المنذر عر أبى ثور وأصحاب الرأى قال وبهذا نقول وصرح به الحنفية في كتبهم وقد نكت الشيخ تقى الدين في شرح العمدة بذلك ثم قال ابن المنذر وقالت عائشة اذا أردت الحج أحرمت من ذي الحليفة وإذا اردت العمرة احرمت من الجحفة (قلت)لعلها لما كانت تعتمر لا تسلك طريق ذا الحليفة ولا تمر عليها بل تسلك طريقاً أخرى تمريها على الجحفة خاصة وقد حمله على ذلك العمراني من أصحاننا

فى البيان ويدلله مافى صحيح مسلم عرب جابر أحسبه رفع الحديث الى النبي وللطلط فقال : (مهلأهل المدينة منذي الحليفة) والطريق الآخر الجحفة الحديثوأما الفرق في ذلك بين الحج والعمرة فلا يظهر له معنى وقال الشبيخ تتى الدين في شرح العمدة : هذا محل نظر فان قوله ولمن أتى عليهن من غير أهلهن عام فيمن أتى ، يدخل تحته من ميقاته بين يدى هذه المواقيت التي مرجما ومن ليس ميقاته بين يدييها ، وقوله ولا هل الشام الجحفة عام بالنسبة الى من يمر بميقات آخر أولا فاذا قلنا بالعموم الاولدخل تحته هذا الشأمىالذي مر بذي الحليفة فيلزمه أن يحرم منها واذا عمانا بالعموم الثانى وهو أن لأهل الشام الجحفة دخل تحته هذا المار أيضاًبذي الحليفةفيكون له التجاوز اليها ولكل منهماعموم من وجه فكما يحتمل أن يقال ولمن أتى عليهن من غير أهلهن مخصوص بمن ليس ميقاته بين يديه يحتمل أن يقال ولأهل الشام الجحفة مخصوص بمنهم يمربشيء من هذه المواقيت اه ولو سلك ماذكرته أولا من أن المراد بأهل المدينة من سلك طريق سفرهم ومر على ميقاتهم لم يرد هذا الاشكال ولم يتعارض هنة دليلان، ومن المعلوم أن من ليس بين يديه ميقات لأهل بلده التي هي محل سكنه كاليي يحجمن المدينة ليسام مجاوزة ميقات أهل المدينة غيرمحرم وذلك يدلعلى ماذكرناه أنه ليس المراد بأهل المدينة سكانهاوانما المراد بأهلها من حج منها وسلك طريق أهلها ولوحملناه علىسكانها لوردت هذهالصورة وحصل الاضطراب في هذا فنفرق في الغريب الطارىء على المدينة مثلا بين أن يكون بين يديه ميقات لا هل بلده أم لا ؛ فنحمل أهل المدينة تارة على سكامًا وتارة على سكانها والواردين عليهاويصير هذا تفريقاً بغيردليل واذا حملنا أهل المدينة على ماذكر ناه لم يحصل في ذلك اضطراب ومشى اللفظ على مداول واحد في الأحوال كلها والله أعلم وكلام غير واحد منهم ابنشاس وابن الحاجب المالكيان وابن قدامة الحنبلي يقتضي ماذكرته منأن الخلاف أعا هو فيمن له ميقات بين يديه كالشامى يمر بذي الحليفة هل له مجاوزتها الى الجحفة ، أما المدنى فليسله ذلك

قطعاً وكذلك اليميى ونحوه وجعل ابن عبدالبر الخلاف في الجيع ومثل لموضع الخلاف بمجاوزة المدني ذا الحليفة وهو ظاهر كلام ابن المنذر أيضاً وكذا صرح به شادح القدورى محمود بن دمضان فينبغي تحقيق ذلك ﴿ السابعة ﴾ ذو الحليفة بضم الحاء المهملة وفتح اللام تصغير الحلفة بفتح اللام وكسرها وهى واحسد الحلفاء وهو النبت المعروف والمراد بها موضع بقرب المدينة بينه وبينها نحو ستة أميال قاله النووى وقبله الغزالى والقاضى عياض ثم قال وقيل سبعة أميال وقال ابن حزم أدبعة أميال وذكر ابن الصباغ وتبعه الرافعي من أصحابنا أن بينهما ميلا قال الحب الطبرى : وهووهم والحس يرد ذلك وقال شيخنا الامام جمال الدين الاسنوى في المهمات: الصـواب المعروف المشاهد أنها علىثلاثة أميال أو تزيد قليلا والقائلون بما ذكرناهأولا أتقن فى ذلك وقد ذكره الحب الطبرى عالم الحجاز وصوبه والدى رحمه الله في شرح الترمذي وهو مأمن مياه بني جشم بينهم ربين خفاجة العقيليين وهو أبعد المواقيت من مكة بينهما نحو عشرة مراحل أو تسع أما ذو الحليفة المذكور في حديث رافع بن خديج كنا مع الني مُولِيِّكُ بذى الحليفة من تهامة فهو موضع آخر قال الداوودي ليس هو المهل الذي بقرب المدينة ﴿النَّامَنَةِ﴾ الجحفة بضم الجيم واسكان الحاء المهملة وفتح الفاء قرية على ستة أميال من البحر وثماني مراحل من المدينــة ونحو ثلاث مراحل من مكة وسميت بذلك لأن السيل اجتحفها وحمل أهلها وهي مهيعة كما في رواية تقدم ذكرها منالصحيحين بفتح الميم واسكان الهاء وفتح الياء المثناةمن تحتوالعين المهملة وحكى القاضي عياض عن بعضهم كسر الهاء مع اسكان الياء والصحيح المشهور الاول وهو الآن خربة لايصل اليها أحدلوخها وأنما يحرم الناس من رابغ وهي على عاذاتها وذكر بعضهم أن مهيعة قريب من الجحفة والمعتمد ما قدمناه انها هي الجحفة نفسها ﴿ التاسعة ﴾ الشام بلاد معروفة وهي من العريش الى بالس وقيل الى الفرات قاله النووى فى شرح أبى داود وقال ابن

السمعاني هي بلاد بين الجزيرة والغور الىالساحل ويجوز فيها التذكير والتأنيث والهمز وتركه وأماشاكم بفتح الهمزة والمد فأباه أكثرهم الافي النسب وفى سبب تسميتها بهذا الاسم خلاف لا نطول بذكره ﴿ العاشرة ﴾ روى النسأني في سننه من رواية أفلح بن حميد عن القاسم عن عائشة مرغوعاً ولأهل الشام ومصر الجحفة وهمذه زيادة يجب الأخذ بها وعليها العمل ﴿ الحادية عشرة ﴾ نجد بفتح النون واسكان الجيم وآخره دال مهملة قال في الصحاح: هو ما ارتفع من تهامة الى أرض العراق ، وقال في المشارق ، مابين جرش الى سواد الكوفة وحده مما يلى المغرب الحجاز وعن يسار الكعبة الىمين قال ونجد كلها من عمل البمامة ، وقال فى النهاية النجد ما ارتفع من الأرض وهو اسم خاص لما دون الحجاز بما يلىالعراق ﴿ الثانية عَشرة ﴾ قرن يفتح القاف واسكان الراء المهملة بلاخلاف بينأهل العلم من أهل الحديث واللغة والتاريخ والاسماءوغيرهم كماقاله النووى قال وغلط الجوهرى في صحاحه في غلطتين فاحشتين فقال بفتحالراءوزعم أنأو يساالقرنى رضى اللهعنه منسوباليه والصواب اسكان الراءوأنأويسامنسوب الى قبيلة معروفة يقال لهم بنوقرن وهم بطن من مراد القبيلة المعروفة ينسب اليها المرادى (قلت) حكى القاضى في المشارق عن تعليق عن القابسي أنمن قال قرن بالاسكان أراد الجبل المشرف على الموضع ومن قال قرن بالفتح أراد الطريق الذى يفترق منه فانه موضع فيهطرق مفترقة انتهى وهذا يدل على أن فيه خلافاً ويقال له قرن المنازل وقرن الثعالب قال النووى وهو على نحو مرحلتين من مكة قالوا وهو أقرب المواقيت الى مكة وقال في المشادق هو على يوم وليلة من مكة وهو قريب مما قدمته عن النووى وفيما حكاه النووي من أن قرنا أقرب المواقيت الى مكة نظر فقد ذكر ابن حزم أن بينها وبين مكة اثنين وأربمين ميلا وأن بين يلملم ومكة ثلاثين ميلافتكون ياملم حينئذ أقرب المواقيت الى مكة والله أعلم ﴿ الثالثة عشرة ﴾ ياملم بفتح الياء المثناة من تحت واللامين ويقال له أيضاً ألملم بهمزة أوله وهي الأصل والياء

، يدل منها كما ذكره في المشارق وهو جبالمنجبال تهامة على مرحلتين منمكة وقال ابن السيد: يلملم ويرمرم باللام والراء ﴿ الرابعة عشرة ﴾ قال أصحابنا وغيرهم المراد بكون ياملم ميقات أهل اليمن بعض اليمنوهو تهامةفاما نجد فان ميقاته قرن وذلك لأن اليمن يشمل بجداً وتهامة فأطلق اليمن وأريد بعضه وهو تهامة منه خاصة وقوله فيما تقدم نجد تناول نجد الحجاز ونجد البمين فكلاهما ميقات أهله قرن ﴿ الخامسةعشرة ﴾ بتي ميقات خامس متفق عليه لم يتعرض له في هذا الحديث وهوذات عرق ميقات أهل العراق، وهو بكسر العين المهملة واسكان الراء سمى بذلك لازفيه عرقاً وهو الجبل الصغيروقيل العرق من الأرض سبخة تنبت الطرفاء وبينها وبين مكة اثنان وأربعون ميلا قاله ابن حزم قال المنذرى وهى الحد بين نجدوتهامة وما ذكرته من الاجماع على توقيت ذات عرق لأهل العراق تبعت فيه ابن عبد البر والنووى فقالا : انه مجمع عليه لكن الخلاف فيه موجود فحكي ابن حزم عن قوم أنهم قالوا : إن ميقات أهل العراق العقيق قال واحتجوا بخبر لايصح: لأنراويه يزيد بنأبي زياد وهوضعيف عن على ابن عبدالله بن عباس عن ابن عباس (قلت) الجبر المذكور رواه أبوداودوالترمذي بالاسناد المذكور بلفظ (إن النبي عَلِيَطَالِيُّةِ وقت لأهل المشرق العقيق) سكت عليه أبودا ودوحسنه الترمذي قال النووى في شرح المهذب وليس كاقال فانهمن رواية يزيدبن أبى زيادوهوضعيف باتفاق المحدثين وكذلك اعترض عليه المنذري في مختصر السننبان فيه يزيد بن ابي زيادوهوضعيف والجمهورعلي أن الميقات ذات عرق وبه عَالَ الأَمَّةَ الأَربِعَةَ لَـكُن اختلفوا هل صارت ميقاتهم بتوقيت النبي عِلَيْكَاللَّهُ أَم باختهاد عمر بن الخطاب رضي الله عنــه وفي ذلك خلاف لأصحابنا الشافعية حكاه الرافعي والنووى وجهين وحكاه القاضي أبو الطيب قولين المشهور منهما عن نص الشافعي أنه باجتهاد عمر وهو الذي ذكره المالكية والذي عليه أكثر الشافعية: أنه منصوص وهو مذهب الحنفية يدل للأول مادواه البخارى في صحيحه عن أبن عمر قال لما فتح هذان المصران أتوا عمر

فقالوا ياأمير المؤمنين أن رسول الله ﷺ حد لأهل نجد قرن وهو جورعن طريقناوانا ازأردناقرنشق علينا قالفانظروا حذوهامن طريقكم فحد لهم ذات عرق ويدل للثاني عدة أحاديث وهي متكلم فيها قال ابن المنذر لايثبت فيه عن النبي وَلَيْنِيْكُ حَدَيْثُ (قلت) روى مسلم في صحيحه عن أبي الزبير أنه سي جبر بن. عبد الله يسأل عن المهل فقال سمعت أحسبه رفع الحديث الى رسول الله عَلَيْكِيْنَةٍ فذكر الحديث وفيه رمهل أهل العراق من ذات عرق وقال النووى في شرح مسلم هو غير ثابت لعمدم جزمه برفعه وأما قول الدار قطني إنه حمديث ضعيف لأن العراق لم تكن فتحت في زمن النبي وَلَيْنَا فِي فَكَلَامِهُ في تضعيفه صحيح ودليله ماذكرته واما استدلاله لضعفه بعدم فتح العراق ففاسد لأنه لايمتنع أن يخبر به النبي مُلِيَّالِيَّةِ لعلمه باله سيفتح ويكون ذلك من معجزات النبوة والاخبار بالمغيبات المستقبلات كما أنه وكالله وقت لأهل الشام الجحفة في جميع الاحاديث الصحيحة ومعلوم أن الشام لم يكن فتح يومئذ وقد ثبتت الأحاديث الصحيحة عنه وَلَيْكُ أنه أخبر بفتح الشمام والمين والعراق وأنهم. يأ توزاليهن يبسون والمدينة خير لهم لوكانوا يعلمون، وأنه عليه السلامأخبر بأنه زويت له مشارق الارض ومغاربها وقال سيبلغ ملك أمتى مازوى لى منها وانهم سيفتحون مصر وهي أرض يذكر فيها القيراط وان عيسي ينزل على المنارة البيضاء شرقى دمشق وكل هذه الأحاديث في الصحيح انتهى وقال في شرح المهذب اسناده صحيح لكسنه لم يجزم برفعه الى النبي عَلَيْنَا فلا يثبت رفعه لمجرد هذا ورواه ابن ماجه من رواية ابراهيم بن يزيد الخوزى باسناده عن جابر مرفوعا بغير ثنك بلفظ أهل المشرق لكن الخوزي ضعيف لايحتج بروايته ورواه الامام أحمد في مسنده عن جابر عن النبي ﷺ بلا شك أيضا لكمنه من رواية الحجاج بن أرطاةوهو ضعيف (قات) في قول النووي إن حديث جابرغير ثابت لانه لم يجزم برفعه نظر فان قوله أحسبه معناه اظنه والظن في باب الرواية يتنزل منزلة اليقين فايس ذلك قادحا في رفعه ، وأيضا فلو لم

يصرح برفعه لايقينا ولا ظنا فهو منزل منزلة المرفوع لأن هذا لايقال من قبل الرأى وانما يؤخذ توقيفا من الشارع لأسيا وقد ضمه جابر دضي الله عنه الى المواقيت المنصوص عليها يقينا باتفاق وروى أبو داود والنسأئى باسناد صحيح كما قال النووى عن عائشة أزرسول الله والمسلم وقت لأهل العراق ذات عرق وذكر ابن عدى عن يحيى بن عد بن صاعد أن الامام احمد كان ينكر على أفلح بن حميد هذا الحديث قال ابن عدى قد حدث عنه ثقات الناس وهو عندى صالح وأحاديثه أرجو أن تكون مستقيمة كلها وهذا الحديث ينفرد به معافي بن عمران عنه وانكار أحمد قوله ولأهل العراق ذات عرق ولم ينكر الباقي من اسناده ومتنه انتهى وصححه ابو العباس القرطبي وقال الذهبي هو صحيح غريب وقال والدى رحمه الله ان اسناده جيد وروى أبو داود أيضا عن الحارث بن عمرو السهمى حسديثا وفيسه ووقت يعنى رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات عرق لأهل العراق قال البيهقي في إسـناده من هو غیر معروف (قلت) زرارة بن کریم بفتح الکاف روی عنه جماعة وذكره ابن حبان في الثقات والراوى عنه في سنن أبي داود عتبة بن عبد الملك كذلك وباقى رجاله لايحتاج الى الفحص عنهم فليسفى اسناده من هو غير معروف فان كان فيهم من ليـس معروفا عند البيهتي فهو معروف عند غيرة وروى أحمد والدار قطني من رواية الحجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيبعن أبيه عن جده قال (وقت رسول الله عَيْنَاتُهُ) فذكر الحديث وفيه وقال لإ هل العراق ذات عرق وروى الشافعي والبيهتي باسناد حسن عن عطاء عن النبي عَلَيْتُهُ مُرسلاً أنه وقت لأهل المشرق ذات عرق فهذه الأحاديث التي ذكرتها وان كان في كل منها ضعيف فجموعها لايقصر عن بلوغ درجة الاحتجاج به وكذا ذكره النووى في شرح المهذب فالأرجح عندى أنه منصوص أيضاً قال ابن قدامـة ويجوز أن يكون عمر ومن سـائه لم يعلموا توقيت النبي يَيْطِيُّكُو ذات عرق فقال ذلك برأيه فأصاب ووافق قول النبي ﷺ فقـــد كان كـثـيــ

الاصابة رضى الله عنه اه ، ذان قلت ما الجمع بين حديث ابن عباس في التوقيت من العقيق وبقية الأحاديث في التوقيت من ذات عرق؟ إِ قات)في ذلك أوجه (أحدها) ضعف حديث ابن عباس كما نقدم وبتقدير صحته فأحاديث التوقيت من ذات عرق أصح وأكثر وأرجح ، وعكس ذلك الخطابي فقال الحديث في العقيق أثبت منه في ذات عرق (الثاني) ان ذات عرق ميقات الايجاب والعقيق ميقات الاستحباب فالاحرام من العقيق أفضل فان جاوزه وأحرم من ذات عرق جاز وبهذا صرح أصحابنا الشافعية واقتضى كلام ابن عبد البر أنه منفق عليه (الثالث) ان ذات عرق ميقات لبعض أهل العراق والعقيق ميقات لجضهم ويؤيد ذلك مارواه العابراني في معجمه الكبير عن أنس بن مالك أن رسول الله عِلَيْكُ وقت لأهل المدائن العقيق ولأهل البصرة ذات عرق الحديث وفيه أبو ظلال «لال بن يزيد وثقه بن حبان وضعفه الجمهور (الرابع) ذكر بعضهم أن ذات عرق كانت أولا في موضع العقيق ثم حولت وقربت الى مكة وعلى هذا فذات عرقهو العقيق واللفظان متواردان على شيء واحد وروى البيهقي في المعرفة عن الشافعي عن ابن عيينة عن عبدالكريم الجزري قال رأىسميد بن جبير دجلا يريد أذيحرم من ذات عرق فأخذ بيده حتى خرج به من البيوتوقطم الوادى فأتي به المقابر فقال هذهذات عرق الأولى اه ومقتضى هذا الجواب وجوب الاحرامهن العقيق والجمهورعلى خلافه كما تقدموانما قال به الشافعية استحبابا كماتقدموظاهركلام المالكية كراهة ولأنهم اتفقو اعلى كراهة تقدم الاحرام على الميقات بمكان قريب لما فيه من التباس الميقات وظاهر كلام المدونة كراهته عند التقديم بمكان بعيد أيضاً ، قال وهذا من هؤلاء كراهة أن يضيق المرء علي نفســه ما قد وسع الله عليه وأن يتعرض لما لا يؤمر أن يحدث في احرامه قال وكامِم ألزمه الاحرام اذا فعل لأنه زاد ولم ينقص اه ولم يفرق هؤلاء في ذلك بين بعض المواقيت وبعضها فدخل في ذلك ذات عرق أيضاً ، وما حكاه عن الكل من صحة الاحرام قبل الميقات يجالفه كالام

ابن حزم المتقدم والله أعلم ، والعقيق كل مسيل شقه ماء السيل فوسعه وفي مِلاد العرب أربعة أعقة وهي أودية عادية منها عقيق يتدفق ماؤه في غورى تهامة وهو المذكور في هذا الحديث قاله الأزهري وذكر بعضهم أنها عشرة ﴿ السادسة عشرة ﴾ قال القاضي عياض فيه رفق النبي عَلَيْكِيْدٌ بأمته في توقيته هذه المواقيت لهم فجعل الأمرلامل الآفاق بالقرب ولماكانأهل المدينة أقرب منأهل الآفاق المذكورة وقت لهم ذا الحليفة خارج المدينة بستة أميال وجعل لمن مربها من أهل الآفاق المصير الى ميقاتهم الجعفة على عانية مراحل من المدينة اه، وماذكره من أن الآفاقي المار بذي الحليفة له مجاوزتها غير عُرِم الى الجِعفة التي هي ميةاته هو مذهب مالك وقد عرفت أن مذهب الشافعي والاكثرين خلافه ﴿ السابعة عشرة ﴾ وقت النبي عَلِيَّالِيَّةِ هذه المواقيت لأهل هذه الامصار وبين في حديث ابن عباس أن من مر عليها من غير أهلها فحمه حكم أهلها وفهم منذلك أن حكم المقيمين بهذه المواقيت كحكم المادين بَهَا ، وفهم من سكوته عمن سكنه بين المواقيت ومكة أنه لايكاف الرجوع الى هذه المواقيت بل يحرَّم من موضعه اذ لوكاف الرجوع اليها لم يختص تأقيتها بالمارين بها ، وصرح بذلك في حديث ابن عباس بقوله ومن كان دون ذلك فن حيث انشــأ حتى أهل مكة من مكة أى فن حيث أنشأ السفر منه وهذا مذهب الأثمة الأربعة وبه قال كافة العلماء الاعجاهدافقال ميقاته مكة نفسها وحكى ابن عبد البر عن أبي حنيفة أنه قال يحرم من موضعه فان لم يفعل فلا يلخل ألحرم الاحراما فان دخله غير حرام فليخرج منه وليهل حيث شاءمن الحل ، وحكاه ابن المنذر من أصحاب الرأى ، وقال ابن عبد البر إنه وقول مجاهد شاذان ، وأما من هو عكة فيقاته نفس مكة فلا يجوزله تركها والاحرام خارجها ولوكان في الحرم ، هذا هو الصحيح عنـــد أصحابنا وغيرهم وقال بعض أصحابنا الاحرام من الحرم كله جائز ، والحديث بخلافه وقال المالكية : لوخرج الحالجل جاز على الأشهر، ولا دم لأنه زاد وما نقس ، قال أصحابنا ويجوز أن

عَلَىٰ اللهِ الراح الحج والتمتع والقران) المجان عَبَدُ الرَّحَن بن الْقَاسم عَن أَبِيهِ عَنْ عَائشَةَ (انَّ رَسولَ

يحرم من جميع نواحي مكة بحيث لايخرج عن نفس البلد وفي الأفضل قولان أصحهما من باب داده والناني من المسجد الحرام تحت الميزاب ثم إن هذا في الحج أما العمرة فان ميقات المكي اذا أراد الاحرام بها أدنى الحل من أي الجهات كان لحديث عائشة في الصحيحين أنه عليه الصلاة والسلام أمرها في العمرة أَنْ تخرج الى التنميم وتحرم بالعمرة منسه والتنميم في طرف الحل وهو أقرب نواحيه والله أعلم ﴿ الثامنة عشرة ﴾ سكت في الحديث عن قاصدمكة للنسك من غير أن يمر على شيء من هذه المواقيت وقد قال الجمهور : يلزمه الاحرام اذا حاذي أقرب المواقيت اليهوبه قال الأثمــة الاربعة ، قال أصحابنا فان لم يحاذ ميقاتاً لزم أن يحرم اذا لم يبق بينه وبين مكة الا مرحلتان ، وقال ابن حزم الظاهرى : يحرم من حيث شـ اء فان مر بعد ذلك على ميقات منها لزمه تجديد الاحرام منه وادعى دخول ذلك في قوله عليه الصلاةوالسلام : (ومن كان دون ذلك فنحيث أنشأ) وهو مردود لأنه ليس دون المواقيت المذكورة فلم يتناوله الحديث وتمسك الجمهور في ذلك بقول عمر رضي الله عنه لما شكي اليه أهل العراق جود قرن عن طريقهم: انظرواحذوهامن طريقكم ، والاحرام من محاذات الميقات أقرب الامور الى النص لأن القصــد البعد عن مكة بهذه المسافة فلزم اتباعه

عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها ﴿ أَنْ رَسُولُ

الله عَلَيْ أَفْرَدَ الحَجَّ) لَفظ مسلم وفى رواية لَمَما (أَهَلَ بالحُجِّ) وَاللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ وَاللهُ عَلَيْ اللهُ الل

الله ﷺ أفرد الحج »لفظ مسلم (فيه)فوائد ﴿ الأولى ﴾ أخرجه مسلم · وأصحاب السنن الاربعة من هذا الوجه منطريق مالك بهذا اللفظواتفق عليه الشيخان من دواية عبد العزيز بن الماجشون عن عبد الرحمن بن القاسم بلفظ (خرجنا مع النبي عَلَيْنِيْ لانذكر الا الحج)الحديث واتفق عليه الشيخان أيضاً وأبو داود والنسائي وابن ماجه من طريق مالك عن أبي الأسود عجد بن عبد الرحمن يتيم عروة عن عائشة أنها قالت «خرجنامع رسول الله عَلَيْكُ اللهِ عَلَيْكُ اللهِ عَلَيْكُ اللهِ وسلم عام حجة الوداع فنامن أهل بعمرة ومنامن أهل بحجة وعمرةومنامن أهل بالحج وأهل رسول الله وكالله بالحج فأمامن أهل بالحج أوجم الحج والعمرة لم يحلوا حتى كان يوم النحر » لفظ الشيخين وأبى داود واقتصر النسائي منه على (أهل دسول الله وَتُنْكِلُنَّهُ بِالحَجِ) وقال ابن ماجه (أفرد الحج) ﴿ الثانيــة ﴾ افراد الحج هو أن يحرم بالحج في أشهره ويفرغ منه ثم يعتمر من عامه ، والتمتع أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج ويفرغ منها ثم يحج من عامه والقران أن يجمع بينهما فيحرم بهما دفعة واحسدة وكذا لو أحرم بالعمرة ثم أحرم بالحج قبل الطواف يصح ويصير قارناً فلو أحرم بالحج ثم أدخل عليه العمرة ففيهقولان للشافعي أصحهما لايصح احرامه بالعمرة والثاني يصح ويصير قادنا بشرط أن يكون قبل الشروع في أسباب التحلل من الحج وقيل قبل الوقوف بمرفات، وقيل قبل فعل فرض، وقيل قبل فعل طواف القدوم م - ۲ - طرح تثریب خامس

الله عَيْنِ بَحَبِّ مِفَرَدِ ، وقال ابنُ مَاجه باسنادِ الصَّحيحِ (أَفْرَدَا لَخْجَ) ولمسلم مِنْ حديث ابنِ عُمَرَ أَهَلِّ بِالْخَجِّ مُفْرِدًا وفي الصَّحيحين مين حديث ابنِ عُمَر أَهَلَّ بِالْخَجِّ مُفْرِدًا وفي الصَّحيحين مين حديث ابنِ عَمَر (تَمَنَّعَ رَسُولُ اللهِ عِيْنِيْنَ في حَجَّةِ الوداعِ بالعمرة الي الحجِّ) ولهما من حديث ابنِ عباس (هذه عُمْرة السَّتَمتعناجاً) ولمسلم من حديث علي وعمران بن حصين (تَمَتَّعْنامَعَ اسْتَمتعناجاً) ولمسلم من حديث علي وعمران بن حصين (تَمَتَّعْنامَعَ

أو غيره، وأجمعت الأمة على جواز تأدية نسكي الحج والعمرة بكل من هذه الأنواع الثلاثة الافراد والتمتع والقران ، وذكر الفقهاء من أصحابنا وغيرهم نوعين آخرين(أحدهما)الاطلاق وهو أن يحرم بنسك مطاقاتم يصرفه إلى ما شاء من حجأو عمرةأو كليهما ، (والثاني) التعليق وهو أن يحرم بالحرام كاحرام زيد ولا يرد علىماحكيته من الاجماع مافي الصحيحين عن عمروعُمان رضي الله عنهما أنهما نهياعن التمتع فلا صحابناءن ذلك جوابان (أحدهما)أنهما نهياعنها تنزيها وحملا الناس على ما هو الأفضل عندهاوهو الافراد لاانهما يعتقدان بطلان التمتع، وكيف يظن بهما هذا مع علمهما بقول الله تعالى(فمن تمتع بالعمرةالي الحج فما استيسر من الهدى) (ثانيهما) أنهما نهيا عن التمتع الذي فعلته الصحابة رضي الله عنهم في حجة الوداع وهو فسخ الحجالى العمرة لأنه كان خاصاً لهم، قال النووى في شرح المهذبومن العلماءمن أصحابناو غيرهمن يقتضى كلامه الأمذهب عمر دضي الشعنة بطلان المتتع وهذا ضعيف ولا ينبغي أن يحمل كلامه عليه بل المختار في مذهبه ما قدمته وآلله أعلم وشذابن حزم إلظاهري فقال انه يتعين التمتع على من ليس معه هدى والقرآن على من معه هدى:ولا يجوز لكل منهما غير ذلك ﴿ الثَّالَنَّةُ ﴾ فيهذا الحديث أنه عليه الصلاة والسلام عام حجته أفرد الحج وكذاف الصحيحين عن ابن عمر أنه عليه الصلاة والسلام أنى بالحج وحده وفي لفظ مسلم أهل بالحج مفرداً وفي الصحيحين عن جابر قال : «أهل النبي عَلَيْكُنْ أَهُ هُو وأَصِحَا بِهُ بِالحَجِّ » وفي لفظ مسلم (أقبانا مهاين مع رسوا، الله عَيْنِيِّكُ بحج مفرد) رفى لفظله (بالحج خالصاً

رسولِ اللهِ عَلَيْكِيْ) وفى رواية له فى حديث عِمْرَانَ (تَمَنَّعَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْنِ فَتَمَنَّعُنَا مَمَهُ) وفى رواية له (جَمَعَ بينَ حَجَّ وعُمْرَةِ) وفى رواية له (جَمَعَ بينَ حَجَّ وعُمْرَةِ) وفى رواية للدارتطنى (تَرَنَ) ولمسلم من حديث أنس « جَمَعَ بينَهُمُ بينَ رواية للدارتطنى (تَرَنَ) ولمسلم من حديث أنس « جَمَعَ بينَهُمُ بينَ المَحَجُّ والعَمْرَةِ) ولأ بى داود والمُسائي مِنْ حَدِيثِ البَرَاء إنى سقتُ المَحَةِ والعَمْرَةِ) ولأ بى داود والمُسائي مِنْ حَدِيثِ البَرَاء إنى سقتُ

وحده) وفي دواية له لسنا ننوى الا الحج وفي سنن ابن ماجه باسناد الصحيح (أفردالحج) وفي صيح مسلم عن ابن عباس أهل رسول الله عليالله بالحج وورد فى أُحاديث أخر (أنه كان متمتعاً) فِني الله حيحين عن ابن عمر قال: (تمتعرسول الله عِلَيْكُ فِي حجة الوداع بالعمرة الى الحج) الحديث وفيه (وبدأ رسول الله عِلَيْكُ وَ فأهل العمرة ثمأهل بالحج) الحديث وفي الصحيحين أيضاً عن عائشة رضي الله عنها قالت تمتم رســول آلله عَلَيْكُ بالعمرة الى الحج وتمتع الناس معه وفي الصحيحين أيضاً عن أبي موسى الأشعرى(أنه أهل كاهلال النبي عَيَالِشَةِ قال فأمرني فطفت بالبيت والصفا والمروة ثم أمرني فأحللت) وفي الصحيحين من حديث ابن عباس (هذه عمرة استمتعنا بها) وفي صحيح مسلم عن عمر ان بن حصين قال (تمتع النبي ﷺ وتمتمنا معه) وفي صحيح مسلم أيضاً عن على (تمتعنا معرسول الله ﷺ وبردت أحاديث تدل على أنه عليه الصلاة والسلام كان قارناً فغي صحيح البخاري عن سعيد بن المسيب قال : (اختلف على وعُمَان وهما بعسفان فى المتمة فقال ما تريد الى أن تنهى عن أمر فعله رسول الله عَيْطِيْنَةٍ فلما رأى دلك أهل بهما جميعـــاً) وفي الصــحبيحين عن أنس قال : (سمعت النبي عَلَيْكِيْنَةٍ يلبي بالحج والعمرة جميعاً) وفي صحيح مسلم عن عمران بن حصين (أن رسول الله عَيْنَا لَيْهِ جَمَّ بين حجة وعمرة ثم لم ينه عنه حتى مات ولم ينزل فيه قرآن يحرمه) وفيرواية للدارقطني (قرن) وفي صحيح البخاري عنعمر قال(سمعتارسول الله المبارك وقل عمرة في حدة)رفي الصحيحين عن حفصة قالت (قلت للنبي عَيْسَيْلَةُ الهدى وقر آنت) وللنسائي من حديث على مثله ولأحمد من حديث سُرافة (قرآن في حجّة الوداع) وله من حديث أبى طلحة (جمع ين الحجّ والعمرة) وللدار قُطني من حديث أبى سعيد وأبى فتادة ميثلة ولابراء من حديث إبن أبى أوفى ميثلة ولابراء من حديث إبن أبى أوفى ميثلة

ما شأن الناس حلوا ولم تحل من عمرتك قال آني قلدت هديي ولبدت رأسي فلاأحلحتي أحل من الحج) وفي سنن أبي داود والنسائي من حديث البراء (أنه عليه الصلاة والسلام قال أنى سقت الهدى وقرنت) وللنسأى من حديث على مثله ولأحمد من حديث سراقة (قرن في حجة الوداع) وله من حديث أبي طلحة جمع بين الحج والعمرة وللدارقطني من حديث أبي سمعيد وأبي قتادة مثله وللبزار من حديث ابن أبي أوفى مثله قال الخطابي طعن جماعة من الجهالونفر من الملحدين في الأحاديث والرواة حيث اختلفوا في حجة النبي ﷺ هل كان مفرداً أم متمتماً أم قارناً وهي حجة واحدة وأفعالها مختلفة ولو يسروا للتوفيقوأعينوا بحسن المعرفة لم ينكروا ذلك ولم يدفعوه وقد أنعم الشافعي رحمه الله بيأن هذا فى كتاب اختلاف الحديثوجود الكلامفيه وفى اقتصاص كل ما قاله تطويل ولكن الوجيز المختصر من جوامع ما قال:أن معلوماً في لغة العرب جواز اضافة الفعل الى الأمر به كجواز اضافته الى الفاعل كقولك بني فلازدارا اذا أمر ببنائها وضرب الاميرفلانا اذا أمر بضربه ورجم النبي والمستنج ماعزا رقطع سارق رداء صفوان وأنما أمر بذلك ومثله كثيرف الكلام وكان أصحاب رسول الله وكالله منهم المارن والمفرد والمتمتع وكل منهم يأخذ عنه أمر نسكَ ويمدر عن تعايمه فجاز أن تضاف كلها الى رسول الله عِيْسَالِيُّهُ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ أَمْرِيمًا وَاذَنْ فَيَهَا قُلَّ الْخُطَّابِي وَيُحْتَمَلُ : أَنْ بِعَضْهُم سَمَّعَهُ يقول لبيك بحجة فحكى أنه افرد وخنى عليه قوله وعمرة فلم يحك الا ماسيم رسمع أنس

وغيره الزيادة وهمى لبيك بحجة وعمرة ولاينكر قبول الزيادة وأنما يحصل التناقض نو كان الزائد نافيا لقول صاحبه فاما اذا كان مثبتاله وزائدا عليه فليس فيه تناقض قال ويحتمل أن يكون الراوى سمعه يقول ذلك لفيره على وجهالتعليم فيقول له لبيك بحجة وعمرة على سبيل التلقين فهذه الروايات المختلفة فى الظاهر ليس فيها تكاذب والجمع بينها سهل كما ذكرنا وقد روى جابر أن النبي عَلَيْكُ احرم من ذي الحليفة احراما موقوفا وخرج ينتظر القضاء فنزل عليه الوحى وهو على الصفا فأمر رسول الله عَلَيْكِيَّةٍ من لم يكن معه هدى أن يجعله عمرة وأمر من كان معه هدى أن يحج انتهى كلام الخطابى وقال القاضى عياض: قد أكثر الناس الكلام على هذه الاحاديث وأوسعهم نفسا في ذلك الطحاوى فانه تكام على ذلك فى زيادة على ألف ورقة وتكام معه فى ذلك أيضا أبو جمفر الطبرى ثُم أبو عبد الله بن أبي صفرة ثم المهلب والقاضي أبو عبد الله ابن المرابط والقاضي أبو الحسن بن القصاد وأبو عمر بن عبد البر وغيرهم واولى ال يقال في هذا على مافحصناه من كلامهم واخترناه من اختياراتهم مماهو اجمع للروايات وأشبه بمساق الأحاديث أن النبي مُلِيَّالِيْهِ أَباح للناس فعل هذه الانواع الثلاثة ليدل على جواز جميعها اذلو أمر بواحد لكان غيره يظن أنه لايجزىء فأضيف الجميم اليه وأخبر كل واحد بما أمره به وأباحه له ونسبه الى النبي وَلَيْكُ اما لا مره به واما لتأ ويله عليه ، واما احرامه صلى الله عليه وسلم بنفسه فأخذ بالأفضل فأحرم مفردا للحج تظاهرت به الروايات الصحيحة وأما الروايات بأنه كان متمتما فعناها أمر به واما الروايات بأنه كان قارنا فاخبار عن حالته الثانية لاعن ابتداء احرامه بل اخبار عن حاله حين أمر أصحابه بالتحلل من حجهم وقلبه الى عمرة لمخالفة الجاهلية الا من كان مصه هدى وكان هو عَلَيْنَا ومن معه الهدى في آخر احرامهم قارنين بمعنى أنهم اردفوا الحج بالعمرة وفعل ذلك مواساة لأصحابه وتأنيساً لهم في فعلها في أشهر الحج لكونها كانت منكرة عندهم فى أشهر الحج ولم يمكنه التحلل معهم بسبب الهدى واعتذر اليهم بذلك في ترك مواساتهم فصار عَيُطِيُّكُ قارنا

في آخُر أمرهوقداتفق جمهورالعلماء على جواز ادخال الحج علىالعمرةوشذ بمض الناس فمنعه وقال لايدخل احرام على أحرام كالايدخل صلاة على صلاة واختلفوا في ادخال العمرة على الحج فجوزه أصحاب الرأى وهو قول للشافعي لحذه الاحاديث ومنعة آخرون وجعلوا هذا خاصا بالنبي عليسلي لضرورة الاعتمار حينئذ في أشهر الحج قال وكذلك يتأول قول من قال كان متمتعا أي تمتم بفعله العمرة في أشهر الحج وفعلها مع الحج لان لفظ المتعة يطلق على معان فانتظمت الاحاديث واتفقت قالولاً يبغد رد ماوردعن الصحابة من فعل مثل ذلك الى مثل هذا مع الروايات الصحيحة أنهم أحرموا بالحج مفرداً فيكون الافراد اخباراً عن فعلهم أولا والقران اخباراً عن احرام الذين معهم هدى بالعمرة ثانيا والتمتع لفسخهم الحج الى العمرة ثم اهلالهم بالحج بعدالتحلل منها كافعله كل من لم يكن معه هدى (قلت) نقله عن الشافعي جواز ادخال العمرة على الحج هو قوله القديم لكن الجديد المعمول به عند أصحابه منع ذلك الآن والله أعلم ثم قال القاضى عياض وقال بعض علمائنا : إنه أحرم احرامامطلقا منتظراً مايؤمربه من إفراد أو تمتع أو قران ، ثم أمر بالحج ثم أمر بالعمرة في وادىالعقيق بقوله صلىهذا الوادى وقل عمرة في حجة قال القاضى والذي سبقاً بين وأحسن في التأويل ثم قال القاضي في موضع آخر بعد ذلك لا يصحقول من قال: « أحرم النبي عَلَيْكَ اللهُ اللهُ اللهُ من اللهُ فَ رُواية جابر وغيره من الصحابة في الاحاديث الصحيحة ترده وهي مصرحة بخلافه ا هـ ، وذكر ابن حزم الظاهري في كتاب له صنفه في حجة الوداعان الرواية مختلفة عن مائشة وجابر وابن عمر وابن عباس فروى عنهم مايدل على الافراد للحج وما يدل على التمتع وما يدل على القران حاشا جابر فأنه انما روى عنه الافراد والقران فقط ثم قال فاما عند صحة البحث وتحقيق النظر فليس شيء من ذلك بمضطرب بلكاه متفق ثم جمع بينهابأن من روى القرانعنده زيادة علم لانمن روى الأفراد قال أحرم بحج ومن روى التمتسع قال أحرم بعمرة ومن روى القران زاد على الأول عمرة وعلى الثاني حجة وزيادة الثقة مقبولة وأيضاً فمن

دوى القرآن من الصحابة لم تختلف الرواية عهم ومن روى الافراد والتمتع اختلفت الرواية عنهم وأيضاً فليس في الأحاديث شيء مرفوع الا القران وهو فی حدیث البراء بن عازب مرفوعا(إنی سقت الهدی وقرنت)رواه أبو داود والنسأني ولم يرو لفظ الافراد عن عائشة الاعروة والقاسم وروى عنها القرانعروة أيضا ومجاهدوليس مجاهد دون القاسم فنظرنا فوجدنا من روى القران لا يحتمل تأويلا أصلا ورواية من روى الافراد يحتمل التأويل وهو أن يكون قولها أفرد الحج أى لم يحج بعــد فرض الحج الاحجة فردة لم يثنها بأخرى ويحتمل أن تكون سمعته يلبي بالحج فروته ولم تسمع ذكر العمرة فلم ترو مالم تسمع ثم صح عندها بعد ذلك أنه قرن فذكرت فخلك كما روى عنها عروة ومجاهد ، وأما عمرة وآلاً ســود فلم يرويا عنها لفظة الافراد وأنما رويا عنها(أهل بالحج) ولا يمنع من أن يكون أهل بالعمرة أيضاً فليس في روايتهما مليوجب الافراد ولاما يخالف من روىعنها القران وهكذا القول فيما روىعن أسماء(قدم رسول الله عَيْسَالِيُّةٍ وأصحابه مهلين بالحج) فأنما عنت أصحابه لا اهلاله ولم تنف أيضاً أنه فرن الى الحج عمرة فقول من زاد أولى وهكذا القول في الرواية عنابن عمر سواء بل في الروايةعنه بيان مايدل على رجوعه عن الافراد ثم روى من طريق عبد الرزاق انا عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر (أنه تمتع وقرن بين الحج والعمرة في آخر زمانه) وكان قبل ذلك يفرد الحج واتفقسائم ونافع عن ابن عمرعلىالقران وهما أوثق الناس غيه ، وأماالرواية عنجابر فانه لم يقل عنــه إن النبي ﴿ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّه الدراوردي وحده عن جغفر بن مجد عن أبيه وهذا يقيناً مختصر من الحديث الطويل وسائر الناس عن جابر أنما قالوا أهل بالحج أو أهل بالتوحيد حاشا من طريقين لايعتد بهما (احداها) من رواية مطرف بن مصعب وهو مجهول عن عبد العزيز!بنأ بي حازم عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر أن رسول الله عَلَيْتُهُ أَفُرد الحج ، ﴿ وَالْأَخْرَى ﴾ من رواية محمد بن عبد الوهابوهو مجهول إيضا عن محمد بن مسلم عن عمرو بن دينار عن جابر كـذلك ومحمد بن مسلم ان

كان الطائنىفهو ساقط ألبتةوانكان غيره فلا أدرى من هو وأما سائر الرواة الثقات فقالوا كما قدمناوليس في قوله أهل بالتحج مايمنم أن يكون أهل معــه بعمرة أيضاً ولكنه سكت في هذه الرواية عن ذكرها وليس على المره أن يحدث فى كل وقت بكل ماسم وقد قال عليه السلام دخلت العمرة فى الحج فقول القائل أهل بالحج يقتضي العمرة على هذا الحديث مالم يقل الراوى أفرد الحجوأهل بالحج وحدهويشد هذا ما أوردناه من طريق جابر أنه عَلَيْكُ قرن مع حجته عمرة والاظهر فيما روى عن جابر أنه عليه السلام أهل بالتوحيد الما أراد اهلاله بقوله لبيك اللهم لبيك لبيك لاشريك لك لبيك فصح أنه عَى بالتوحيد هذه التلبية لا إفراد الحج وصح أن قول الداراوردي أفرد الحج انما هو اختصار منه وظن لامن قول جابر وهكذا القول فيما روى عن ابن عباس من ذلك ولا فرق ، ويوضح هذا أن ابن عباس ذكر في هذا الحديث أنه عليه السلام أهل بعمرة ، ثم ذكر فيه أنه لم يحل منها وهذه صفة القران وهكذا معى حديثه أهل بالحج وأنت اذا أضفت قول ابن عباس في رواية أبى العالية وأبى حسان أعنه أنه عليه السلام أهل بالحج الى قول مسلم القوى عنه أنه أهل بعمرة صح القران يقينا وصدقت كلتا الروايتين ولايصح غــير هذا الا بتكذيب احدى الروايتين وذلك لايجوز وبهذا يتألف جميع الروايات ويصح تصديق جميعها واضافة بعضها الى بعض قال فوهت دوايات الافراد وسقطت كلها ثم عدنا الى الروايات فوجدنا عائشة وعمر وعليا وابن عمر وعمران وابن عباس ذكروا أنه عليه السلام تمتع وقال بعضهم أهل بالعمرة ثم لمافسروا أقوالهم في ذلك أتوا بصفة القران وذكروا أنه لم يحل من عمرته حتى أتم جميع عمل الحج وصدر من المزدلفة الى منى فلما كان ذلك كما ذكرنا احتمات الرواية عن عُمان وسعدفي التمتع أنهما عنيا بذلك القران مع شهرة قوله لو استقبلت من أمرى مااستدبرت ماسقت الهدى ولجعلتها عمرة وهذا يبطل قول من قال إنه أهل بعمرة مفردة ثم أحل منها وأهل بالحج فصارمتمتعافلماو حتروايات التمتع أيضاو بطل الافراد والتمتع لم يبق الا روايات

القران فوجبالاخذ بهاوثبتت صحتهااذمن وصف القران لايحتمل تأويلا البتة وكان الرواة للقران اثنى عشر من الصحابة ستة مدنيون وواحد مكى واثنان بصريان وثلاثة كوفيون وبدون دذا النقل تصح الاخبار صحة ترفع الشك وتوجب العلم الضرورى فصح بذلك أنه كان ةارنا بيقين لاشك فيه وكانت سائر الروايات التي تعلق بها من ادعى الافراد والتمتم غير مخالفة لرواية الذين رووا القران ولا دافعة له على مابينا انتهى كلام ابن حزم قال والدى رحمه الله في شرح الترمذي وعليه مؤاخذات (منها) قوله ان الداراوردي انفرد فى حديث جابر بقوله افرد الحج وليسكذلك فقد تابعه عليه حاتم بن اسمعيل عن جعفر بن محمدكما هو عندابن ماجه وهو عند ابن ماجه أيضا من طريق ابن المنكدرعن جابر وانكان فيه ضعف وروى أبو الشيخ بن حبان في فوائد العراقيين من طريق ابن لهيمة عن الليث عن أبى الزبير عن جابر قال خرجنا مع النبي وَلِيُسِائِرُو فَأَ فَرِدِ الَّذِي وَلِيَسِائِهُ الحَجِ ثُم قال والدى وهذا الذي جمع به ابن حزم بين الاحاديث فيه نظر من جهة أن في حديث ابن عمر وعائشة في الصحيح انه احرم بالعمرة ثم أحرم بالحج وهذا مناف لاحرامه بهما معا في أول دفعة انتهى وقال النووى في شرح المهذب بعد ذكره أن ابنَ حزم اختار اقران وتأول باقى الأحاديث، وتأويل بعضها ليس بظاهر فيما قاله والصواب الذي نعتقدهأنه عليه الصلاة والسلام أحرم أولا بالحج مفردا ثمادخل عليه العمرة فصار قارنا فمن روى أنه كان مفردا وهم الأكثرون؛اعتمد أول الاحرام ومن روى قارنا اعتمدآخره ومن روى متمتما أراد التمتع اللغوى وهو الانتفاع والالتذاذ وقد انتفع بأن كفاه عن النسكين فعل واحد ولم يحتج الى افر ادكل واحد بعمل قال ويؤيدهذا الذى ذكرته أنه عليه الصلاة والسلام لميعتمر تلك السنة عمرة مفردة لاقبل الحج ولابعده وقدمنا أنالقران أفضلمن إفرادالحج منغير عمرة بلا خلاف ، ولوجعلت حجته مفردة لزم منه أن لا يكون اعتمر تلك السنة ولم يقل أحد إن الحج وحده أفضل من القران ، قلت سيأتي عن القاضي حسين والمتولى ترجيح الافراد ولو لم يعتمر تلك السنة ، ومن

المعلوم أنه عليه الصلاة والسلام اعتمر في سنة أخرى فهذا قادح فيها نفاه من الخلاف والله أعلم: قال النووى ، وحاصله ترجيح الافراد لأنه عليه الصلاة والسلام اختاره أولا وإنما أدخلعليه العمرة لمصلحة وهمى بيان جوازالاعتمار ف أشهر الحج وكانت العرب تعتقده من أفجر الفجور انتهى وأنكر ابن حزم الظاهري هذا الكلام وقال قد اعتمر النبي عَلَيْكُ بهم فيذي القعدة عاما بعدعام قبل الفتح ثم اعتمر في ذي القعدة عام الفتح ثم قال لهم في حجة الوداع فى ذى الحليفة من شاء منكم أن يهل بعمرة فليفعل وهذا كاف فى البيان ﴿ الرابِعة ﴾ اختاف العلماء في أفضل وجوه الاحرام بحسب اختلافهم فيها فعله النبي عَيَالِيَّةً عام حجة الوداع على أقوال (أحدها)أن الأفضل الافرادوهو مذهب مالك والشافعيوحكاه ابن المنذرعن ابن عمروجابروعائشةوأبي ثور وحكاهالنووى في شرح المهذب عنهم وعن عمر وعثمان وعلى وابن مسعود والأوزاعي وداود قال المالكية والشافعية ثم الأفضل بعد الإفراد التمتع ثم القران (الثاني) أن التمتع أفضل وهوقول أحمدبن حنبلقال ابنقدامة فىالمغى وبمن روى عنه اختيار التمتع ابن عمر وابن عباس وابن الزبيروعائشة والحسن وعطاءوطاوس ومجاهدوجابر بنزيد وسالم والقاسم وعكرمة وهو أحداقولى الشافعي وككاه الترمذي عنه وعن أحمدواسحق وأهل الحديث قال الحنابلة ثمالاً فضل بعد التمتع الافراد ثم القران (النالث) أن القران أفضل وهــذا قول أبي حنيفة وحكاه ابن المنذر عن سفيان الثورى واسحق بن راهويه ثم قال لا شك أنه عليه الصلاة والسلام كان قارناً انتهى وهو قول للشافعي وقال به من أصحابنا المزنى وأبو إسحق المروزى واليه ذهب ابن حزمالظاهري كما تقدم والمشهور عندالحنفية أن الأفضل بعدالقران التمتع ثم الافراد وعن أبي حنيفة أن الافراد أفضل من التمتع (الرابع) أنه إن ساق الهدى فالقران أفضل وإن لم يسقه فالتمتع أفضل؛ حكاه المروزي عن أحمد ابن حنبل (الخامس) أن الانواع الثلاثة سواءفي الفضيلة لافضيلة لبعضها على بعض ، حكاه القاضى عياض عن بعض العلماء (السادس) أن التمتع والقران سواء وهما أفضل من الافراد ، حكى عن أبي يوسف ورجح الشافعي

وأصحابه الافراد بأنه الأكثر في الروايات في حجة النبي ﷺ وبأن رواته أخص بالنبي عَيْنَالِيَّةً في هذه الحجة فان منهم جابراً وهو أحسنهم سياقة لحجة إلنبي ﷺ فانه ذكرها من أول خروجه من المدينة الى فراغه وهذا يدل على ضبطه لها واعتنائه بها ، ومنهم ابن عمر وقد قال كنت تحت ناقة النبي عَيْشِيْنُ يمسى لعابها أسمعه يلبي مالحج ومنهم عائشة وقربها من النبي عَيْنَالِيْهُ واطلاعها على باطن أمره وفعله فى خلوته وعلانيته كله معروف مع فقهها وعظيم فطنتها ومنهم ابن عباسوهوبالمحل المعروف من الفقه والفهم الناقب معكثرة بحثه وحفظه أحوالالنبي ﷺ التي لم يحتمظها غيره، وبأن الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم بعد النبي ﷺ أفردوا الحج وواظبوا عليه فلولم يكن هو الافضل عندهم وعلموا أن النبي ﷺ فعله لم يواظبوا عليه وكيف يظن بهم المواظبة على خلاف فعله أو أنهم خنى عليهم جميعهم فعله، وأما الخلاف عن على وغيره فأنما فعلوه لبيان الجواز ، وبأن الافراد لا يجب فيه دم بالاجماع لدكماله بخلاف التمتع والقران فمالا يحتاج الى جبر أفضل وباجماع الامة على جواز الافراد بلاكراهة ، وكره همر وعثمان وغيرهما التمتع وبعضهم القران أيضا وان جوزوه واحتج من رجح التمتع بكونه عليهالصلاة والسلام تمناه بتوله لواستقبلت من أمرى مااستدبرت لم أسق الهدى ولجعلتها عمرة ، وأجاب أصحابناءن ذلك بان سببه أن من لم يكن معه هدى أمروا بجملها عمرة فحمل لهم حزن حيث لم يكن معهم هدى فيوافقون النبي ﷺ في البقاء على الاحرام فتأسف عليه العدلاة والسلام حينئذ على فوات موافقتهم تطييباً لنفوسهم ودغبة فيما فيه موافقتهم لاأن التمتع دائما أفضل قال القاضي حسين من أصحابنا ولأن ظهر هذا الحديث غير مراد بالاجماع لأن ظاهره أن سوق الهدى يمنع انعتاد العمرة وقد انعتد الاجماع على خلافه واحتج من رجح القران بالاحاديث السابقة وبقوله تمالى (وأتموا الحج والعمرة لله) واشتهر عن عمر وعلى أن إتمامهما أن تحرم بهما من دويرة أهلك وقالوا إن الدم الذي على القارن ليس دم جبران بل دم عبادة والعبادة المتعلقبة بالبدن والمال أفضل من المخزيمة بالبدن وأجاب أصحابنا عن أحاديث وعنْ عُروةَ عَنْ عَائِشَةً قالت « خَرَجْنَا مَع رَسُولِ الله وَيَطْلِقُهُ عامَ حَجَّةِ الوَدَاعِ فَأَهلاتُ بِمُمرَةٍ ولم أَكُنْ سُقتُ الهدْى فَقَالَ

القران بأنها مؤرلة وبأن أحاديث الافراد أكثر وأرجح وعن الآية البكريمة بأنه ليس فيها الا الامر باتمامها ولا يلزم منه قريهما في الفعل فهو كـقوله تعالى (وأقيمواااصلاة وآتوا الزكاة) وأما المروى عن عمر وعلى فعنادالاحرام بكل مهما من دويرة أدله يدل عايه أنه صح عن عمر كراهته التمتعوأمره بالافراد واستدل أصابنا عن أن الدم الذي على القارن دم جبران لانسك بان الصيام يقوم مقامه عند العجز ولو كان دم نسك لم يقم مقامه كالاضحية قال صاحب الهداية من الحنفية : وقيل الاختلاف بيننا وبين الشافعي بناء على أن القارن عندنا يطوف طوافين ويسعى سمعيين وعنده طوافا واحدآ وسمعيا واحدآ ﴿ الْحَامَسَةُ ﴾ قد يستدل به على ترجيح الافراد على التمتُّع والقرآن ولولم يعتمر في تلك السنة وبه قال القاضي حسين والمتولى من الشافعية ولكن الاكثرون. على أن شرط نفضيله عليه ما أن يعتمر من سنته فلو أخر العمرة عن تلك السنة فكل مهما أنضل منه للاتيان فيهما بالنسكين وذكر النووى أن ماقالادشاذضعيف وبحث شبيخنا الامام جمال الدين الاساوى في المهمات أنه إذا قرن أو تمتم ثم اعتمر بعده كان أفضل من الافراد وفيه نظر لأن الكلام في أداءالنسكين وهذا قد أدى ثلاثة ذهى غير الصورة المتكلم فيها والله أعلموقال ابن قدامة في المغيى في ترجيح مذهبه في التمتع: المفرد أعا يأتي بالحج وحده واناعتمر بعدهمن التنديم فقداختاف في إجزام اعن عمرة الاسلام وكذلا فاختلف في إجزاء عمرة القراف ولاخلاف في إجزاء التمتع عن الحجوالهمرة جميعا اهر،

حَثِيرٌ الحديث الناني ﷺ

وعن عروة عن عائشة قالت: ﴿ خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم

رَسُولُ الله وَيَطْلِقُو مَن كَانَ مِعِهِ الْهَدِيُ فَلَيْهِلَ اللَّهِ مِنَ عُمَرَاهِ أَنَّمُ لللَّهُ عَرَاهِ أَنَّمُ للا يَحِلُ حَتَّى يُحِلِّ مِنْهُما جيماً قالَت فَيضْتُ فَلَمّا دِخَلَتْ لَيلةُ عَرَفَةً

عام حجة الوداع فأهللت بعمرة ولم أكن سقت الهدى فقال رسول الله والما من كان معه الهدى فليهل بالحج مع عمرته ثم لا يحل حتى يحل منهما جميمًا قالت فحضت فلما دخلت ليلة عرفة قلَّت يا رسـول الله إني كمنت أهللت بعمرة فكيف أصنع بحجتى؟ قال انقضى رأسك وامتشطى وأمسكى عن الممرة وأهلى بالحج فلما قضيتحجتي أمر عبد الرحمن بن أبي بكرناعمرني من التنعيم مكان عمرتى التي سكت عنها، (فيه) فوائد ﴿ الاولى ﴾ أخرجه مسلم من هذا الوجه عن عبد بن حميد عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن عروة عن عائشة الا أن في روايته أمسكت عنها مكان سكت عنها واتفق عليه الشيخان من رواية مالك وعقيــل بن خالد وأخرجه البخادى من رواية ابراهيم بن سعد ومسلم من دواية سفيان بن عيينة كلهم عن الزهرى وفي دواية مالك فطاف الذين أهلوا بالعمرة ثم حلوا ثم طافوا طوانا آخر بمدأن رجعوا من منى وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرةطافوا طوافاً واحداً ﴿ الثانية ﴾ حجة الوداع كانت سنة عشر من الهجرة سميت بذلك لانه عليه الصلاة والسلام ودع الناس فيها ولم يحج بعد الهجرة غيرها ﴿ الثالثة ﴾ فيه أنعائشة رضي الله عنها كانت فى حجة الوداع محرمة بعمرة وروى القاسم عنهاأتها قالت (خرجنا مع رسول الله عِيْنَا ولا نرى الا الحج) وفي رواية لانذكر الا الحج وفي رواية لبينا بالحج وفي دواية مهلين بالحجودوي الاسود وعمرة عنها(ولآنري إلا أنه الحج) وقد جمع ذلك مسلم في صحيحه وقال القاضي عياض اختلفت الروايات عن عائشة فيما أُحرمت به اختلافاً كشيراً واختلف العلماء في ذلك فقال مالك ليس العمل على حديث عروة عن عائشة عندنا قديمًا ولا حديثًا وقال بعضهم بترجيحاً نها كانت محرمة بحج لأ نهارواية عمرة والأسود والقاسم ، وغلطوا عروة في العمرة ، ممن ذهب إلى هذا القاضي إسماعيل ورجحوا الرواية غير

ُقُلْتُ يَارَسُولَ اللهِ انِي كُنْتُ أَهلَاتُ بِمُمَرَةٍ فِكَيْفَ أَصْنَعُ بِجَجَّتَى قالَ انقضِي رَأْسَكِ وامتَشطى وأَمسِكِي عَنِ العُمْرَةِ وأُهلِّي بالعجِّ

عروة على روايته لأن عروة قال في رواية حماد بن زيد عن هشام عنه حدثني عُيْرِ وَاحْدُ أَنَ النِّي مُؤْلِظُةً قَالَ لَهَا دَعَى عُمْرَ تَكَ فَقَدَ بَانَ أَنَّهُ لَمْ يُسْمِ الحديث منها قال القاضي عياض وليس هذا بواضح لأنه يحتمل أنها نمن حدثه دلك قالوا أيضا ولأن رواية عمرة وانقامهم نسقت عمل عائشة في الحج من أوله إلى آخره ولهذا قال القاسم عن رواية عمرةنبأتك بالحديث على وجهه وقالوا ولأن رواية عروة إنما أخبر فيها عن آخر أمر عائشة والجمع بين الروايات ممكن فأحرمت أولا بالحج كماصح عنها في رواية الأكثرين وكما هو الأصح من فعل النبي عِلْمُ وأكثر أصحابه ثم أحرمت بالعمرة حين أمر النبي عِلْمُ أصحابه بفسخ الحج إلى العمرة وهكذا فسره القاسم فيحديثه فأخبر عروة باعتمارها في آخر الآمر ولم يذكر أول أمرها قال القاضي وقد يعارض هذا بما صح عنها في اخبارها عن فعل الصحابة واختلافهم في الإحرام وأعا أحرمت هي بِعمرة فالحاصل أنها أحرمت بحج ثم فسخته إلى عمرة حين أمر الناس بذلك فلما حاضت وتعذر عليها إتمام العمرة والتحال منهاو إدراك الاحرام بالحج ، أمرها النبى عَلَيْكُ بِالأحرام بالحج فأحرمت بهفصارت مدخلة للحج على العمرة وقارنة وحكى ابن عبد البر عمن رجح رواية عروة في إحرامها بعمرة أن جابرا روى. ذلك أيضاً قالوا وليس في قولها كنا مهاين بالحج وخرجنا لا نري إلا الحج عيان أنهاكانت هي مهلة بالحج وإنما هو إستدلال لاحتمال أن تريد خرج رسول الله عَلَيْنَا وأصحابه وتريد بعضهم أو أكثرهم وليس الاستدلال الحتدل التأويل كالتصريح ثم قل ابن عبد البر الاضطراب عن عائشة في حديثها هذا فىالحج عظيم وقدأ كثر الدلماء فى توجيه الروايات فيه ودفع بعضهم بعضاً ببعض ولم يستطيعوا الجمع بينهاورام قوم الجمع في بعض معاليهاتم قل ابن عبدالبرفي قول. مالك: ليسالعمل عليه قديمًا رلا حديثًا يريدلنِس أعمل عليه في رفض العمرة

فلما قَضيتُ حَجَّتًى أَمَر عبد الرُّمَنِ بنَ أَبِي بَكر فَأَعْمَرَ فِي منَ اللهِ اللهُ عَمَرَ فِي منَ التَّنعيمِ مَكَانَ مُمَرَتِي الَّي سَكَتُ ءَنهَا » لَفظُ مسلمِ الله أَنَّهُ قَالَ

لأن العمل عليه عنده في أشياء كثيرة ﴿ الرابعة ﴾ أصل الاهلال رفع الصوت بالتلبية ثم توسع فيه باطلاقه على مطلق الاحرام وإن لم يكن فيه رفع صوت ﴿ الحامسة ﴾ قولها ولم أكن سقت الهدى توطَّة الما تُريد الاخبارية من استمرارهاعلى تمحيض العمرة وانها لم تدخل عليها الحج لأنه عليه الصلاة والسلام إنما أمر بضم الحج الى العمرة من كان معه هدى والهدى باسكان الدال وتخفيف الياء وبكسر الدال وتشديد الياء لغتان مشهورتان الأولى أفصح وأشهر وهو اسم لما يهدى الى الحرممن الأنعام، وسوق الهدى سنة لمن أراد الاحرام بحج أو عمرة ﴿ السادســة ﴾ قوله عليه الصلاة والسلام من كان معه الهدى فايهل بالحج مع عمرته ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعاً ، قال القاضيعياض الذي تدل عليه نصوص الأحاديث في صحيحي البخارى ومسلم وغيرهما من رواية عائشة وجابر وغيرهما أن النبي عَلِيْظِيْرُ إنما قال لهم هذا القول بعد إحرامهم بالحج وفي منتهى سفرهم ودنوهم من مكة بسرف كأجاء فى رواية عائشة أو بعــد طوافهم بالبيت وسعيهم كاجاء فى رواية جابر ويحتمل تكريره الأمر بذلك مرتين في موضّعين وأن العزيمة كانت آخرا حين أمرهم بفسخ الحج إلى العمرة ﴿ السابعة ﴾ قال المالكية والشافعية والجمهور هذه الرواية دالة على أن السبب في بقاء من ساق الهدى على احرامه حتى يحل من الحج كونه أدخل الحج على العمرة وأنه ليس السبب في ذلك مجرد سوق الهدى فما يقوله أبو حنيفة وأحمد رمن رافقهما:أن المعتمر المتمتع إذا كان معه هدى لا يتحلل من عمرته حتى ينجر هديه يوم النحر وهم تمسكوا بقوله فى رواية عقيل عن الزهرى وهي فى الصحيحين (نقال رسول الله عِنْشِيانُهُ من أحرم بعمرة ولم يهد فليحلل : ومن أحرم بعمرة واهدى فلا يحلحتى ينحر هديه، ومن أهل بحج نليتم حجه) وهي ظاهرة في الدلالة لمذهبهم ، لكن تأولها

(أمسكتُ عَنها) وزَاد الشَّيخان في رواية قال (فَطاف الذينَ كَانوا أَهلُّوا بِالعُمْرَةِ بِالبِيْتِ و بِبِنَ الصَّفَا والمروَةِ ثُمَّ حَلُّوا ثُمَّ طَافُوا طَوافًا آخَرَ بَعَدَ أَن رَجَمُوا مِن مِنَى وأَمَّا الَّذِينَ كَانُوا جَعُوا الحَجَّ والعمرَةَ قانمًا طَافُوا طَوَافًا واحِدًا)

أصحابنا على أن معناها ومن أحرم بعمرة وأهدى فليهل بالحج ولا يحل حتى ينحر هذيه واستدآوا على صحة هذا التأويل بالرواية التى تكلم عليها وقالواهذا التأويل متمين لأن القضية واحدة والراوى واحد فيتعين الجمع بين الروايتين والله أعلم ﴿ الثامنة ﴾ قولها فلما دخلت ليلة عرفة يحتمل أن معناه قربت وشارفت فان محل استحباب الاحرام بالحج يوم التروية عندالشروع فيالتوجه الىمى ويدل لذلك قوله في حديث جابر إن عائشة قالت للنبي عَيْنَالِيَّةٍ في شكو اها والناس بذهبوزإلى الحج الآن وقولهاإني كنت أهللت بعمرةاى مفردةولمأدخل عليها الحج وقولها فكيف أصنع بحجتي أى بالحجة التي قصدت تحصيابها والاتبان بها إذ الفرض أنها لم تكن محرمة بحج فأضافت الحجة إليها بهذا الاعتباد ﴿ التاسعة ﴾ قوله انقضى رأسك بالقاف والضاد المعجمة أى حلى ضفره وقوله وامتشطى أى سرحي بالمشط ﴿العاشرة ﴾ قوله وأمسكي عن العمرة أي عن آتمام أفعالها وهى الطواف والسعى وتقصير الشعر وهذه الرواية مبينة معنى عموله في الرواية الأخرى ارفضي عمر تك وفي رواية أخرى دعي عمر تكودالة على أنه ليس المرَاد برفضها إبطالها بالكاية والخروج منها وآنما معناه رفض العمل فيها وإتمام أفعالها ويدل لذلك أيضا مافى صحيح مسلممن رواية عبدالله ابن طاوس عر أبيه عن عائشة أنها أهلت بعمرة فقدمت ولم تطف بالبيت حتى حاضت فنسكت المناسك كامها وقد أهات بالحج فقال لها النبى عليلة يوم النفر يسعك طو فك لحجك وعمر تك فأبت فبعث بها مع عبد الرحمن إلى التنميم واعتمرت بعد الحج فهذه رواية صريحة في أن عمرتها باقبة

حمحيحة مجزئة لقوله يسعك طوافك لحجك وعمرتك وقدعلم أن الاعمال الشرعية لايجوز الخروج منها اما مطلقا أو الواجبات منها ويزيد الحج والعمرةعلى غيرهابأ نهمالشدة تشبثهما ولزومهما لايصح الخروج منهما بنية الخروج وأنما يخرج منهما بالتحلل بعد فراغهما وهذا الذى ذكرناه من تأويل هذا اللفط أولى من الطاله ورده ونسبه عروة للوهم فيه كما حكاه ابن عبد البر عن بعضهم ثم أيده بأن حماد بن زيد روى هذا الحديث عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة وفيه قال عروة لحدثني غير واحد أن رسول الله عَيْنَالِيُّهِ عال لها دعى عمرتك وانقضى رأسك وامتشطى وافعلى ما يفعل الحاج المسلمون في حجهم قالت فأطعت الله ورسوله فلماكان ليلة الصدر أمر رسول الله عِيْنَا عبد الرحمن بن أبي بكر فأخرجها إلى التنميم فأهات بعمرة قال ابن عبد البر فني هذه الرواية علة اللفظ الدال على رفض العمرة لانه كلام لم يسمعه عروة من عائشة وان كان حماد بن زيد قد انفرد بذلك فأنه ثقة فيها نقل انتهى فالتأويل أولى من الرد والله أعلم ﴿ الحادية عشرة ﴾ ان قلت أمرها بنقض دأسها والامتشاطظاهر في إبطال العمرة ، اذا الباق في الاحرام لا يفعل مثل ذلك خشية انتتاف الشعر، (قات) لايلزم منذلك ابطال العمرة، غان نقض الرأس والامتشاط جائزان في الاحرام إذا لم يؤد الى انتتاف شعر لكن يكره الامتشاط لغير عذر وقيل إن عائشة رضى الله عنها كان بها عذر من أذى برأسها فأبيح لها الامتشاط كما أبيح لكعب بن عجرة الحلق للأذى وقال بعضهم ليس المراد بالامتشاط هنا حقيقة الامتشاط بالمشط بل تسريح الشعر بالاصابع للغسل لاحرامها بالحج لاسيما أن كانت لبدت رأسها كما هو السنة لفعل النبي عِنْكِيْنَةِ له فلا يصح غسلها الا بايصال الماء الى جميع شعرها ويلزم من هذا نقضهوالله أعلم ﴿ الثانيةعشرة ﴾ قوله وأهلى بالحج أي مدخلة له على العمرة وحينئذ فتصير فارنة بعد أن كانت متمتعة وهو جائز بالاجماع إذاكان قبل الطواف وأنما فعات ذلك لأنه تعذر عليها آتمام العمرة والتحلل

منها للحيض الطارىء المانع لها من الطواف ﴿ الثالثة عشرة ﴾ قولها فلما قضيت حجتى أمر عبد الرحمن بن أبي بكر فاهمرني ، قد تبين في رواية أخرى في الصحيح سبب ذلك وهو أنها قالت للنبي والتيار يرجع الناس بحج وعمرة وأرجع بحج ؟ وهو مشكل إذ قد حصات لها العمرة التي ادخلت علبها الحج فانها لم تبطلها كما تقدم ، وأجيب عنه بأن معناه يرجع الناس بحج مفرد عن عمرة وعمرة مفردة عن حج وارجع وليست لى عمرة منفردة : حرصت بذلك على تكثير الافعال كما حصل لسائر أمهات المؤمنين وغيرهن من الصحابة الذين فسخوا الحج إلى العمرة وأتموا العمرةوتحللوا منها قبل يوم التروية ثم أحرموا بالحج من مكة يومالتروية فحصلت لهم حجة منفردة وعمرة منفردة وأما عائشة فانما حصللها عمرةمندرجة فى حجة بالقران وتقدم أنه عليه الصلاة والسلام قال لها يوم النفر يسعك طوافك لحجك وعمرتك أى وقد تما وحسبا لك فأبت وأرادت عمرة منفردة كما حصل لبقية الناس وهذا معنى قولها مكان عمرتي التي سكت عنها أى التي سكت عن أعمالها فلم أتمها منفردة ؛ بلمضمومة للحج وهو معنى قوله عليه الصلاة والسلام في رواية أخرى هذه مكان عمر تك وفي هذا تصريح بالرد على من قال القران أفضل وقد تقدم الخلاف في ذلك ﴿ الرابعة عشرة ﴾ فيه الخلوة بالمحارم والركوب معهم وفي رواية أخرى في الصحيح أنه أردفها وراءه ﴿ الْحَامِسَةُ عَشْرَةً ﴾ إنَّمَا أمره عليهالصلاة والسلام باخراجهافي العمرة إلىالتنعيم لأنهأدني الحلومن كان بمكة وأراد الاحرام بعمرة فيقاته لها أدني الحل ولا يجوزأن يحرم بها ف الحرم والمعنى في ذلك الجمع في نسك العمرة بين الحل والحرم كما أن الحاج يجمع بينهما فانه يقف بعرفات وهي من الحسل ثم يدخل مكة للطواف وغيره فلو خالف وأحرم بها في الحرم ثم خرج الى الحل قبل الطواف اجزأه ولا دم عليه وان لم يخرج وطاف وسعى وحلق ففيه قولان للشافعي (أحدهما) لا تصح عمرته حتى يخرج الى الحل ثم يطوف ويسعى ويحلق ، و (الثاني) تصح وعليه دم لتركه الميةات وهذا الثاني هو الأصح عند أصحابنا وبه قال جهود

وعَنْ نَافِعِ عَنِ ابنِ عَمَرَ عَنْ حَفْصَةَ زَوْجِ النَّبِي وَيَطْلِثُهُ ﴿ أُنَّهَا قَالَتْ

الملماء ، وقال مانك لايجزئه حتى يخرج الى الحل وقال عطاء بن أبي رباح لاشيء عليه ﴿ السادسة عشرة ﴾ استدل به على أن أفضل جوات الحل للاحرام بالعمرةمنها التنميم وبهقال الشيخ أبو إسحق الشيرازي من الشافعية والاصح عندهم أن الأفضل الاحراميرا من الجعرانة لكونه عليه الصلاة والسلام فعله تممن التنعيم لكونه أمر به ثم من الحديبية لكونه هم به وقالوا إنما أمر عبدال حمن بالتنعيم لتيسره فانه أقرب الجهات كاتقدم ﴿السابعة عشرة ﴾ زاد بعضهم على هذا فقال انه يتعين التنعيم للاحرام بالعمرة منهوحكاهالقاضي عياضعن مالكوانهميقات المعتمرين من مكة قال النووى في شرح مسلم وهذا شأذ مردود والذي عليه الجاهير أن جميع جهات الحل سواء ولا يختص بالتنعيم والله أعلم ﴿ الثامنة عشرة ﴾ في قولها في دواية مالك (وأماالذين جموا بين الحجوالعمرة طافواطوافاواحداً) دليل على أن القارن يكفيه طواف واحد عن طواف الركن وأنه يقتصر على أفعال الحج وتندرج أفعال العمرة كلهافى أفعال الحج وبهذا قال الشافعي رحمه الله وهو محكى عن ابن عمر وجابر وعائشة والحسن البصرى وسالم بن عبد الله ابن عمر وسمَّيد بن جبير ومجاهد والزهرى وأبي جعفز وعطاء وطاوس وكان يحلف بالله أنه لم يطف أحد من الصحابة للحج والعمرة الاطوافاواحدا ،رواها ابن أبي شيبة وبه قال مالك وأحمد وإسحاق وداود وقال أبو حنيفة يلزمه طوافان وسفيان وهو محكى عن على بن أبي طالب وابن مسعود والحسن بن على والشمي والاسودوالحكم بن عتيبة وابراهيم النخعي وأبي جعفروحماد بن أبي سليان رواه عهم ابن أبي شيبة

الحديث الثالث ١

لرسُولِ اللهِ وَلِيَا فِي مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا ولمْ تَحلَّ أَنْتَ مِنْ عُمْرَ قِكَ بَفَقَالَ اللَّهِ وَلَيْ اللَّهِ مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا ولمْ تَحلِّ أَدْتَ مِنْ عُمْرَ وَفَى ووايَةً اللَّهُ مِنْ حَدِيث ابْنِ عُمْرَ أَنَّ حَفْصَةً (قَالَتُ) فَجَعَلَهُ مِنْ حَدِيث ابْنِ عُمْرً لِمُسْلِمٍ عَنِ ابْنِ عُمْرَ أَنَّ حَفْصَةً (قَالَتُ) فَجَعَلَهُ مِنْ حَدِيث ابْنِ عُمْرً

« ماشأن الناس حلوا ولم تحل أنت من عمر تك ؟ فقال إنى لبدت رأمي وقلدت مديي فلا أحلحي أنحر» (فيه) فوائد ﴿الأولى ﴾ أخرجه الشيخان وأبو داود والنسائي منهذا الوجه منطريقمالك وفي رواية البخاري وهيءن اسماعيل بنابي أويس وعبد الله بن يوسفورواية النسائي وهي من طريق ابن القاسم (ماشأن الناس حلوا بعمرة) وحكى ابن عبد البر عن ابن وهب أنه رواه عن مالك بهذه الزيادة وأنه رواه بدونها القعنبي ويحيى بن بكير وابو مصعب وعبد الله بن يوسف ويحىين يحبى وغيرهم قال والمعنى واحد عند أهلالعلم قال ولم يختلف الرواة عن مالك في قوله ولم تحل أنت من عمرتك قال وزعم بعض الناس أنه لم يقل أحد في هذا الحديث عن نافع ولم تحل أنت من عمرتك الا مالك وحده قَالَ وقد رواها غير مالك عبيد الله بن عمر وأيوب السختياني وهؤلاً وهم حفاظ أصحاب نافع والحجة فيه على من خالفهم ورواه ابن جريمج عن نافع فلم يقل من عمرتك وزيادة مالك مقبولة لحفظه واتقانه لو انفرد بها فكيف وقد تابعه من ذكرنا،قال وما أعلم أحدا في قديم الدهر ولاحديثه رد حديث حفصة هذا ، بان مالكا انفرد بقوله من عمر تكالاهذا الرجل اه، بمعناه وذكر بعضهم أن هذا الذي أشار اليه ابن عبد البر هو الاصيلي ورواية عبيد الله ابن عمر هذه رواها مسلم وابن ماجه وفيها من عمرتك ورواها البخارى بدرن قولها من عمرتك ولفظ الشيخين فيها (فلا أحل حتى أحل من الحج) وفي لفظ لمسلم (حتى انحر) كرواية مالك وكذا في رواية ابن ماجه ودواية بن جريج أخرجها مسلم وأخرج البخارى مثلها من طريق موسى

ابن عقبة عن نافع وذكر البيهتي رواية موسى بن عقبة ثم قال وكذلك رواه شعيب بن أبي حمزة عن فافع لم يذكر فيه العمرة والله أُعلم وفيه إشارة إلى الاختلاف في ذكر « فمالله ظلَّة ففيه ميل لما تقدم عن ؛ لأصيلي وفي رواية مسلم عن يحيى بن يحيى عن مالك(١)أن حفصة قالت فجعله من مسندا بن عمر وكذا في صحیح مسلم من طریق عبید الله بن عمر وفی حدیث الباقین عن ابن عمر عن حفعة وفي دواية موسى بن عقبة وابن جريج حدثتني حفعة ﴿ النَّانية ﴾ تمسك به من ذهب إلى أنه عليه الصلاة والسلام كان في حجه الوداع متمتعاً لمكونه أقر على أنه محرم بعمرة والتمتع هوالاحرام بالعمرد في أشهرا لحج وطعن من طعن في قوله من عمرتك غير ملتفت اليه كما تقدم لمكن هذا التمسك ضعيف فانه لو لم يكن إلا هذا اللفظ لاحتمل التمتع والقران فتعين بقوله عليه الصلاة والسلام فيرواية عبيدالله بنعمر حتى أحل من الحج أنه كان ةارناوهو في الصحيحين كما تقدم ﴿ الثالثة ﴾ ورتبوا على هذا أن المتمتم لايحل من عمرته إذا كان معه هدى حتى ينحره يوم النحر وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد فأنه جعل العلة في بقائه على إحرامه الهُدى وأخبر أنه لا يحل حتى ينحره وأجاب الجمهور عنه بأنه ليس العلة في ذلك سوق الهدى وإنما السبب فيه إدخاله الحج على العمرة ويدل لذاك قوله في رواية عبيد الله بن عمر حتى أحل من الحج وعبر عن الاحرام بالحج بسوق الهدى لأنه كان ملازماً له في تلك الحجة فانه قال لم من كانمه المدى فايهل بالحج مع همرته شم لا يحل حتى يحل منهما جمعاً كما تقدم في حديث عائشة ﴿ الرابعة ﴾ وتمسك به من ذهب إلى أنه عليه الصلاة والسلام كانةارناًوهو تمسك قوى وما أدرى مايقول منذهب إلى التمتع هل يقول استمر على العمرة خاصة ولم يحرم بالحج أصلا فيكون لم يحجف تلك السنة وهذا لايقوله أحد وأدخل عليها الحج فصار قارناً وصح ما قاله هؤلاء فان للقران حالتين (إحداهما) أن يحرم بالنسكين ابتداء و (الثاني) أن يحرم بالعمرة ثم يدخل عليها الحج وقوله في رواية عبيدالله بن عمر حتى أحل من الحج صريح في أنه كان قارناً وقولها من عمرتك أي العمرة المضمومة إلى الحج قال النووي في شرح مسلم

⁽١) كذا في جميع النسخ . ع

هذا دليل للمذهب الصحيح المختار أنه عليه الصلاة والسلام كان قارناً في حجة الوداع ﴿ الْحَامِسَةُ ﴾ إن قلت مامعني قوله في رواية البخاري وغيره بعمرة وكيف يلتم هذامع قوله بعده من عمر تك كيف يحل بعمرة و يحلمنها ؟ (قات) الصحابة رضى الله عنهم حلوا بعمرة فانهم فسخوا الحج اليها فأتوا بأعمالها وتحللوا منها ولولا ذلك لاستمروا على الاحرام حنى يأتوا بأعمال الحج فكان إحرامهم بعمرة سببأ لسرغة حلهم واما هو عليهالصلاة والسلام فانهأدخل العمرة على الحجفلم يفده الاحرام بالعمرة سرعة الاحلال لبقائه على الحج فشارك الصحابة في الاحرام بالعمرة وفارقهم ببقائه على الحج وفسيخهم له وهـ ذا الذي ذكرته من إدخاله العمرة على الحج هو المعتمد وعكس الخطابي ذلك فقال في الكلام على هذا الحديث : هذا يبين لك انه كانت هناك عمرة ولكنه أدخل عليها الحج فصار قارناً ثم حكى الاتفاق على جواز ادخال الحج على العمرة قبل الطواف والخلاف في إدخالها على الحج منعه مالك والشافعي وأجازه اصحاب الرأى هذا كلامه ، ومن يمنع إدخال العمرة على الحج يجيب عن هذا الحديث على ما قررته أولا بأن هذا من خصوصيات هذه الحجة فقد وقعت فيها أمور غريبة والله أعلم ﴿ السادسة ﴾ الذاهبون إلى الافراد أجابوا عن هذا الحديث بأجوبة (أحدها) أنهاأرادت بالعمرة مطلق الاحرامروي البيهتي باسناده عن الشافعي أنه قال فان قيل فما قول حفصة للنبي عُيْمَيْكُمْ ما شأن الناس حلوا ولم تحلل من عمر تك؟قيل أكثر الناس مع النبي عَيْنَالِيَّةً لم يكن معه هدى وكانت حفصة معهم فأمروا أن يجعلوا إحرامهم عمرة ويحلوا فقالت لم تحلل الناس ولم تحلل من عمرتك يعني احرامك الذي ابتدأته وهم بنية واحدة والله أعلم فقال لبدت رأسي وقلدت هديي فلا أحل حتى انحر بدني يعني والله أعلم حتى يحل الحاج لأن القضاء نزل عليه أن يجمل من كان معه هدى إحرامه حجاً وهذا من سعة لسان العرب الذي يكاد يعرف بالجواب فيه انتهى كلامه (النيها) أنهاأ دادت بالعمرة الحج لأنهما يشتركان في كونهما قصدا (اللها) أنهاظنت

أنه معتمر (رابعها)أن معنى قولها من عمرتك أىلعمرتك بأن تفسخ حجك إلى عمرة كما فعل غيرك قال النووى في شرح مسلم بعد ذكره هذه الأجوبة وكل هذا ضعيف والصحيح ما سبق يعنى القرآن ﴿ السابعة ﴾ إن قلت إذا كان الراجحأنه عليه الصلاةوالسلام كان قارناً فلمرجح المالكية والشافعية الافراد على القرآن وغيره (قلت) أجاب عن ذلك النووى في شرح المهذب بأن ترجيح الافراد لأنه عليه الصلاة والسلام اختاره أولا وإنما أدخل عليه العمرة لمصلحة وهي بيان جوازالاعتمار في أشهر الحج وكانت العرب تعتقده من أفجر الفجور وقد تقدم ذلك ﴿ الثامنة ﴾ قوله إني لبدت رأسي بتشديد الباء الموحدة وبالدال المهملة أى شعر رأسي وتلبيد الشعر أن يجعل فيهشيء من صمغ أو نحوه عند الاحرام لينضم الشعر ويلتصق بعضه ببعض احترازاً عن تعطنه وتقمله ،وإنما يفعل ذلك من يطول مكشه في الاحرام وفي هذا الحديث استحبابه والمعني فيه الابقاء على الشعر وقد نصعليه الشافعي وأصحابه ﴿ التاسعة ﴾ الهدى باسكان الدال وتخفيف الياء وبكسر الدال وتشديد الياء لغتان وتقليده أن يعلق عليه شيئًا يعرف به كونه هديا فإن كان من الابل والبقر استحب تقليده بنعلين من النعال الى تلبس في الرجلين في الاحرام ويستحب التصدق بهما عند ذبح الهدى وإن كان من الغنم استحب تقليده بخرب القرب بضم الخاء المعجمة وفتح الراء وهي عراها وآذانها وبالخيوط المفتولة ونحوها وقد اتفق العاماءعلى استحباب سوق الهدى وعلى استحباب تقليد الابل والبقر واختلفوا في استحباب تقليد الغنم فقال به الشافعي والجمهور وقال مالك وأبو حنيفة لا يستحب ﴿ العاشرة ﴾ يجوز في قولما ولم تحل وفي قوله فلا أحل فتح أوله وضمه على أنه ثلاثي ورباعي وهما لغتان فيسه والفتح اوفق لقولها حلوا

منظ (باب ما يُحرُه على المحرم ويباحُ له) المنه

عَنْ سَالِم عَنَ أَبِيهِ قَالَ ؛ «سَأَلَ رَجُلُ رَسُولَ اللهِ صَلَى الله عَلَيهِ وَسَلَم مَا يَلْهُ صَلَى الله عَلَيهِ وَقَالَ سُفْيَانُ مَرَّةً مَا يَلُوكُ الحرم وَسَلَم مَا يَلْهُ سَلُ الحَدِم مِنَ التَّيَابِ وَفَالَ سُفْيَانُ مَرَّةً مَا يَلْوُلُ الحَرِم مِنَ التَّيَابِ وَفَالَ اللهَ مَلِ وَلا الْبُرنس ولا السَّراويل مِن التَّيَابِ وَفَقَالَ لا يَلْبسُ القَميص ولا الرعْفر ان ولا الخَفَّيْنِ إلا للهِ ولا العَمامة ولا أَوْ بَا مَسَّهُ الورْسُ ولا الرعْفر ان ولا الخُفَيْنِ وليقطَعْمُ الله للهُ للهُ الله المُعَلَى وليقطَعْمُ مَنَ المُعَلَى فَن لم يَجِد نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسُ الْقَيْسِ الْفَيْسَ الْفَيْسَ الْفَيْسَ الْفَيْسَ الْمَامة ولا النَّمَ مِنَ النَّيَابِ فَقَالَ رَسُولَ اللهُ وَيُعَلِينَ مَن النَّيَابِ فَقَالَ رَسُولَ اللهُ وَيُعَلِينَ مَن النَّيَابِ فَقَالَ رَسُولَ اللهُ وَيُعَلِينَ لا يَلْبَسُ الْقَمِيصِ ولا الْعَمَامة ولا السَّرَاويلات

جر اباب ما محرم على المحرم ويباح له) الهج

حثم الحديث الأول ١٠٠٠

عن سالم عن أبيه قال: « سأل رجل رسول الله عليه الله من النياب الحرم من النياب وقال سفيان مرة ما يترك الحرم من النياب ؟ فقال لا يلبس القميص ولا البرنس ولا السراويل ولا العامة ولا ثوبا مسه الورس ولا الزعفر ان ولا الخفين الله لا يجد نعلين فن لم يجد نعلين فليلبس الخفين وليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين » لم يقل الشيخان (ما يترك) وعن نافع عن ابن عمر « أن رجلا سأل رسول الله عليه الم من النياب ؟ فقال رسوال الله عليه الله عليه الم ولا العراق بلاتولا البرانس ولا الخفاف إلا أحد

ولا البُرنس ولا الخِفَافَ الا أُحَدُّلا يَجِدُ نَمْلَيْنِ فَلْيَلْبَسَ خُفَّيْنِ وَلا البُرنس ولا الخِفَافَ الا أُحَدُّلا يَجِدُ نَمْلَيْنِ فَلْيَلْبَسَ خُفَّيْنَ وَلا تَلْبَسُوا مِنَ التَّيَابِ شَيْئًا مَسَّهُ وَلَيْقُطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَمْبَيْنِ ولا تَلْبَسُوا مِنَ التَّيَابِ شَيْئًا مَسَّهُ وَلا تَلْبَسِ زَعْفَرَ أَنْ ولا وَرْسُ » زاد البُخَارِئُ : « ولا تَفْتَقِبِ المرْأَةُ ولا تَلْبَسِ الْقُفَّازَيْنِ »

لا يجُد نعلين فليلبس خفين وليقطعها أسفل من الكعبين ولا تلبسوا من الثياب شيئًا مسم زعفران ولا ورس » (فيه) فوائد ﴿ الأولى ﴾ أُخرجه من الطريق الأولى البخارى ومسلم وأبو داوود والنسأنى من طريق سفيان بن عيينة ولفظ أبي داود ما يترك الحرم من الثياب ولفظ الباقين مايلبس وأبو داود قد رواه عن أحمد ومسدد كلاهما عن ابن عيينة -وقد بين احمد في مسنده أن الاختلاف في ذلك من سفيان بن عيينة نفسه كما في الاصل وأخرجه من الطريق الثانية الشيخانوأبو داودوالنسأي وابن ماجه من طريق مالك وأخرج ابن ماجه أيضاً منه قوله من لم يجد نعلين فليلبس خفين وليقطعهما أسفل من الكعبين من طريق مالك عن نافع وعبد الله ابن دينار عن ابن عمر وأخرجه البخاري والنسأبي من طريق أيوب السختياني واخرجه البخارىمن طريق ابن أبي ذئب وجويرية بن اسماءوأخرجهمسلم من طريق الضحاك بن عُمَان وأخرجه النسائي من رواية عبيدالله بن عمر وعبد الله ابن عون وعمر بن نافع كالهم عن(١) نافع وأخرجه أيضاً البخارى وأبو داود والترمذي والنسأني من طريق الليث بن سعد عن نافع وفيه ولا تنتقب المرأة المحرمة ولا تلبس القفازين وقال البخارى تابعه موسى بن عقبة واسماعيل. بن ابراهيم بن عقبة وجويرية وأبو استحاق في النقاب والقفازير وقال عبيد الله (ولاورس) وكان يقول لا تنتقب الحسرمة ولا تلبس

⁽١) في نسخة عن مالك بدل نافع . ع

القفاذين وقال مالك عن نافع عن ابن عمر لا تنتقب المحرمة وتابعه لیث بن آبی سلیم انتهی وقال أبو داود وقد روی هذا الحدیث حاتم بن اسمميل ويحيى بن أيوب عن موسى بن عقبة عن نافع على ماقال الليث ودواه موسى بن طارق عن موسى بن عقبة موقوفا على ابن عمر وكذلك رواء عبيدالله ابن عمر ومالك وأيوب موقوفا (١) وابراهيم بن سعيد المدنى عن نافع عن ابن عمر عن النبي ويُعَلِينُهُ: (الحرمة لاتنتقب ولا تلبس القفازين) قال أبو داود ابراهيم بن سحيد المدنى شييخ من أهل المدينة ليس له كثير حديث ثم روى أبو داود رواية آراهيم هذه ثم روى أبو داود أيضا من طريق ابن اسحقةال : فأن نافعا مولىعبدالله بن عمر . حدثني العن عبدالله بن عمر أنه سمع رسول الله عَيْسِينَ نهى النساء في احرامهن عن تفازين والنقاب وما مس الورس والرعفران من الثياب ولتلبس بعد ذلك اً أحبت من ألوان التياب معصفرا أوخزا أو حليا أو سراويل أو قيصا وفي بعض نسخه أوخفا ذهبا » ورواه الحاكم في مستدركه بلفظ أو خفوقال صحيح على شرط مسلم وقال الترمذي بعد إخراج رواية الليث بتلك الزيادة هذا حديث حسن صحيح وأخرج النسائي رواية موسى بن عقبة المرفوعة من رواية عبدالله بن المبارك عنه وقال ابن المنذر اختلفوا في ثبوت ذلك فجعله بعضهم من كلام ابن عمر وقال ابن عبد البر رفعه صحيح عن ابن عمر وحكى أبو عبد الله الحاكم عن شيخه الحافظ أبي على النيسابوري إن قوله لاتنتقب إلى آخره من قول ابن عمرأدرج في الحديث وقال الخطابي عللوه بأن ذكر القفازين أنما هو قول ابن عمر ليس عن النبي عَلِيْنَالِيْهِ وعلق الشافعي القول في ذلك وقال الشيخ تتى الدين في الالمام هذا يحتاج الى دليل عليه فانه خلاف الظاهر وكأن الحافظ اباعلى نظر إلى الاختلاف في رفعه ووقفه نان كان ليس إلا ذلك فالمسألة معلومة الحكم عند أهل الأصول وإن كان حصل فيه الطريق التي جرت العادة بأن يستدل بها على فصل كلام الراوي من كلام النبي عَلَيْكُ اللَّهِ عَلَيْكُ اللَّهِ عَلَيْكُ اللَّهِ في بعض روايات الحديث فهي طريق معتادة بين الحدثين وهو استدلال

⁽۱) في نسخة مرفوعا

بالقرينة والا فيمكن أن يروى الراوى مايفتي به وبالعكس قال والدى رجمه الله في شرح الترمذي قد نقل البخاري في صحيحه مايدل على الادداج فحكى قوله المتقدم وقال عبيدالله ولاورس وكان يقول لاتنتقب المحرمة ولا تلبس القفازين قال وكـذ! قال البيهتي في السنن أن عبيد الله بن عمر ساق الحديث الى قوله ولاورس ثم قال وكان يقول لا تنتقب المحرمة ولا تلبس القفازين ثم قال الشيخ تتى الدين لكن في هذا الحديث قرينة مخالفة لهذا دالة على عكسه وهي وجهان (أحدهما) أنه ورد إفراد النهيءن القفازين فذكر دواية ابراهيم بن سعيد المتقدمة (الثاني) انه جاء النهي عن القفازين مبدوءا به مسندا الى النبي ﷺ وهذا يمنع الادراج فذكررواية ابى اسحق المتقدمة قال والدى رحمه الله الحديث الاول ضعيف لجهالة ابراهيم بن سعيد المدنى وقد ذكره ابن عدى في الكامل وقال ليس بمعروف ثم روى له هذا الحديث وقال لايتابع على رفعه وبيواه جماعة عن نافع من قول ابن عمر وقال الذهبي منكر الحديث غير معروف له حديث واحدفي الاحرام أخرجه أبو داود وسكت عنه فهو مقارب الحال قال والدى قد تعقب أبو داود الحديث بمايدل على عدم شهرة راويه كما تقدم لكن رواه البيهتي من رواية فضيل بن سليمان عنموسی بن عقبةعن نافع ومن روایة جویریة عن نافع واسنادها صحیح ففيه ترجيح لرواية ابراهيم بن سعيدور دلقول ابن عدى إنه تفر دبر فعه (قلت) وقال المنذرى رواه حفص بن ميسرة الصنعاني وفضيل بن سليان عن موسى بنعقبة فرفعاه قال وكل من رفعه ثقة ثبت محتج به ثم قال والدى واما الوجه الثاني الذى ذكر هااشيخ تتى الدين فأن ابن اسحق لاشك أنه دون عبيد الله بن عمر في الحفظ والاتفان وقد فصل الموقوف من المرفوع وقوله إن هذا يمنع الادراج مخالف لقوله في الاقتراح أنه يضعفه لايمنعه وقد ذكر الخطيب في المدرج حديث آبي هريرة مرفوعا اسبغوا الوضوء ويل للأعقاب من النار فجعل قوله أسبغوا مدرجا ولم يمنعه من ذلك كونه متقدماعلى المرفوع فلعل بعض من ظنه مرفوعا هدمه والتقديم والتأخير في الحديث سائغ بناء على جواز الرواية بالمعنى ا هـ ،

كلام والدي رحمه الله وفي دواية للبيهتي من طريق أيوبالسختياني أنرجلا سأل النبي وَيُطِيِّنُهُ مالا يلبس الحرم وفي رواية له من طريق النورى عن أيوب (ولا القباء) وقال هو صحيح محفوظ من حديث سفيان الثوري عن أيوب ثم رواه من طريق عبيد الله بن عمر وفيه(والاقبية)ورواه الدارقطني أينها وقال والدي إسناده صحيح (الثانية) قوله لايلبس الاشهرفيه الرفع على الخبرو يجوزفيه الجزم على النهى وهذا الجواب مطابق السؤال على احدى الروايتين التي تقلها الامام أحمدعن سفيان بن عبينة وهي قول السائل مايترك المحرم وكذا هي في سنن أبي داودكما تقدم وبمعناها قوله في دواية البيهتي مالايلبس الحوم وأما على الرواية المشهورة فان المسؤل عنه ما يلبسه المحرم فأجيب بذكر مالا يلبسه والحكمة فيه أن ما يجتنبه الحرم ويمتنع عليه لبسه محصور فذكره أولى ويبقى ماعداه على الاباحة بخلاف مايباح لهلبسه فانهكثير غيرمحصور فذكره تطويل وفيه تنبيه على أن السائل لم يحسن السؤال واله كان الأليق السؤال عما يتركه فعدل عن مطابقته الى ماهو أولى ، وبعض عاماء المعاني يُسمى هذا ، اسلوب الحكيم وقريب منه قوله تمالى (يسألونكماذاينفقون قلماأنفقتم منخيرفللوالدين) الآية فالسؤال عن جنس المنفق فعدل عنه في الجواب الى ذكر المنفق عليه لأنه أهم وكان اعتناء السائل بالسؤالءنه أولى ومثله قوله تعالى(يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج) قال النووى في شرح مسلم قال العلماء هذا من بديع الكلام وجزله فأمعليه الصلاة والسلام سئل عمايلبسه المحرم فقال لاتلبسوا كذاوكذا خصل في · الجواب أنه لايلبس المذكورات ويلبــس ماعداها فكان التصريح يمالا يلبس أولى لأنه منحصر ناما الملبوس الجائز للسحرم فغير منحصر فضبط الجميع بقوله لايلبس كذا وكذا يعنى ويلبس ماسواه ا هـ ، وقال الشيخ كتي الدين في شرح العمدة فيه دليل على أن المعتبر في الجواب ما يحصل منه المقصود كيف كأذولو بتغيير أوزيادة ولايفترط المطابقة ﴿ الثالثة ﴾ القميم معروف وجعه قمن بضم القاف والميم ويجوز تخفيف ميمهوهو قياس مطرد في الجمع الذي على وزن فعل وجاء في الرواية الأولى بالافراد وفي الثانية بالجمع وكذآ

بِقِية المذكورات معه وكأنه مأخوذ من الجلدة التي هي غلاف القلب اسمها القميص ﴿ الرابعة ﴾ البرنس بضم الباء الموحدة واسكان الراءوضم النونكل ثوب رأسه عنه ملتزق به من دراعة أوجبة أو غيرها ذكره صاحبا المشارق والنهاية قال في النهاية وهو من البرس بكسر الباء القطن والنون زائدةوقيل إنه غير عربي ا ه ، وحكى في الحكم في البحكم في البحث الباء أيضاً وقال إنه القطن أوشبيه به قال الصحاح البرنس قلنسوة طويلة وكان النساك يلبسونها في صدو الاسلام ﴿ الخامسة ﴾ زبه عليه الصلاة والسلام بالجمع بين البرنس والعمامة على تحريم كل ساتر للرأس مخيطاكان أو غيره حتى العصابة فأنها حرام فان احتاج اليها لشجمة أو صداع أو غيره شدها ولزمته الفدية قاله النووى وابن دقيق العيدوقالالحب الطبرى ذكرها معآ ليدلءلىأنه لايجوز تغطية الرأس لابالمعتاد في ستره ولا بالنادر وسبقه الى ذلك الخطابي وذكر من النادر المكتل يحمله على رأسه وقال ان فيه الفدية والمشهور من مذهب الشافعي أنه لا تحريم في حمل المكتل ولا فدية فيه وبه قال أبو حنيفة وأحمد وقال المالكية لابأس أن يحمل على رأســه مالا بدله منه كخرجه وجرابه ولا يحمل ذلك لغيره تطوعا ولا باجازة فان فعل افتدى ولا يحمل لنفسه تجارة قال أشهب الا أن يكون عيشه ذلك ﴿ السادسة ﴾ فيه تحريم لبس هذه الأمور المذكورة ومافي معناها على المحرم وهو مجمع عليه فنبه بالقميص على كل مخيط أو مخيط معمول على قدر البدن وبالسراويل على ماهومعمول على قدرعضومنه وبالعامة على الساتر للرأس وإن لم بكن مخيطا وبالبرنس على الساتر لهوإن كان لبسه نادراً ومن ذلك يفهم نحريم ستر الرأس مطلقاً وكذلك يحرم ستر بعضه اذا كان قدراً يقصد ستره لغرض بخلاف الخيط ونحوه ولا يضر الانفاس في الماء والستر بكفه وكذا بيد غيره في الأصح ولو طلارأه بحناء ونحوه فإن كان رقيقاً لا يستر فلا فدية والا وجبت على الَّذَهب وحكى النووى في الروضة عن الروياني وغيره أنه نجب الفدية بتغطية البياض الذى وراءالأذن ونبه عليهالصلاة والسلام بالخف على كل ساتر للرجل من مداس وجمجم وحورب وغيرها ويقدح في

دعوى الاجماع ما رواه سعيد بن منصور في سننه عن عطاء بن أبي رباح أنه دخم للمحرم في لبس الخف في الدلجـة قال والدي رحمـه الله في شرح الترمذي ولا يعرف ذلك لغير عطاء الا أن الطحاوي روي في بيان المشكل أن عمر رأى على عبد الرحمن بن عوف خفين وهو محرم فقال وخف أيضا وأنت محرم؟!فقال فعلته مع من هو خير منك قال والدى فلعل هذا مستند عطاء ويحتمل عدم وجدان عبد الرجمن للنعلين ﴿ السابعة ﴾ تقدم أن في رواية البيهتي زيادة ذكر القباء وعده مما ينهى عنهالمحرم وظاهرها أنه لا فرق بين أن يدخل يديه في كميه أم لا وبه قال مالك والشافعي وأحمد وحكاه ابن المنذر عن الأوزاعي وحكاه ابن عبد إلبر عن سفيان الثوري والليث بن سمعد وزفر ، ورخص أبو حنيفة ذلك بما إذا أدخل يديه في كميمه فان اقتصر على لبسـه على كتفيه لم يحرم وبه قال ابراهيم النخعى وحكاه ابن عبد البرعن أبى ثور وبه قال الخرق من الحنابلة ﴿ النامنة ﴾ جميع ما تقدم إنما هو في حق الرجال أما المرأة فلها لبس المخيط وستر الرأس ولفظ الحديث غير متناول لها نان لفظ المحرم موضوع للرجل وإنما يقال للمرأة محرمة وهذا على ماتقرر في الآصول أن لفظ الذكور لايتناول الاناث خلافا للحنابلة ولم يخالف الحنابلة في هذا انفرع لورود ما يدل على اختصاص هــذا الحُـكُم بالرجال وهو قوله في بعض طرقه ولا تنتةب المرأة ولا تلبس القفازين وهو في صحيح البخاري وغيره كما تقدم وهو دال على أن جميع مَا تَقَدَمُ انْمَا هُو لِلرَّجَالُ قَالَ ابن المُنذَر أَجْمَ أَهُلَ العَلْمُ عَلَى أَنْ لَلمَر أَةَ الْحُرْمَةُ لَبْس القميص والدرع والسراويلاتوالخر والخفاف انتهى فدل النهي عن الانتقاب على تحريم ستر الوجه بما يلاقيه ويمسه دون ما إذا كان متجافيا عنه وهذا قول الأعمة الأربعة وبه قال الجمهور وقال ابن المنذر لانعلم أحداً من أصحاب رسول الله ويتالية رخص فيه يعني النقاب ممال وكانت أسماء بنتأ بي بكر تفطى وجهها وهى محرمة وروينا عن عائشة أنها قالت المحرمة تغطى وجهها إن شاءت وقال ابن عبد البر وعلى كراهة النقاب للمرأة جمهور علماء المسلمين من الصحابة

والتابمين ومن بعدهم من فقهاء الأمصار أجمعين الاشيء روى عن أسماء بنتأبي بكر أنها كانت تغطى وجهها وهي محرمة وعن عائشة أنها قالت تغطى المرأة وجهها إنشاءت وروى عنهاأ نهالا تفعل وعليه الناس انتهى وأما لبسالم أةالقفازين فمختلف فيه ذهب مالك وأحمد إلى منعه وهو أصح القولين عن الشافعي وحكاه ابن المنذر عن ابن عمر وعطاء ونافع وابراهيم النخمي وقال ابن المنذر اتفاؤه أحب إلى للحديث الذي جاء فيه وقال ابن عبد البر الصواب عندي نهمي المرأة عنه ووجوب الفدية عليها به لثبوته عن النبي صلى الله عليه وسلم وذهب آخرون إلى جوازه وحكاه ابن المنذر عن سعد بن أبي وقاص وعائشة وعطاء والنوري وعمد بن الحسن وحكاه النووي وغيره عن أبي حنيفة قال ابن عبد البر ريشبه أن يكون مذهب ابن عمر لأنه كان يقول إحرام المرأة في وجهها انتهى وهو رواية المزنى عن الشافعي وصححه من أصحابنا الغزالي والبغوي قال الرافعي لكن أكثر النقلة على ترجيح الأولوحكي الخطابي عن أكثر أهل الدلم أنه الافدية عليها إذا لبست القفازين وهو قول عند المالكية وأما ستر المرأة يديها بغير مخيطكا لو اختضبت فألقت على يدها خرقة فوق الخضاب آو القتها بلا خضاب فالمشهور من مذهب الشافعي رحمه الله جوازه وبمضهم أجرى فيه القولين في القفازين وقال الشيخ أبو حامد إن لم تشد الخرقة جاز وإلا فالقولان ، فعلى المشهور يكون عليه الصلاة والسلام نبه بالقفازين على ما في معناها من المخيط أو المحيط وعلى الثاني يكون نبه بهما على مطلق الساتر والله أعلم ﴿ التاسعة ﴾ ظاهر قوله ولا تنتقب المرأة ولا تلبسالقفازين استواء الحرة والأمة في ذلك وهذا هو المشهور من نصوص الشافعي وأصحابه ﴿ العاشرة ﴾ ظاهر قوله ولا تنتقب المرأة اختصاصها بذلك وأن الرجل ليس كذلك وهو مقتضى ما ذكره أول الحديث فيا يتركه الحرم فانه لم يذكر منه سآتر الوجه ومذهب الشافعي وأحمد والجمهور أنه يجوز للمحرم ستر وجهه ولافديةعليهوفيه آثارعن الصحابة وذهبأ بوحنيفةومالك إلى منعهكالرأسوهو رواية عن أحمد وقالوا إذا حرم على المرأة ستر وجهها مع احتياجها الى ذلك

فالرجل أولى بتحريمه وتمسكوا أيضا بقوله عليه الصلاة والسلام في المحرم الذي وقصته ناقته (ولاتخمروا رأسهولاوجهه) وأجاب الجمهورعنه بان النهي عن تغطية وجهه إنماكان لصيانة رأسه لا لقصد كشف وجهه ولابد من هذا التأويل لأن المتمسكين بهذا الحديث وهم الحنفية والمالكية لايقولون بيقاء أثر الاحرام بعدالموتلا في الرأسولا فيالوَّجه والجمهور يقولون لاإحرام في الوجه في حق الرجل فحينتذ لم يقل بظاهره أحد منهم ولابد من تأويله على أن المالكية قالواإنه لافدية في تغطية المحرم وجهه إلافي رواية ضعيفة جزم بهاا بين المنذر عن مالك وبني بعضهم هذا الخلاف على أن التغطية حرام أومكروهة وحكى ابن المنذر عن عمد بن الحسرأنه ان غطى ثلثه أو ربعه فعليه دم واق كان أقل من ذلك فعليه صدقة و في سنن سعيد بن منصور عن عطاء بن أبي رباح يغطى المحرم وجهه ما دون الحاجبين وفي رواية له مادون عينيه وهذه تفرقة غريبة قال والدى رحمه الله ويحتمل أنه أراد الاحتياط لكشف الرأس ولسكن هذا أمر زائد على الاحتياط لذلك وهوحاصل بدونه انتهى والحادية عشرة ﴾ وأما لبس القفازين فان تحريمه ثابت في حق الرجل أيضاً لكونه في معنى المنصوص على تحريمه عليه وهو السراويل فان كلا مهما يحيط بجزء من البدن بل التحريم في حق الرجل متفقعليه وفي حق المرأة مختلف فيه كما تقدم ﴿ الثانية عشرة ﴾ المراد باللبس المنهى عنه اللبس المعتاد فلو ارتدى القميس ونحوه لم يمنع منه فانه لا يعد لابساً له في العرف فان قلت فني صحيح البخادي أن ابن عمر رضي الله عنهما وجد القر فقال ألق على ثوبًا يا نافع فألقيت عليه بر نسافقال تلتى على هذاوقد مهى رسول الله عَيْمَالِللَّهِ أَنْ يَلْبُسِهُ الْحَرْمُ (قَلْتُ)قال؟ ابن عبد البر هذا من ورعه وتوقفه كره أن يلتى عليه البرنس وسأر أهل العلم إنما يكرهون الدخول فيه ولكسنه رحمه الله استعمل العموم في اللباس لأن التغطية والامتهان قد يسمى لباساً ألم تسمع إلى قول أنس فقمت إلى حصيرلنا قد اسود من طول مالبسانتهي وهو يقتضي أنابن عمر إنما فعل ذلك احتياطاً لالاعتقاده الوجوبوالوالدي رحمه الله في شرح الترمذي ويحتمل أن البرنس كان مفرجا كالقباء بحيث لو قام عد لابساً له فان بمض البرانس كذلك وقد حكى الرافعي عن إمام الحرمين فيها لو ألتى على نفسه قباءاً و فرجية وهو مضطجع آنه إن أخذ من بدنه مااذا قام عد لابسه، فعليه الفدية، و إن كان بحيث لو قام أوقمد لم يستمسك عليه إلا بمزيد أمر فلا ، انتهى ﴿ الثالثة عشرة ﴾ الورس بغتج الواو وإسكان الراء وبالسين المهملة قال فى الصحاح نبت أصفر يكون بِالْيَمِن يَتَخَذُ مَنَهُ الْغُمْرَةُ للوجِهُوقَالَ فَىالنَّهَايَةُ نَبْتَ أَصْفُر يُصْبِغُ بِهُ ، زاد الحب الطبرى لون صبغه بين الحمرة والصفرة ودأئحته طيبة وقال فى المحسكم شيء أَصْفِر مثل الملاء يخرج على الرمث بين آخر الصيف وأول الشتاء ، قال أبوحنيفة ليس ببرى يزدع سنة فيجلس عشر سنين أى يقيم في الأدض لا يتعطل قال ونباته مثل نبات السمسم فاذا جفعند إدراكه تفتقت خرائطه فينفض فينتفض هنه الورس انتهى ولا تنافى بين هذه العبارات لكن في بعضها زيادة على معض فلذلك حكيتها، والرمث من مراعى الابل والمعروف أن الورس طيب وقال الرافعي هو فيما يقال أشهر طيب في بلاد اليمن وذكر القاضي أبو بكر ابن العربي أنه ليس بطيب فقال والودس وإن لم يكن طيباً فله دائحة طيبة فأراد النبي ﷺ أن يبين تجنب الطيب الحض وما يشبه الطيب في ملائمة الشم واستحسانه انتهى ﴿ الرابعة عشرة ﴾ فيه تحريم التطيب على المحرّم لأنه إذا حرم الورس والزعفران فما فوقهما كالمسك ونحوه أولى بالتحريم وإذا حرم لبس الثوب الذي مسه أحدهما فالتضمخ بأحدها أولى بالتحريم وهذا مجمع عليه قال أصحابنا والمراد بالطيب ما يقصد به الطيب فأما الفواكه كالآبرج والتفاح وأزهار البرارى كالشيحوالقيصوم ونحوهافايس بحرام لأنه لايقصد الطيب ﴿ الخامسة عشرة ﴾ ظاهره تحريم لبس ما مسه الورس أوالزعفر أن أو مافي معناها ولو خفيت رأئحته بعد ذلك لمرور الزمان أو غيره وقد قال أصحابنا إِنْ كَانَ بَحْيِثُ لُو أَصَابِهِ المَّاءُ فَاحْتُ رَائِحَتُهُ حَرَّمُ اسْتَعَالُهُ وَإِنَّ بَتِي اللَّونَ لَم يمحرم على أصح الوجهين وقال الحنفية متى كان غسيلا لا ينفض لم يحرم لان م - ٤ - طرح تثريب خامس

المنع للطيب لا للون وفي الموطأ أن مالكا سئل عن ثوب مسه طيب ثم ذهب ريح الطيب منه هل يحرم فيه ؟ فقال نعم لا بأس بذلك مالم يكن فيه طيب زعفران أو ورس وفي دواية مالم يكن فيه صباغ زعفران أو ورس قال مالك وإنما يكره لبس المسبغات لان المسبغاث تنفضوفي الجواهر لابن شاس لوبطلت دائحة الطيبلم يبح استعاله وفي صحيح البخاري عن ابن عباس قال (انطلق النبي والله من المدينة بعد ما ترجلوادهن ولبس إزاره ورداءه هووأصحابه فلم ينه عنشىء من الأردية والازر تابس الا المزعفرة التي تردع على الجلد) وقال ابن عبد البر دوى يحى بن عبد الحميد الحماني عن أبي معاوية عن عبيد الله بن عمرعن نافع عن ابن عمر أن النبي عَلِيْكِيْزُ قال «لا تلبسوا ثوبا مسهورسوزعفران الا أن يكون غسیلا » وقال الطحاوی عن ابن أبی عمر ان(رأیت یحی بن معین و هویتعجب من الحماني كيف يحدث بهذا الحديث فقال له عبد الرحمن بن مهدى هذاعندي ثم وثب من فوره فجاء بأصله فأخرج منه هذا الحديث، عن أبي معاوية كما قال الحماني ا ه ، وقال ابن حزم دوى بعض الناس في هذا أثر افان صح وجب الوقوف عنده ولانعلمه صحيحا وإلافلا يجوز لباسه أصلا لأنه قدمسه الزعفران أوالورس. اه، وكأنه أشار إلى هذا الحديث وقال ابن المنذر: اختلفوا في لبس الثوب الذي مســه زعفران أو ورس فغسل وذهب ريحه ونفضه فمين رخص فيه سعيد بن المسيب والحسن والنخعي ودوى عن عطاءوطاوس ومجاهـــد وبه قال الشافعي. وأبو ثور وأصحاب الرأى وكان مالك يكره ذلك الا أن يكون غسل وذهب لونه ا ه ، ﴿ السادسة عشرة ﴾ مورد النص في اللبس فلو أكل مافيه زعفران أو غيره من أنواع الطيب قال أصحابنا إن استهلك الطيب فلم يبق له طعم ولا لون ولا ريح لم يحرم بلا خلاف و إن ظهرت هذه الأوصأف حرم بلا خلاف و إن بقيت الرائحة وحدها حرم أيضاً لأنه يعد طيباً وإن بتى الطعم وحده فالأظهر التحريم وإن بتى اللون وحده فالأظهر عدم التحريم وقال المالكية لاشيء عليه في أكل الخبيص بالزعفران وقيل إن صبغ الفم فعليه الفدية وما خلط بالطيب من غير طبخ فني إيجاب الفدية به روايتانوقال الحنفية إن أكل الطيب في طعام

مقد طبخ وتغير فلا شيء عليه و إن لم يطبخ وريحــه موجودكره له ذلك وقد يقال إن تحريم الأكل حيث حرم مأخوذ من طريق الأولى لأن الأكل أبلغ في مخالطة الجسد من اللبس ﴿ السريعة عشرة ﴾ ظاهره إختصاص تحريم الطيب بالرجل كالمذكورات قبله لكن جميع العلماء على أن المرأة في ذلك كالرجل وهي مساوية له في سائر محرمات الاحرامالا في لبس المخيطوتقدم فيسنن أبي داود ومستدرك الحاكم عن ابن عمر أنه سم عرسول الله وَاللَّهِ (نهى النساء في احرامهن عن القفازين والنقاب وما مسالورس والزعفران)وهذا صريح في تحريم الطيب على النساء وهو واضح منحيث المعنى فان الحكة في تحريم الطيب أنه داعية إلى الجماع ولأنه ينافى تذلل الحاج فان الحاج أشعث أغبر وهذا مشـــترك بين الرجال والنسساء ﴿ الثامنة عشرة ﴾ ظاهره إباحة لبس المورس والمزعفر لغير المحرم وهو كذلك للمرأة ويعارضه في المزعفر للرجل مافي الصحيحينءن أنس رضى الله عنه أن النبي عِيْنِيْنِهُ نهى أن يتزعفر الرجل قال الشافعيوأنهي الرجل الحلال بكل حال أن يتزعفر وآمره إذا تزعفر أن يغسله،وحمل الخطابي والبيهتي النهى على ماصبغ من الثياب بعد نسجه فأما ما صبغ ثم نسج فلا يدخل في النهى وحكى والدى رحمه الله في شرح الترمذي عن بعضهمأنه حمل النهي عن النزعفر على المحرم قال وفيه بعد وجوزوالدى رحمه الله أمرين آخرين (أحدهما) أن النهي عن لبس مامسه الورسوالزعفران ليسداخلا في جواب السؤال مما يجتنبه المحرم بل هو كلام منفصل مستقل ثم استبعده وهو حقيق بالاستبعاد ومما رده به مافي الصحيحين عن عبد الله بن ديناد عن ابن عمر أن النبي عَلَيْنَا لَهُ نهى أن يابس المحرم ثو بامصبوغا بورس أو زعفران قال فقيد ذلك بالمحرم (ثانيهما) حمل النهى على لطخ البدن بالزعفران دون لبس الثوب المصبوغ به وأيده بما في سنن النسائي باسناد صحيح عن أنس قال (نهي رسول الله عَلَيْكَانِيْهِ أَن يزعفر الرجلجلده) وفي سنن أبي دآود وابن ماجه وغيرهماعن قيس بن سعد قال أتانا النبي عَلَيْتُهُ فُوضَعِنَا لَهُ مَاءُ يَتَبَرَدُ فَاغْتُسُـلُ ثُمَّ أَتَيْتُهُ بَلْحَفُـةً صَفَرًاء فرأيت اثر الورسعلي عكنه) لفظ ابن ماجه وروى أبو داود من جديث ابن عمر مرفوعا

«كان يصبغ بالصفرة ثيابه كلها حتى عمامته » ورواه النسائي وفي لفظله (إن ابن عمر كان يصبغ ثيا به بالزعفران) وأصله في الصحيح و لفظه (وأما الصفرة فاني رأيت رسول الله عَيْنِيِّيِّ يصبغ بها) ﴿ التاسعة عشرة ﴾ فيه أنه يحرم على المحرم لبس الخفين إلاإذا لم يجد نعلين فيجوزله حينئذ لبس الخفين بشرطأن يقطعهماحتي يكونا أسفل من الكعبينوبهذا قالءالك وأبوحنيفة وللشافعىوالجمهور وهو رواية عن أحمد والمشهور عنه جواز لبسهما بحالهماعند فقد النعلين ولا يجب قطعهما واستدل له بحديث ابن عباس وجابر (من لم يجدنعلين فايابس خفين)وهما في الصحيح وليس فيهما ذكر القطع وزعم أصحابه أن حديث ابن عمر المصرح بقطعهمامنسوخ وقلوا قطعهما اضاعة مالوقال عمرو بن دينار : ولاأدرىأى الحديثين نسخ الآخرأ لظرواأيهما قبل ءوقال الجهور يجب حملحديث ابن عباس وجار على حديث ابن عمرلًا تهمامطلقان وفي حديث ابن عمر زيادة لم يذكراها يجب الآخذ بهاقال الشافعي : ابن عمر وابن عباس كلاهاصاد قحافظ وليس زيادة أُحَدُهَا عَلَى الآخر شيئًا لم يؤده الآخر إما عزب عنه و إما شك قيه فلم يؤده و إما سكت عنه وإما أداه فلم يؤد عنه لبعض هذه المعانى اختلفا اه، وقولهم إنه إضاعة مال مردود فان الاضاعة إنما تكون في المنهى عنه وأماماورد به الشرع فهو حق يجب الأذعان له والله أعلم وحكى الخطابي عن عطاء بن أبي رباح أنه لايقطعهما لأن فىقطعهما إفسادا ثم قاليشبه أن يكونلم يبلغه حديث ابنعمو قال والعجب من أحمد في هذا فأنه لا يكاد يخالفسنة تبلغه وقلت سنة لم تبلغه وقال ابن العربي: أماعطاء فيهم في انفتوى، وأماأ حمد فعلى سراط مستقيم قال وهذه التولة لاأراها صحيحة فان حمل المطلق على المقيد أصل أحمد ا هـ ، وفي سنن النسائى بأسناد صحيح في حديث ابن عباس (وإذا لم يجد النعلين فليلبس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعبين)وللشيخ تتى الدين هنابحثرده الوالدفي شرح التر، ذى وبسط فيه هذه المسألة ﴿الفائدة العشرون﴾ ظاهره أنه إذا فعل ماذكرناه من لبـس الخفين متمطوعين لعدم النعلين لم تكن عليه فدية فالها لو وجبت لبيها النبي عِلَيْتُ وهذا موضع بيانها وهو من جهة المعنى واضح فأنه

لم يرتكب محظوراً وبهذا قال مالك والشافعي وآخرون وقالأبوحنيفة وأصحابه عليه الفدية كما إذا احتاج إلى حلق الرأس يحلقه ويفدى ﴿ الحادية والعشرون﴾ قال الجمهور المراد بالكعبين في هذا الموضع وغيرهالعظمان الناتئانعندمفصل الساق والقدم وقال عند بن الحسن المراد بالكعب هنا المفصل الذي في وسط القدم عند معقد الشراك وتبعه على ذلك الحنفية ولا يعرف عنسد أهل اللغة أستعمال الكعب في هذا ﴿ الثانية والعشرونَ ﴿ فِيهِ أَنَّهُ لَا يُجُوزُ لِبُسُ الْحُفَيْنِ مقطوعين إلا عند فقد النعلين وهو الاصح عند أصحاب الشافعي وبه قال مالك والليث وكذا قال الحنابلة لو لبس واجد النعل خفاً مقطوعا تحتالكعب **زمته الفدية ، وذهب بعض الشافعية إلى جواز لبسه مع وجودهما لا نه صار** في معناهما وهو قول أبي حنيفة أو بعض أصحابه حكاه ابن عبد البر وابن العربي عن أبي حنيفة وحكاه الحب الطبرى عن بعض أصحابه وحكى عن أبي حنيفة تفسه موافقة مالك والجمهور وقال ابن العربى والذى أقول إنه إن كشف الكعب لبسهما إن لم يجد نعلين وإن وجد النعلين لم يجز له لبسهما حتى يكونا كهيئة النعلين لا يستران من ظاهر الرجل شيئًا ﴿ النَّالَيْةُ وَالْعَشْرُونَ ﴾ هذا ألحسكم خاص بالرجل أما المرأة فلها لبس الخفين مطلقاً قال ابن المنذر وبه قال كل من يحفظ عنه من أهل العلم انتهى لكن في سنن أبي داود أن ابن عمر كان يصنع ذلك يعنى يقطع الخفين للمرأة المحرمة ثم حدثته صفية بنت أبي عبيد أن عائشة رضى الله عنها حدثتها (أن رسول الله عِلْمُتَلَِّتُهُ قد كان رخص للنساء في الخفين فترك ذلك) وقال ابن عبد البر لا يقول به أحد من أهل العلم فيما عامت وهذا أنما كان من ودع ابن عمر وكثرة اتباعه فاستعمل ما حفظ على عمومه حتى بلغه فيه الخصوص ﴿ الرابعة والعشرون ﴾ في حديث ابن عباس في الصحيحين وجابر في صحيح مسلم زيادة ليست في حديث ابن عمر وهي لبس السراويل لمن لم يجد إزاراً ولم يبلغ ذلك مالكا فأنكره فني الموطأ أنه سئل هما ذكر عن النبي والله أنه قال من لم يجد إزاراً فليلبس سراويل فقال مالك ثم أسمع بهذا ولاأدى أن يلبس المحرم سراويل لأن رسول الله ﷺ بهي عن لبس

السراويلات فيما نهى عنه من لبس الثياب التي لا ينبغي للمحرم أن يلبسها ولم يستثن فيهاكما استننىفي الخفين وبه قال أبو حنيفة كإحكاه ابن المنذر والخطابي قال ابن عبد البر وقال عطاء بن أبي رباح والشافعي وأصحابه والثوري وأحمد ابن حنبل واسحق بن راهويه وأبو ثور وداود اذا لم يجد المحرم ازاراً لبس السراويل ولا شيء عليه وحكاه النووي عن الجمهور قال ولا حجة في حديث ابن عمر لأنه ذكر فيه حالة رجود الازار وذكر في حديثي ابن عباس وجابر حالة العدم فلا منافاة والله أعلم ، وقال الرازى من الحنفية يجوز لبسه وعليه الفدية وأجاب بعض الحنفية عن هذا الحديث بأنه متروك الظاهر ثم حكي عن القدوري أنه قال في التجريد وافقونا على أن السراويل لوكان كبيراً يمكن أن يترر به من غير فتق لم يجز لبسه لأنه واجد للازار وكذا لو خاط إزاره سراويل قطعة واحدة لا يجوز لبسهو إن لم يجد إزاراً غيره لأنه إزار في نفسه إذا فتقه قال والدى رحمه الله في شرح الترمذي لا يحسن الاعتراض بهاتين الصورتين لأنه واجد للازار فيهما وقد علله القدوري بذلك وإنما يجوز لبس السراويل عند عدموجدان الازار، فليسالحديث إذاً متروك الظاهر (الخامسة والعشرون) إن قلتماالمراد بعدم وجدانالازار والنعلين؟ (قلت)قال\ا افعى المراد منه أنه لايقدر على تحصيله إما لفقده في ذلك الموضع أو لعدم بذل المالك اياه أو لعجزه عن الثمن إن باعه أو الأجرة إن آجره قال ولو بيع بغبن أو نسيئة لم يلزمه شراؤه ولو أعير منه وجب قبوله ، ولو وهب لم يجب ثم قال : ذكر هذه الصور القاضي أبن كج وحكاه النووي في شرح المهذب عن اصحابنا ﴿ السادسة والعشرون ﴾ لم يأمر بقطع السراويل عند عدم الازار كما في الحف وبه قال أحمد وهو الأصح عند أكثر الشافعية وقال إمام الحرمين والغزالي لا يجوز لبس السراويل على حاله إلا إذا لم يتأت فتقه وجعله إزاراً فان تأتى ذلك لم يجز لبسه وإن لبسه لرمته الفدية وقال الخطابي يمكى عن أبى حنيفة أنه قال يشق السراويل ويتزر به قال الخطابي والأصل في المال أن تضييعه محرم والرخصة إذا جاءت في لبس السراويل فظاهرها اللبس

المعتاد وستر العورة واجب فاذا فتق السراويل واتزر به لم تستتر العورة فأما الخف فانه لا يفطى عورة وانما هو لباس رفق وزينة فلا يشتبهان قال ومرسل الأذن في لباس السراويل إباحة لا تقتضى غرامة انتهى وحكى الشيخ تتى الدين في شرح العمدة أن غير أحمد من الفقهاء لايبيج السراويل على هيئته إذا لم يجد الازار قال والدى رحمه الله في شرح الترمذي وكأنه يشير إلى ماحكى عن أبي حنيفة والامام والغزالي وإلا فالأكثرون على الجواز والله أعلم السابعة والعشرون في قال النووى في شرح مسلم قال العلماء الحكمة في تحريم اللباس المذكور على الحرم ولباسه الازار والرداء أن يبعد عن الترفه ويتصف يصفة الخاشع الذليل، وليتذكر أنه محرم في كل وقت فيكون أقرب اليكثرة إدكاره، وأبلغ في مراقبته وصيانته لعبادته، وامتناعه من ارتكاب المحظورات وليتذكر به الموت ولباس الأكفان وليتذكر البعث يوم القيامة حفاة عراة وليتذكر به الموت ولباس الأكفان وليتذكر البعث يوم القيامة حفاة عراة مهطعين إلى الداعي

الحديث الناني الله

وعنه أن رسول الله عَلَيْكِ قال « خمس من الدواب ليس على الحرم في قتلهن جناح ، الغراب والحدأة والعقرب واله أرة والكاب العقور » وعن الم عن أبيه عال « سئل النبي عَلَيْكِ عما يقتل الحرم من الدواب فقال خمس لاجناح في قتلهن على من قتلهن في الحرم والحرم العقرب واله أرة والغراب والحدأة والكاب العقور »

النبي عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَالَمُ اللهِ عَلَى اللهِ وَاللهِ عَلَى اللهِ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَا اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ

وعَنْ عُروَةً عَنْ عَائِشَةً قالت (أَمَرَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ بِقَتْلُ خَسِ فَوَاسِقَ فَى الْحِلَّ والْحُرَمِ الْحِدَاةُ والْعَرَابُ والْعَرَابُ والْفَارَةُ والْعَرْبُ والْمَا الْمَقَادُ وَالْعَرَابُ الْمَقَادُ وَلَى وَلَا يَعْدَ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ ال

الحديث الثالث ع

وعن عروة عن عائشة قالت « أمر رسول الله وَ الله العقور » (فيهما) فوائد والحرم، الحدأة والغراب والفأرة والعقرب والكاب العقور » (فيهما) فوائد فو الأولى على حديث ابن عمر أخرجه من الطريق الأولى الشيخان والنسأني من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر وفي دواية البخارى ضم عبد الله ابن دينار إلى نافع وقال ابن عبد البر لاخلاف عن مالك في اسناد هذا الحديث ولفظه انتهى (فان قلت) قد ذكر مالك عبدالله بن دينار تارة ولم يذكره أخرى (قلت) ليس هذا اختلافا فله فيه شيخان حدث به في الأكثر عن نافع وتارة

بقنل الحيَّةِ في غَارِ المرْسلاتِ » وفي النسائِيِّ أَنَّ ذلكَ كَانَ ليلةً عَرَفَةَ ولاَّ بِي دَا وُدَ والتَّرمذِيِّ وحَسَّنهُ وابْنِ ماجَهُ مِنْ حَدِيثاً بيسَعيد « يقْتُلُ الحَدِمُ السَّبعُ العَادِي » قال أُبُو دَاودَ (ويَرَى الْغَرَابَ ولاَ

عن عبد الله بن دينار وتارة عنهما وقد أخرجه مسلم من دواية إسمعيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار فهو معروف عنه من غير طريق مالك وأخرجه مسلم والنسائي من طريق الليث بن سعد وأيوب السختياني ويحيى بن سعيد وآخرجه مسلم وابن ماجه من حديث عبيد الله بن عمر وأخرجه مسلم وحده من حديث ابن جريج وجرير بن حازم كابهم عن نافع قال مسلم ولم يقل أحد منهم عن نافع عن ابن عمر سمعت (النبي صلى الله عليه وسلم) إلا ابن جريج وحده وقد تابع ابن حريج على ذلك ابن إسحق ثم رواه من طريقه عن نافع وفيه سمعت النبي صلى الله عليه وسلم وأخرجه من الطريق الثانية مسلم وأبو داود والنسأى من هذا الوجه من رواية سفيان بن عيينة عن الزهرى عن سالم عن أبيه وأخرجه الشيخان والنسائي من دواية يونس بن يزيد عن الزهرى عن سالم عن أبيه عن حفصة واتفق عليه الشيخان من دواية زيد ابن جبير عن ابن عمر قال حدثتني إحدى نسوة النبي صلى الله عليه وسلم وفي رواية لمسلم (والحية) قالوفي الصلاة أيضاً ولا يضر هذا الاختلاف فالحديث مقبول سواء كان من رواية ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أو بواسطة حفصة أو غيرها من أمهات المؤمنين رضي الله عنهن وقد تقدم من حديث ابن جریج فی صحیح مسلم التصریح بسماع ابن عمر له من النبی صلی الله عليه وسلم وحديث عائشة أخرجه مسلم والنسائى من هذا الوجه من رواية عبد الرزاق وأخرجه الشيخان والترمذي من رواية يزيد بن زريع كلاهما عن معمر واتقق عليه الشيخان والنسائى من دواية يونس بن يزيل يقتله) وللشيخين من حَدِيثِ عَائِشَة قال الوَزَغ أَنُو يُسِقُ ولَمْ ، أَشَمَعُهُ أَمَرَ بِقَتْلُهِ أَمْرَهَا أَشَمَعُهُ أَمَرَ إِنَّ النَّبَى عَيَّالِيَّةِ أَمَرَهَا أَشَمَعُهُ أَمَرَ إِنَّ النَّبَى عَيَّالِيَّةِ أَمَرَهَا بِقَتْلُ الْاوزاغ) ولمسلم من حديث سعد بن أبي وقاص « أَمَرَ بِشتل الوَزاغ) ولمسلم من حديث سعد بن أبي وقاص « أَمَرَ بِشتل الوَزغ وسَماهُ أَنُو يُسِقاً)

كلاهما عن الزهري عن عروة عن عائشة وهذا وجه آخر من الاختلاف على الزهرى قال انعبدالبر: ويمكن أن يكون إسناداً آخر ثم روى عن الحيدى أنه قيل لسفيان يعنى ابن عيينة إن معمرا يرويه عن الزهرى عن عروة عن عائشة فقال حدثنا والله الزهرى عن سالم عن أبيه ما ذكر عروة عن عائشة وأخرجه مسلم والنسأني من روايةهشام بن عروة عن أبيه عن عائشة وأخرجه مسلم أيضاً من رواية عبيد الله بن مقسم عن القاسم عن عائشة بلفظ (أربع كابن فاسقوأسقط العقرب وفيه قلتالقاسم أفرأيت الحية؟ قال تقتل بصغر لهاً) وأخرجه مسلم أيضا من رواية قتادة عن سعيد بن المسيب عن عائشة وذكر الحية بدل العقرب وقيد فيها الغراب بالأبقع وذكر عبد الحق أن الصحيح من حديث عائشة وغيرها دواية خمس وقال آبن عبد البر ذكر الحية محفوظ من حديث عائشة ورواه البيهتي بلفظ الحية أو العقرب على الشك وقال كأن دواية أبي داود الطيالسي أي في ذكر العقرب أصح لموافقتها سأر الروايات عن عائشة قال وابن المسيب إنما روى الحديث في الحية والذئب مرسلا ﴿ الثانية ﴾ اتفق العلماء على جواز قتل هذه الخس المذكورة في الحديث في الحل والحرم المحرم وغيره الاماشذ بما سنحكيه ، واختلفوا في المعنى في ذلك فقال الشافعية والحنابلة: المعنى فيه كونهن مما لا يؤكل ولا ينتفع به فكل مالا يؤكل ولا هو متولد من مأكول وغيره ولا منفعة فيه فقتله جائز للمحرم ولا فدية عليه ، وعبارة الشافعيف ذلك كما حكاه البيهتي في المعرفة فسكل ماجمع

من الوحش أن يكون غير مباح اللحم في الاحلال وأن يكون يضر قتله المحرم لا أن النبي ﷺ إذا أمر أن تقتل الفارة والغراب والحدأة مع ضعف ضرها إذا كانت بما لا يؤكل لحمه كان ماجع أن لايؤكل لحمه وضره أكثر من ضرها أولى أن يكون قتله مباحا انتهى وقال أصحابه هذا الضرب ثلاثة أقسام (أحدها) مايستحب قتله للمحرم وغيرهوهي المؤذيات كالحية والفأرةوالعقرب والخنزير والكاب العقور والغراب والحدأة والذئب والاسد والنمر والدب والنسر والعقاب والبرغوث والبق والزنبور والقرادوالحلمة والقرقسوأشباهها (القسم الثاني) ما فيه نفع ومضرة كالفهد والعقاب والبازي والصقر ونحوها فلا يستحبقتله لما فيهمن المنفعة وهوأنه يعلم الاصطياد ولايكره لمافيهمن المضرة وهو أنه يعدو على الناس والبهائم (القسم الثالث) مالا يظهر فيه تقع ولا ضرركالخنافس والجعلان والدود والسرطان والبغاثة والرخمة والذبابوأشباهها فيكره قتلها ولا يحرم كما قاله جمهورهم وحكى إمام الحرمين وجها أنه يحرم قتل الطيور دون الحشرات وحكى ابن عبد البر هذا التقسيم عن الشافعي نفسه من دواية الحسن بن عد الزعفر! في عنه وكلام الحنابلة في ذلك مثل كلام أصحابنا قال الشيخ مجد الدين ابن تيمية في المحرر ولا يضمن بالاحرام مالا يؤكل لحمه لكن يكره له قتله إذا لم يكن مؤذياً وجوز الشيخ موفق الدين ابن قدامة في المغنى في قول الخرق في مختصره وكلما عدا عليه أو آذاه وجهين (أحدهما) أنه أراد ما بدأ الحرم فعدا عليه في نفسه أوماله و(الثاني) أنه أراد ما طبعه الأذى والعدوان وإن لم يوجد منه أذى في الحال وكلام ابن حزم الظاهري يوافق ذلك أيضاً وإنكان لا ينظر إلى المعنى ولا يعدى بالقياس لكنهاعتمد أن التحريم إنما ورد في الصيد فلا يتعدى ذلك لغيره وأجاب عن الاقتصار على هذه الحمس بما سنذكره بعد إن شاء الله تعالى ونقل الشيخ تتى الدين في شرح العمدة كون المعنى عند الشافعي منع الأ كل بواسطة بعض الشارحين وأراد به النووى ثم قال وهذا عندى فيه نظر فان جواز القتل غير جواز الاصطيادوإنما يرى الشافعي جواز الاصطياد وعدم وجوب الجزاءبالقتل لغير

المَّا كُولُ وأما جواز الاقدام على قتل ما لا يؤكل فما ليس فيه ضرر فغير هذا انتهى وفيه نظر فقد حكى الربيع عرب الشافعي أنه قال:لا شيء على المحرم في قتله من الطبركل ما لا يحل أكله قال وله أن يقتل من دواب الأرض وهوامها كلمالا يحل أكله انتهى فصرح بأنله قتل مالايحل أكله . " الله والهوام وقال آخرون المعنى في ذلك كونهن مؤذيات فيلتحق بالمذكورات كل مؤذ وعزاه النووى في شرح مسلم لمالك ولنذكر تفصيل مذهبه في ذلك ، قال ابن شاس في الجواهر بعد أن قرر تحريم صيد ، لمأ كول وغيره ولا يستنى من ذلك إلا ما تناوله الحديث وهو هذه الحس قال والمشهور أن الغراب والحدأة يقتلان وإن لم يبتدئا بالأذى وروى أشهب المنع من ذلك وقاله ابن القاسم ، قال إلا أن يؤذى فيقتل إلا أنه إن قتلهما من غير أذى فلا شيء عليه وقال أشهب : إن قتلهما من غير ضرر وداها واختلف أيضاً في قتل صفارهما ابتداء وفي وجوب الجزاء بقتلهما وأما غيرهما من الطير فان لم يؤذ فلا يقتل فان قتل ففيه الجزاء وإن أذى فهل يقتل أم لا؟ قولان وإذا قلنا لا يقتل فقتل ، فقولان أيضا المشهور نني وجوب الجزِّاء وقال أشهب عليه في الطير الفدية و إن ابتدأت بالضرر وقال أصبغ من عدا عليه شيء من سباع الطير فقتله وداه بشاة،قال ابن حبيب: وهذا من أصبغ غلط وحمل بعض المتأخرين قول أصبغ هذا على أنه كان قادراً على الدفع بغير القتل ، فأما لو تعين القتل في الدفع لا يختلف فيه ، وأما العقرب والحية والفأرة فيقتلن حتى الصغير وما لم يؤذ منها لأنه لا يؤمن منها الأذى إلا أن تكون من الصغر بحيث لا يمكن منها الأذى فيختلف في حكمها وهل يلحق صغير غيرها من الحيوان المباح القتل لأذية بصفارها في جواز القتل ابتداء فيه خلاف ؛ والمشهور من المذهب أن المراد من الكاب العقور الكاب الوحشي فيدخل فيه الأسدوالنمر ومافىمعناها وقيل المراد الكلبالأ نسىالمتخذ وعلىالمشهور يقتل صفير هذه وما لم يؤذ من كبيرها انتهى كلامه وذكر الشيخ تتي الدين

أن المشهور عند المالكية قتل صغار الغراب والحدأة وشنع عليهم ابن حزم الظاهري في تفرقتهم بين صفار الغربان والحديا وبين صفار السباع والحيات وبين سباع الطير وبين سباع ذوات الأربع وقال هلا قاسوا سباع الطير على الحدآة كاة سوا سباع ذوات الأربع على الكاب العقور؟! وقوى الشيخ تتى الدين في شرح العمدة التعليل بالاعدى على التعليل بحرمة الأكل فقال: واعلم أن التعدية بمعنى الأذى إلى كل مؤذقوى بالاضافة إلى تصرف القياسين فأنه ظاهر من جهة الايماء بالتعليل بالفسق وهو الخروج عن الحد وأما التعليل بحرمة الأكل ففيه إبطال مادل عليه إيماء النص من التعليل بالفسق لأن مقتضى العلة ان يتقيد الحكم بها وجوداً وعدما فان لم يتقيد وثبت الحكم عند عدمها بطل تأثيرها بخصوصها وهو خلاف مادل عليه ظاهر النص من التعليل بهااه واقتصر الحنفية عن الخمس المذكورة في الحديث إلاأنهم ضموا اليهاالحية أيضا وهي منصوصة كما تقدم وضموا اليها الذئب أيه ا قال صاحب الهداية منهم وقد ذكر الذئب في بعض الروايات وقيل المراد بالكاب العقور الذئب ويقال أنالذئب في معناه .اه. وعلى هذا الأخيرفية اللم اقتصر في الالحاق على الذئب ولم لا ألحق بالكاب العقور كل ما هو في معناه من عمر وخنزير ودب وقرد وغيرها وذكر الذئب ذكره ابن عبدالبر من طريق اسمعيل القاضى ، حدثنا نصر بن على أخبرنا يزيد بن هارون أخبرنا الحجاج عن وبرة قال : سمعت ابن عمر يقول (أمر رسول الله عَلَيْنَا الله بقدل الذئب) الحديث قال القاضي إسمعيل فان كان محفوظاً فان ابن عمر جعل الذئب في هذا الموضع كاباً عقوراً أي لذكره بدله قال وهذا غير ممتنعفي اللغةوالمعنى ورواه البيسهقي من رواية مالك بن يحيى عن يزيد بن هارون وفيــــه قال يزيدبن هارون (يعني الحرم) ثم قال البيهق: الحجاج بن أرطاة لا يحتج به، وقد رويناه من حديث ابن المسيب مرسلا جيداً ثم رواه كذلك وقال ابن عبد البر وقول الأوزاعي والثوري والحسن بن حي نجو قول أبي حنيفة انتهيي ، ومحل المنع

عند الحنفية فيما عدا الحمس والذئب إذا لم تبدأه السباع فان بدأته فقتلها دفعة فلا شيء عليه عندهمالا زفر فانه قال يلزمه دم وذكر الشيخ تتي الدين في شرح العمدة أن المذكور في كتب الحنفية الاقتصار على الحمس ونقل غير واحد من المصنفين المخالفين لأبي حنيفة أن أبا حنيفة ألحق الذئب بها وعدوا ذلك من مناقضاته ثم قال ومقتضى مذهب أبي حنيفة الذي حكيناه أنه لا يجوز اصطياد الأسد والنمر وما في معناهما من بقية السباع العادية ، والشافعية يردون هذا بظهور المعنى في المنصوص عليهمن الخمسوهو الأذي الطبيعي والعدوان المركب في هذه الحيوانات والمعنى إذا ظهر في المنصوص عليه عدىالقائسون ذلك الحكم إلى كل ما وجد فيه المعنى كالستة التي في الربا وقد وافق أبوحنيفة على التعدية فيها و إن اختلف هو والشافعي في المعنى الذي يعدى به قالوأقول المذكور ثم تعليق الحسكم بالألقاب وهو لا يقتضي مفهوما عند الجهور ، فالتعدية لاتنافي مقتضي اللفظ وهنا لوعدينا لبطلت فائدة التخصيص بالعدد وعلى هذا المعنى عول بعض مصنني الحنفية في التخصيص بالخس المذكورات أعنى مفهوم العدد انتهى وفي نقله الذئب من غير كتب الحنفية نظر فهو مصرح به في الهدايه وغيرها من كتبهم وما نقله عن مقتضي مذهبهم من منع اصطياد الأسد ونحوه قد صرحوا به في كتبهم وقالوا إن على قاتله الجزاءوممن صرح به صاحب الحداية إلا أن يقتله لصياله عليه فلا شيء عليه إلا عند زفر فانه أوجب الجزاء بقتله للدفع عند الصيال لكن صاحب الهداية قال بعد كلامه المتقدم أولا والضبواليربوع ليسا من الحسة المسنثناة لأنهما لايبتدئان بالأذى وايس في قتل البعوض والنمل والبراغيث والقراد شيء لانها ليست بصيود وليست بمتولدة من البدن بل(١) هي مؤذية بطباعها انتهى ومقتضاه إ موافقة من قال إنه ياحق بالمذكوراتكل مؤذ بالطبع فانكون الضب واليربوع ليسا من الخمسة أمر معلوم وإنما أراد ليس لهما حكمهما وعلل ذلك

⁽١) في نسخة ثم بدل بل

بأنهما لا يبتدئان بالأذى ومقتضى ذلك ثبوت الحكم لكل ما يبتدىء بالاذى ثم قوى ذلك بما ذكره فى البعوض ونحوه ولا سيما تعليله بأنها مؤذية بطباعها ثم إن الشيخ تقى الدين رحمه الله اقتصر في رد ذلك على القياس مع ورود النص فيه رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال(يقتل المحرم السبع العادى والكاب العقور والفأرة والعقرب والحدأة والغراب) لفظ الترمذي وقال هذا حديث حسن والعمل على هذا عند أهل العلم قالوا يقتل المحرم السبع العادى ولفظ أبى داود (إن النبي ﷺ شئل هما يقتل المحرم ؟ قال الحية والعقرب والفويسقة ويرمى الغراب ولا يقتله والكاب العقور والحدأة والسبع العادى) ولم يذكر ابن ماجه الحدأة ولا الغراب وزاد فقيل له لم قيل لها الفويسقة ؟ قال لأن رسول الله وَيُعَلِّنُهُ استيقظ **لها وقد أُخذت الفتيلة لتحرق بها البيت . فتناول قوله عليه الصلاة والسلام** السبع العادى الأسد والنمر وغيرهما من السباع بلقوله الكاب العقور يتناول هذه الأشياء كاستحكيه بعد ذلك وما ذكره من أن مفهوم العددحجة محكى عن الشافعي رحمه الله لكن ذهب القاضي أبو بكر الباقلاني وإمام الحرمين وغيرهما إلى أنه ليس بحجة وجزم به البيضاوى فى مختصره وكذا قال الامام فخر الدين إنه ليس بحجة الا أنه قال قد يدل عليه لدليل منفصل ، ثم. إنالمشهورعن الحنفية أنهم لايقولون بالمفاهيم مطلقالاهذا المفهوم ولاغيرمو بتقدير قولهم بالمفهوم فهم لم يقفوا عند هذا المفهوم بل ضموا اليها الحية والذئب أيضاكها تقدم والنص على الحية في صحيح مسلم وغيره كما تقدم ؛ وفي حديث أبي سعيد الخدرى ذكر السبع العادى وهو ينافي الوقوف عند هذا المفهوم فانها مع الحية والسبع العادى ليست خمسا بل سبع كيف وقد جاء في بعض الروايات خمس وفي بمضها أربع فلوكان هذا المفهوم حجة لتدافع هذان المفهومان وسقطا ﴿ الثالثة ﴾ إن قات فعلى القول بأن مفهوم العدد حجة ما جوابكم عن تخصيص هذه المذكورات بالذكر؟ قلت ، قال الشيخ تني الدين في شرح

العمدة قال من علل بالأذى إنما اختصت بالذكر لينبه بها على ما في معناها وأنواع الأذى مختلفة فيكون ذكركل نوع منها منبها على جواز قتل ما فيه ذلك النوع فنبه بالحية والعقرب على ما يشاركهما في الأدى باللسع كالبرغوث مثلاً عن بعضهم ونبه بالفأرة على ما أَذَاهُ بالنقب والتقريض كابن عرس ونبه بالغراب والحدأة على ما أذاه بالاختطاف كالصقر والبازى ونبه بالسكابالعقور على كل عاد بالعقر والافتراس بطبعه كالأسد والمروانفهد وأما من قال بالتعدية إلى كل مالا يؤكل لحمه فقد أحالوا التخصيص في الذكر بهذه الحمس على الغالب فأنها الملابسات للساس المخالطات في الدور بحيث يعم أذاها فكان ذلك سبباً للتخصيص والتخصيص لأجل الغلبة إذا وقع لم يكن له مفهوم على ما عرف في الأصول إلا أن خصومهم جعلوا هذا المعنى معترضا عليه في تعدية الحكم إلى بقية السباع المؤذية وتقريره أن الحاق المسكوت بالمنطوق قياساً شرطه مساواة الفرع للأصل أو رجحانه اما إذا انفرد الأصل بزيادة يمكن أَن تعتبر فلا إلحاق ، ولما كانت هذه الأشياء عامة الأذي كما ذكر ثم ناسب أن يكون ذلك سببا لاباحة قتلها لعموم ضررها فهذا المعنى معدوم فيما لايعم ضرره مما لايخالط في المنازل ولا تدعو الحاجة الى إباحة قتله كما دعت الى اباحة قتل ما يخالط من المؤذيات فلا يلحق به ، وأجاب الأولون عن هذا بوجهين (أحدهما) أن السكاب العقور نادر وقد أبيح قتلهو (الثاني)معارضة الندرة في غير هذه الأشياء بزيادة قوة الضرر الاترى أن تأثير انفأرة بالنقب مثلاً أو الحدأة تختطف شيئًا لا يساوي مافي الأسد وانفهد من اتلاف النفس فكان باباحة القتل أولى انتهى ولم يعرج على ذكر الحديث الشامل لسائر السباع وهو قوله عليه الصلاة والسلام يقتل المحرم السبع العادى وقد تقدم ذكره وقال ابن حزم فان قيل فما وجه اقتصار رسول الله ﷺ على هذه الحمس؟ قلنا ظاهر الحبر يدل على أنها محضوض على قتلهن مندوب اليه ويكون غيرهن مباحا قتله أيضا وليس هذا الخبر بما يمنع أن يكون غير تلك الحمس

مأمورا بقتله أيضآ كالوزغ والآفاعي والحيات والرتيلاء والثعابين وقد يكون عليه الصلاة والسلام تقدم بيانه في هذه فاغتنى عن اعادتها عند ذكره هذه الحمس ﴿ الرابعة ﴾ اقتصر في حديث ابن عمر على نني الجناح وهو الاثم عن قتل هذه المذكورات وليس في ذلك ترجيح فعل قتلها على تركه وفي حديث هائشة الأمر وهو يدل على ترجيح قتلها على تركه وهو محتمل للوجوب والندب بناء على أن المندوب مأمور به وهو المرجح في الأصول ومذهب الشافعية والحنابلة والظاهرية استحباب قتل المؤذيات وهى الخس المذكورة وما في معناها وتمسكوا بالا مر به في هذأ الحديث وفيه زيادة على نغي الجناح الذي في حديث ابن عمر ﴿ الحامسة ﴾ نص في الحديث على المحسرم لـكونه جوابا للسؤال عنه ويعلم حكم الحلال من طريق الأولى فانه لم يقم به مانع من خلك فاذا أبيح مع قيام المانع فع فقده أولى ﴿ السادسة ﴾ فيه التنصيص على قتل الغراب وقال ابن المنذر أباح كل من يحفظ عنه من أهل العلم قتل الغراب في الاحرام وروينا عن ابن عمر أنه كان يرمي غرابا وهو عرم وكان مالك والثورى والشافعي وأحمد واسحق وأبو ثور وأصحاب الرأى يبيحون هتله للمحرم وروينا عن عطاء أنه قال في محرم كسر قرن غراب إن أدماهفعليه الجزاء وإن لم يدمه أطعم شيئا انهى وحكى عن على بن أبي طالب ومجاهد أنه لا يقتل الغراب ولكن يرمى وحكاه ابن عبد البر عن قوم ثم قال فيه عن على ضعف ولا يثبت وكذا قال النووى ليس بصحيح عن على انتهى واستدل قائله بحديث أبي سعيد المتقدم ذكره وقال ابن عبد آلبر ليسهذا الحديث مما يحتج به على حديث ابن عمر وقال الخطابي يشبه أن يكون المراد به الغراب الصغير الذي يأكل الحب وهو الذي استثناه مالك من جملة الغربان وكان عطاء يرى فيه الفدية ولم يتابعه على قوله أحدانتهي وقال النووي في شرح المهذب فيه يزيد بن أبي زياد وهو ضعيف جداً فان صح حمل على أنه لا يتأكد ندب قتله كتأكده في الحية والفأرة والكاب العقور ﴿ السابعة ﴾ ظاهره أنه م ـ ٥ ـ طرح تثريب خامس

لا فرق بين أن يبتدئه الغراب بالأذى أم لا وهو المشهور من مذاهب الماناء وهو المشهور من مذهب مالك أيضا كما تقدموروى عنه أشهب خلافه ﴿ الثامنة ﴾ وظاهرهأيضا أنه لا فرق بين كباد الغربانوصفارها وهو المشهور من مذاهب العلماء وعند المالكية في ذلك خلاف تقدم وما ذكرته في هذه الفائدة والتي قبلها يأتي في الحدأة أيضاً ﴿ التاسمة ﴾ أطلق في أكثرالروايات ذكر الغراب وقيده في بعض طرق حديث عائشة بالأبةع وهو في صحيح مسلم كما تقدم والمراد به الذي في ظهره وبعانه بياض، فمقتضى قاعدة من يحمل|المطلق على المقيد اختصاص ذلك بالأبقع وحكاه ابن المنذر عن بعض أهل الحديث وحكاه ابن قدامة في المغنى عن قوم ثم رده بأن لفظ الروايات الأخرى عام في الغرابوهو أصح من الحديث الآخر وبأن غراب البين محرم الأكل يعدو على أموال الناس فلا وجه لاخراجه من العموم وقال ابن عبد البر ثبت عن النبي عَلَيْنَةٍ أَنه أَباح للمحرم قتل الغراب ولم يخص أَبقع من غيره فلا وجه لما خالفه لأنه لا يثبت انتهى وحكى الخطابي عن مالك أنه لا يقتل المحرم الغراب الصغير الذي يأكل الحب وقال ابن قدامة في المغنى : المراد الغُراب الا مُبقع وغراب البين انتهى فلم تأخذ الحنابلة الحديث على عمومه ولا خصوه بالأبتم كما في تلك الرواية بل ضموا اليه غراب البين وذكر أصحابنا الشافعية أن الغراب أربعة أنواع (أحدها) الأبقع وهو فاسق محرم بلا خلاف و(الثاني) الأسود الكبير ويقال له الغداف الكبيرويقال لهالغراب الجبلي لأنه يسكن الجبال و (النالث) غراب صغير أسود أو رمادي اللون وقد يقال له الغداف الصغير والأصنح في كل منهما التحريم و (الرابع) غراب الزرع وهو أسود صغير يقال له الزاغ وقد يكون محمر المنقار والرجلين وهو حلال على الأصح ومتمتضى ذلك شمول الحديث للسكل ألا غراب الزرع لأنه مأكول نهو موافق للحنابلة في عدم الاقتصار على الابتع ويوافق أيضا مذهب مالك الذي حكاه عنه الخطابي في استثناء الغراب الصغير الذي يأكل الحب وقال الحنفية وهذه عبادة صاحب الهداية منهم والمراد بالغراب الذى يأكل الجيف ويخلط

لأنه يبتدئ بالأذى أما العقعق غير مستنى لانه لايسمي غرابا ولايبتدىء بالاً ذى وقال فيما يحل أكله ومالا يحل ولا بأس بغراب الزرع لانه يأكل الحب وليس من سباع الطير ولا يؤكل الأبقع الذي يأكل الجيف وكذا الغداف وقال أبو حنيفة لابأس بأكل العقعق لانه يخلط فأشبه الدجاجة وعن أبي يوسف أنه يكره لأن غالب أكاه الجيف انتهى فظهر بذلك أن مذاهب الأئمة الأدبة متفقة على أنه يستشى من الأمر بقتل الغراب غراب الزرع خاصة فأما أن يكونوا اعتمدواالتقييد الذي فيحديثعائشة بالأبقع وألحقوا به ما في معناه في الآذي وأكل الجيفوهو الغداف وإما أن يكونو اأخذوا بالروايات المطلقة وجعلوا التقييد بالأبقع لغلبته لا لاختصاص الحكم به وأخرجوا عن ذلك غراب الزرع وهو آلزاغ لحل أكاه فهو مستثنى بدليل منفصل والله أعلم ﴿العاشرة﴾ الحدأة معروفة وهىبكسر الحاء المهملة وبالهمز وجمعها حداء بكسرالحاء مقصور مهموز كعنبة وعنب وفي بعض روايات الصحيح الحدياء وهو بضم الحاء وفتح الدال وتشديد الياء مقصورةال القاضى عياض قال ثابت، الوجه فيه الهمز على معنى التذكير والا فحقيقته حديثة وكذا قيده الأصيلي في صحيح البخاري في موضع الحدية على التسهيل والادغام أنتهى وتقدم الخلاف الذي عند المالكية في اختصاص قتلها بما اذا ابتدأت بالأذى وفي اختصاص القتل بكبارها والمشهور خلافه وهو العموم كما تهدم ﴿ الحادية عشرة ﴾ في أكثر الروايات ذكرالعقرب وفي بعضها وهو عند مسلم ذكر الحية بدلها وفي حديث أبي هريرة عند أبي داودوحديث أبيسعيد عندأبي داود وابن ماجه الجمع بينهما وفي الصحيحين من حديث عبدالله بن مسعود الأمر بقتل الحية في غار المرسلات وذلك في مني وهي من الحرم وكأنوا محرمين فني سنن النسأبي أن ذلك كان ليلة عرفة وفي صحيح مسلم عنه أن رسول الله عَلَيْكِيْ أَمْرُ مُحْرِمًا بَقْتُلُ حَيْهُ بَمْنَى وَفِي سَنَى الدِيهِتِي أَيْضًا عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ وَيُطْلِنُهُ يَقْتُلُ الْحُرِمُ الْحَيْمُ وهِي أُولَى بِالْأَمْرُ بِالقَتْلُ مِنَ الْعَقْرِبُ فَكَا نَهُ نَبِهُ فَي الرواية المشهورة بالعقرب على الحية من طريق الأولى وقال ابن المنذر لانعامهم

اختلفوا في ذلك انتهى وتقدم عند المالكية خلاف في قتل ما صغر من الحيات والعقارب بحيث إنه لا يمكن منه الآذي ولم يذكر غيرهم هذا الخلاف وروى البيهتي في سننه عن أيوب قلت لنافع الحية ؟ قال الحية لا يختلف فيها وأصله في صحيح مسلم إلا أنه لم يسق لفظه وذكره ابن عبد البر بلفظ قال الحية لا يختلف في قتلها، ثم قال ابن عبد البر ليس كما قال نافع وقد اختلف العاماء في جواز قتل الحية للمحرم لكنة شذوذ ثم حكى عن الحسكم بن عتيبة وحماد بن أبي سليمان أمما قالا لايقتل الحرم الحية ولا العقرب دواه شعبة عنهما قالومن حجتهما أن هذين من هوام الأرض فمن قال بقتلهما لزمه مثل ذلك في سائر هرام الأرض، قال وهذا لا وجه له ولا معنى لأن رسول الله وَلِيُنْكِلُيْرُ قد أَباح للمحرم قتلهما انتهى وحكى ابن حزم عن الطحاوى أنه قال لايقتل الحرم الحية ولا الوزغ ولا شيئًا غير الحُمس المنصوص عليهــا ﴿الثانية عشرة ﴾ الفأرة مهموزة وجمعها فار وبالأمر بقتلها مال الجمهـور من السلف والخلف إلا ابراهيم النخعي فانه منع المحرم من قتلها حكاه عنه الساجي وابن المنذو وغيرهما وزاد الساجي واراه قال فان قتلهما ففيهما فدية قال ابن المنملم وهذا لامعنى له لأنه خلاف السنة وقول أهل العلم، وقال الخطابي هذا مخالف للنص خارج عن أقاويل أهل العلم وتقدم الخلاف عند المالكية في قتل ماانتهى صغره منها إلى حد لا يمكن منه الأذى وليس هذا الخلاف عند غيرهم ﴿ الثالثة عشرة ﴾ اختلف العاماء في المراد بالكاب العقور هنا فقال مالك في الموطأ هوكل ماعقر الناس وعدا عليهم وأخافهم مثل الأسد والنمر والفهد والذئب، قال: فأما ماكان من السباع لا يعدو مثل الضبع والثعلب وماأشبههما من السباع فلا يتمتله المحرم وإن قتله فداه وكذا قال سفيان بن عيينة ﴿ هُو كل سبح يعقر ولم يخص به الكاب قال وفسره لنا زيد بن أسلم ودوى البيهق فى سننه عن الحميدي عن سنيان قال (سمعت زيد بن أسلم يقول وأى كابأعقر من الحية؟) قال الحميديكل شيء يعقرك فهوالعقور وقال أبوعبيد قد يجوزف الكلام أن يقال للسبع كاب ألا ترى أنهم يروون في المفاذي أن عتبة بن

أبي لهب كان شديد الأذى للنبي عَلَيْكِاللهِ فقال اللهم سلط عليهم كاباً من كلابك غرج عتبة إلى الشام مع أصحابه فنزل منزلا فطرقهم الأسد فتخطى إليه من يين أصحابه فقتله فصار الأسد هاهنا قد لزمه اسم الكاب قال ومن ذلك قوله (وما علمتم من الجوارح مكابين) فهذا اسممشتق من الكاب ثم دخلفيه صيد الفهدوالصقر والبازى فلهذا قيل لكل جارح أو عاقر من السباع كاب عقوراه وقد اعترض عليه في قوله عتبة وانما هو عتيبة اخوَه وأما عتبة فانه بقي حتى أسلم يوم الفتح وهو معدود فى الصحابة وحكى القاضى عياض والنووى حمل الكاب العقور هنا على كل سبع مفترس عن سفيان الثورى والشافعي وأحمد وجمهور العلماء وذكر ابن عبد البر عن أبي دريرة أنه قال الكابالعقورالأسد فان أرادالتخصيص دون التمثيل فهو قول ثانوحكىالقاضىعياضعنالاوزاعى وأبى حنينة والحسن بن صالح أن المراد به الكلب المعروف خاصة الا أنهم ألحقو به في حكمه الذئب وذدب زفر الى أن الكاب العقور هو الذئب فهذه أربعة أقوال وحكى الشيخ تتى الدين عمن فسره بالكاب المعروف بأنه المعنى العرفي وهو مقدم على اللَّمْوي ﴿ الرَّابِعَةُ عَشْرَةً ﴾ سواء حمل الكاب علىمدلوله المعروف أوعلىكل سبع مفترس فتقييده بالعقور يخرج غيره ويقتضى أن غير العقور من الكلاب محترم لا يجوز قتله وبه صرح الرافعي في كتاب الأطعمة والنووى في البيع في شرح المهذب وزاد أنه لا خلاف فيه بين أصحابنـــا وقال الرافعي في الحج إن قتله مكروه وقال النووي هناك مراده كراهة تنزيه وذكر الرافعي في الغصب أنه غير محترم وكذا ذكر النووي في التيمم وهذه مواضع مختلفة وقال شيخنــا الأسنوى في المعمات: جــزم بالتحريم القاضي الحسين والماوردي وامام الحرمين ومذهب الشافعي جواز قتله صرح به في الام في باب الخلاف في ثمن الكاب انتهى ومن يقول بجواز قتل غير العقور يجيب عن هذا التقييد بأنه للاستحباب وغير العقور يجوز فتله ولا يستحب والله أعلم ﴿ الخامسة عشرة ﴾ أخرج مالك والشافعي وغيرهما ممن لم يقصر الحسكم على الحمس من السباع الضبع والثعلب ومدركه عند الشافعي كومهما مأكولين

لورود النص فيهما وعند مالك كوئهما لا يعدوان والقتل خاص بالذي يعدو من السباع لا بجميعها وقال احمد باباحة الضبع وعنه فى إباحة الثعلب دوايتات وأنكر ابن حزم الظاهري إباحة الثعلب وقال لم برد فيه نص﴿السادسةعشرة﴾ لم يذكر في ذلك الوزغ وفي الصحيحين من حديث عائشة قال أي النبي وَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَلَمْ أَسْمُعُهُ أَمْرُ بَقَتُلُهُ وَفَى الصَّحَيْحِينَ أَيْضًا مُرْ حديث أم شريك أن النبي وَلِيُظِينُهُ أمرها بقتل الأوزاغ وفي صحيح مسلم من حديث سعد بن أبي وقاص (أن النبي عَلَيْكِيْرُ أمر بقتل الوزغ وسهاه فويسةًا) قال ابن عبد الـــبر والآثار بذلك متواترة وقد ألحقه أصحابنا بالفواسقالخس في ندبقتله وورد الترغيب في قتله في عدة أحاديث وذكر ابن عبد البرمن طريق ابن عبد الحكم عن مالك أنه قال لايقتل المحرم الوزغ ومن طريق ابن القاسم وابن وهب وأشهب عنه لاأرى أن يقتل الحرم الوزغ لانه ليس من الحمس التي أمر النبي عَلَيْكُ بِقُتَلَهِن . قيل لمالك فأن قتل المحرم الوزغ فقال لاينبغي لهأن يقتلهوأرى أزيتصدق إن قتله وهومثل شحمةالارض وقد قالرسول الله عَلَيْنَةٍ خَسَمَنَ الدُوابِ فليسلاحد أَنْ يَجعلها ستاولا سبعاانتهى قال ابن عبدالبر وليسقول من قال لمأسمه أمر بقتله بشهادة والقول قول من شهد أنه أمر بقتله (قلت)وفي سنن النسائي عن سعيدبن المسيبأن أمرأة دخلت على عائشة وبيدها عَكَارَ فَقَالَ مَاهَذَا؟ فَقَالَتَ : لَهَذَهُ الْوَزْغُ: لَأَنْ نَبِي اللَّهُ عَلَيْكِ عَلَى حَدَثَنَا أَنْهُ لَم يَكُنْ شيء لايطنيء على ابراهيم عليه السلام إلا هذه الدابة فأمرنا بقتلها) الحديث وحكى ابن عبد البر اجماع العلماء على جواز قتل الوزغ في الحل والحرم وتقــدم قول الطحاوى لايقتل المحرم الوزغ ﴿السابعة عشرة﴾قوله في الرواية الثانية (خمس لا جناح في قتلهن على من قتلهن في الحرم والمحرم) كذا في روايتنا فى مسند أحمد فالحرم بفتح الحاء والراء المهملتين وهو الحرم المشهور والمحرماسم فأعل من احرم ولا بدفيه من حذف يصح به المعنى ولعل تقديره واحرام المحرم ورواه مسلم في صحيحه من هذا الوجه بلفظ الحرم والاحرام وهويدل للمضافالحذوف الذي قدرناه . وبين مسلم أن لفظشيخيه الراويين

عن سفيان بن عيينة اختلف عليه فقال احدهما وهو ابن أبي عمر الحرم أي بفتح الحاءوالراءكما فى روايتنا وقال الآخروهوزهيربن حرب الحرم بضمالحاء والراءأي في المواضع الحرم جمع حرام كما قال (وانتم حرم) كذابين القاضي في المشارق الضبطين فقال وفي رواية في الحرم والاحرام أي في حرم مكة وجاء فى رواية زهير فى الحرم والاحرام أى فى المواضع الحرم جمع حرام كما قال (وأنتم حرم) انتهى ولم يفهم النووى فى شرح مسلم ذلك على وجهه فقال اختلفوا فى ضبط الحرم فى رواية زهير فضبطه جماعة من المحققين بفتح الحاء والراء أى الحرم المشهور وهو حرم مكة والثاني بضم الحاء والراء ولم يذكر القاضي في المشارق غيره قال وهو جمع حرام كما قال تعالى (وأنَّم حرم) قال والمراد به المواضع المحرمة والفتح أظهر انتهى وليس فى رواية زهير اختلاف والذى ضبطها به القاضى متعين ولوكانت بالفتح لاتحدت مع رواية ابن أبىعمر وقد بين مسلم رحمه الله المغايرة بينهما وكأن الشيخ رحمه الله لم يتسأمل لفظ مسلم ولا أول كلام القاضي وإن كان أحــد صبط رواية زهير الحرم بفتحها فيتعين أن تكون رواية ابن أبي عمر الحرم بصمهما فان مسلما رحمه الله قد. صرح بالمفايرة بين لفظى شيخيسه وأن أحدهما قال بفتحهما والآخر بضمهما غرواية ضمهما واقعة في صحييح مسلم بلا شك والله أعلم وأما قوله في حديث عائشة في الحل والحرم فهو بفتح الحاء والراء بلا شك ﴿ الثامنة عشرة ﴾ قوله (خمس فواسق) قال النووى في شرح مسلم هو باضافة خمس لا بتنوينه وذكر فيه الشيخ تتى الدين في شرح العمدة الوجهين واستدل على التنوين بقوله في حديث عالَّشة في رواية أخــرى في الصحبح خمس من الدواب كلهن فواسق وقال إز رواية الاضافة ربما تشعر بالتخصيص ومخالفة حكم غيرها لها بطريق المنهوم ورواية التنوين تقتضى وصف الحمس بالفسق من جهة المعنى وقمد تشعر بأن الحكم المرتب على ذلك وهوالقتل معلل بما جعل وصفا وهو آنمستي فيقتضى ﴿ ذَلَكَ التَّمِيمِ لَكُلُّ فَاسْقُ مِنَ الدُّوابِ وَهُو ضَدُّ مَا اقْتَضَاهُ الْأُولُ مِنَ الْمُهُوم وهو التحصيص انتهى ﴿ التاسعة عشرة ﴾ قال النووى وأما تسميته هذه

المذكورات فواسق فصحيحة جارية على وفق اللغة وأصل الفسق في كلام العرب الخروج وسمى الرجل الفاسق لخروجه عن أمرالله تعالى وطاعته فسميت هذه فواسق لخروجها بالايذاء والافساد عرن طريق معظم الدواب وقيل لخروجها عن حكم الحيوان في تحريم قتله في الحرم والاحرام وقيل فيها أقوال أُخر ضعيفة لا نرتضيها انتهى وتقدم من سنن ابن ماجه أنه قيل للراوى لم قيل لها أى الفأرة الفويسقة ؟ فقال لأن رسول الله عَلَيْكِيَّةِ استيقظ لها وقد أُخذت الفتيلة لتحرق بها البيت ﴿ العشرون ﴾ قال النووى في شرح مسلم وفي هذه الأحاديث دلالة للشافعي وموافقيه في أنه يجوز أن يقتل في الحرم كل مر يجب عليه قتل بقصاص أو رجم بالزنا أو قتل في المحاربة وغير ذلك وأنه يجوز إقامة كل الحدود فيه سواء كان موجب القتل والحد جرى في الحرم أوخارجه ثم لجأً صاحبه إلى الحرم،وهذا مذهب مالك والشافعي وآخرين وقال أبوحنيفة وطَائَفة ما ارتكبه من ذلك في الحرم يقام عليه فيه وما فعــله خارجه ثم لجأً أ إليه إن كان اتلاف نفس لم يقم عليه في الحرم بل يضيق عليه ولا يكلم ولا يجالس ولا يبايع حتى يضطر إلى الخروج منه فيقام عليه خارجه وما كان دون النفس يقام فيه قال القاضي روى عن ابن عباس وعطاء رااشمي والحكم؛ نحوه لكنهم لم يفرقوا بين النفس ودونها وحجبهم قول الله تعالى (ومن دخله كان آمنا) وحجتنا عليهم هذه الأحاديث لمشاركة فاعل الجناية لهذه الدواب في اسم الفسق بل فسقه ألحش لكونه مكانما ولأن التضييق الذي ذكروه لا يبتى لصاحبه أمان فقد غالفوا ظاهر ما فسروا به الآية قال القاضي ومعنى الآية عندنا وعند أكثر المفسرين أنه إخبار عماكان قبل الاسلام وعطف على ماقبله من الآيات وقيل : آمن من النار ، وقالت طائفة _ يخرج ويقام عليه الحد وهو قول ابن الزبير والحسن ومجاهد وحماد انتهي وقال الشيخ تني الدين في شرح العمدة بعد ذكره هذا الاستدلال وهذا عندى ليس بالهين وفيه غور فليتنبه له

وَعَنْ عَبْدِ الرَّمْنِ بِنِ الْقَاسِمِ عِنْ أَبِيهِ عَنْ عَائْشَةَ أَنْهَا قَالَتْ (كُنْتُ أُطَيِّبُ رَسُولَ الله عَيْنِيْ لا حْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ كُومَ وَلِللهِ فَبْلَ أَنْ كُومَ وَلِللهِ فَبْلَ أَنْ كُومَ وَلِللهِ فَبْلَ أَنْ كُومَ وَلَاَ اللهُ عَلَيْ لا حْرَام) وَلَا اللهُ اللهِ فَبْلَ أَنْ يُطُوفَ بِالْبَيْتِ) وقال النّبخاري (حينَ أحراً) وللشَّيْخَيْنِ (حينَ أَحلَّ قَبْلَ أَنْ يُطُوفَ) وللنَّسَائِيِّ (عَنْدَ إِحلالهِ قَبْلَ أَنْ يُحُومَ) وللشَّيْخَيْنِ (حينَ أَحلَّ قَبْلَ أَنْ يُطُوفَ) وللنَّسَائِيِّ (عَنْدَ إِحلالهِ قَبْلَ أَنْ يُطُوفَ بالبَيْتِ) وَلَهُ (ولِحَيِّلَة بعُدَ ما رَبَى جُرَةَ الْعَقَبَة قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بالبَيْتِ) وللنَّسَائِيِّ (بَاطِيسِ فيهِ مَسْكُ) وفَلَ (بَالْمِيسِ فيهِ مَسْكُ) وفَلَ (بَالْمِيسِ فيهِ مَسْكُ) وفَلْ رَبِطِيسِ فيهِ مَسْكُ) وللبُخَارِيِّ (في رأسِهِ ولِمُينِ الطَّيْسِ) ولهُ (بِطِيسِ فيهِ مَسْكُ) وفلاً رُبَالْمِيسِ فيهِ مَسْكُ) وللبُخَارِيِّ (في رأسِهِ ولِمُينِ الطَّيْسِ) ولهُ (بِطِيسِ فيهِ مَسْكُ)

والحديث النالث وعن عبدالرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أنها قالت كنت أطيب رسول الله والتيالي الحرامه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت (فيه) فوائد والأولى أخرجه الأعة الستة فأخرجه الشيخان وأبو داود والنسائي من هذا الوجه من طريق مالك إلا أن في دواية البخادى حين يحرم وفي دواية أبي داود ولا حلاله وفي دواية النسائي (طيبت) وأخرجه مسلم أيضا والترمذي والنسائي من دواية منصور وهبو ابن زاذان عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت (كنت أطيب الذي عنيات قبل أن يحرم ويوم النحر قبل أن يطوف بالبيت بطيب فيه مسك) وأخرجه البخاري عائشة قالت (طيبت الذي عن عبد أبيه عن أبيه عن عائشة قالت (طيبت بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت (طيبت بن القاسم عن أبيه عن البخاري ولفظ النسائي من دواية يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت (طيبت الذي عنيات أطيب رسول الله عن أبيه بأطيب ما أجد لحرمه البخاري ولفظ النسائي (كنت أطيب رسول الله عن أبيات من دواية أفلح بن حميد يريد أن يزور البيت) وأخرجه مسلم أيضا من دواية أفلح بن حميد

عن القاسم عن عائشة قالت (طيبت رسول الله عليات بيدى لحرمه حين أحرم ولحله حيزحل قبل أن يطوف بالبيت) وأخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه من رواية عبيد الله بن عمر عن انقاسم عن عائشة وأخرجه البخارى ومسلم من طريق عمر ابن عبد الله بن عروة عن عروة والقاسم عن عائشة قالت (طيبت ر ول الله و المريرة في حجة الوداع الحل والاحرام) وأخرجه الشيخان أيضا من رواية عُمان بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت (كنت أطيب النبي عَلَيْكِلْةٍ عند إحرامه بأطيب ما أجد) نفظ البخاري ولفظ مسلم (بأطيب ماأقدر عليه قبل أن يحرم ثم يحرم) وفي لفظ له (سألت عائشة بأى شيء طيبت وسول الله عَلَيْتُهُ عَنْدَ حَرِمُهُ ؟ قالت بأطيب الطيب) وأخرجه مسلم أيضًا من دواية أبي الرجال عن أمه عمرة عن عائشة أنها قالت (طيبت رسولُ الله عَيْسَالِيْرُ لحرمه حين أحرم ولحله قبل أن يفيض بأطيب ما وجدت) وأخرجه النسائي من رواية سالم وهو ابن عبد الله بن عمر عن عائشة قالت، (طيبت رسول المعطينية عند إحرامه حين أراد أن يحرم وعند إحلاله قبل أن يحل بيدى) وأخرجه مسلم والنسائي من رواية سفيات بن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت (طيبت رسول الله ﷺ لحرمه حين أحرم ولحله حين أحل قبل أن يطوف بالبيت) الفظ مسلم ولفظ النسائي (ولحله بعد مارى جمرة العقبة قبلأن يطوف بالبيت) واتفق عليه الشبخان من رواية عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عائشة قالت (كنت أطيب النبي عَلَيْكِ بأطيب ما يجد حتى أجد وبيص الطبيب في رأسه ولحيته) لفظ البخاري ولفظ مسلم (كان رسول الله عِيْمِيْكِيْنَةِ إذا أراد أن بحرم يتطيب بأطيب ما يجد ثم أرى وبيص الدهن في رأسه ولحيته بعد ذلك) وله في الصحيحين وغيرهما طرق أخرى كثيرة ولقتصرت على إيراد هذه تحريا لمتابعة الأصل فيما أورده من الروايات في النسخة الكبرى وقال ابن عبد البر لم يختلف فيه عن عائشة والأسانيد متواترة به وهي صحاح وقال ابن حزم الظاهري بعد ذكره جملة من طرقه عن عائشة فهذه آثار متواترة متظاهرة رواه عنهـا عروة والقاسم وسالم بن عبد الله بن عمر وعبد الله بن عبد الله بن عمر

وعمرة ومسروق وعلقمة والأسود ورواه عن هؤلاء الناس الأعلام ﴿الثانية ﴾ فيه استحباب التطيب عند إرادة الاحرام وأنه لابأس باستدامته بعدالاحرام ولا يضر بقاء لونه ورائحته وإنما يحرم في الاحرام ابتداؤه وهــذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة وأبي يوسف واحمد بن حنبل وحكاه ابن المنذر عن سعد ابن أبي وقاص وابن الربير وابن عباس واسحق وأبي ثور وأصحاب الرأى وحكاه الخطابي عن أكثر الصحابة وحكاه ابن عبد البر عن أبي سعيد الخدرى وعبد الله بن جعفر وعائشة وأم حبيبة وعروة بنالزبير والقاسم بنجد والشعبى والنتخمي وخارجة بن زيد ومجد بن الحنفية قال واختلف في ذلك عن الحسن وابن سيرين وسعيد بن جسبير وقال به الثورى والأوزاعي وداود وحكاه النووى عن جهور العلماء من السلف والخلف والمحدثين والفقهـاء وعد منهم غير من قدمنا معاوية وحكاه ابن قدامة عن ابن جريج قال ابنالمنذر وبه أقول وذهب مالك إلى منع أن يتطيب قبل الاحرام بما تبقى رائحته بمده لكنه قال إن فعل فقد أساء ولا فدية عليه وحكى الشيخ أبوالظاهر قولا بوجوب الفدية وعلله بأن بقاء الطيب كاستعاله وقال عد بن الحسن يكره أن يتطيب قبل الاحرام بما تبتى عينه بعده وحكاه صاحب الهداية من الحنفية عن الشافعي ولا يعرف ذلك في مذهبه وحكى ابن المنذر عن عطاء كراهة الطيب قبل الاحرام وحكاه النووي عن الزهري قال القاضي عياض وحكى أيضا عن جماعة من الصحابة والتابعين وقال ابن عبد البر وممن كره الطيب للمحرم قبل الاحرام عمر بن الخطاب وعُمَان بن عفان وعمد الله بن عمر وعُمَات بن أبي العاصى وعطاء وسالم بن عبد الله على اختلاف عنه والزهرى وسعيد بن جبير والحسن وابن سيرين على اختلاف عنهم وهو اختيار أبي جعنر الطحاوى إلا أن مالكا كان أخفهم في ذلك قولا. ذكر ابن عبد الحسكم عنه قال : وترك الطيب عند الاحرام أحب الينا انتهى قال والدى رحمه الله في شرح الترمذي والذي في الصحيح عن ابن عمر أنه قال ما أحب أن أصابح محرما أنضخ طيب وليس في هذا التصريح بالمنعمنه انتهى وتأول هؤلاء حديث عائشة هذا على أنه تطيب ثم

اغتسل بعده فذهب الطيب قبل الاحرام قالوا ويؤيد هــذا قولها في الرواية الآخرى في صحيح مسلم (طيبت رسول الله عَلَيْكُ عند إحرامه ثم طاف على نسائه ثم أصبح محرما) فظاهره أنه إنما تطيب لمباشرة نسائه ثم زال بالفسل بعده لا سيما وقد نقل أنه كان يتعالمر من كل واحدة قبل الأخسرى فلا يبنى مع ذلك طيب ويكون قولها ثم أصبح ينضخ طيبا أى قبل غسله وقد ثبت في رواية لمسلم أن ذلك الطيب كان ذريرة وهي فتاة قصب طيب يجاء به من الهند. وهي بما يذهبه النسل ، قالرا رقولها (كأني أنظر إلى وبيص الطيب فيمفادق رسول الله عَلَيْكُ وهو محرم) المراد به أثره لا جرمه هذا كلام المالكية قال النووى ولا يوافق عليه بل الصواب ما قاله الجمهور : إن الطيب مستحب للاحرام لقولها طيبته لحرمه وهــذا ظاهر في أن الطيب للاحرام لا للنساء ويعضده قولها (كأني أنظر إلى وبيص الطيب) والتأويل: الذي قالوه غير مقبول لمخالفته الظاهر بلا دليل يحملنا عليه انتهر وقال ابن عبد البرعل لسان. الذاهبين إلى استحباب الطيب للاحرام لا معنى لحديث ابن المنتشر يعنى الذى فيه ثم طاف على نسائه لأنه ليس ممن يعارض به هؤلاء الأئمة لو كان ما كان في لفظه حجة لان قوله طاف على نسائه يحتمل أن يكون طوافه لغير جماع ليعلمهن كيف يحرمن وكيف يعملن في حجهن أو لغير ذلك والدليل على ذلك ما رواه منصور عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة قالت (كان يرى وبيص الطيب في مفارق رسول الله عَلَيْنَا فَهُ بَعَد ثلاث وهو محرم) قالوا والصحيح في حديث ابن المنتشر ما رواه شعبة عنه عن أبيه عن عائشة فقال فيه (فيطوف على نسائه ثم يصبح محرما ينضخ طيباً) قالوا والنضخ في كلام العرب اللطخ والظهور ومنه قوله عز وجل (فيهما عينان نضاختان) ﴿الثالثة﴾ قوله في روايتنا قبل أن يحرم هو بمعنى قوله في رواية البخاري وغيره حين يحرم لانه لا يمكن أن يراد بالاحرام هنا فعل الاحرام فان التطيب في الاحرام ممتنع بلا شك وإنما المراد أراد الاحرام وقد دل على ذلك قوله فى رواية النسأني (حين أراد أن يحرم) ﴿ الرابعة ﴾ حقيقة قولها(كنت أطيب رسول الله وَ اللهِ عَلَيْكُ عَطييب بدنه) ولا يتناول ذلك تطييب ثيابه وقد دل على اختصاص ذلك ببدنه الرواية التي فيها (حتى أجد وبيص الطيب في رأسه ولحيته) وقد اتفق أصحابا الشافعية على أنه لايستحب تطيب الثياب عند إرادة الاحرام وشذ المتولى فحكى قولا باستحبابه وصححه في الحرر والمنهاج وفي جوازه خلاف عنده والاصح الجواز فاذا قلنا بحبوازه فنزعه ثم لبسه فني وجوب انفدية وجهان صحح البغوى وغيره الوجوب ألخامسة أستدل به على أن كان لا تقتضى التكرار لان عائشة رضى الله عنها لم تكن معه عليه الصلاة والسلام في إحرامه إلا مرة واحدة وهي حجة الوداع ذكره النووى في شرح مسلم في غير هذا الموضع وفيه نظر المدعى تكراره إعاهو التطبيب لا الاحرام ويمكن تكرير التطبيب لا أجل الاحرام مع الاحرام مرة واحدة وقد صحح صاحب المحصول أنها لا تقتضى التكرار عرفا ولالفة وقال النووى إنه المختارالذي عليه الأكثرون والمحققون من الاصوليين وصحح ابن الحاجب أنها تقتضيه قال ، ولهذا استفدناه من قولهم كان حاتم يقرى الضيف وذكر الشيخ تني الدين في شرح العمدة أنها قدل عليه عرفا لا لغة والله أعلم .

والحلق الافاضة وهو المراد بالطواف هنا وإنما قلنا بعد دى جمرة العقبة والحلق وقبل طواف الافاضة وهو المراد بالطواف هنا وإنما قلنا بعد دى جمرة العقبة والحلق لانه عليه الصلاة والسلام رتب هذه الافعال يوم النحر هكذا فرى ثم حلق ثم طاف فلولا أن التطيب كان بعد الرى والحلق لما اقتصرت على الطواف في قولها قبل أن يطوف بالبيت قال النووى في شرح مسلم وهذا مذهب الشافعي والعلماء كافة إلا مالكا فكرهه قبل طواف الافاضة رهو محجوج بهذا الحديث وكذا حكاه القاضي عياض عن عامة العلماء وقال الترمذي في جامعه وي عن عمر بن الخطاب أنه قال حل له كل شي إلا النساء والطيب وقد ذهب بعض أهل العلم إلى هذا من أصحب النبي علم الله وغيرهم وهر قول أهل الكوفة ، انتهى وهذا الذي من أصحب النبي علي المناه السيم عمروف عنهم وفي كتب الحنفية كالهداية وغيرها حكاه عن أهل الكوفة ليس بمعروف عنهم وفي كتب الحنفية كالهداية وغيرها

الجزم بحل الطيب قبل الطواف ثم إن مالكا مع قوله باستمرار تحريم الطيب يقول إنه لا فدية عليه لو تطيب بخلاف الصيد فانه ممنوع منه عنده قبل الطواف كالطيب عنده ومع ذلك فيقول بلزوم انفدية لو اصطاد وهو محتاج إلى الفرق بينهما وحكى عن بعض أهل الكوفة القول بتحريم الطيب قبل. الطواف وبلزوم الفدية لو تطيب وهو القياس أعنى لزوم الفدية على القول بالتحريم وبالفدية يقول الشافعية تفريعاً علىقول شاذ حكاه بعضهم أن الطيب يستمر تحريمه إلى أن يطوف وأنكر جماعة منهم هذا القول وقطعوا بجوازه والله أعلم ﴿ السابعة ﴾ هذا الذي ذكرناه من توقف حل الطيب قبلالطواف على الرمى والحلق مبى على أن الحلق نسك وهو اشهر قولى الشافعي وأصحهما فان فرعنــا على قوله الآخر أنه ليس بنسك حل الطيب بمجرد الرمي وإن لم. يحلق وجمهور العلماء على أن الحلق نسك وبه قال مالك وأبو حنيفة وأحمد قال النووى فى شرح المهذب وظاهر كلام ابن المنذر والأصحاب أنه لم يقل. بأنه ليس بنسك غير الشافعي في أحد قوليه ولكن حكاه القاضي عياض عن عطاء وأبى ثور وأبي يوسف أيضاً انتهى وهو رواية عن أحمد مذكورة في مختصرات كتب الحنابة ﴿النَّامنة ﴾ استدل بقولها لحله قبل أن يطوف على أنه حصلله تحلل قبل الطواف قال النووى فى شرحمسلم وهذا متفق عليهويوافقه كلامه في شرح المهذب فانه أوردفيه من سن أبي داود حديث أم سله قص فو عا (فاذا أمسيتم قبل أن تطوفوا هذا البيت صرتم حرما كهيئتكم قبلأن ترموا الجمرة حتى تطوفوا به) وقال إنه حديث صحيح ثم حكى عن البيهتي أنه قال لا أعلم أحدا من الفقهاء قال به ، ثم قال النووى فيكون الحديث منسوخا دل الاجماع على نسخه فان الاجماع لاينسخ ولا ينسخ لكن يدل على ناسخ (قلت) وكذا قال البيهتي في الخلافيات يشبه إن كأن قد حفظه ابن يسار صار منسوخا ويستدل بالاجماع في جواز لبس المخيط بعد التحلل الأول عني نسخه انتهى لكن الخلاف في ذلك موجود قال ابن المنذر في الاشراف لما حكى الخلاف فيها أبيح للحاج بعد الرمى وقبل الطواف وفيه قول خامس وهو أن المحرم

إذا رمى الجمرة يكون في ثوبيه حتى يطوف بالبيت كذلك قال أبو قلابة وقال عروة بن الزبير من أخر الطواف بالبيت يوم النحر إلى يوم النفر فانه لا يلبس القميص ولا العامة ولا يتطيب وقد اختلف فيه عن الحسن البصري وعطاء والثوري انتهى وإذا قلنا بقول الجمهور فاختلف العماء في كيفية ذلك التحلل فقال ابن حزم الظاهري حل من كل وجه وليس للحج إلا تحلل واحد، فيباح له سائر المحرمات على المحرم إلا الجماع فانه مستمر التحريم إلى أَنْ يَطُوفُ طُوافَ الْآفَاضَةُ وَلَيْسَ ذَلَكَ لَانَهُ بَتِي عَلَيْهِ شَيْءَ مِنَ أَحْرَامُهُ بِلَ انقضى احرامه كاه ولكن الجماع محرم على من هو في الحج وإن لم يكن محرماً وما دام يبقي من فرائض الحج شيء فهو يعد في الحج وإن لم يكن محرماً وسبقه إلى ذلك الشيخ أبو حامد شيخ العراقيين من الشافعية فقال ليس للحج إلا تحال واحد فاذا رمى جمرة العقبة زال إحرامه وبغي حــكه حتى بحــلق ويطوفكما أن الحائض إذا انقطع دمها زال الحيض وبثى حكمه وهو تحريم ومائمها حتى تغتسل حكاه عنه صاحبه القاضي أبو الطيب وقال هــذا غلط لأن الطواف أحد أركان الحج فكيف يزول الاحرام وبعض الأركان باق وهذان القائلان وإن اتفقا على تحال واحد فقد اختلفا في ذلك التحلل فقال الشيخ أبو حامد هو بما سنحكيه بعد هذا عن الشافعية وقال ابن حزم هو دخول وقت الرمى بطلوع الشمس يوم النحر فاذا دخل وقت الرمى حل المحرم سواء رمى أو لم يرم لأنه عليه الصلاة والسلام صح عنه جواز تقديم الطواف والذبح والرمى والحلق بعضها على بعض فاذا دخل وتتهما بطل الاحرام وإن لم يفعل شيئًا منها وسبقه إلى ذلك أبو سعيد الاصطخري من أعَّة الشافعية فقسال إذا دخل وقت الرمى حصل التحلل الأول و إن لم يرم وحكى صاحب التقريب وجها شاذا أنا إذا لم تجعل الحلق نسكا حصل له التحلل الأول بمجرد طلوع الفجر يوم النحر وقائلا هذين القولين (١) لا يوافقان ابن حزم على أن للحج

⁽١) نسخة الوجين

تحللا واحدا فقالته مركبة من أمرين قال بكل منهما بعض الشافعية ولا نعلم له سلفًا في مجموع مقالته والله أعلم وقال جمهور الفقهاء من أصحاب المذاهب الأربعة للحج تحللان ثم اختلفوا في أمرين أحدها فيما يحصل به التحلل الأول فقال الشافعية إن قلنا إن الحلق نسكوهو الصحيح المشهورحصل التحلل الأول بفعل أمرين من ثلاثة أمور وهي رمي جمرة العقبة والحلق وطواف الافاضة مع سعيه إن لم يكن سعى عقب طواف القدوم فاذا فعل اثنين منها أي اثنين كانا حصل انتحلل الأول وإن قلنا إن الحلق ليس نسكا حصل التحلل الأول بواحد من الرمى والطواف فأيهما فعله أولا حل التحلل الأول وعند أصحابنا يجوز تقديم بعض هذه الأمور على بعض وترتيبها بتقديم الرمى ثم الحلق ثم الطواف مستحب فقط قالوا ولولم يرم جمرة العقبة حتى خرجت أيام التشريق فات الرمى ولزمه دم ويصير كأنه رمى بالنسبة لحصول التحلل به والأصح عند الرافعي والنووي أنه يتوقف تحلله على الاتيان ببدله لـكن نصالشافعي على خلافه وحكى الرافعي وجها شاذا أنه يحصل التحلل الأول بالرمى وحده أو الطواف وحده ولو قلنا الجلق نسك وقال الحنابلة يحصل التحلل الاول بالرمى والحلق وقال المالكية للحج تحللان يحصل أحدها برمى حجرة العقبة والآخر بطواف الافاضة ولو قدم طواف الافاضة على جمرة العقبة قال مالك وابن القاسم : يجزئه وعليه هدى وعن مالك أيضاً لا يجزئه وهو كمن لم يفض وقال أصبغ أحب إلى أن يعيد (١) الافاضة وهوفي يوم النحر آكد وقال الحنفية إن التحلل الاول بالحلق خاصة دون الرمى والطواف فايسا من أسباب التحلل وفرقوا بأن التحلل هو الجناية في غير أوانها وذلك مختص بالحلق وأما ذبح الهمدى فليس مما يتوقف عليه انتجلل إلا أن الحنفية والحنابلة قالوا إن المتمتع إذا كان معه هدى لا يحل من عمرته حتى ينحر هديه يوم النحر وقد قدمت بيان ذلك ومخالفة الجمهور لهم ، وقال الترمذي في جامعه في الكلام على هذا الحديث والعمل على هذا عند أُكثر أهل العلم من أصحاب النبي ويُتَالِقُهُ

⁽١) نسخة يفيض بدل يعيد . ع

وغيرهم يرون أن المحرم إذا رمى جمرة العقبة يوم النحر وذبح وحلق أو قصر خقد حل له كل شيٌّ حرم عليه إلا النساء وهو قول الشافعي واحمد واسحق قال والله ي رحمه الله في شرح الترمذي : فيه نظر من حيث إن المذكورين لا يتوقف عنـــدهم التحلل الاول على الذبح ثم حــكي مقالة أبي حنيفة واحمد في المتمتم الذي ساق الهدي وقد تقدمت اه. وقال شيخنا الامام جمال الدين الاستوى رحمه الله في المهمات: اتفق الاصحاب على أنه لا مدخل للذبح في التحلل (قلت) يشكل على ذلك ما أجاب به أصحابناً من حديث عائشة في الصحيح من أحرم بعمرة وأهدى فلا يحل حتى ينحر هديه فقالوا تقديره يومن أحرم بعمرة وأهدى فليهلل بالحج ولا يحل حتى ينحر هديه وقد قدمته خي الباب قبله في الكلام على حديث حفصة ونمن ذكره النووى وقال ولابد من هذا التأويل انتهى ومقتضاه أن الحاج لا يحل حتى ينحر هديه وفي سنن الدارقطني والبيهق من حديث عائشة قالت قال رسول الله عِلَيْكُ (إذا رميتم وحلقتم وذبحتم فقــد حل لــكم كـل شيُّ إلا النساء) لـكنه حديث ضعيف مداده على الحجاج بن أرطاة وهو ضعيف ومع ذلك فاضطرب في اسناده و لفظه ورواه أبو داود بلفظ (إذا رمى أحدكم جمرة العقبة فقد حل له كـل شيء الا النساء) ومقتضى كلام النووى في شرح المهذبأن في رواية أبي داود خكر الحلق أيضا وليسكذلك (الأمر الثاني) فيما يحل بالتحلل الأول رقد اتفق ﴿ وُلاءً على انه يحل به ما عدا الجماع ومقدماته وعقد النكاح والصيد والطيب وأجمعوا على أنه لا يحل الجماع واختلفوا في بقية هذه الأمور فقال الشافعية يحل الصيد والطيب واختلفوا في عقد النكاح والمباشرة فيما دون الفرج وفيه قولان للشافعي أصحهما التحريم كذا صححه النووي ونقله عن الأكثرين وذكر الرافعي أن القائلين به أكثر عددا وقولهم أوفق لظاهر النص في المحتصر لكنه صحح في الشرح الصغير الحل واقتضى كلامه في المحرد النقصيل بين المستلتين فصرح بإباحة عقد النكاح بالأول وجدل

المباشرة داخلة فيما يحل بالثاني وكلام الحنابلة موافق للمرجح عندنا وعبارة الشيخ مجد الدين بن تيمية في الحرد ثم قد حل من كل شي إلا النساء وعنه يحل الا من الوطء في الفرج وكذا مذهب الحنفية قال صاحب الهداية وقسد حل له كل شئ إلا النساء ثم قبال ولا يحسل الجمساع فيما دون القرج عندنا خلافا الشافعي فنصب الخلاف معمه على أحد قوليه وأما عقد النكاح فهو جائز عندهم في الاحرام وقال المالكية يستمر تحريم النساء والصيدوالطيب الا أمهم أوجبوا في الصيد الجزاء ولم يوجبوا في الطيب الفدية كا تقدم قال ابن حزم الظاهري وهذا عجب فان احتجوا بالأثر الوارد في تطييب النبي مُتَنَالِينَةِ قبل أن يطوف بالبيت (قلنا) لايخلو هذا الأثر من أن يكون صحيحا ففرض عليكم ألا تخالفوهوقد خالفتموه أو غير صحيح فلا تراعوه وأوجبوا القدية على من تطيب كما أوجبتموها على من تصيد وقال ابن عبد البر راعي مالك الاختلاف في هذه المسألة فلم يرانفدية على من تطيب بعد رمى جمرة العقبة وقبل الافاضة وقال أبو المباس القرطبي اعتذر بعض أصحابنا عن هذا الحديث بادعاءخصوصية النبي علي بالله بالله بالأصل التشريع وعدم التخصيص والقول بالتخصيص يحتاج إلى دليل وليستم دليل على ذلك فان قالوا الطيب من مقدمات الجماع والدواعي اليه والنبي مُتَكِلِنَةُ يملك إدبه بخسلاف غيره كامّالت عائشة في حَمْهُ وَلِيَا اللَّهِ فِي القبلة الصائم وأيكم يملك إدبه كما كان رسول الله وَلِيَا اللَّهِ علك إدبه وقال ابن المنذر: اختلف أهل العلم فيما إبيح للحاج بعد رمى جمرة العقبة قبل الطواف بالببت فقال عبدالله إبنالزبير وعائشة وعلقمة وسالمين عبدالله وطاوس والنخعى وعبدالله بن حسن وخارجة بن زيد والشافعي وأحمد واسحق وأبوثور وأصحاب الرأى يحلله كلشيء إلا النساء ودوينا ذلك عن ابن عباس وقال عمر ابن الخطاب وابن عمر يحل كل شيء إلا النساء والطيب وقال مالك له كل شيء إلا النساء والطيب والصيد وقد اختلف فيه عن اسحق فذكر اسحق بن منصور عنه ماذكرناه وذكر أبو داود الخفاف عنه أنه قال يحل له كل شيء إلا النساء والعبيد ثم قال وقيه قول خامس فذكر كلامه الذي قدمته في صدرهذه الفائدة

🎉 باب دخول مکة بغیر إحرام 🔊

عَنْ أَنَسِ بِنِ مَالِكِ ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلِيْنَ وَخَلَ مَكَمَّةً عَامَ اللهِ عَلِيْنَ وَخَلَ مَكَمَّةً عَامَ الْفَتْحِ وَعَلَى رأسِهِ المِفْفَرُ (١) فَلَمَّا زَعَهُ جَاءَهُ رُجُلٌ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلِيْنَ اللهِ ال

والتاسعة فيه استحباب الطيب بعدالتحلل الأول قبل الطواف لمادل عليه لفظ كان من تكرير ذلك وقد نص عليه الشافعي وتابعه أصحابه وفيه استحباب الطيب مطلقا لأنه إذا فعل في هذه الحالة التي من شأنها الشعث فغيرها أولى والعاشرة وفيه طهارة المسك وهو مجمع عليه إلا في قول شاذ لا يعتد به

🍣 باب دخول مکة بغیر إحرام 🎥

عن أنس بن مالك (أن رسول الله عَيْسَالِهُ دخل مكة عام انفتح وعلى رأسه المعقو قلما تزعه جاءه رجل فقال يا رسول الله ابن خطل متعلق باستار الكعبة فقلل وسول الله عَيْسَالُهُ عَرماً) فقلل وسول الله عَيْسَالُهُ عرماً) فوائد ﴿ الأولى ﴾ أخرجه الأثمة الستة من طريق جماعة عن مالك وقال الترمذي لانعرف كبيرا قد رواه غير مالك عن الزهري وقال ابن عبد البرلا يثبت عند أول العلم بالنقل في هذا الحديث اسناد غير حديث مألك وقد رواه عن مالك واحتاج اليه فيه جماعة من الأعة يطول ذكرهم ومن أجل ما رواه عنه ابن جريج انهي وقال والدي رحمه الله ورد من عدة طوق غير ما رواه عنه ابن جريج انهي وقال والدي رحمه الله ورد من عدة طوق غير ما رواه عنه ابن جريج انهي وقال والدي رحمه الله ورد من عدة طوق غير ما رواه عنه ابن جريج انهي وقال والدي رحمه الله ورد من عدة طوق غير ما رواه عنه ابن جريج انهي وقال والدي رحمه الله ورد من عدة طوق غير

طريق مالك من دواية ابن أخى الزهرى وابي اويس عبد الله بن عبد الله بن عامر ومعمر والأوزاعي كلهم عن الزهري فرواية ابن أخي الزهري رواها أبو بكر البزار في مسنده ورواية أبي اويس رواها ابن سعد في الطبقات وابنءدی فی الکامل فی ترجمهٔ أبی اویس وروایهٔ معمر ذکرها ابن عدیفی الكامل ودواية الاوزاعي ذكرها المزى في الاطراف قال وقد يثبت ذلك في شرح الترمذي قال وروى ابن مسدى في معجم شيوخه أن أبا بكر بن العربي قال لابي جعفربن المرخى حين ذكر أنه لايعرف الا من حدیثمالک عن الزهری قد رویته مرے ثلاثة عشر طریقا غیر طریق مالک فقالوا له أفدنا هذه الفوائد فوعدهم ولم يخرج لهم شيئًا ، ثم تعقب ابن مسدى هذه الحكاية بان شيخه فيها وهو أبوالعباسالعشاب كان متعصبا على ابنالعربي كونه كأن متعصبا على ابن حزم فالله أعلم انتهى وقال الحافظ أبو در عبد بن أحمد الهروى لم يرو حديث المغفر عرب الزهرى إلا مالك وحده قال وقد دواه عنه صالح بن أبي الاخضر وليس صالح بذاك ، وزاد فيه (وعليه عمامة سوداء) ا ه وقال ابن عبدالبر رواهروحبن عبادة عن مألك وزاد فيه (وطاف وعليه المغفر) ولم يقله غيره قال ورواه عنه جعفر بن عبد الله المدني وزاد فيه (واستلم الحجر بمحجن) وهذا ايضا لم يقله عن مالك غير عبد الله بن جعفرقال وقال بعضهم (فيه مغفر من حديد) رواه بسر بن عمرعن مالك انتهى ﴿الثانية ﴾ قوله قال ابن شهاب ولم يكن رسول الله عِيْكِيْنَةٍ يومئذ محرما كذا في الموطأ ولم يروه أحد من أصحاب الكتب الستة ، وفي صحيح البخاري في المغازي عقب هذا الحديث قال مالك ولم يكن النبي وليكاللي فيما نرى والله أعلم يومئذ محرما وهو عند البخاري ثم من رواية يحيى بن قزعــة عنه ويشهد له مافي صحيح مسلم من رواية أبى الزبير عن جابر أن رسولالله عَيْسَالِيَّةِ دخل يوم فتح مكة وغليه عمامة سوداء بغير احرام ﴿ النَّالَنَّةُ ﴾ استدل به على جواز دخول مكة بغير احرام وذلك من كونه عليه الصلاة والسلام كان مستور الرأس بالمغفر وألحر ميجب عليه كشف رأسه ومن تصريح جابررضي اللهعنه والزهري

ومالك بأنه لم يكن محرما وأبدى الشيخ تقى الدين في شرح العمدة في ستر الرأس احتمالا فقال محتمل أن يكون لعذر أنتهى ويرده تصريح جابر وغيره وهذا الاستدلال في غير موضع الخلاف المشهور من وجهين (أحدهما) أنه عليه الصلاة والسلام كان خائفًا من القتال متأهباله ومن كان كذلك فلهالدخول بلا إحرام بلا خلاف عندنا ولا عند أحد نعلمه وقد استشكل النووى في شرح المهذب ذلك بأن مذهب الشافعي أن مكة فتحت صلحاخلافالابيحنيفة في قوله إنها فتحت عنوة وحينئذ فلاخـوف ثم أجاب عنه بأنه عليه الصلاة والسلام صالح أباسفيان وكان لا يأمن غدر أهل مكة فدخلها صلحا وهو متأهب للقتال إن غدروا (ثانيهما) أن أصحابنا عدوا من خصائصه عليه الصلاة والسلام جواز دخول مكة بغير احرام مطلقا ذكره ابن القاص وغيره فأما غيره إذالم يكن خائفا فقال اصحابنا إن لم يكن يتكرر دخوله ففي وجوب الاحرام عليه قولان أصحهماعند أكثرهم أنه لايجب وقسطع به بعضهم فان تكرر دخوله كالحطابين ونحوهم ففيه خلاف مرتب وأولى بعدم الوجوبوهو المذهب وقال الحنابلة بوجوب الاحسرام إلاعلى الخائف وأصحاب الحاجات المتكررة هذا هو المشهور عندهم ولم يوجبه بعضهم وعن أحمد ما يدل عليه وأوجبه المالكية في المشهور عندهُم على غير ذوى الحاجات المتكرره ولمأرهم استثنوا الخائف والظاهر أنهم لاينازعون في استثنائه فهوأولى بعدم الوجوب من ذوى الحاجات المتكررة وذهب أبو مصعب إلى عدم وجوبه وهو رواية ابن وهب عن مالك وروى عنه أيضا مثل رواية غيره من أصحابه حكاها ابن عبد البر وأوجبه الحنفية مطلقا ولم أرهم استثنوا من ذلك إلا من كان داخل الميقات فلم يوجبوا عليه الاحرام والظاهر أنهم أيضا لا يناذعون فى الخائف بل ولا في ذوى الحاجات المتكررة وان لم يصرحوا باستثنائهم فانهم عللوا منع الوجوبفيمن هو داخل الميقات بأنه يكثر دخولهم مكة وفي إيجابالاحرام كل مرة حرجيين فصاروا كاهلمكة حيث يباحلم الخروج منها ثم دخولها بغير احرام لكن مقتضى كلام ابن قدامة في المغنى منازعتهم في هاتين الصورتين

أيضا وقد تحرر من ذلك أن المشهور من مذهب الشافعي عدم الوجوب مطلقا . ومرخ مذاهب الأئمة الثلاثة الوجوب الافيما يستثنى وحكاه ابن عبدالبر والقاضي عياض عن أُكثر العلماء وعدم الوجوب محكي عن عبد الله بن عمر وبه قال الزهري والحسن البصري وزعم ابن عبد البر انفرادها بذلك من بين السلف وأن المشهور عن الشافعي الوجوب وليس كما قال وذهب إلى عـــدم الوجوب أيضاً داود وابن حزم وسائر أهل الفاهر ﴿ الرابعة ﴾ المففر بكسر الميم وإسكاناالغين المعجمة وفتح الفاءويقالله مغفرة بزيادة هاء التأنيث آخره وهوزرد ينسج من الدروع على قدر الرأس يلبس تحت القلنسوة حكاه في الصحاح عن الاصمعي وصدر به صاحب المحكم كلامه ثم قال وقيل هو رفرف البيضة وقيل هو حلق يتقنع به المتسلح وقال في المشارق هو ما يجعل من فضل درع الحديد على الرأس مثل القلنسوة والحار ﴿ الخامسة ﴾ يسأل عن الجمع بين هذا الحديث وبين قوله في حديث جابر وعليه عمامة سوداء وقد جمع بينهما القاضي عياض بأن أول دخوله كان على رأسه المغفر ثم بعد ذلك كان على رأسه العامة بعد إزالة المغفر بدليل قوله في حديث عمرو بن حريث (خطب النساس وعليه عمامة سوداء) لأن الخطبة انماكانت عند باب الكعبة بعد تمام فتح مكة (قلت) ويحتمل أن العمامة السوداء كانت فوق المغفر والأول أظهر في الجمع والله أعلم ﴿السادسة﴾ في دخوله عليه الصلاة والسلام مكة بالة الحرب دليل على جواز القتال بها وذلك فيما إذا التجأ إليها طائقة من الكفار الحربيين أو البغاة أو قطاع الطريق والمشهور عند أصحابنا الجزم بجوازه وحكى القفال والماوردى في ذلك خلافًا ﴿ السَّابُّةَ ﴾ استدل بقتل ابن خطل على جواز إقامة الحدود والقصاص في حرم مكة وبه قال مالك والشافعي وآخرون وحكي عن أبي يوسف وذهب أبو حنيفة إلىمنعه حكاه النووى فىشرح مسلم وحكى عنه ابن عبدالبر تفصيلا وهو أنه إن وجب عليه خارج الحرم فدخله لم يقتسل فيه ويقمام عليه ما دون القتل ، و إن وجب عليه في الحرم بأن قتل فيه أو زنا فيـــه أقيم عليه في الحرم قال النووي وتأول هذا الحديث على أنه قتله في الساعة التي أبيحت

له وأجاب أصحابنا بأنها إنما أبيحت له ساعة الدخول حتى استولىعليها وأذعن أهلها وانما قتل ابن خطل بعد ذلك ﴿ الثامنة ﴾ ابن خطل بفتح الخاء المعجمة والطاء المهملة وآخره لام قال النووى فى شرح مسلم واسمه عبسد العزى وقال عد بن اسحق اسمه عبدالله وقال ابن الكاي اسمه غالب بن عبدالله بن عبد مناف ابن أسعـد بن جابر بن كثير بن اسحق بن تيم بن غالب انتسمي وروى الدارقطني في سننه تسميته هلالا وقال السهيلي وقد قيل هلال كان أخاه وكان يقال لهم الخطلان انتهى قال النووى قال أهل السير وقتسله سعيد بن حريث وجزم ابن طاهر في مبهماته بأن الذي قتله ابو برزة الأسلمي وقال ابن اسحق قتله سعيد بن حريث وأبو برزة الأسلمي اشتراكا في دمه ﴿ التاسعة ﴾ قال النووى قال العلماء انما قتله لأنه كان قد ارتدعن الاسلام وقتل مسلماكان يخدمه وكان يهجو النبي والله ويسبه وكانت له قينتان تغنيان بهجاء المسلمين انتهى قال ابن عبــد البر فهذا القتل قود من دم مسلم وكذا قال الخطابى لم ينفذ له رسول الله عَيْمَالِيُّنَّةِ الامان وقتله بحق ما جناه في الاسلام ﴿ العاشرة ﴾ قال النووى فان قيل فني الحديث الاخر من دخل المسجد فهو آمن فكيف قتله وهو متعلق بالأستار ؟ ، فالجــواب أنه لم يدخل في الامان بل استثناه هو وابن أبى سرح والقينتين وامر بقتله وإن وجد معلقا بأستار الكعبة كما جاء مصرحاً به فيأُحاديث أخر وقيل لأنه نمن لم يف بالشرط بل قاتل بعد ذلك ﴿ الحادية عشرة ﴾ قال ابن عبد البر زعم بعض أصحابنا أن هذا أصل في قتل الذى إذا سب رسول الله ﷺ؛ وهذا عُلط لآن ابن خطل كان حربيا في دار الحرب لم يدخله رسول الله وَيُتَالِينُهُ في أمانه لأهل مكة بل استنذاه وقوما معه من ذلك الأمان، وحرج أمره بقتله مع الامان لأهل مكة مخرجا راحدا في وقتواحد، بذلك وردت الآثار وهو معروفعند أهل السير ﴿الثانية عشرة﴾ استدل به البخاري وغيره على قتل الاسير صبرا وهو استدلال واضح فالقدرة على ابن خطل صيرته كالأسير في يد الامام وهو مخير فيه بين أمور منها القتل واستدل به أبو داود على قتل الأسير ولا يعرض عليه الاسلام ووجهه أنه لم

ابُ النَّلبيةِ ﴾

عنْ نَافِع عنْ ابْنِ عُمرَ ﴿ أَنَّ تَلْبِيةً رَسُولِ اللهِ عِيْقَالِيْهِ لَبَيْكَ اللّهُم لَكَ مَا لَكُ وَاللّهُ لَلْ لَا تَمْرِيكَ مَلَ لَكَ كَلَّ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُكَ لَا تَمْرِيكَ لَكَ » قال نَافِع : فَكَانَ عَبْدُ الله بنُ عُمرَ يَزِيدُ فيها لَبَيْكَ تَمْريكَ لَكَ » قال نَافِع : فَكَانَ عَبْدُ الله بنُ عُمرَ يَزِيدُ فيها لَبَيْكَ لَا يَبَيْكَ لَكَ مَا يَبْكُ وَالنَّا عَبْدُ الله بنُ عُمرَ وَفَى رَواية لِللّهُ اللّه اللّه والدَّمَلُ » لَم يَذْكُر البُخَارِي زِيادة آبْنِ عُمرَ وفي رواية لِلسّم (أنَّ ابن والدَّمَلُ » لم يَذْكُر البُخَارِي زِيادة آبْنِ عُمرَ وفي رواية لِلسّم (أنَّ ابنَ

ينقل عرض الاسلام على ابن خطل فى تلك الحالة (الثالثة عشرة) قال السهيلى فى الروض عند ماقتل النبى على النبخ ابن خطل قال (لايقتل قرشى صبرابعد هذا) كذلك قال يونس فى روايته انتهى وذكر محمد بن طاهر فى مبهم من حديث النهى عن الربير قال (قتل النبى على النبخ يوم بدر رجلا من قريش) ثم قال لا يقتل بعد اليوم رجل من قريش صبرا ثم قال قال أبو حاتم الربيرى هذا هو ابن أبى هالة انتهى وفيه نظر فقد روى الحافظ أبو نعيم الاصبهاني هذا الحديث فى الحلية وصرح فى نفس الاسناد بأنه الربير بن العوام ولم يقل فيه يوم بدر ولا يستقيم ذلك فقد وقع بعد بدر قتل بعض قريش صبرا والمعروف أنه عليه الصلاة والسلام انما قال ذلك يوم الفتح وكذلك رواه مسلم فى صحيحه من حديث مطيع بن الاسود قال (سمعت النبي على المتحرك فتح مكة يقول: لا يقتل قرشى صبرا بعد هذا اليوم إلى يوم القيامة) وأما كونه قال ذلك عند قتل ابن خطل فغريب والمراد القتل على الردة قاله غير واحد والله أعلى .

اب التلبية المحمد

عن نافع عن ابن عمر أن نابية رسول الله عِلَيْنَةُ (لبيك اللهم لبيك، لبيك لاشريك للشريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لاشريك لك) قال نافع وكان عبد الله ان عمر يزيد فيها (لبيك لبيك، لبيك وسعديك والخير بين يديك، لبيك والرغباء

عُمَر حكى هذه الزيادة عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُهَا بعْدَ التَّلْبِيَةِ) وللمُّسَائِيِّ وابن مَاجَهُ والحَاكَم وصَعَحهُ من حديث أبي هُرَيرةَ قالَ (كَانَ مَنْ تَلْبِيَة النَّبِيَّةِ لَبَيْكَ اللَهَ الحَقِّ لبَيْكَ) وللحاكم وصححه من حديث ابن عبَّاس بعد التَّلْبِيَة قال « إِنَّ عَالَا للْهِ حيرُ الآخرة » وفي العِلَلِ الدَّارَ قُطْلِقِي من حديث أنس (لَبَيْكَ حجًّا حقًا ، تعبُّدًا وفي العِلَلِ الدَّارَ قُطْلِقِي من حديث أنس (لَبَيْكَ حجًّا حقًا ، تعبُّدًا وَرَقًا »

إليكوالعمل) لم يذكر البخارى زيادة ابن عمر (فيه) فوائد ﴿الأولى﴾ أخرجه البخارى ومسلم وأبو داود والنسائي من هذا الوجه من طريق مالك وأخرجه مسلم أيضا وابن ماجه من رواية عبيد الله بن عمر وأخرجه الترمذي من رواية أيوب السختياني والليث بن سعد كابهم عن نافع وليس في رواية البخاري زيادة ابن عمر ولافي رواية الترمذي من طريق أيوب وقال الترمذي حديث صحيح وأخرجه مسلم أيضا من رواية موسى بن عقبة عن سالم ونافع وحمزة ابن عبدالله عن ابن عمر (أن رسول الله عُلِيَالِيَّةِ كان اذا استوت به راحلته تأمَّا عند مسجد ذي الحايفة أهل فقال لبيك) فذكره وفي آخره قال نافع كان عبد الله يزيد مع هذا لبيك فذكره وروى مسلم من رواية الزهرى عن سالم عن أبيهالتلبية المرفوعة وفي آ خــره وكان عبد الله بن عمر يقول كان عمر بن الخطاب يهل بأهلال رسول الله وَلِيَا إِنْهُ مِن هؤلاء السكامات ويقول (لبيك الاهم لبيك ، لبيك وسعديك والخيرفي يديك، لبيك والرغباء اليك والعمل)وهو في صحيح البخاري بدون هذه الزيادة في اللباس ﴿ الثانية ﴾ التلبية مصدر لي أي قال لبيك وهو مثنى عندسيبويه والجمهور وقال يونس بن حبيب هو اسم مفرد وألفه انما انقلبتياء لاتصالحا بالضمير كادى وعلى، والصحيح الاول بدليل قلبها ياء مع المظهر وهذه التثنية ليستحقيقية بل هي للتكشير والمبالغة كما فيقوله تعالى (بل يداه مبسوطتان)

أى نعمتاه عند من أول اليد بالنعمة ونعب تعالى لاتحصى ومعناه إجابة بعد إجابة وازوما لطاعتك قال ابن الانبادى ثنوا لبيك كما ثنوا حنانيك أى تحننابعد تحنن وأصل لبيك لببيك فاستثقلوا الجمع بين ثلاث باآت فابدلوا سن الثالثة ياء كما قالوا من الظن تظنيت وأصله تظننت واختافوا في اشتقاقها ومعناها فقيل معناها إتجاهى وقصدىاليك ، مأخوذ من قولهم دارى تلب دارك أى تواجهها وقيــل معناها محبتى لك مأخوذ من قولهم امرأة لبة إذا كانت محبة ولدها عاطفة عليه وقيل معناها إخلاصي لك مأخوذ من قولهم حسب لباب، إذا كان خالصا محضا ومن ذلك لب الطعام ولبابه وقيل معناها أنا مقيم على طاعتك وإجابتك مأخوذ من قولهم لب الرجل بالمكان وألب إذا أقام فيه ولرمه قال ابن الانباري وبهذا قال الخليل والاحمر وقال ابراهيم ابن الحربي معنى لبيك قربا منك وطاعة، والالباب القرب، وقال أبو نصر: معناه أنا ملب بين يديك أى خاضم حكى هذه الاقوال القاضي عياض وغيره قال الرمخشري في الفائق وهو منصوب على المصدر للتكمشير ولايكون عامله إلا مضمراكأنه قال ألب البابا بعد الباب قال ابن عبد البر ومعنى التلبيــة إجابة الله فيما فرض عليهم من حج بيته والاقامة على طاعته فالحرم بتلبيته مستجيب لدعاء الله إياه فى إيجاب الحج عليه ومن أجل الاستجابة والله أعلم لبي لان من دعى فقال لبيك فقد استجاب ثم قال : وقال جماعة من أهل العلم إن معنى التلبية إجابة ابراهيم عليه السلام حين أذن في الناس بالحج وقال القاضي عياض قيل وهذه الاجابة لقوله تعالى لابراهيم عليه السلام (وأدن في الناس بالحج) انهى ودوى ابن الجوزى فى كتابه (مثير العزم الساكن) عن مجاهد قال : لما قيل لابراهيم (وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالا) قال يارب كيف أقول؟ قال قل ياأيها الناس أجيبوا دبكم فصعد الجبل فنادى ياأيها الناس أجيبوا ربكم فأجابوه لبيك اللهم لبيك فَكَانَ هُو أُولَ التَّلْبِيةَ ، وعن عبيد بن حمير أنه استقبل المشرق ثم المغسرب ثم اليمين ثم الشام فدعًا فأجيب لبيك لبيك، وقال عبيد الله بن مروان بلغي عن بدء التلبية أن الله عز وجل أوحى إلى ابراهيم عليه السلام في شأنحج البيت وكان

غرق زمن الطوفان وبتى أساسه فامر أن يتبع سحابة وكان كلسا نودى منها يا ابراهيم بيتى بيتى قال لبيك لبيك ﴿الثالثة﴾ فالمرفوع تكرير لفظة لبيك ثلاث مرات وكذا في الموقوف إلا أن في المرفوع الفصل بين الاولى والثانية بقوله اللهم وقد نقل اتفاق الاذباء على أن التكرير اللفظى لايزاد على ثلاث مرات والرابعة ووله إذالحدروي بكسرا لهزة على الاستئناف وفتحها على التعليل وجهان مشهوران لاهل الحديث واللغة قال الجمهور والكسرأجود وخكاه الزمخشرى عن أبي حنيفة وابن قدامة عن أحمد بن حنبل وحكاه ابن عبد البر عن اختيار أهل العربية وقال الخطابي الفتح رواية العامة وحكاه الزمخشرى عن الشافعى وقال ثعلب الاختياد الكسر وهو أجـود في المعنى من الفتح لان من كسر جعل معناه إن الحمد والنعمة لك على كل حال ومن فتح قال معناه لبيك لهذآ السبب وقال ابن عبد البر المعنى عندى واحد لانه يحتمل أن يكون من فتح الهمزة ، أداد لبيك لان الحمد على كل حال والملك لك والنعمة وحدك دون غيرك حقيقة لاشريكاك (قلت) التقييد ليسفى الحمدو إنما هو في التلبية فمعنى الفتح تلبيته بسبب أن له الحمدومعني الكسر تلبيته مطلقا غير معلل ولامقيد فهو أَبلغ في الاستجابة لله والله أعلم﴿الحامسة﴾قوله والنعمة لك المشهور فيه نصب النعمةقال القاضي عياض ويجوز رفعها علىالابتداء ويكون الخبر محذوفا قال ابنالانباری و إن شئت جعلت خبران محذوفا تقدیره إن الحمدلك والنعمة مستقرة لك ﴿السادسة﴾ وقولهوالملك،فيهوجهان أيضا(أشهرها) النصب عطفا على اسم إن (والثاني) الرفع على الابتداء والخبر محذوف لدلالة الخبر المتقدم عليه ويحتمل أن تقديره والملك كذلك ﴿السابعة ﴾ قوله وسعديك قال القاضي عياض اعرابها وتثنيتها كما سبق في لبيك ومعناه مساعدة لطاعتك بعد مساعدةوقال المازرى(١) وقيل معناه اسعدنا سعادة بعد سعادة وإسعادا بعد اسعاد وكذا قال ابن العربي إنه سؤالمن الله السعد وتأكسيد فيه وقال ابراهيم الحربي لم يسمع سعديك مفردا وهو من المصادر المنصوبة بفعل مضمر ﴿الثامنة﴾ قوله

⁽۱) نسخة الماوردى بدل المازرى

والخيربيديك أىفى قبضتك وملكك وهومن بابإصلاح المخاطبة كما فىقوله تهالى وإذامرضة فهو يشفين (التاسعة) الرغباء فيه ثلاثة أوجه فتح الراء والمدوه وأشهرها وضم الراءمع القصروهو مشهورأيضا وفتح الراءمع القصر وهوغريب حكاه أبوعلى الجبائي وغيره ونظير الوجهير الاولين العلياء والعليا والنعماء والنعمى وسأن سطة الطلب والمسألة أى إنه تعالى هوالمطلوب المسؤل منه فبيده جميع الأمور قال شمر رغب النفس سعة الأمل وطاب الكثير ﴿ العاشرة ﴾ قوله والعمل أي إن العمل كله لله تعالى لأنه المستحق للعبادة وحدهوفيه حذف يحتمل أن تقريره كالذى قبله أي والعمل اليك أي إليك القصد به والانتهاء به اليك لتجازى عليه ويحتمل أن تقريره والعمل الله ﴿ الحادية عشرة ﴾ ليس في الحديث بيان حكم التلبية وقد اختلف العاساء في ذلك على أقوال (أحدها) أنهاسنة من سنن الحرج والعمرة يصحان بدونها ولا اثمعلى تاركها ولادم ناسيا كان اومتعمداوه ندا قول الشافعي واحمد وقال ابن عبدالبر لم أجد في هذه المسألة نصا عن الشافعي وأصوله يدل على أن التلبية ليست من أركان الحج عنده ثم قال وذكر ابن خواز بنداد عن الحسن ابن حي والشافعي أن التلبية إن فعلها فحسن وإن تركها فلاشيء عليه (الثاني) أنها واجبة ويجب بتركها الدموهو وجهلبعضالشافعية حكاهالماوردىءن ابنحيران وابن أبي هريرة وأنهما زعما أنهما وجدا الشافعي نصا يدل عليه وقال الماوردي ليس يعرف له نص يدل عليه وحكاه ابن قدامة عن أصحاب مالك وحكاه الخطابي عن أبي حنيفة ومالك وذكر ابن عبد البر عن ابن القامم أنه ان لم يذكر التلبية حتى خرج من حجه رأيتأن يهرق دما قال اسماعيل بن إسحاق وهذا بدل من قوله على أن الاهلال للاحرام ليسعنده بمنزلةالتكبير للدخول فى الصلاة وأستدل صاحب الامام لمن قال بالوجوب بما روى أبو سعيد بن الاعرابي من حديث زينب بنت جابر الاحسية أن رسول الله عِيَّالِيَّةِ قال لها فى أمرأة حجت معها مصمتة قولى لها تشكام فأنه لاحج لمن لايتكام وفى الاستدلال نظر لأنه لم يتعين أن يكون الكلام بالتابية لاسيما والذى يظهر أن هذه المرأة انما صمتت عن كلام الآدميين وخطابهم لاعن ذكر الله والتلبية

من الذكر (الثالث) أنها سنة ريجب بتركها الدم حسكاه النووى عن مالك وفيه نظر ولم أره في كتب المالكية والسنة لايجب بتركها دم (الرابع) أنها ركن في الاحرام لاينعقد بدونها ولا يصح الاحرام ولا الحج إلا بها وهذا قول أبي عبد الله الزبيرى من الشافعية وروى سعيد بن منصور فيسننه عن عطاء قال التلبية فرض الحسج وقال ابن المنذر كان ابن عمر يقول القرض التلبية وبه قال عطاء وعكرمة وطاوس وقال ابن عباس الفرض الاهلال وقال ابن مسعود الفرض الاحرام وبه قال ابن الزبير انتهى وقال ابن شاس في الجواهر قال ابن حبيب التابية كتكبيرة الاحرام وقال ابن عبد البر التلبية عند الثورى وأبى حنيفة ركن من أركان الحج والحج إليهما مفتقر ؛ وقال ابن قدامة فىالمغنى وعن الثورى وأبىحنيفة أنها من شرط الاحرام لايصح إلا بها كالتكبير للصلاة وقال ابن حزم الظاهرى هى فرض ولو مرة وحكى النووى في شرح المهذب عن داود الظاهري أنه لابد من دفع الصوت بها (الخامس) وجوبها على التخسيير فلا ينعقد الاحرام حتى يقترن بالنية قول أو فعل مما يتعلق بالحج كالتلبية والتوجه على الطريق وهذا مذهب مالك بمقتضى نقل ابن شاس فى الجواهر فانه صدر به كلامه ثم حكى مقالة ابن حبيب المتقدم ذكرها (السادس) وجوبها على التخيير أيضا لكن بتفصيل آخر فلا ينعقد الاحرام حتى تنضم اليه التابية أو سوق الهدى أو تقليد البدن ويقوم مقام التلبية مافى معناها من التسبيح والتهليل وسائر الاذكار وهذا قول أبي حنيفة كما يقول في احرام الصلاة إنه لايختص بالتكبير بل يقررم مقامه مادل على التعظيم ويرى الحج أوسع من الصلاة في ذلك لقيام سوق الهٰدى ونحوه مقام التابية وما فى معناها قال صاحب الهداية هذا هو المشهور بين أصحابنا (السابع) قال ابن المنذر وقال أصحاب الرأى ال كبر وهلل أو سبح ينوى بذلك الاحرام فهو محرم انتهى وفيه وجوب التابية على التخيير بتفصيل آخر فأنه ليس فيمه التخيير ببن ذلك وبين سوق الهدى وتحوم (النامن) قال ابن المنذر أيضا وقالت عائشة لاإحرام إلا لمن أهل أو لبي

انتهى وفيه وجوب التلبية على التخبير بتفصيل غير ماتقدم فهذه المذاهب الأدبعة الأخيرة متفقة على ايجاب التلبية على التخيير لكن بتف اصيل مختلفة (التاسع) أنه يجب بترك تكرارها دم وهو أشهر قولي المالكية كما حكاهابن المربي وهذا قدر زائد على أصل وجوب التلبية ﴿ الثانية عشرة ﴾ ليسفي هذه الرواية أنهذه تلبيته عليهالصلاة والسلامني الاحرام وفي بمض طرقه التصريح بأنه كان يقول ذلك عندالاحرام وقد تقدم شيء من ذلك في الفائدة الأولى وقال ابن قدامة في المذني ولا بأس أن يلبي الحلال وبه قال الحسن والنخعي وعطاء ابن السائب والشافعي وأبو ثور وابن المنذر وأصحاب الرأى وكرهه مالك انتهى ﴿ الثالثة عشرة ﴾ لم يقتصر راوى الحديث ابن عمر رضي الله عنهما على تلبية رسول الله وَاللَّهُ عَلَيْكُ بل زاد فيها ما تقدم وهو جائز بلا استحباب ولا كراهة كما هُو مذهب الأئمة الأربعة وقال ابن عبد البر قال مالك أكره أن يزيدعلى تلبية رسول الله عَلَيْكِيْرُ وهو أحد قولى الشافعي وقد روى عن مالك أنه لا بأس أن يزاد فيها ما كان ابن عمر يزيدمفي هذا الحديث انتهى وفي الجواهر لابن شاس قال أَثْبُهِ وَمَن ، قَتَصَر على تلبية رسول الله عَلَيْكِيْ المعروفة اقتصر على حظ وافر ولا بأس عليه إن زاد على ذلك انتهى ولم ينقل ما يخالف قول أشهب وحكى الحنفية عن الشافعية أنه كره الزيادة على تلبية النبي عَلَيْكُ ولم يعرف ذلك أصحابنا بل أنكروه فقال الشيخ أبوحامد ذكر أهلالعراق عن الشافعي أنه كره الزيادة على ذلك قال وغلطوا بللا تكره الزيادة ولا تستحب انتهى نعم نقل الترمذي عن الشافعي أن الأحب الاقتصار عليها ولا يلزم من كون الزيادة عليها خلاف الأحب والأولى أن تكون مكروهة وعبارته قال الشافعي فان زاد في النامية شيئًا من تعظيم الله فلا بأس إن شاء الله وأحب إلى أن يقتصر على تلبية رسول الله عَلَيْكُ قال الشافعي و إنما قانا لا بأس بزيادة تعظيم الله فيها لما جاء عرب ابن عمر وهو حافظ التلبيـة عن رسول الله عَيْكُ ثُم زاد ابن عمر فى تلبيته من قبله (لبيك والرنمباء إليك والعمل) انتهى وحكى البيهتي

فى المعرفة عن الشافعي أنه قال ولا أُضيق على أحد فى مثل ما قال ابن عمر ولا غيره من تعظيم الله تعالى ودعائه مع التلبية غير أن الاختيار عندى أن يفرد مادوى عن رسول الله عَيْنَالِيَّهُ من التلبية، ومشى على ذلك في الخلافيات ونصب الخلاف في ذلك بين أبي حنيفة والشافعي فقال الاقتصار على تلبية رسول الله ولا يضيق أن يزيد عليها وقال أبو حنيفة إن زاد فحسن انتهى وفي سنن أبي داود وابن ماجه عن جابر قال(أهل رسول الله عَلَيْكُ فذكر التلبية قال والناس يزيدون ذا المعارج ونحوه من الكلام والنبي وَلَيْكِاللَّهُ يسمع فلا يقول لهم شيئًا) وفي مصنف ابن أبي شيبة عن المسورين مخرمة قال : كانت تابية حمر وذكر المرفوع وزاد بعده (لبيك مرهوبا ومرغوبا إليك، لبيك ذا النعاء والفضل) وزاد فی روایة الحسن یبدی ذلك ویعیده وفی سنن سعید بن منصور عن الأسود بن يزيد أنه كان يقول (لبيك غفار الدُّنوب لبيك) وفي تاريخ مُكُمَّ للازرق باسناد مفصل أن رسول الله ﷺ قال لقد مر بفج الروحاء سبعون نبيا تلبيتهم شتى منهم يونس بن متى وكان يونس يقول (لبيك فراج الكرب لبيك) وكان موسى يقول (لبيك أنا عبدك لديك لبيك) قال وتابية عيسى (أنا عبدك و!بن أمتك بنت عبدك لبيك) وروى الشافعي ومن طريقه المعارج، فقال إنه لذوا المعارج ولكنا كنا مع رسول الله ويتبائج لانقول ذلك ﴿ الرابعة عشرة ﴾ ورد في تلبية الني عِلَيْكِيْدُ أَلْفَاظ زائدة على حديث ابن عمر (منها) ما رواه النسائي وابن ماجه وابن حبان في صيحه والحاكم في مستدركه عن أبي هريرة قال كان من تلبية النبي عِيَكِيْنَةِ (لبيك اله الحَقُّ لبيك) قال الحاكم هذا حديث صحيح على شرط الشيخين وقال النسائي لاأعلم أحدا أسند حذا الحديث إلا عبد الله بن الفضل وهو ثقة وروى الحاكم في مستدرك من رواية داود بن أبي هند عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله عَلَيْكِ (وقف بعرفات فلما قال لبيك اللهم لبيك، قال إنما الخير خير الآخرة) قال وقداحتج البخارى بعكرمة واحتج مسلم بداود وهذا الحديث صحيح ولم يخرجاه وروى

🌊 باب طواف المذكمي على غيره 🦫

عن نَافِعِ عنْ ابْ عُمَر أَنَّ رسولَ اللهِ عَنَّالِيَّةِ قَالَ رأْيَنَى اللَّيلَة عندَ الْحَالِ الْكَعَبَة فرأيتُ رجُلًا آدمَ كأَحسنِ ما أنتَ را مِنْ أَدَمِ الرَّجالِ الْمَا فَهَى تَقْطُر ماه للهِ كَأَحْسَنِ ما أنتَ را مِن النَّمَ قدَّ رجَّلُها فهى تَقْطُر ماه

الدارقطنى في العلل من رواية عد بن سيرين عن يحيى بن سيرين عن أنس بن سيرين عن أنس بن مالك أن رسول الله وسيرين عن السيك حجاحةا تعبدا ورقا) وفيه لطيفة وهي اجهاع ثلاثة إخسوة يروى بعضهم عن بعض وروى البيهي من رواية ابن جريج عن حميد الأعرج عن مجاهد : أنه قال (كان رسول الله وسيلة والناس يصرفون عنه كأنه أعبه ماهو فيه فزاد فيها (لبيك حتى إذا كان يوم والناس يصرفون عنه كأنه أعبه ماهو فيه فزاد فيها (لبيك إن العيش عيش الآخرة) قال ابن جريج وحسبت أن ذلك كان يوم عرفة والناسي مستحب أصحابنا بعد الفراغ من التلبية أن يصلى على النبي وسيلة ويسال الله تعالى رضاه والجنة ويتعوذ به من النار واستأنسوا في خارة بن حريم بن ثابت عن أبيه (أن رسول الله وسيلة كان إذا فرغ من على على عمارة بن حريم بن ثابت عن أبيه (أن رسول الله وسيلة كان إذا فرغ من تلبيته سأل الله تعالى رضوا له والجنة واستعاذ برحمته من النار) قال صالح سمعت التعالى وسالح هذا ضعفه الجهور وقال احمد لا أدى به بأسا .

عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله عليه قال (رأيتني الليلة عند الكعبة فرأيت رجلا آدم كأحسن ماأنت راء فرأيت رجلا آدم كأحسن ماأنت راء

[🏎] التكيء على غيره 🔊 🗝

مُتَّكِنْاً على رجلَيْنِ أوعلى عواتِن رجلَيْن يطوفُ بِالْبَيْتِ فَسأَلَتُ مَنْ هذا ؟ فقالوا هذا السييحُ بنُ مريمَ ثمَّ إِذَا أَنَا برُجلِ جَعْدِ فَطَطِ مَنْ هذا ؟ فقيلًا أَعْوَرِ الْمَانِي الْيُمنَى كَأَنَّها عِنْبَةٌ طافِية فَسَأَلْتُ مَنْ هذا ؟ فقيلًا السييحُ الدَّجَّالُ »

من اللم قد رجلها فهي تقطر ماء متكنا على رجلين أو على عواتق رجلين يطوف بالبيت فسألت من هذا؟ فقالوا هذا المسيح بن مريم، ثم إذا أنا برجل جعد قطط أعورالعين الميني كاثم عنبة طافية فسألت من هذا؟ فقيل المسيح الدجال) (فيه) فوائد ﴿الا ُولى﴾ أخرجه الشيخان من طريق مالك هكذا ومن طريق موسى ابن عقبة عن نافع وفيه التصريح بأنه في المنام وفيه في ذكر الدجال زيادة (كأشبه من رأيت من الناس بابن قطن واضعا يديه على منكبي رجلين يطوف بالبيت) ومن طريق الزهرى ومسلم وحده من رواية حنظلة بن أبي سفيان كلاها عن سالم عن أبيه، وفيه في وصف ابن مريم عند البخاري (سبط الشعر) وعند مسلم (سبط الرأس) وفي وصف الدجال (أحمر) وفي رواية الزهري في الدجال (جسيم) ﴿ الثانية ﴾ قوله رأيتني بضم التاء وفي رواية الشيخين (أراني) وهو بفتح الهمزة وهي رؤيا منام كما تقدمورؤيا الأنبياءوحي وحق الثالثة الكعبة معروفة ، سميت بذلك لارتفاعها وتربيعها وكل بيت مربع فهو عند العرب كعبة وقيل سميت كعبة لاستدارتها وعلوها ومنه كعب الرجل ومنه كعب ثدى المرأة إذا علا واستداد ﴿ الرابِعة ﴾ قوله آدم أى اسمر ذكره الجوهري وغيره وجمعه أدم بضم الهمزة واسكانالدال وقال في النهاية: الأدمة في الناس السمرة الشديدة ويوافقه قول ابن عبدالبر الآدم الأسمر إذاعلاه شيء منسواد قليلا رفي الصحيح من حديث أبي هريرة مرفوعا في وصف عيسي م- ٧- طرح تثريب خامس

عليه السلام أنه(أحمر) وهذا يخالف وصفه هنا بالأدمة وفي صحيح البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه أنكر رواية أحمر وحلف أن النبي عَلَيْكُو لم يقله يمني وأنه اشتبه على الراوي ، وقال النووي يجوز أن يتأول الأحمر على الآدم ولا يكون المراد حقيقة الحمرة والأدمةبل ماقاريها انتهى وماذكرناه من تفسير الأدمة بالسمرة دو في بني آدم أما في الابل فالآدم هو الابيض إما مطلقا أومع سواد المقلتين ﴿ الحامسة ﴾ اللمة بكسر اللام وتشديد الميم وجمعها لمم كقربة وقرب قال الجوهرى وتجمع على لمام ايضا أى بزيادة ألف بين الميمين وهي الشعر المتدلى الذي يجاوز شحمة الأذنين فاذا بلغ المنكبين فهرجة كذا ذكره النووىوقبله الجوهري هنا وابن الأثير، وعكس الجوهري في مادة وفر فقال الوفرة الشعرة إلى شحمة الأذن ثم الجمة ثم اللمة وهي التي ألمت بالمنكبين وقال ابن عبد البر االمة الجمة وهي أكمل (١) من الوفرة ﴿ السادسة ﴾ قوله رجلها بتشديد الجيم أي سرحها بمشط معماء أو غيره قاله النووى وغيره وقال القاضى عياض يريد والله أعلم بالماء أو بالمشط يقال شعر مرجل اذامشطوشعر رجل إذاكان في خلقته و تكسيره على هيئة الممشوط وقال ابن عبد البريعني مشطها بعدأن بلها ﴿السابعة﴾ قوله فهي تقطر ماءقال القاضي عياض يحتمل أن يكون على ظاهره أى تقطر بالماء الذي رجلها به لقرب ترجيله والى هذا نحاالقاضىالباجىوقال لعلهنبه بذلك علىأن ذلك مشروع بطواف الورود قال القاضيعياض ومعنادعندي أزيكونذلك عبارةعن نضارته وحسنه واستعارة لجماله وكذا قال ابن عبد البر هو من الاستعادةالعجيبة والكلام البديع وكان عَلَيْنَا فَهُ قَد أُو بِي جوامع الـكام (قلت) ويؤيده مافي سنن أبي داود عن أبي هريرة مرفوعا في وصف عيسي عليه السلام رجل مربوع إلى الحمرة والبياض كان رأسه يقطر ماء وان لم يصبه بلل ﴿ الثامنة ﴾ قوله (متكــــًا على رجلين أو على عواتق رجلين) شك من الراوى في لفظ النبي عليه وليس شكا منه عليه

⁽١) نسخة ماكل بدل أكل

المصلاة والسلام قاله ابن عبد البر ووجهه أنه اداكان متكئا على عواتقهما فهو متكى، عليهما فلا يصح ترديد المتكام بينهما وأما الناقل فقد يشك في اللفظ فيتحرى ولو دوى بالمعى لم يحتج لذلك ﴿ التاسعة ﴾ العواتق جمع عاتق وهو ما بين المنكب والعنق قاله في الحكم وقاله النووى هنا وقال في موضع آخر هو المنكب وقال في الصحاح موضع الرداء من المنكب وقال في المشادق ما بين المنكب إلى أصل العنق هذا قول أبي عبيدة وقال الاصمعي هوموضع الرداء من الجانبينوفيه لختان التذكير والتأنيث والتذكير أفصح وأشهر وقال في الحكم التأنيث أنكرليس يثبت وزعموا أن هذا البيت مصنوع وهو، وقال في الحكم التأنيث أنكرليس يثبت وزعموا أن هذا البيت مصنوع وهو،

قال اللحياني هو مذكر لاغير ﴿ العاشرة ﴾ قال القاضي بمياض وأما طواف عيمى عليه السلام بالبيت فان كانت رؤيا عين فعيسى عليه السلام حي لم يمت عال النووى يعنى فلا امتناع في طــوافه حقيقة قال القاضي وإن كانت رؤيا منامكابينه ابنعمر فيحديثه فهذا محتمللما تقدم ولتأويل الرؤيا وعلى هذا يحمل ما ذكر من طواف الدجال بالبيت وأن ذلك رؤيا إذ قد ورد في الصحيح أنه لايدخل مكة والمدينة مع أنه فيرواية مالكلم يذكرطوافالدجال وهواثبت ىمن دوي طوافه لماقلناه (قلت) سواءاً كان في الحديث الهطاف ام لافقيه ا مرآه بمكة حول الكعبة وظاهره المناةة لنفى دخوله مكة الاأن يؤول،فلاتتوقف المناةة على طوافه ثم قال القاضي وقد يقال إن تحريم دخولها عليه انما هــو في زمن فتنته والله أعلم ﴿ الحادية عشرة ﴾ استدل به المصنف رحمه الله على جواز طواف المتكىء على غيره ولا أعلم فيه خلافا الحالاف في طواف المحمول وقال القاضي عياض قد يحتج به من يجيز الطواف على الدابة وللمحمول بغير عذر بما ذكــــر من طواف عيسى عليه السلام على مذاكب رجلين ومالك لايجــيزه إلا لعذر ويجاب عنه في قصـة عيسى بأنها منام كما درى أو محتملة للمنام أو أمه ليسفى الواجب أو لعله لعذر أولان شرع من قبلنا غير لازم لنا(قلت) ولا يسلزم من صحة طواف المتكىء صحة طواف المحمول بوالنزاع إنما هو في الثاني والاول ليس

هو موضع خلاف فلا يحتاج إلى تكلف الجواب عنه والله أعلم ، وقد ذكر أصحابنا في صلاة المتكيء على غيره والمستند إلى شيء أنه إن سلب اسم القيام بحيث إنه لو رفع قدميه عن الارض لأمكنه البقاء فهو معلق نفسه وليس بقائم فلا تصح صلاته و إنهلم يكن كذلك ففيه أوجه (أصحها) صحة صلاته و إن كان بحيث لو رفع السناد لسقط و(الثاني)عدم الصحةمطلقاو (الثالث) التفصيل فيصح إن كان بحيث لورفع السنادلم يسقطو إلافلاولا يتجهمثل ذلك في الطواف فانه لا يشترط فيه القيام حتى لو طاف زحفا صح مع القدرة كما ذكـره القاضى أبو الطيب وحكاه عنه النووى في شرح المهذبُ لَكُن قال إنه مكروه ﴿ الثانية عشرة ﴾ المسيح ابن مريم لاخــلاف في أنه بفتح الميم وكسر السين مخففة واختلف في سبب تسميته بذلك ، قال الواحــدى ذهب أبو عبيد والليث إلى أَن أَصله بالعبرانية مشيحا فعربته العرب وغيرت لفظه كما قالوا موسى وأُصله موشى أو ميسـا بالدبرانية فلما عربوه غـيروه فعلى هذا لا اشتقاق له قال وذهب أكثرالعلماء إلى أنه مشتق وكذا قال غيره إنه مشتق على قول الجمهور ثم اختلف هؤلاء فحكى عن ابن عباس رضى الله عمما أنه قال لم يمسح ذا عاهة إلا برأ وقال ابراهيم وابن الاعرابي المسيح الصديق وقيل لكونه مسيح أسفل القدمين لا أخمص له وقيل لمسح زكريا إياه وقيل اسحه الارض أى قطعها وقيل لآنه خــرج من بــطن أمــه ممسوحا بالدهن وقيل لآنه مسح بالبركة حين ولد وقيل لأن الله تعالى مسحه أى خلقه خلقا حسنا وقيل غير ذلك ﴿الثالثة عشرة﴾ قوله جعد بفتح الجيم وإسكان العين المهملة وقوله قطط بفتح القاف والطاء الاولى هذا هو المشهور وحكى القاضيعياض كسرهة أيضا والشعر الجعدهو الذي فيه تقبض والتواء ضد البسط وهو المسترسل والقطط هو شديد الجعودة قاله الجوهري والقاضي عياض وغيرهما وكذا قال في النهاية ثم قال وقيل الحسن الجعودة قال والاول أكثر وقال الهروى الجعد في صفات الرجال يكون مدحا ويكــون ذما فاذاكان ذما فله معنيان (أحدهما) القصير المترددالحلق (والآخر) البخيل يقال رجل جعد اليدين وجعدالاصابع

أى بخيل واذا كان مدحا فله أيضا معنيان (أحدهما) أن يكون معناه سديد الحلق والآخر أن يكون شعره جمدا غير سبط فيكون مدحا لأن السبوطة أكثرها في شعور العجم قال القاضي عياض قال غير الهروى الجعد في صفة إلرجال ذم وفي صفة عيسي عليه السلام مدح (قلت) تقدم في الفائدة الأولح، أن في الصحيحين من رواية سالم عن أبيه وصف عيسى بالسبوطـــة وفي صحيح البخاري من طريق مجاهد عن ابن عمر مرفوعاً (فاما عيسي فأحمر جعد عريض الصدر) فتبين أن كلا منهما قد وصف بالجعودة ﴿ الرابعة عشرة ﴾ قوله (كأنهاعنبة طافية) روى بالهمزوبغير همز فمن همز فعناه ذهب ضوؤها ومن لم يهمز فمعناه ناتئة بادزة ثم إن في هذه الرواية أنهأعودالعيناليميي وهوالمشهور وفي رواية أخرى أنه أعور العين اليسرى وقد ذكرها جميعًا مسلم في آخر صحيحه وكلاهما صحيح قال القاضي عياض روينا هذا الحرف وهو طافيةعن أكثر شيوخنا بغير همز وهو الذى صححه أكثرهم واليه ذهب الاخفش ومعناه ناتئة كنتوء حبة العنب من بين صواحبها وضبطه بعض شيوخنا بالهمزة وأنكره بعضهم ولاوجه لانكاره وقد وصف في الحديث بأنه ممسوح العين وأنها ليست حجرا ولا ناتئة وأنها مطموسة وهذه صفة حبة العنب إذا سال ماؤها وهذا يصحح رواية الهمز وأما ماجاء في الاحاديث الآخر جَاحظ العين وكأنها كوكب وفي رواية (لهاحدقة جاحظة كأنها نخاعة في حائط) فيصحح دواية ترك الهمز لكن يجمع بين الاحاديث وتصحح الروايات جميعا بأن تكون المطموسة والممسوحة والتي ليست حجرا ولا ناتئة هي العوراء الطافئة بالهمز وهىالعين اليمنى كما جاءهنا وتكون الجاحظة والتيكانهاكوكب وكأنها نخاعة هي الطافية بغير همز وهي العين اليسرى كما جاء في الرواية الاخسري وهذا جمع بين الاحاديث والروايات في الطافئة بالهمز وبتركه وأعور اليمنيواليسرى لأنكل واحدة منها عوراء فإن الاعور من كل شيء المعيب لاسيا مايختص بالعين وكلاعيني الدجال معيبة عوراء فاحداها بذهابها ، والأخسري بعيبها لمنتهى كلام القاضي وحكاه عنه النووي ثم قال وهو في نهاية من الحسن وذكر

﴿ بَابُ السَّعْيِ بِينَ الصَّفَا وَالْمُرْوَ مِ ﴾ ﴿

ابن عبد البر أن حديث أعور العين اليمى أثبت من جهة الاسناد فاشار إلى الترجيح والجمع إن أمكن مقدم والله أعلم والخامسة عشرة المشهور في لفظ المسيح الدجال أنه بفتح الميم وكسر السين مخففة وبالحاء المهملة كالمسيح ابن مريم عليه السلام إلا أن هذا مسيح الهدى وذاك مسيح الفلالة وضبط الدجال بثلاثة أوجه أخرى (أحدها) كسر الميم وتشديد السين وبالحاء المهملة أيضا و(الثاني) فتح الميم وتخفيف السين وبالحاء المعجمة و (الثالث) كسر الميم وتشديد السينوبالحاء المحمة وتشديد السينوبالحاء المحمة وتشديد السينوبالحاء المعجمة وقد تقدم بسطة لكفي باب الدعاء من هذا الكتاب

🚄 باب السعى بين الصفاء والمروة 🐃

عن عروة عن عائشة رضى الله عنها ﴿ إِن الصفا والمروة من شعائرالله ﴾ قالت كان رجال من الانصار ممن كان يهل لمنساة في الجاهلية ومناة صنم بين مكة والمدينة قالوا يا نبى الله إنا كنا نطوف بين الصفا والمسروة تعظيما لمناة فهل

« أَرَ أَيْتَ فَوْلَ اللهِ تَعَالَي (إِنَّ الصَّفَا والمرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللهِ فَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَو اعْنَمَرَ فَلا بُحنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِما) فَواللهِ ما على أحد بُحناح الا يَشَاوَف بالصَّفاوالمروة ، قالَت بِئسَ ماقلُت يا أَن أَخْتى انَّ هذه الآية لوكانت كما أوَّ لنتها عليه كانت لا بُحناح عليه الا يَطُوف بهما ولكنها أُنْزِلَت في الأَنْصار كانوا قَبْلَ أَن يُسْلَموا بها ون يَطُوف بهما ولكنها أُنْزِلَت في الأَنْصار كانوا قَبْلَ أَن يُسْلموا بها ون يَنحَرَّجُ أَن يُطوف بَنِي الصَّفا والمروة في فانْزل الله تَعَالَي (إِن الصَّفا والمروة مِنْ شَعَائِرِ اللهِ عَنْ الصَّفا والمروة في فانش رَسُولُ اللهِ عَيْنِ الصَّفا والمروة في فانش وقد سَنَّ رَسُولُ اللهِ عَيْنِ الصَّفا النَّخارى الله وقد سَنَّ رَسُولُ اللهِ عَيْنِ الطَّواف يَيْنَهُما فلَيْسَ لا حَد أَنْ يَرْكَ الطَّواف يَيْنَهُما فلَلْ النُخارى "

علينا من حرج أن نطوف بهما ؟ فأنزل الله عز وجل (إن الصفا والمروة من شعائر الله فن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما) (فيه) فوائد ﴿ الاولى ﴾ ذكره البخارى في صحيحه تعليقا مجزوما به فقال وقال معمر به وأخرجه البخارى والنسأي من رواية شعيب بن أبي حزة عن الرهرى قال عروة « سألت عائشة فقات لها أرأيت قول الله تعالى (إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما) فوالله ماعلى أحد جناح أن لا يطوف بالصفا والمروة، قالت بئس ما قلت ياابن أختى ولكم أن الا يطوف بهما ولكرة المنا المنا المنا المنا ولكرة المنا أن لا يطوف بهما ولكرم أن لا يطوف بالصفا والمروة عليه أن لا يطوف بالما عليه لكانت لا جناح عليه أن لا يطوف بهما ولكرم أن يطوف بالصفا والمروة فلما ولكرم عند المشلل فكان من أهل يتحرج أن يطوف بالصفا والمروة فلما أسلموا سألوا النبي من المنا قالوا يارسول الله إنا كنا نتحرج أن نطوف

بين الصفا والمروة فأنزل الله (ازالصفا والمروة من شعائرالله) الآية قالت عائشة وقدبين رسول الله عِلَيْكُ الطواف بينهما فليسالاحد أن يترك الطواف بينهما» اتفق عليه الشيخان والترمذي والنسائي من طريق سفيان بن عيينة وأخرجه مسلم من دواية عقيل بن خالد ، ومن دواية يونس بن يزيد كلهم عن الزهرى ولفظ ابن عيينة وعقيل بنحو لفظ شعيب ولفظ يونس عن ابن شهساب عن عروةأنعائشة أخبرته أنالانصاركا نواقبل أن يسلمو اهموغسان يهلون لمناة فتحرجوا أَن يطوفوا بين الصفا والمروة وكان ذلك سنة في آبائهم من أحرم لمناةلم يطف بين الصفا والمروة وأنهم سألوارسولالله ﷺ عن ذلك حين أسلموا فأنزل الله فيذلك(إن الصفاوالمروة من شعائر الله) الآية » وأخرجه البخارى وأبوداود والنسأى من طريق مالك ومسلم وابن ماجه من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة ومسلم وحده من رواية أبى معاوية ثلاثتهم عن هشام بن عروة عن آبيه عن عائشة ﴿ الثانية ﴾ الصفاو المروة جبلا السعى اللذان يسمى من أحدها إلى الآخر والصفا فى الأصل جمع صفاة وهي الصخرة والحجر الأملس والمروة فى الأصل حجراً بيض براق وقيل هي الحجارة التي تقدح منها النار ﴿الثالثة ﴾قال الازهرى الشعائر المعالم التي ندب الله إليها وأمر بالقيام عليها وقال في النهاية شعائر الحج آثاره وعلاماته جمع شعيرة وقيل هوكل ماكان من أعماله كالوقوف والطواف والسعى والرمى والذبح وغير ذلك وقال فى الصحاح الشعائر أعمال الحج وكل ماجعل عاما لطاعة الله قال الأصمعي الواحد شعيرة قال وقال بعضهم شعارة والمشاعر مواضع المناسك ﴿ الرابعة ﴾ استدل عروة بن الزبير بهذه الآية الكريمة على أن السعى ليس بواجب لأنها دلت على رفع الجناح وهو الاثم عن فاعله وذلك يدل على إباحته ولوكان واجبا لما قيل فيه مثل هذا وردت عليه عائشة رضى الله عنها بأنها إنما كانت تدل على الاباحة لوكان لفظها فلاجناح عليه أن لايطوف بهما فأنها حينئذكانت تدل علىرفع الاثم عن تاركه وذلك حقيقةالمباح بلهي ساكتة عن الوجوب وعدمه ويستفاد الوجوب من دليل آخر والحكمة في التعبير بنني الاثم المطابقة لجواب سؤال الأنصار عن ذلك هل فيه إثم

غَأَجيبُوا بأنه لا إثم فيه، قال النووي في شرّح مسلم قال العلماء هذا من دقيق عامها وفهمها الثاقب ، وكبير معرفتها بدقائق الألفاظ ، قال وقديكون الفعل واجبا ويعتقد إنسان أنه يمتنع إيقاعه علىصفة مخصوصة وذلك كمن عليه صلاة الظهر وظن أنه لايجوز فعلما عند غروب الشمس فسأل عن ذلك فيقال في جوابه لاجناح عليك إن صليتها في هذا الوقت فيكون جوابا صحيحا ولايقتضى نني وجوب صلاة الظهر انتهى وقد استدل على الوجوب بأمور (أحدها) مارواه الشافعي وأحمد في مسنده والدارقطني والبيهتي وغيرهم من روايةصفية بنت شيبة قالت (أخبرتني ابنة أبي تجرأة أنها سمعت رسول الله عِيْسِيَالِيْدُ يقول (اسعوا فان الله كتب عايكم السعى) ورواه الدارقطني والبيهتي أيضا من رواية صفية بنت شيبة عن نسوة من بني عبدالدار أنهن سمعن رسول الله عَلَيْنَا وقد استقبل الناس في المسعى وقال (ياأيها الناس اسعوا فان السعى قد كتب عليكم) وذكر النووى في شرح المهذب في أولكلامه الطريق الأول وقال ليس بقوى واسناده ضعيف قال ابن عبد البرفى الاستيعاب فيه إضطراب ثم ذكر الطريق الثاني في آخر كلامــه وقال إسناده حسن فعد ذلك شيخنا الامام جمال الدين عبدالرحيم الاسنوى فىالمهمات تناقضا وقال اختلف فيه كلامالنووى وجوابه أن ذلك باعتبار طريقين فان في الأول عبدالله بن المؤمل وليسفى الثاني فلذلك ضعف الأول وحسن الثاني قال ابن المنذر في الاشراف ان ثبت حديث بنت أبي تجراة وجب فرض السمى، وان لم يثبت فلا أعلم دلالة توجبه ، والذى رواه عبد الله بن المؤمل وقد تكاموا في حديثه ا ه وقد أشار الاسنوى في بقية كلامه لذلك فقال وحسنه أيضا الشيخ زكى الدين فى كلامه على أحاديث المهذب إلا أن الحديث المذكور روى باسنادين انتهى ومع ذلك فني جعلهما طريقين وتضعيفاالأولوتحسينالثاني نظرفهو حديثواحد مداردعلي صفية بنت شيبة وقع الاختلاف فيه وقد سلك ذلك البيهتي وغيره وتقدم قول ابن عبد البر إن فيه اضطرابا لكمنه قال في الاستذكار أضطرب فيهغير الشافعي وأبي نعيم الفضل بن دكين على عبد الله بن المؤمل وجودوا اسناده ومعناه وقد رواهمع

ابن المؤمل غيرهوابن المؤمل لم يطعن عايه أُحد الا من سوء حفظه ولم يخالفه فيه غيره فيتبين فيه سوء حفظه قال الشافعي رحمه الله وهذا عندنا والله أعلم على إيجابالسعى بينالصفاوالمروة منقبلأنهذا الحديثلايحتمل إلاالسعى بينها أو السعىفى بطن الوادى فاذاوجبالسعىفى بطن الوادى وهو بعض العمل وجب فى كله انتهى (الثاني) استدل البيهتي علىذلك بحديث عائشة هذا وقولها فيه ثم قد سن رسول الله عَلَيْكِ الطواف بينهما فليس لأحد أن يترك الطواف بينهما وبقولها فيه أيضا فى صحيح مسلم ولعمرى ما أتم الله حج من لم يطف مين الصفا والمروة (الثالث) استدل البيهتي وابن عبدالبر والنووى وغيرهم على ذلكأ يضا بكمو نهعليه الصلاة والسلام كان يسمى بينهمافى حجه وعمر تهوقال خذوا عنى مناسككم (الرابع) واستدل البيهق على ذلك أيضًا بما في صحيح البخاري عن عمرو بن دينار قال: سألنا ابن عمر عن رجل قدم بعمرة فطاف بالبيت ولم يطف بين الصفا والمروة أيأتي امرأته ؛ فقال قدم النبي ﷺ فطاف بالبيت سبعا وصلى خلف المقام ركعتين وطاف بالصفا والمروة سبعا وقال (لقدكان لَـكُم في رسول الله أسوة حسنة) وقال عمرو (سألنا جابرا فقال لايقربها حتى يطوف بين الصفا والمروة) (الخامس) استدل ابن حزم على ذلك بما في الصحيحين عن أبي موسى الاشعرىقال (قدمت على رسول الله عَلَيْكُ وهو منيخ بالبطحاء فقال ما حججت ؟ فقلت نعم ، فقال بم أهلات ؛ فقلت لبيك باهلال كأهلال رسول الله ﷺ ، فقال قد أحسنت، طف بالبيت وبين الصفا والمروة وأحل ﴾ قال ابرے حزم بہــذا صار السمى بين الصفا والمروة في العمرة فرضا وقد اختلف العلماء في هــذه المسألة على أقوال (أحدها) أنه ركن في الحج لايصح إلا به وكذلك في العمرة وهذا مذهب مالك والشافعي وأحمد في المشهور عنه وحكاه النووي عن جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه عن عائشة رضي الله عنها ؛وعن مجاهد وابراهيم النخعي أنهما قالا : إذا أبنسي الطواف بين الصفا والمروة وهو حاج فعليه الحبج فأنكان معتمرا فعليه العمرة ولا يجزيه إلاالطواف بينهما وحكاه

ابن المنذر عن اسحق بن راهویه وأبي ثور وقال به ابن حسرم الظاهری مذهب أبي حنيفة ورواية عن أحمد وذكر انتورى أنه الأصح عنه ورواء ابن أبي شيبة في مصنفه عن الحسن البصري وعطاء بن أبي رباح وحكاه ابن المندر عن قتادة وسفيان الثوري وحكى ابن عبد البر عن الثوري أنه ان نسيه حتى رجع إلى بلده أجزأه دم وعن أبي حنيفة وصاحبيه أن تركه عمدا أونسياكم فعليه دم وذكر صاحب الهداية من الحنفية أن قوله تعالى (الاجناح)يستعمل مثله للاباحة فينغي الركنية والايجاب إلا أنا عدلنا عنه في الايجاب ولان الركنية لاتثبت إلا بدليل مقطوع به ولم يوجــد ، ثم معنى مادوى كتب استحبابا كما في قوله تعالى « كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت » الآية انتهى (فان قات) قد قال أولابالوجوب فكيف قال آخرا بالاستحباب؟ (قلت) لميقل آخرا بالاستحباب و إنما قال إن مثل هذه الصيغة وهي كتب تستعمل في الاستحباب كما في الآية التي استشهد بها ثم هو منازع فيما ذكره في هذه الآية بل هي على بابرا من الوجوب وكانت قبل نزول آية المواديث ثم نسخت بها كما هو مقسرر في التفسير والله أعلم (الثالث) أنه سنة ليس بركن ولا واجب وهو رواية عن أحمد ورواه ابن أبي شيبة عن لمن عباس أنه قال ان شاء سعى وان شاء لم يسع وعر عطاء أنه كان لا يرى على من لم يسع شيئا ، قيل له قد ترك شيئًا من سنة رسول الله وللسلط الله عليه ، وكات يفتى في العلانية بدم وقال ابن المنذركان أنس بن مالك وعبد الله بن الزبير وابن سيرين يقولون هو تطوع، وقد روينا أن في مصحف أبي بن كهب وابن مسعود فلاجناح عليه أن لا يطوف بهما وحكى ! بن حزم أن ابن عباس كان يقرأ (فلا جناح عليه أن لا يطوف بهم]) ثم قال هذا قول من ابن عباس لا ادخال منه في القــرآن ثم حكى ابن حزم هذه القراءة عن أنس قال وهو قول عطاء ومجاهد وميمون بن مهران وروى البيهتي في المعرفة هذه القراءة عن ابن عباس وأنه قال فنسختها هذه الآية (ومن يرغب عن ملة ابراهيم الا من سفه نفسه) فلما نزلت طافوا

بين الصفا والمروة ، قال البيهتي وهذه الرواية إن صحت تدل على أن الامر فيه صار إلى الوجوب (الرابع) أن على من ترك السمى أنَّ يأ تي بعمرة رواه ابن أبي شيبة عن طاوس وحكاه عنه أيضا ابن المنذر (الخامس) أنه إن ترك من السعى أربعة أشواط فعليه دم وإن ترك دونها لزم لكل شوط نصف ساع حكاه ابن المنذر عن اصحاب الرأي وحكاه الدارمي من أصحابنا عن أبي حنيفة قال وحكى ابن القطان عن أبي على قولا كمذهب أبي حنيفة قال النــووي في شرح المهذب وهذا القول شاذ غلط وذكر النووى أيضا أن ابن المنذر حكى هذا عن طاوس و إنما رأيته حكى عن طاوس القول الذي قبله وحكى هذا عن أصحاب الرأى كما تقدم وكأنه سقط من نسخة النووي هنا شيءوقال ابن المنذو واختلف عن عطاء فروى عنه أنه لاشيء على من تركه ودوى عنسه أنه قال عليه دم وروى عنه أنه قال يطعم مساكين أو يذبح شاة يطعمها المساكين!نتهي وهذه الرواية الاخيرة عن عطاء قــول سادس واعلم أن ابن العربى في شرح الترمذي حكى اجاع الأمة على أن السعى دكن في العمرة وجعل الخلاف في الحج فقط ولم أر لفيره تعرضاً لذلك ويخالفه صريحاكلام ابنحزم فانه حكى الخلاف في العمرة وحكى عن ابن عباس أنه قال العمرة الطواف بالبيت وكذلك ابن عبد البرحكي الخلاف عن أبي حنيفة وصاحبيه في الحج والعمرة ﴿الخامسة﴾ مناة بفتح الميم والنون فسره في الحديث بأنه صنم بين مكة والمدينة وفي رواية أخرى في الصحيح لمناة الطاغية التي بالمشلل وهو بالشين المعجمة وفتح اللاموتشديدها وآخرهلام أيضا، وهو صنمكان نصبه عمرو بن لحى بجهة البحر بالمشللمما يلى قديدا وقال ابن الكابي مناة صخرة لهذيل بقديدو في صحيح مسلم من طريق أبي معاوية عن هشام بن عروة أن الانصار كانوا يهلون في الجاهلية لصنمين على شط البحريقال لهم إساف ونائلة قال القاضي عياض كذا وقع في هذه الرواية وهوغلط والصواب ماتقدم وإساف ونائلة لم يكونا قط في ناحية البحر وإنما كانا فيما يقال رجلا وامرأة قيل كانا من خيرهم فزنياداخل الكعبة فسخهما الله حجرين فنصباعند الكعبة وقيل على الصفا والمروة لتعتبر الناس بهها ويتعظوا

مُمحولِمًا قصى بن كلاب فجبل أحدها ملاصق الكعبة والآخر بزمزم وقيل جعلهما بزمزم ونحر عندها وأمر لعبادتهما فلما فتح النبي عليانة مكة كسرها ﴿ السادسة ﴾ في رواية المصنف رحمه الله أن الانصار إنما توقفوافي الطواف مين الصفاو المروة لأنهم كانوا يطوفون بينهمافي الجاهلية تعظيمالمناة فحشو اأن يكون ذلك من أمر الجاهلية الذي أبطله الشرع ويخالفه بقية ا لروايات عن الزهري ظما متفقة على أن المهلين لمناة لم يكونوا يطوفون بين الصفا والمروة فاستمروا في الاسلام على ما اعتادوه في الجاهلية حتى سألوا النبي عُلِيْنَاؤُ عن ذلك ومن أمرحها في ذلك رواية سفيات بن عيينة فان لفظها وإنما كان من أهل لمناة الطاغية التي بالمشلل لايطوفون بين الصفا والمروة فلما كان الاسلام سألنا النبي عَلَيْتُهُ عَنْ ذلك؛ ، ورواية يو أس فأن لفظها ﴿ إِنَ الْأَنْصَارَ كَانُوا قَبِلُ أَنْ يسلموا هم وغسان يهلون لمناة الطاغية فتحرجوا أن يطوفوا بين الصفا والمروة وكان ذلك سنة في آبالهم من أحرم لمناة لم يطف بين الصفا والمروة والروايات عن هشام بن عروة في ذلك مختلفة أيضا. فرواية أبي معاوية عنه توافق رواية المصنف ولفظها إنما كان ذاك أن الانصار كانوا يهلون في الجاهلية لصنمين على شط البحر يقال لهما إساف ونائلة ثم يجيؤن فيطوفون بين الصفا والمروة ثم يحلقون فلما جاء الاسلام كرهوا أن يطوفوا بينهما للدى كانوا يصنعون في الجاهلية ، ورواية أبى أسامة تخالفها ولفظها إنما أنزل الله هذا في أناس من الانصاركانوا إذا أهلوا أهلوا لمناة في الجاهلية فلا يحــل لهم أن يطوفوا بين الصفا والمروة ومثلها في ذلك لفسظ رواية مالك فهي كرواية شعيب بن أبي حمزة عن الزهري التي سقتها في الفائدة الأولى وهــذا تناف يبعد الجمع معه ولعل الروايات بتركهم الطواف بينهما في الجاهلية أرجح ولعلهم فريقان كان بعضهم يطوف بينهما وبعضهم لايفعله فخرج الفريقان منذلك الطائفون لكونه كان من أمرهم في الجاهلية . والتاركون تمسكا بعادتهم وفي صحيح البخادي من طريق شعيب بن أبي حمزة عن الزهري أخبرت أبا بكر بن عبد الرحمن فقال أن هذا العلم ماكنت سمعته ولقد سمعت رجالًا من أهل العلم يذكرون

﴿ بَابُ الحَلقِ والنقصيرِ ﴾ الحَلقِ النقصيرِ ﴾

عنْ نَافِعِ عن ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْكِلَةِ قَالَ « اللَّهُمَّ ارْحَمُ الْحُلُقِينَ اللَّهُمَّ ارْحَمُ الْحُلُقِينَ اللَّهُمَّ الرَّحَمُ الْحُلُقِينَ اللَّهُ عَالَ اللَّهُمَّ ارْحَمَ الْحُلُقِينَ اللهِ عَالَ اللَّهُمَّ ارْحَمَ الْحُلُقِينَ قَالُوا والْمَقَصِّرِينَ » وفي روا يَقِ لَمسْلِمُ قَالُوا والْمَقَصِّرِينَ » وفي روا يَقِ لَمسْلِمُ قَالُوا والْمَقَصِّرِينَ » وفي روا يَقِ لَمسْلِمُ قَالُوا والمَقصِّرِينَ اللهُ حَلَّقِينَ ثَلَاثًا وَلَمُ اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّه

أن الناس إلا من ذكرت عائشة بمن كان يهل لمناة كانوا يطوفون كلهم بالصفا والمروة فلما ذكر الله الطواف بالبيت ولم يذكر الصفا والمروة في القرآن قالوا يارسول الله كنا نطوف بالصفا والمروة وإن الله أنزل الطواف بالبيت فلم يذكر الصفا فهل علينا من حرج أن نطوف بالصفا والمروة؟ فأنزل الله تعالى (إن الصفا والمروة من شعائر الله) الآية قال أبوبكر فاسمع هذه الآية نزلت في الفريقين كلاها في الذين كانوا يتحرجون أن يطوفوا بالجاهلية بالصفا والمروة والذين كانوا يطوفون ثم تحرجوا أن يطوفوا معما في الاسلام من أجل أن الله أمر بالطواف بالبيت ولم يذكر الصفاحي ذكر ذلك بعد ماذكر الطواف بالبيت وفي الصحيح أيضا من رواية سفيان بن هيئة عن الزهري قريب منه

حمر باب الحلق والتقصير كه

عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله عليه قال « اللهم ارحم الحلقين ، قالوا والمقصرين يا رسول الله قال والمقصرين » (فيه) فوائد ﴿ الأولى ﴾ أخرجه الشيخان وأبو داود من هذا الوجه من طريق مالك وأخرجه مسلم وابن ماجه من رواية عبد الله بن غير عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله على رحم الله على رحم الله على رحم الله قال رحم الله على الله على رحم الله على رحم الله على رحم الله على الله على رحم الله الحالية والمقصرين يا رسول الله قال رحم الله

ولهُ منْ حَدَيثِ أُمِّ الْحُصَيْنِ في حَجَّةِ الوَدَاعِ ولا بن ماجَهُ منْ حَدِيثِ ابْنَ عَبَّاسِ باسْنِا دِ جيد (فيل يارَسُولَ الله لِمَ ظاهَرْتَ للْمُحَلَّقَيْنَ ثَلَا ثَا وَلَلْمُ قَصَّرِينَ واحدة ؟ قَالَ إِنهم لم يَشُكُوا) زاد ابن اسْحَقَ أَنَّ ذلك كانَ في الْحُدَيْدِيةِ)

الحلقين ، قالوا والمقصرين يارسول الله قال رحم الله المحلقين ، قالوا والمقصرين يارسول الله ،قال والمقصرين»وأخرجه مسلم وحده من رواية عبدالوهاب الثقني، عن عبيد الله بن عمر وقال فيه فلما كانت الرَّابعة قال والمقصرين وذكر هاالبخارى تعليقا فقال وقال عبيد الله حدثني نافع وقال في الرابعة والمقصرين وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي من روايةالليث عن نافع أن عبد الله قال حلَق رسول الله وَيُتَالِنُهُ وحلق طائفة من أصحابه وقصر بعضهم قال عبـــد الله إن رسول الله عَلَيْنَا وَالْمُعَالِمُ وَاللَّهِ الْحُلَقِينِ مِرةً أُومُرتِينَ ثُمُ قال والمقصرين وذكر البخارى الجلة الآخيرة منه تعليقا ﴿ الثانية ﴾ قال ابن عبد البر هكذا هذا الحديث عندهمجميعا عن مالك وكذا رواه سائر أصحاب نافع لم يذكر واحد منهم أنه كان يوم الحديبية وهو تقصير وحذف والمحفوظ أن دعاءه للمحلقين ثلاثا والمقصرين مرة إنما جرى يوم الحديبيةحين صدعن البيت فنحر وحلق ودط للمحلقين وهذا معروف مشهور محفوظ منحديث ابن عمر وابن عباس وأبى سمید الخدری وأبی هریرة وحبشی بن جنادة وغیرهم ثم بسط ذلك ، وحکاه القاضى عياض عن بعضهم وقال ذكر مسلم في الباب خــلاف ماقالوه فذكر من عند مسلم حديث يحيى بن الحسين عن جدَّته أنها سمعت النبي عَلَيْ فِي عَرِف حجة الوداع دعا للمحلقين ثلاثا وللمقصرين مرة واحدة وقال الخطابي كان أكثر من أحرم مع رسول الله عَلَيْكُ من الصحابة ليس معهم هدى وكان عَلَيْكُ قد ساق الهدى ومن كان معه هدى فانه لايحلق حتى ينحرهديه فلما أمر من ليس

معه هدى أن يحل وجــدوا من ذلك في أنفسهم وأحبوا أن يأذن لهم في المقام على احرامهم حتى يكملوا الحج وكانت طاعة رسول الله عَيْسَالِيَّةُ أُولَى بهم فلما لم يكن لهم بد من الاحلال كان القصر في نفوسهم أخف من الحلق فمالوا إلى القصر فلما رأى ذلك رسول الله عِيْسَالِيُّهِ منهم أخرهُم في الدعاء وقدم عليهم من حلق وبادر إلى الطاعة وقصر بمن تهيبه وحاد عنه ثم جمعهم في الدعوة وعمهم بالرحمة وقال النووى فى شرح مسلم الصحيح المشهور أن هـــذا كان فى حجة الوداع ثم قال ولا يبعد أن النبي عُلِيْكِيْ قاله في الموضمين وقال الشيخ تفي الدين في شرح العمدة لعله وقسع فيهم معـا وهو الأقرب وقد كان في كلا الوقتين توقف من الصحابة في الحلق أما الحديبية فلا نه عظم عليهم الرجوع قبل تمام مقصودهم من الدخول إلى مكمَّة وكمال نسكهم وأما في الحج فلانه شق عليهم فسخ الحج إلى العمرة ومن قصر شعــره اعتقد أنه أخف من الحلق إذ هو يدل على الكراهة للشيء وكرر الدعاء ، للمحلقين لأنهم بادروا إلى امتثال بعض الروايات فقال لأنهم لم يشكوا (قلت) روى ذلك ابن ماجه من رواية ابن اسحق قال حدثني ابن أبي تجيح عن مجاهد عن ابن عباس قال قيل يارسول الله لمظاهرت للمحلقين ثلاثا وللمقصرين واحدة ؟ قال إنهم لم يشكوا وقال والدى رحمه الله اسناده جيد ورواه ابن عبد البر من هــذا الوجه وفيه زيادة أن ذلك كان في الحديبية وروى ابن عبد البر من حـــديث أبي سعيد قال حلق أصحاب رسول الله عَلَيْكِ لِللهم يوم الحديبية الارجلين قصرا ولم يحلقا وفي رواية أخرى أنعما عثمان بن عفان وأبو قتادة ﴿ الثالثة ﴾ التحليق صيغة مبالغة من حلق الشعر والمراد حلقه فىالحج أوالعمرةوالتقصير الاخذ من أطراف الشعر بدون استئصال ﴿ الرابعة ﴾ فيه الاكتفاء في الحج والعمرة بالحلق على انفراده والتقصير على انفراده وأنالافضل الحلق وهذا مجمع عليه كما نقله غير واحد إلا أن ابن المنذر حكى عن الحسن البصرى أنه قال بلزمهالحلق فى أول حجة ولا يجزئه التقصير،فقالأجمع اهلالعلمعلى ازالتقصير

يجزى وإلاشىء ذكرعن الحسن انه كان يوجب الحلق في أول حجة يحجها الإنسان قال النووي وهذا إن صحعنه مردود بالنصوص واجماع مرقبله (قلت) روى ابن أبى شيبة في مصنفه عن عبدالاعلى عن هشام عن الحسن في الذي لم يحج قط إن شاء حلق وإن شاء قصر وهذا إسناد صحيح وهو مخالف لما حكاه إبن المنذر وررى ابن أبي شيبة أيضا عن ابراهيم النخمي قال إذا حج الرجل أول حجة، حلق وإن حج مرة أخرى ان شاء حلق وان شاء قصر، والحلق أفضل واذا اعتمر الرجل ولم يحج قط فأن شاء حلق وان شاء قصر، وان كان متمتعا قصر ثم حلق ثم روى عنه أيضا كانوا يحبون أن يحلقوا في أول حجة وأول عمرة وهذا الاختلاف يقتضي أن الحكي عنهما استحباب، وبستثني من تفضيل الحلق المعتمر اذا ضاق عليه الوقت وعلم أنه انحلق رأسه لم ينبت شعره قبل يوم النحر فالأنضل في حقه التقصير ليحلق في الحج ، نص عليه الشافعي في الاملاء ﴿ الْحَامِسَةُ ﴾ المعنى في تفضيل الحلق على التقصير بالنظـر الى سببه الوادد عليه إما في الحديبية أو في حجة الوداعقد سبق، وأما مع قطع النظر عن هذا السبب فكونه أبلغ في العبادة وأدل على صدق النية في التذلك لله تعالى ولات المقصر مبق على نفسه الشعر الذى هــو زينــة والحاج مأمور بترك الرينــة بل هــو أشعث أغبر ذكره النووى في شرح مسلم وفى المعنى الآخر نظر؛ فان الحلق إن كان في عمرة فلم يبق شيء من أمرّ النسك،وات كان في حج فقد انقضى زمن الشعث وحــل له بعد ذلك كل شيء حرم عليه الا النساء بفاذا طاف حل جميع الحرمات والله أعلم ﴿السادسة ﴾ استدل بترجيح الحلق على التقصير على أنهما عبادتان ونسكان من مناسك الحج وليسا مجرد استباحة محظور كالطيب واللباس وغيرها من الح ظورات فان المباح لاتفضيل لبعضه على بعض وهذا هو الأصح من قولى الشافعي وبه قال مالك وأبو حنيفة وأحمد والجمهور وللشبافعي قول آخر أنه استباحة محظور وليس بنسك قال النووى فى شرح مسلم والصواب الأول وبه قال العاء كافة م ـ ٨ ـ طرح تثريب خامس

وقال في شرح المهذب ظاهر كلام ابن المنذر والأميراب أنه لم يقل بأنَّه ليس بنسك أحد غير الشافعي في أحد قوليه، ولكن حكاه القاضي عياض عن عطاء وأبي ثور وأبي يوسمف أيضاً (قات) وهو رواية عن أحمد حكاها ابن تيمية في الحرر ﴿ السابعة ﴾ القائلون بأنه نسك اختلفوا في أنه ركن في الحج لايتم الا بفعله ولا يجبر بدم أو واجب فذهب إلى الأول أكثر الشافعيــة وقال إمام الحرمين إنه متفق عليه وقال النووى إنهالصواب وذهب الداركى والشيخ أبو اسحاق الشيرازى إلى أنه واجب وهومذهب الأئمة الثلاثة وذهب الشبخ أبو حامدالأسفرا ينى وجماعة إلى انه ركن في العمرة واجب في الحج واستدل إمام الحرمين على أنه ركـن مطلقا بانه لاتقــوم انهدية مقامه حتى لو عرض فى الرأس علة تمنع الحلق وجب الصبر إلى إمكانه ولا يفدي، وقال المالكية إن ترك الحلاقحتي رجع إلى بلده حلق وعليه دم وكأثم جعلوا ذلك دايلاعلى وجوبه وقدعرفتأن الدم لم يقم مقام الحلق بل يقام مكانه وأصحابنا لايوجبون في ذلك دما ولا يجعلون للحلق مكانا وزاد أبو حنيفة على ذلك فقال لو أخره حتى مضت أيام التشريق لزمه دم وخالف صاحباه والجهور ودلالة هذا الحديث قاصرة على الكنيةوالوجوب ﴿ النامنة ﴾ قديفهم من استعال الحلق بلفظ المبالغة رجيح حلق جميعه على الاقتصار على بعضه وهو مجمع عليه و إنما اختلفوا في أقل المجزىءفقال الشافمي أقل مايجزىءثلاث شعرات ولبعض أصحابه وجه شاذأنه يكنى شعرة ، وقال أبو حنيفة أقل الجزىء ربع الرأس وقال أبو يوسسف نصف رأسوةال مالك وأحمد أكثر الرأس، وعن مالك رواية أنه كل الرأس كذاقال النووى فى شرح مسلم لكن فى كتب المالكية والحنابلة وجوب الكل فقال ابن شاس في الجواهر: ولا يتم هذا النسك بدون حلق جميع الرأس وقال الشيخ مجد الدين بن تسيمية في المحسرر في عد الواجبات حلق شعر الرأسكله أو تقصيره وعن أحمد يجزى وبعضه كالمسح ﴿ التاسعة ﴾ التقصير كالحلق في أن الأفضل أن يقصر من جميع شعر الرأس قال أصحابناوالواجب تقصير ثلاث شعرات قالوا و يستحب أن لاينقص في انتقصير عن قدر الأعلة من أطراف الشعر فانقصر "

دونها جاذ لحصول اسم التقصير وقال الحنفية التقصير أن يأخذمن رءوس شعره مقدار الأنملة وحكى أبن المنذر عن أمحاب الرأى أنه يجز ئه أن يقصر من دأسه النصف فان قصر أقل من النصف يجزئه ولا يجب أن يفعل، وقال المالكية يفتقر فى التقصير إلى الأخذ من جميع الشعركما يأخذ فى الحسلاق جميعه قال مالك ولا يكفيه أن يأخذ من أطراف شعره ولكن يجز ذلك جزا فان لم يجزه وأُخذ منه فقد أخطأ ويجزئه ، قال القاضي أبو الوليد يبلغ بهالحد الذي يقرب حن أصول الشعر وتقدم كلام الحنابلة في أنه لابد من تقصير جميع شعرالرأس ﴿ العاشرة ﴾ • فما الذي دكر ناه من التخيير بين الحلق والتقصير وترجيح الحلق إنماهو في حقالرجال، فاما النساء فان المشروع فيحقهن التقصير بالاجماع وروى أبو داود في سننه عن ابن عباس أن النبي عَلَيْكِيُّ قال (ليس على النساء حلق إعا هلى النساء التقصير)وقال أصحا بنافلو حلقت المرأة أجزأها قال الماوردي وتكون مسيئة وقال جماعة من أصحامنا يكره لها الحلق وقال القاضيان أبو الطيب وحسين لايجوز ، قال النووي في شرح المهذبولعلهما أرادا أنه مكرومقال وقديستدل المراهة بحديث على رضى الله عنه أن رسول الله مُتَطَالِيُّهُ (نهى أن تحلق المرأة دأسها)دواه انترمذی وقال فیه اضطراب ولا دلالة فیه لضعفه ولکن پستدل بعمومقوله عليه الصلاة والسلام (من عمل عملا ليسعليه أمرنا فهورد)و بالحديث الصحيح في نهى النساءعن انتشبه بالرجال هذا كلام النووى ثم حكى عن القاضي أبي الفتوح بن أبي عقامة أنه قال وظيفة الخنثى التقصير دون الحلق كالمرأة وقال شيخنا الامام جمال الدين عبد الرحيم الاسنوى يتجه تتييد الكراهة بثلاثة شروط أن تكون كبيرة حرة خلية عن الازواج فان كانت صغيرة لم تنته الىسن يتركفيه شعرها، فالمتجه أنها كالرجل في استحباب الحلق وان كانت أمة فان منعها السيد من الحلق حرم بلا نراع وتعدل الى التقصير لآن الشعر ملكه ولانه قد يقصد الاستمتاع بها أوبيعها والحلق ينقص القيمة وان لم يمنع ولمياً ذن، فالمتجهالتحريم أيُّضًا لما ذكرناه ثم المتجه فيما اذاقصرت:امتناغ الريادة على ثلاث شمرات الا بأذن وإن كانت حرة الا أنها متزوجة جازلها

تقصير الجميع وإن منع الزوج، لان لها غرضا في حصول هذهالسنة ولاضررعلي الزوج فيه وأما الحلق فبحتمل الجزم بامتناعه لان فيه تشويها ويحتمل تخريجه على الخلاف في اجبارها على مايتوقف عليه كال الاستمتاع كازالة الاوساخ ونحوه والصحيح أن له اجبارها عليه وفي التحريم عليها عنسد منع إلوالد نظر، والاوجه إثباته، وحكم التقصير فيما زادعلى الأنملة كحكم الحلق لأنهلا ينضبطفلو جوزنازيادةعليه لكان يؤدى إلى ماذكرناه من التشويه انتهى؛ وقال مالك في المرأة إذا قصرت تأخذ قدر الانملةأو فوقه بقليلأوونه بقليلوليست كارجل في أنه يجزه جزا ، وحسكي ابن المنذر عن عطاءأنها تأخذ قسدر ثلاث أصابع أو أربع مقبوضة وعن النخعي قدر مفصلين وعن قتادة تقصر الثلث أوال بع، وعن حفصة بنت سيرين في العجوز نحو الربع وفي الشابة أشارت بأنملتها تأخذ وتقلل وروى ابن أبي شيبة عن المسودبن مخسرمة تأخذثلنه ﴿ الحادية عشرة ﴾ ومحل التخيير بينهما أيضا عندالمالكية والحنا بةما إذا لم يلبدشعر رأسه فان لبده أى سكنه بما يمنع الانتفاش كالصمغ ونحسوه تعسين عندهم الحلق ولم يجز التقصير، وحكاه ابن المنذر عن عمــر بن الخطاب وابنه عبد الله وسفيان الثورى ومالك والشافعي وأحمد واسحق وأبيثور وقال به ابن المنذر وحكاه القاضي عياض والنووي عن جهور العاماء وذهب ابن عباس إلى أنه على مانوي من دلك، إن نوى الحلق تعين، و إلا فهو على التخيير، وذهب أبو حنيفة إلى بقاء التخيير فيحقه أيضاو أنه لافرق بين الملبدوغيره وحكاه ابن المنذرعن أصحاب الرأى وحَكَاهُ النَّووي في شرح المهذب عن ابن عباس وهو قول الشافعي في الجديد وهو الصحيح عندأصحابه وماحكاه عنه ابن المنذر هو قوله في القديم وتمسك الأولون بما روى من طريق عبد الله بن عمــر العمرى عن نافع عن ابن عمر أنه عليه الصلاة والسلام قال (من لبدرأسه فليحلق) وجعل أصحابنا المعني في ذلكأن التلبيد لايفعله الا من يريد الحلق يوم النحر للنسك؛ فينزل هذا منزلة نذر الحلق وجعل المالكية سبب ذلك تعذر التقصير وقالوا لايمكن التقصير مع التلبيد قال ابن شاس في الجواهر : ويقوم التقصير متمام الحلق حيث يتمكن

من الاتيان به على وجهه وقد يتعذر عجز عن ذلك فيتعين الحلق كمن لاشعر على رأسه أو شعره لطيف لا يمكن تقصيره أو لبد شعره مثل أن يجعل الصمغ في النسول ثم يلطخ به رأسه عند الاحرام أو عقصه أوضفر مقأنه لابدمن الخلق في جميع هذه انتهى، وفي ذكره مع ذلك من لاشعر على رأسه نظر فان هذا لايتأتي فى حقه حلق ولا تقصير ومسألة العقص والضفر شكلمن التلبيد فانه لايتعذر مع ذلك التقصير بلاشك بلولايتعذرمع التلبيد والعيان يدفعه،وهذا خلاف شبهادة والمدرك الذى ذكره أصحابنا أقرب بوالله أعلم وأشار الخطابي الى الاستدلال لتعين الحلق في صورةالتلبيد بهذا الحديث فقال بعد كلامه الذي نقلته عنه في الفائلة الثانية: وفي قوله اللهم ارحم المحلقين وجه آخر وهو أن السنة فيمن لبد رأسه الحلاق وانما يجزى التقصير فيمن لميلبد وكانرسول الموقية قد لبد رأسهوفيا ذكره نظر ؛لانالحديث دلعلى جواز التقصير فيهذه الحالة أيضا بدعائه للمقصرين وهو خلاف مدماه ﴿ الثانية عشرة ﴾ ومحل التخيير بينهما أيضا عند الشافعية مااذا لم ينذر الحلق فأن نذره تعين ولايجزئه التقصير وهذا التعيين ليسباصل النسك بل لعارض النذر ﴿ النَّالَثَةُ عَشَرَةً ﴾ قال أصحابنا : المقصود من الحلق أوالتقصير إزالة الشعر فيقوم مقامه النتف والاحراق والأخذ بالنورة والمقصين والقطع بالأسنانوغيرها ويحصل الحلق بكلواحد من ذلك قالوا ومحلهما إذا لم ينذرالحلق هَانْ نُدْره تعين ولم تقم هذه الأمور مقامه بُوقد يقال إن فى ذلك استنباط معنى من النصيعود عليه بالابطال، كماقالوا فيقول الحنفية يجوز إخراج القيمة في الزكاة لأنها قد تكونأ بلغ في سد خلة الفقير فيحتاج إلىالفرق بين البابين والله أعلموا لمشهور عندالمالكية أيضا اجزاء الاخذ بالنورة وقال أشهب لا يجزى وال ابعة عشرة ﴾ دتب ابن عبد البر على ما ذكره من ورود هذا الحديث في الحديبية أن المحصر يجب عليه الحلقأو التقصير كغيره فانسقوط بقية الاركان عنه إنما دو لعجزه عنها وهو قادر على الحلق فيبتى وجوبه وقد حض النبي عَلَيْتِينَةٍ أصحابه على دلك وبهذ اقال مالك وكذا الشافعي بناء على أصح قوليه وأشهرهما أن الحلق نسك وحكى عن أبي يوسف وقال أبو حنيفة ومحمد بن الحسن ليس عليه حلق ولا

﴿ أَبُ طُوا فِ الْحَالِفِ الْحَالِفِ الْحَالِفِ الْحَالِ

عَنْ عَبْدِ الرَّحْنِ بنِ القَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ طَائْسَةَ أَنَّهَا قَالَتْ ﴿ وَقَدِمْتُ مَكُنَّةَ وَأَنَا حَائِضُ لَمْ أَطَفُ بِالبَيْتِ وَلا بَيْنَ الصَّفَا وَالمُرْوَةِ

تقصير والخامسة عشرة كلا على والتقصير شعر الرأس دون بقية شعور البدن واستحب مالك مع الحلق أن يأخذ من لحيته وشاربه وأظفاره وصحعن ابن عمر فعل ذلك، دواه مالك والشافعي والبيهي والسادسة عشرة يسقط الحلق، والتقصير بفقد شعر الرأس فاذا كان أصلع أو محلوقا فلا شيء عليه ولا فدية ولكن يستحب امراد الموسى على دأسه عند مالك والشافعي واحمد والجمهود، وأوجبه أبو حنيفة وأنكره أبوبكر بن داود وهو محجوج بالاجماع قبله فقد حكى ابن المنذر اجماع العلماء على أن الاصلع عمر الموسى على دأسه قال الشافعي ولو أخذ من شاربه أو شعر لحيته شيئا كان أحب الى ليكون قد وضع من شعره شيئالله تعالى، قال إمام الحرمين ولست أدى لذلك وجها الا أن يكون أسنده إلى أثر ، وقال المتولى يستحب أن يأخذ من الشعور التي يؤمر بازالتها للفطرة كالشارب والابط والعانة لئلا يخلو نسكه عن حلق ، قال أصحابنا ولو نبت شعره بعد ذلك لم يلزمه حلق ولا تقصير، بخلاف ما لو كان برأسه شعر و به علة تمنع الحلق فيصبر للامكان ولا يفتدى ولا يسقط عنه الحلق ،

حر باب طواف الحائض ﴾ حر الحديث الاول ﴾

عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن طائشة أنها قالت (قدمت مكة وأنا حائض لم أطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة فشكوت ذلك إلى رسول الله وتقال افعلى ما يفعسل الحاج غير أن لا تطوفى بالبيت حتى تطهرى ؟ (فيه) فوائد والاولى ﴾ أخرجه البخارى من هذا الوجه من طريق مالك

فَسَكُوْتُ ذَ الكَ الي رَسُولِ اللهِ وَلِيَا اللهِ فَقَالَ : افْعَلَى مَا يَفْعَلُ الحَاجُ غيرَ أَلاَ تَطُوفَى بِالبَيْتِ حَنَّى تَطَهَّرِى » وفي رواية السُهُم (حَنَّى تَعَنَّسِلى) وفي رواية السُهُم (حَنَّى تَعَنَّسِلى) وفي رواية يَخيى بن يَحيى عن مالك (غيرَ أَلاَ تَطُوفَى بِالبَيْتِ ولا بنِنَ الصَّفَا والمرْوَةِ) وكم يَقَلُهُ رُوَاةُ المُوطَا ولا غَبْرُهُمْ إِلاَ يَحْبِي قَالَهُ السَّفَا والمرْوَةِ) وكم يَقَلُهُ رُواة المُوطا ولا غَبْرُهُمْ إِلاَ يَحْبِي قَالَهُ السَّفَا والمرْوَةِ) وكم يَقَلُهُ رُواة المُوطا ولا غَبْرُهُمْ إِلاَ يَحْبِي قَالَهُ السَّعْبَدِ البَرِّ

وأخرجه بمعناه هو ومسلم والنسائى وابن ماجه من طريق سفيان بن عيينةوفي رواية مسلم (حتى تغتسلي)وأخرجه الشيخان أيضامن رواية عبدالعزيزبن أبي سلمةالماجشون ، وأخرجه مسلم وأبوداودمن رواية حماد بنسلمة كلهم عن عبد الرحمن بن القاسم وفي رواية يحيى بن يحيى التميمي عن مالك في الموماً (غير أنلا تطوف بالبيت ولابين الصفاو المروة حتى تطهري وقال ابن عبدالبر لم يقله من رواة الموطأولاغيرهم إلا يحيى، وأخرجه الترمذي من رواية جابر الجمني عن عبدال حمن ابن الاسودعن أبيه عن عائشة ﴿الثانية﴾ قوله حتى تطهري بفتح الطاءو تشديدها وفتح الهاء أيضا وهو على حذف إحدى التائين وأصله تتطهرى كـذا ضبطناه وحفظناه ، ویدل لهقوله فی روایة مسلم (حتی تغتسلی) وذکر النووی فی شرح المهذب أن رواية حتى تغتسلىرواها البخارى أيضا ولمأرها فيه، وذكروالدى وحمله الله في شرح الترمذي في الحديث الذي رواه أبو داود والترمسذي عن ابن عباس مرفوعاً (إن النفساء والحائض تغتسل وتحرم ، وتقضى المناسك كُلها غير أن لا تطوف بالبيت حتى تطهر) أن المشهور في الرواية التخفيف وضم الها. ويجوزأن يكونحتي تطهر بتشديدالطاء والهاء اه ومقتضي ماذكرأن المشهورأن يكون لفظ هذا الحديث أيضاكذلك ، والمعروف ما قدمته وقسد يكونالمشهور في كل من الحديثين عنه المشهور في الآخر والله أعلم ﴿الثالثة﴾

فيه نهى الحائض عن الطواف حتى ينقطع دمها وتغتسل ، والنهى فىالعبادات يقتضى الفساد وذلك يقتضي بطلان الطواف لو فعلته وفي معناه الجنابة وكذا سائر الاحداث وهذا يدل على اشتراط الطهارة في محة الطواف وقد ذكرهذا الاستدلال ابن المنذر وغيره ويدل له أيضا ما رواه البيهتي وغيره من حديث ابن عباس أن النبي عَيْسَانَةٍ قال (الطواف بالبيت صلاة إلا أن الله أباح فيـــه الكلام) لكن الصحيح وقفه على ابن عباس كما ذكره البيهتي وغيره وقد يقال إنه مرفوع حكما وإنَّ لم يكن مرفوعاً لفظا لأن مثله لا يقال من قبل الرأى ويدل له أيضا ما رواه البخارى ومسلم عن عائشة (أن النبي هَيَالِيَّةِ أُول شيء بدأبه حين قدم مكة أن توضأ ثم طاف بالبيت مع قوله عليالية خذوا عنى مناسككم، وبهـذا قال مالك والشافعي وأحمد وأكثر العلماء من السلف والخلف، وحكاه ابن المنذر عن ابن عمر والحسن بن على وأبي العالمية ومالك والثورى والشافعي وأحمد واسحق وأبي ثور وحكاه الخطابى عن عامة أهل العلم ، وحَكَاه النووى في شرح المهذب عن عامة العلماء ، قال والفرد أبوحنيفة فقال : الطهارةليست بشرط للطواف فلو طاف وعليه نجاسة أو محدثا أو جنبا صح طوافه واختلف أصحابه فى كون الطهارة واجبة مع اتفاقهم على أنها ليست شرطا فن أوجبها منهم قال إن طاف محدثا لرمه شاة و إن طاف جنبا لرمه بدنة قالواويعيده مادام بحكة (١) وعن أحمدروايتان (إحداها) كمذهبنا (والثانية) إن أقام بمكة أعادهو إن رجم إلى بلده جبره بدم ، وقال داود : الطهارة للطواف واجبة فان طاف محدثا أَجزاً م إلا الحائض ، وقال المنصوري من أصحاب داود : الطهارة شرط كمذهبنا انتهى وفيها ذكره من انفــراد أبي حنيفة بذلك نظر: فقد روى ابن أبي شيبة في مصنفه عن غندر عن شعبة قال: سألت الحكم وحمادا ومنصورا وسليمان عن الرجل يطوف بالبيت على غير طهارة فلم يروا به بأسا، وروى ابن ابي شيبة أيضا عن عطاء قال : إذا طافت المرأة ثلاثة ٱطواف فصاعداً ثم حاضت أُجزأ عنها وذكر ابن حزم في المحلى عن عطاء قال : حاضت

⁽١) نسخة يمكنه بدل مكة

امرأة وهي تطوف مع عائشة أم المؤمنين فأتمت بهــا عائشة بقية طوافها قال ابن حزم فهذه أم المؤمنين لم تر الطهارة من شروط الطواف انتهى وفي تقييد هَذَهُ الرَّوايَةُ عَنَّ أَحَمَّدُ بِالْعَوْدُ إِلَى بِلَدُهُ نَظُرُ فَقَدْ حَكَى الْجَدُّ بِن تَيْمِيةً فَالْحُرْدُ دواية عرض أحمد أن الطهارة واجبة تجبر بالدم، ولم يقيد ذلك بشيء وعند المالكية قول يُوافق هذا خُلِي ابن شاس في الجواهر عن المغيرة أنه إن طف غير متطهر أعاد ما دام بمكة فأن أصاب النساء وخرج إلى بلده أجزأه، وقال ابن حزم من أهل الظاهر :الطواف بالبيت على غير طهادة جائز والنفساء ولايحرم إلا على الحائض فقط للنهي فيه ،وهذا جمود عجيب ،وتقدم في حديث ابن عباس ذكر النفساء مع الحائض وسكت عليه أبو داود وحسنه الترمذي وقال النووى في شرح مسلم فيه دليل على أن الطواف لا يصح من الحائض وهذا مجمع عليه لكن اختلفوا في علته على حسب اختــــلافهم في اشتراط الطهارة للطواف، فقال مالك والشافعي واجمد هي شرط وقال أبو حنيفة ليست يشرط وبه قال داود فمن شرط الطهارة قال العسلة في بطلان طواف الحائض عدم الطهارة ومن لم يشترطها قال العلة فيه كونها ممنوعة من اللبس في المسجد انتهى وفيه نظر فان أبا حديمة يصحح الطوافكما هو معروف عنه وكماحكاه هو عنه في شرح المهذب كما تقدم ولا يلزم من ارتكاب المحرم في اللبث في المسجد بطلان الطواف، وفي مذهب الشافعي وجه ضعيف غريب مردود محكي عن أبي يعقوب الابيوردي أنه يضح طوآف الوداع بلا طهارة وتجبر الطهارة بالدم قال إمام الحرمين هذا غلط لان الدم إنما وجب جبرا للطواف لا للطهارة ﴿ الرابعة ﴾ إن قلت في معنى الطواف ركعتا الاحرام لا يجـوز للحائض فعلهما فلم لا استثناها بل ها أولى بالمنع للاجماع عليهما (قات) يحتمل وجهين (أحدهما) أنهما تبع للطواف فا كتني بذكر المتبوع عن التابع (ثانيهما) أن تحريم الصلاة على(١) الحائض معروف مقررلا يحتاج لذكره بخلاف الطواف فانه قد يخني حكمه ﴿ الخامسة ﴾ اشتراط الطهارة في صحــة الطواف يقتضي أنه يشترطفيه أيضاالطهارة عن النجس في البدن والثوب والمكان الذي يطؤه في الطواف

⁽١) نسخة الصيام بدل الصلاة

وبهذا قال أصحابنا الشافعية والمالكية والحنابلة وغيرهم لكن اغتفر المالكية ذلك مع النسيان قال الرافعي ولم أر للأئمة تشبيه مكان الطواف بالطريق في حق المتنفل وهو تشبيه لا بأسبه، قال النووى في شرح المهذب والذي أطلقه الأصحاب أنه لو لاق النجاسة ببدنه أو ثوبه أو مشى عليهما عمداً أو سهواً لميصح طوافه، قال وبما عمت به البلوى غلبــة النجاسة في موضع الطواف من جهة الطير وغيره وقد اختار جماعة من أصحابنا المتأخرين المحققين العفو عنها وينبغي أن يقال يعني هما يشق الاحتراز عنه من ذلك كنظائره ﴿ السادسة ﴾ لو عجز عن النسل أو الوضوء تيمم كنظائره فلو عجز عن الطهورين فالظاهر أنه لا يطوف وهو كذلك لات الاتيان به مع الطهارة لابد منه وليس الوقت مضيقًا حتى يفعله ﴿ السَّابِعَةُ ﴾ فيه جواز السعى على غيز طهارة وأما رواية يميى بن يميى عن مالك فى ذكر السعى فأنهـا شــاذة كما تقدم وبهدأ قال جهدور العلماء من السلف والخلف وحكاه ابن المنذر عن عطاء بن أبي رباح ومالك والشافعي وأحمدو أبي ثور وأصحاب الرأى قال وكان الحسن البصرى يقول إن ذكره قبل أن يحل فليعد الطواف وان ذكره بعد ماحل فلاشيء عليه وقال ابن عبد البر لا أعلم أحدًا اشترط فيه الطهارة إلا الحسن فانه قال ان سعى على غير طهارة فان ذكر قبل أن يحل فليعد وإن ذكر بعد ماحل فلا شيء عليه انتهى، وفيه نظر، من وجهين (أحدهما) أنه كلام متها فت فان اشتراط الطهارة ينافى الاجزاء مع فقدها وماعامت أحدانقل عنه الاشتراط ولماه يقول بالوجوب فقط بلف مصنف ابن أبى شيبة عن الحسن وابن سيرين أنهما لم يريا بأسا أن يطوف الرجل بين الصفا والمروة على غسير وضوء وكان الوضوء أحب إليهما وهسذا يقتضي أن الحسن أنما يقول باستحباب الطهارة له كما يقوله غيره من العلماء (ثانيهما) أن الحسن لم ينفرد بذلك فني مصنف ابن أبي شيبة عن أبي العالية أنه قال لا تقرأ الحائض القرآن ولا تصلى ولا تطوف بالبيت ولا بين الصفا والمروة وقال الطواف بين الصفا والمروة عدل الطواف بالبيت وعن ابن عمر رضي الله عنهما

تقضى الحائض المناسك كلها إلا الطوأف بالبيت وبين الصفا والمروة، وهو فى الموطأً عن ابن عمر أيضًا(لا تطوف بالبيت ولا تسمى بين الصفا والمروة ولا تخرب المسجد حتى تطهر) وهو رواية عن أحمد بن حنبل أنه تجب له الطهارة كالطواف حكاها عنه ابن تيمية في الحرر ﴿ الثامنة ﴾ فان قلت فاذا كان السعى لا يفترط له الطهارة فلم لم تفعله عائشة رضى الله عنها بل قالت لم أطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة فكفت عن فعله كما كفت عن الطواف (قلت) لأن السمى لا يكون إلا بعــدطواف فترك السعى ليس لاشتراط الطهارة فيه بل لاشتراط الطهارة فيما يجب تقديمه عليه وهو الطواف وأما قول ابن عبد البر إن السمى موصول بالطواف لا فصل بينهما فليس كذلك فالموالاة بينهما غير معتبرة وروى أبو ذر الهروى في مناسكه عن ابن عمر أنه قال الحائض تنسك المناسك كامها ماخلا الطواف بالبيت وبين الصفا والمروة إلاأن تكون حاضت بعد ما طافت بالبيت فأما تطوف بين المفا والمروة وفي مصنف ابن أبي شيبة فيمن طافت ثم حاضت أنها تسعى وهي حائض عن مائشة وأم سلمة وابن عمر وعطاءوالحسن وابراهيم والحسكم وحماد خالتاسعة وفيهأنه لاتشترط الطهارة فىشىءمن أركان الحج وأفعاله سوى ماتقدموه وكذلك بالاجماع ﴿العاشرة﴾ قال القاضي عياض في قوله لاتطوفي بالبيت حتى تنتسلي دليل على منع الحائض وإن انقطع عنما دمها عن دخول المسجد قالوفيه تنزيه المساجد عن الاقذار والحائض والجنب (قلت) المنهى عنه العاواف وهو أخص من دخول المسجد ولا يازم من النهي عن الآخص النهي عن الاعم ﴿ الحادية عشرة ﴾ إستدل به على أنه يجوز للحائض قراءة القرآن لأنه نما يفعله الحاج وأشار البخاري في صحيحه إلى هذا الاستدلال والجهور على منعه والمراد مايفعله الحاج بما هومن مناسك الحج وأفعاله المعدودة منه وقراءة القرآن ليست من ذلك والمسألة مقررة في موضعها وعنها « أنَّ صفية بنت حُي زَوْج النَّي عَلَيْ اللهِ عَلَيْ أَوَادَ مِن صَفِية بعض الله اللهِ عَلَيْ أُوادَ مِن صَفية بعض اللهِ عَلَيْ أُوادَ مِن صَفية بعض ما يُريدُ الرَّجُلُ من أُه لهِ فقالوا إنها حائض الحديث وعَن عُرُوة من عائشة (أنَّ النَّهَ عَلِيلِيْ حِينَ أُوادَ أَن يَنفُرَ أَنْ خِبِرَ أَنَّ صَفِية عَن عائشة (أنَّ النَّهَ عَلِيلِيْ حِينَ أُوادَ أَن يَنفُرَ أَنْ خِبِرَ أَنَّ صَفية حَل اللهِ عَلَيْ أَوْدَ مَن صَفية اللهِ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ ا

المديث الثاني المجا

وعنها أن صفية بنت حيى زوج النبي والتياتة (حاضت فذكر ذلك لرسول الله والتياتة فقال أحابستناهي ؟ فقيل له إما قد أفاضت ، قال فلا إذن) وعن عروة عن عائشة « أن النبي والتياتة حين أراد أن ينفر أخبر أن صفية حائم فقال احابستناهي ؟ فأخبر أنهاقد أفاضت ، فأمرها بالخروج » (فيه) فوائد الا ولى الخاري من هذا الوجه عن عبدالله الا ولى البخاري من هذا الوجه عن عبدالله ابن يوسف عن مالك وأخرجه مسلم والترمذي والنسأي من حديث اللبث بن سعد وأخرجه مسلم والنسأي من حديث اللبث بن من حديث سفيان بن عيينة كلهم عن عبد الرحمن بن القاسم وأخرجه مسلم من من حديث القاسم عن عبد الرحمن بن القاسم وأخرجه مسلم من من عديث النامة عن عبد الرحمن بن القاسم وأخرجه مسلم من من عديث سفيان بن عيينة كلهم عن عبد الرحمن بن القاسم وأخرجه مسلم من من حديث سفيان بن عيينة كلهم عن عبد الرحمن بن القاسم وأخرجه مسلم من من حديث قال أن تفيض قالت فجاءنا رسول الله والتي قال احابستنا صفية ؟ قلنا قد افاضت قال فلا اذاً) وذكره البخاري تعليقا مجزوما به فقال وقال أفلح فذكره، وأخرجه من الطريق الثانية البخاري من رواية شعيب بن أبي حمزة فذكره، وأخرجه من الطريق الثانية البخاري من رواية شعيب بن أبي حمزة

ومسلم والنسأني وابن ماجه من رواية الليث بن سعد ومسلم من رواية يونس ابن يزيدوالنسأني وابن ماجه من رواية سفيان بنعيينة كامهم عن الزهري عن هروة عن مائشة وأخرجه أبو داود من رواية مالك عن «شام عن عروة عن أبيه عن عائشة وله في الصحيحين وغيرهما طرق أخرى ﴿ النَّانِيةِ ﴾ أبهم في هذه الرواية الذاكر للنبي عَيِّالِيْهِ أَن صفية رضى الله عنها حاضت والمخبر له أنها قد أَفَاضَت وهو عائشة رضى الله عنهاكما هومبين في الصحيح ﴿ النَّالِنَةُ ﴾ فيه أن طواف الاناضة ركن لابد منه لقوله عليه الصلاة والسلام لما لم يعلم أنها طافت للافاضة أحابستناهي وهوكذلك بالاجماع ﴿ الرابعة ﴾ وفيه اشتراط الطهارة في صحة الطواف وهو كذاك عند الجمهوركما تقدم ﴿ الحامسة ﴾ مقتضى قوله عليه الصلاة والسلام أحابستنا هي ، أنها لولم تكن طافت للافاضة لم يرحل حتى تطهرمن الحيضوتغتسل وتطوف ثم يحتمل أن ذلك على سبيل اللزوموهو ظاهر التعبير بلقظ الحبس ويحتمل أنه غير لازم وانماكان يفعله لكونها لزمه وزوجه ولهذا احتبس على طلب عقد عائشة رضي الله عنها، فعلى الأول يطرد ذلك في حق كل امرأة بهذه الصفة ويستنبط منه أن على أمير الحج أن يكف عن الرحيل من مكة لأجل المرأة الحائض إذا لم تطف للأفاضة ولم ترد الاقامة عكة ويدلله مارويناه في الجزء الثامن من فوائد الثقني شيخ السلني من حديث أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله عِلَيْكِيْنَ (أميران وليسا بأميرين من تَبعجنازة فليس له أن ينصرف حتى تدفن أو يأذن صاحبها، والمرأة حجتأو اعتمرت فكانت مع قوم فحاضت ولم تقض الطواف الواجب فليس لهم أن ينصرفوا حتى تطهر أو تأذن لهم ، قال الشيخ محب الدين الطبرى ولم أعثر على شيء من ذلك لأحد من أصحابنًا لكن هذان الحديثان يدلان عليه قال وهو مذهب مالك فانه قال يلزم الجمال حبس الجمال لها أكثر مــدة الحيض وزيادة ثلاثة أيام (قلت) كذا حكاه ابن المنذر عنه وكذا ذكر النووى في شرح المهذب أن أصحابنا حكوا عنه لكن لم أر في كلامه زيادة ثلاثة أيام ولفظه في الموطأ وان حاضت المرأة بمنى قبل أن تفيض فان كريها يحبس عليهاأ كثر ما يحس

النساءالدم ،وكذاذكرابن عبدالبرفي الاستذكار أن ابن عبد الحبكم حكى عن مالك أنه يحبس الكرى عايها إلى انقضاء خمسة عشر يوما من حين رأت الدم قال ويحبس على النفساء أقصى ما تحبس النفساء الدم في النفاس قال ولا حجـة للكرىأن يقول لم أعلم أنها حامل وليس عليها أن تعينه في العلف قال وانكان مينهاو بين الطهر يوم أو يومان حبس عليهاالكرى ومن معهمن أهل رفقته ، وال كان بتى لهاأيام لم يحبس إلا وحده وقال عدبن المواز لست أعرف حبس الكرى كيف يحبس وحده يعرض لقطع الطريق عليــه وقال القاضي عياض : موضع الخلاف إذا كان الطريق آمنا ومعها محرم لها فان لم يكن آمنا أولم يكن محرم لم ينتظرها بالاتفاق لأنه لا يمكن السير بها وحده وقال ابن شاس فى الجواهر اختلفت الرواية في مــدة الحبس فروى اشهب خمسة عشر يوما وروى غير * خمسةعشر يوما وتستطهر بعد ذلك بيوم أو يومين أحب الى، وبوى ابن القاسم قدر ما تقیم فی حیضتها والاستطهار ، وروی ابن وهب تحبس أكثر ماتقیم الحائض في ألحيض والنفساء في انتفاس قال الشيخ أبو عهد وعليه أكثر أصحابه وقال غيره امافى زماننا فانه يفسخ للخوف وقال أبو بكر بن عمد بن اللبادقيل ذلك كله في الأمن فأما في هذا الوقت حيث لايأمن في الطريق فهي ضرورة ويفسخ الكراءبينهما ، قال ابن شاس و!ذا قلنا برواية ابن القاسم فجاوز الدم مدة الحبس فهل تطوف أو تفسخ الكراء ؟قولان ﴿ السادسة ﴾ فيه أن طواف الوداع غير واجب على الحائض فلها النفر من غير أن تفعله ولادم عليها وبهذا قالجهور العلماء من السلف والخلف قال ابن عبد البر: هو مجمع من فقهاء الائمصار وجمهور العلماء عليه لاخلاف بينهم فيه انتهى وحكى الطحاوى عن طائمة وجوبه عليها كغيرها وفي سنن أبي داود والنسأي عن الحادث بن عبد الله بن أوس قال أتيت عمر بن الخطاب (فسألته عن المرأة تطوف بالبيت يوم التحريم تجيض قال ليكن آخرعهدها في البيت قال فقال الحارث كذلك أفتاني رسول الله والله الله على ا أكياأ خالف)ون صحيح البخاريءن عكرمة أن أهل المدينة سألوا ابن عباس رضي

اقمعنهماعن امرأة طافت ثمحاضت قال لهم تنفر قالوالانأخذبقوالكوندعقول ذيد قال اذا قدمتم المدينة فسلوا فقدموا المدينة فسألوا فكان فيمن سألوا أم سليم فذكرت حديث صفية لكن قد رجع زيد بن ثابت عن ذلك فني صحيح مسلم عن طاوس قال كنت مع ابن عباس ﴿ إِذْ قَالَ زَيْدٌ بِنْ ثَابِتَ تَفَتَى أَنْ تَصْدُو الحائض قبل أن يكون آخر عهدها بالبيت؟ نقال له ابن عباس امالا فسل فلانة إَلاَّ نصارية هل امرها بذلك رسول الله عَيْسَالِيَّةٍ ، قال فرجع زيد بن ثابت إلى ابن عباس يضحك وهو يقول ما اراك إلا قد صدقت) وفي صحيح البخاري وغيره عن طاوس قال كان ابن عمريقول في اولأمره إنها لاتنفر ثم سمعته يقول تنفر: (ان النبي مُنْتَالِيُّةُ رخص لهن) وفي مصنف ابن ابي شيبة ان ابن عمر كان يقيم على الحائض سبعة ايام حتى تطوف طواف يوم النحر وقال ابن المنذو روينا عن زيد وابن عمر الرجوع وتركا قول عمر للثابت عن النبي ﷺ وقال الشافعي رحمه الله (كاأن ابن عمر والله اعلم سمع الأمر بالوداع ولم يسمع الرخصة للحائش فقال به على العام فلما بلغته الرخصة ذكرها) حكاه البيهق في المعرفة وفي مصنف ابن ابي شيبة عن الـقاسم بنعد: أيرحم الله عمر «كان أصحاب مجدصلي الله عليه رسلم يقولورن قد فرغتالا عمر فانه كان يقول يكونآخرعهدهابالبيت» ﴿ السَّابِعة ﴾ قديستدل به على أن طوافالوداع غــير واجب مطلقا إذلو وجب لم يسقط عن الحائض كطواف الركن وقد يقال إنما سقط عن الحائض للعذر مع وجوبه على غــيرها ويوافق الثانىمافى الصحيحين وغیرها عن ابن عباس رضی الله عنهما قال (امر الناس أن یکون آخرعهدهم بالبيت إلا الحائض) وروى الترمذي والنسأبي والحاكم في مستدركه عنابن عمر رضي الله عنهما قال (منحج البيت فليكن آخر عهده بالبيت إلا الحيض ورخص لهن رسول الله وكلالله على الله مذى حديث حسن صحيح والعمل على هذاعند اهل العلم، وقال الحاكم هذا حديث صحيح على شرط الشيخين انتهى وجمهو رالعلماء علىوجوبطواف الوداععلى غيرالحائض وبه قال ابو حنيفة واحمد واسحق وأبو ثور وهو أصح قولى الشافعي وحكاه ابن المنذر عن الحسن البصرى

والحكم وحماد وسفيان الثورى وذهب مالك إلى أنه غيز واجب واستحسسنه ابن المنذر وحكى عن مجاهد رواية موافقة له وأخرى موافقة للجمهور وممن حكى عنه عدم وجوبه أيضاً عروة بن الزبير وداود الظاهري ﴿ الثامنــة ﴾ قوله أفاضت أى طافت طواف الافاضــة وهو الذى يسمى طواف الزيادة وهو طواف الركن وسمى بذلك لأن الغالب أنه يفعل يوم النحر يفيض الحاج من منى إلى مكة فيطوف ثم يرجع والافاضة الزحف والدفع فى السير بكثرة ومنه الافاضة من عرفة ولا تكون الاعن تفرق وجمع، وأصل الافاضة الصب فاستعيرت للدفع في السير وأصله أفاض نفسه أو راحلته فرفضواذ كرالمفعول حتى أشبه غير المتعدى ﴿ التاسعة ﴾ قال أصحابنا إن نفرت المستحاضة في يوم حيضها فلا وداع عليها ؛ و إن نفرت في يوم طهرها لزمها طواف الوداع ، وكان ينبغي فيما إذا نفرت في يوم طهرها وكانت تخشىتلويت المسجد لودخلتهأن يكون حكمها في سقوط طواف الوداع عنها حَجَمَ الحائض وإن صح هذا التحق به كل من به جراحة نضاحة يخشى مندخوله المسجد تلويثه بها والله أعلم ﴿ العاشرة ﴾ في صحيح مسلممن رواية مجدبن ابراهيمالتيمي عن أبي سلمة عنعائشة «أن رسول الله والمستخاراد من صفية بعض ماير يدالرجل من أهله فقالوا إماحائض يارسول الله قال وانها لحابستنا قالوا يارسول الله أنها قد زارت يوم:النحر قال فلتنفر معكم » وهذه الرواية مشكاة لأنه عليه الصلاة والسلام لم يكن علم بأنها طافت طواف الافاضة كما اتفقت علَّيه سائرالروايات فكيف يريد وقاعها وحكم الاحرام في حقها بالنسبة إلى الوقاع باق قبل الطواف (وجوابه) أنه عليه الصلاة والسلام ظن أنها طاهرة وأنَّها طافت طواف الافاضة فلما تبين له أنَّها حائض توهم حينئذ أنَّها لم تطف طواف الافاضة فما حدث له هذا التوهم الا بعد علمه بأنها حائض فلم يجتمع إرادة الوقاع وتوهم عدم الطواف في زمن واحد والله أعلم على أن قولة في الرواية الثانية حين أراد أن ينفر تنافى بظاهرها أرادة وقاعها فان تلك الحالة وهي وقت النفر لا يتميأً فيها هذا ويوافق ذلك رواية الأسود عن عائشة قالت (لما أرادالنبي وَلِيُظِينَةُ أَن ينفر إذا صفية على بابخبائها كئيبة حزينة فقال عقرى الْبُ الْمُ الْمُ وَمُولِ الْمُ عَبَةِ وَالْمَالَةِ فِيهَا ﴾ الله

عَن نَافِع عِنْ ابْنِ عُمَرَ هَأَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ وَسَلَمُ وَسَلَمُ وَخَلَ الْكَمْ عَبَةَ هُوَ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَ عُمْآنُ بُنُ طَلْحَةً وَ إِلاَلُ بُنُ رَبِّ وَ عُمْآنُ بُنُ طَلْحَةً وَ إِلاَلُ بُنُ رَبَاحٍ فَأَ عَلَيْهِ وَسَامَةً بْنُ عَمَرَ فَسَأَلْتُ وَبَاحٍ فَأَ عَلَيْهِ وَسَلَمَ فَسَأَلْتُ عِبْدَ وَلَا تَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ فَقَالَ عَبْدِ وَسَلَمَ فَقَالَ عَبُودَا عَنْ يَهِينِهِ وَلَلا ثَمَّ أَعْدَةً عَلَيْهِ وَسَلَمَ فَقَالَ جَعَلَ عَمُوداً عَنْ يَهِينِهِ وَلَلا ثَمَّ أَعْدَةً وَعَمُوداً عَنْ يَهِينِهِ وَلَلا ثَمَّ أَعْدَةً

حلق إنك لحابستنا)الحديث وهوفى الصحيح فلمل الرواية التي فيها إرادة الوقاع وهم ولم أقف عليها في صحيح البخارى فني ذكر عبد الغنى المقدسي لها في العمدة نظر والله أعلم ﴿ الحادية عشرة ﴾ قوله فأمرها بالخروج يحتمل أنه أمر إيجاب لا لأجل النسك مل لحقه عليه الصلاة والسلام في كونها زوجته والله أعلم

﴿ وَاللَّهُ عَلَى الْكُعْبَةُ وَالْصَلَّاةُ فَيُهَا ﴾ ﴿

عن نافع عن ابن عمر (أن رسول الله عليه ومكنا فيها قال عبد الله بن زيد وعثمان بن طلحة و بلال بن رباح فاغلقاها عليه ومكنا فيها قال عبد الله بن مر فسألت بلالا حين خرج ماذا صنع رسول الله عليه فقال جمل عموداً عن يساره وعمودين عن يمينه وثلاثة أعمدة وراءه وكان البيت يومئذ علستة أعمدة ثم صلى) (فيه) فوائد ﴿الأولى ﴿أخرجه البخارى ومسلم وأبوداود والنسائى من طريق ملك وأخرجه البخارى ومسلم أيضا من طريق أبوب السختيانى والبخارى من طريق موسى عقبة وجويرة بن أسماء وفليح بن سلمان ويونس ابن يزيد ومسلم وأبو داود من طريق عبيد الله بن عمر ومسلم والنسائى من طريق ابن يزيد ومسلم وأبو داود من طريق عبيد الله بن عمر ومسلم والنسائى من طريق ابن يزيد ومسلم والبخاص

وَرَاءَهُ ، وَكَانَ الْبَيْتُ يَوْمَئِذِ عَلَى سِنَّةِ أَعْمِدَةٍ ثُمَّ صَلَىً ، وَفَي رِواَيَةٍ ابْنِ الْقَلَمِم عَنْ مَالِكِ « وَجَعَلَ بَيْنَهُ وَكَيْنَ الْجِدَارِ نَحُواً مِنْ ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ ، وَفَي رِواَيَةٍ لِالْبُخَارِقِي « عَمُوداً عَنْ يَمِينِهِ وَعَمُوداً فَكُنَ يَمِينِهِ وَعَمُوداً

عبد الله بن عون وابن ماجه منطريق حسان بن عطية كالهم عن نافع وأُخرجه الشيخان والنسائي من طريق سالم بن عبد الله بن عمر ، والبخارى والنسائي من طریق مجاهد والنسائی من طریق ابن أبی ملیکة کلهم عن ابن عمر ودوی الترمذي من حديث همرو بن دينار عن ابن عمر عن يلال (أن النبي عَلَيْكِيْ صلى فى جوف الكعبة) وقال حديث بلال حديث حسن صحيح ﴿ الثانية ﴾ فيه استحباب دخول الكعبة اقتداء به عليه الصلاة والسلام وهذا متفق عليه وقد ورد الترغيب فيه في حديث رواه البيهتي من حديث ابن عباس قال قال رســول الله ﷺ (من دخل البيت دخل في حســنة وخرج من سيئة مغفورا له) قال البيهتي تفرد به عبد الله بن المؤمل وهــو ضعيف وقال الحب الطبرى هو حديث حسن غريب ومحــل استحبابه إذا لم يؤذ بدخوله أحـــدا لزحمــة ونحوها قال الشافعي رحمه الله واستحب دخول البيت إن كان لا يؤذى أحدا بدخوله وروى أبو داود والترمـذى وابن ماجه عن عائشة رضي الله عُمها قالت (خــر ج النبي ﷺ من عندى وهــو قرير العين طيب النفس فرجم إلى وهو حزين فقات له فقال إنى دخلت الكعبة ووددت أنى لم أكن فعات ، إنى أخاف أن أكون أتعبت أمتى من بعدى) لفظ الترمــذى وقال حسن صحيح ورواه الحاكم في مستدركه وصححه ولعل معناه أتعابهم بتجشم المشقة في الدخول مع تعسر ذلك وفي مصنف ابن أبي شيبة عن ابن عباس أنه قال (يا أيها الناس إن دخولكم البيت ليس من حجكم فى شيء) وعن ابراهيم النخمي في الحاج إن شاء دخل الكعبة وإن شاء لم يدخا اوعن خيثمة لابضرك

هَنْ يَسَارِهِ » وَفَى رِواَيَة السلم «عَمُوداً عَنْ يَمِينِهِ وَعَمُودَ يْنِعَنْ يَسِنِهِ وَعَمُودَ يْنِعَنْ يَسَارِهِ » وَلَهُ أَنْ رُواَيَة (بَيْنَ الْعَمُودَ بْنِ الْكَمَانِيَّ بْنِ) وَلَهُمَا (و نَسِيتُ لِيَسَارِهِ » وَلَهُ فَى رِواَيَة (بَيْنَ الْعَمُودَ بْنِ الْكَمَانِيَّ بْنِي) وَلَهُمَا رُواَيَة (صَلَى اللهُ اللهُ

والله أن لاتدخله وعن عطاء إن شئت فلا تدخله ، وما ذكره هؤلاء لا ينافي استحباب دخوله وإنما ذكروا ذلك لئلا يتوهم وجوبه أيضاً فأنه ليس من جملة المناسك بل هو مستحب مستقل والله أعلم ﴿ الثالثة ﴾ دخوله عليه الصلاة والسلام الكعبة كان في الفتح كما هو في الصحيحين من حــديث ابن عمر ولم يدخل الكعبة في عمرته كما في الصحيحين عن عبد الله بن أبي أوفي رضي الله هنهما ولم پنةل فيما أعلم دخوله في حجه ، ولعل تركه الدخول في عمر ته وحجته لئلا يتوهم كونه من المناسك وليس منها و إنما هو سنة مستقلة كما قدمته وقال البيهقي دخوله كان في حجته وحديث ابن أبي أوفى في عمر ته فلا معارضة بينهما، وما ذكره من أن دخوله في حجته مردودو إنما كان في الفتح كما قدمته وقال النووي في شرح مسلم لاخلاف في أن دخوله كان يوم الفتح ولم يكن في حجة الوداع ثم قال بعد ذلك قال العلماءوسبب عدمدخوله أئفى عمرته ما كان في البيت من الاصنام والصور ولميكن المشركون يتركونه ليغيرها فلما فتحالله تعالى عليهمكة دخلالبيت وصلى فيه وأزال الصور قبل دخوله (قلت) لو كان المعنى ماذكره لدخل في حجــة الوداع فلعل المعنىالذي أبديته أوجه ،والله أعلم ،وقال أبو الوليـــدالازرقى في تاریخ مکة حدثنی جدی قال سمعت سفیان یقول سمعت غیر واحد من أهل العلم يذكرون أن رسول الله عِلَيْكَ إنما دخل الكعبة مرة واحــدة عام الفتح ثم حج فلم يدخاما قال والدي رحمه الله (في إحياء القلب الميت بدخول البيت) وإنما أديد بذلك بعد الهجرة فأما قبل الهجرة وهو بمكة فني طبقات ابن سعد عن عُمَان بن طلحة في أثناء قصة أنه عليه الصلاة والسلام دخلها على أن في اللَّنَيْنَ عَنْ يَسَارِهِ إِذَا دَخَلْتَ) وَلَهُ (وَعِنْدَ الْلَكَانِ الَّذِي صَلَىً فِيهِ مَرْمَرَةُ حَمْرَاءُ) وَللدَّارَ فُطْنِيِّ (اسْتَقْبَلَ الجُزَعَةَ) وَللشَّيْخَيْنِ فِيهِ مَرْمَرَةُ حَمْراءُ) والدَّارِ فَدَعَا فِيهِ وَلَمْ يُصَلِّ) وابْنُ عَبَّاسِ لَمْ يَشْهَدُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسِ لَمْ يَشْهَدُ الْقَصَّةَ وَلَمْ يُصَلِّي وَابْنُ عَبَّاسٍ لَمْ يَشْهَدُ الْقَصَّةَ وَإِنْ كَا رَوَاهُ مُسْلِمْ مَسْلِمْ الْقَصَّةَ وَإِنْ كَا رَوَاهُ مُسْلِمْ

بعض الروايات أنه دخلها يوم الفتح مرتين رمواه الدار قطني عن ابن عمر قال دخل النبي عِيْسِيَاتُهُ البيت ثم خرج و بلال خلفه فقات لبلال هل صلى رسول الله وَ الله على الله على الله عنه الله وخل فسألت بلالا هل صلى ؟ قال نعم ، قال وقد ورد أيضاً مايدل على أنه دخلها في حجة الوداع فذكر حديث عائشة الذى ذكرته فى الفائدة قبلها وفيه إني دخلت الكعبة وكأن وجه ذلك أَن عائشة رضى الله عنها إنما كانت معه في حجة الوداع والله أعلم ﴿ الرابعة ﴾ قال المهاب شارح البخارى إدخال النبي وليسلخ معه هؤلاء الثلاثة لمعان تخص كل واحد منهم فأما دخول عثمان فلخدمته البيت فى الغلق وانفتح والكنس ولولم يدخـله لغلقبابها لتوهم الناس أنه عزله ، وأما بـلال فؤذنه وخادم أمر صلاته ، وأما أسامة فتولى خدمة ما يحتاج اليه وهم خاصته فللامام أن يستخص خاصتــه ببعض مايستتربه عن الناس ا هـ و في سنن النسائي من رواية ابن عون عن نافع عن ابن عمر (دخل رســول الله عليه البيت ومعه الفضــل بن عباس وأسامة بن زيد وعُمان بن طلحة و بلال) الحديث فزاد معهم الفضل وهو غريب وقد رواه النسأى من هذا الوجه أيضا وليس فيه ذكر الفضل ، وفي مسند أحمد من رواية مجاهد عن ابن عباس قال حدتني أَخَى الْفَصْلُ بن عباس وكان معه حين دخالها أن النبي عَلَيْتُكُمْ لِم يُصل في الكعبة شاذة من وجهين دخول الفضل معهم والاقتصار على السجود وفى صحيح مسلم

من رواية سالم عن أبيه في الحديث المتقدم ولم يدخلها معهم أحد ﴿الحامسة﴾ قوله فأغلقاها عليه كذا في هـذه الرواية بالتثنية والضمير عائد على المذكورين آخرا وهما عثمان وبلال وفى رواية للبخارى ومسلم فاغلقــوا عليهم) وفى رواية لمسلم (فاغلقها)والضمير عائد لعثمان فانه في تلك ألرواية أقرب مذكـور وفي دواية له التصريح بذلك قال فيها وأجاف عليهم عثمان بن طلحة الباب والجمع يين هذه الروايات أن عثمان هو المباشر للاغلاق لأنها وظيفته ولهـــذا انفرد بالفتح وأما ضم بلال اليه في دواية فلعله ساعده في ذلكوأماالروايةالتي نسب فيها ذلك إلى الجميع فوجه نسبته إلى غير عثمان للائمر بذلك فالفعل ينسب تارة إلى فاعله وتارة إلى الآمر به، والله أعلم ﴿ السادسة ﴾قال ابن بطال وأما غلق الباب والله أعلم حين صلى في البيت لئلا يظن الناسأن الصلاةفيه سنة فيلزمون ذلك وقال النووى في شرح مسلم أنا أُغلقها عليه السلام ليكون أسكن لقلبه وأجمع لخشوعه ولئلا يجتمع الناس ويدخلوه أويزدهموافينالهم ضرر ويتهوش عليه الحال بسبب لغطهم انتهى ومادكره النووى أظهر وما ذكره ابن بطال ضعيف فانه عليه الصلاة والسلام لايخفي صلاته في البيت وقد شاهدها جماعة و نقلوها وقيل إنما أغلقها ليصلى الى جميع جهاتها فأن الباب اذاكان مفتوحا وليسأمامه قسدر مؤخرة الرجل لم تصح الصلاة حكاه الحب الطبرى ﴿ السابعة ﴾ فيه اختصاص جماعة بدخولهم الكعبة واغلاقها عليهم وفي تاديخ الازرق أن خالد ابن الوليد كان يومئذ بالباب يذب الناس ﴿ الثامنة ﴾ وفيه اغلاق الكعبة ويقاس بها غيرها من المساجد وقد قيل في قــوله تعالى (في بيوت أذن الله آن ترفع) أن المراد به اغلاقها في غير وقت الصلاة وبوب البخارى في صحيحه على هــذا الحديث (باب الابواب والغلق للـكعبة والمساجد) وقال ابن بطال اتخاذ الابواب للمساجد واجب لتصان عن مكان الريب وتنزه عما لايصِلح فيها من غير الطاعات ﴿ التاسعة ﴾ لم يبين في هذه الرواية مدة مكنه فيهاوفي دواية للبخاري (فكث فيهانها دا طويلا) ﴿العاشرة ﴾ فيه دواية الصاحب عن الصاحب وفيه قبول خبر الواحد ولا يقال كيف يثبتون خبر

الواجد بخبر الواحد لأن هذا فرد من أفراد يحصل منجموعها التواتر فينبه صلاته عليه الصلاة والسلام في الكعبة وفي صحيح البخاري وغير دعن ابن عباس رضى الله عنهم (أن رسول الله عليه وكالله وخل البيت فكبر في نواحيه ولم يصل فيه) ورواه مسلم بلفظ(ودعاولم يصل) وأنما تلقى ابن عباسدتك عنأسامة بن زيد ففي صحيح مسلم عنه أخبرني أسامة بن زيد أن النبي وَلَيْكُ لِمَا دخل البيت دعا في نواحيه كامها ولم يصل فيه حتى خرج فلما خرج ركم في قبل البيت ركمتين وقال هذه القبلة والعمل على الاثبات فانه مقدم على النني قال ابن بطال النافى فقد روى أنه عليه الصلاة والسلام صلى فى البيت غير بلال جماعة منهم أسامة بن زيد وعمر بن الخطاب وجابر وشيبة بن عُمان وعُمان بن طلحة من طرق حسان ذكرها الطحاوي كلها في شرح معاني الآثار وقال ابن عبدالبر رواية أنه صلى أولى من دواية أنه لم يصل لانها زيادة مقيولة وليس قول من قال لم يفعل بشهادة وقال النووى فى شرح مسلم أجمع أهل الحديث على الاخذ برواية بلال لأنه مثبت فمعه زيادة علم فوجب ترجيحه وكذا حكى ابن العربي عن العلماء ثم قال وهذا إنما يكون لوكان الخبر عن اثنين فاما وقد اختلف قول ابن همرفاثبت مرة ونفي أخرى ، وفول النفي دواية ابن عباس فلا أدرى ماهذا انتهى وفيه نظرمن وجهين (أحدهما) أنه لافرق في ذلك بين أن يكون الخبر عنواحدأواثنين فالاثبات مقدم ولوكان الاختلاف على واحد (الثاني) أنذكر ابن عمرسهو فانه لم يرد عنه النفي ولعله أراد أسامة فسبق قلمه الى ابن عمر فاما نني أسامة فقد سبق وأما اثباته فروى الامام أحمد في مسنده عن أبي الشعثاء قال:خرجت حاجا فجئت حتى دخات البيت فلماكنت بين الساريتين مضيتحتى الزمت الحائط فجاء ابن عمر فصلى إلى جنبي فصلى أربعا فلما صلى قات له أين صلى رسول الله عِيْسِيْنَةِ من البيت فقال أُخبر بي أسامة بن زيد أنه صلى ههنا فقلت كم صلى؟ فقال على هذا اجدنى الوم نفسى ، انى مكثت معه عمر ا فلم أسأله كم صلى

ويوافق « لم الرواية لفظ رواية مسلم • ن رواية عبد الله بن عون عن نافع عنابن عمر فان فيها بعدذكر أسامة وابلال وعمان فقلت أين صلى النبي عَلَيْكَ وَالوا هاهناءةل ونسيت أنأسألهم كم صلى، ومقتضاها نسبةذلك الى جميعهم والمشهور عن أسامة النفي كما تقدم وقال القاضي عياض: إن أهل الحديث وهنوا هــذه الرواية فقال الدارقطني وهم ابنءون هنا وخالفه غيره فاسندوه عن بلالوحده قال انقاضي وهذا هو الذي ذكره مسلم في باقي الطسرق إلا أن في رواية حرملة عن ابن وهب فاخبرنى بلال أو عُمان بن طلحة هكـــذا هو عند عامة شيوخناً وفي بعض النسخ وعثمان قال وهذا يعضد رواية ابن عون والمشهور انفراد بلال يرواية ذلك ﴿ الثانية عشر مَــ﴾ إن قلت كيف الجمع بين اثبات بلال ونغي أسامة مع دخولهم مع النبي عَلَيْكُ في مرة واحدة ؟ (قلت)أجيب عنه بأوجه (أحدها)قال النووى في شرح مسلم وأما نني أسامة فسببه أنهم لما دخـــاوا الكعبة أغاقوا الباب واشتغلوا بالدعاء فرأى أسامة النبي عَيَّالِللَّهُ يدعو ثم اشتغل أسامة بالدعاء في ناحية من نو احى البيت والنبي في الله في ناحية أخرى و بلال قريب منه مُمَّ النَّيْ عَلَيْكُ فَرَآهُ بِلال لقربه ولم يره أسامة لبعده واشتغاله وكانت صلاته خفيفةفلم يرهما أسامة لاغلاق الباب معبعده واشتغاله بالدعاء وجازله نفيهاهملا بظنه وأما بلال فتحققها فاخبر بها (النَّاني) أنه يحتمل أن يكون أسامة غاب عنه بعد دخوله لحاجة فلم يشهد صلاته أجاب به الشيخ محب الدين الطبرى قال والدى رحمه الله في شرح البرمذي ويدل مارواه أبو بكر بن المنذر منحديث أسامة (أن النبي وَلِيُلِللَّهُ رأى صورا في الكعبة فكنت آتيه بماءفي الدلويضرب به الصور) قال فقد أخبر أسامة أنه كان يخرج لنقل الماء بيكان ذلك كله يوم الثتح (الثالث) قال ابن حبان في صحيحه الأشبه عندي ان يحمل الخبران على دخولين متقاربين (أحدهما) يوم الفتح وصلى فيه والآخر في حجة الوداع ولم يصل فيه من غير أن يكون بينهما تضاد وكذا قال المهلب شارح البخاري يحتمل أَنْ يَكُونُ دَخُلُ مُرْتَيْنَ صَلَّىٰ فَيُ إِحَدَاهُمَا وَلَمْ يُصَلُّ فَي الْآخِرِي قَالَ الْحَبِّ الطَّبرُي ويتأيد ذلك بمـا أخرجه الشيخان عن اسماعيل ابن أبي خالد قال قات لعبد الله فی الحج والفتح قال والدی رحمه الله فی شرح الترمذی ما جمع به ابن حبان مخالفًما في الصحيح من كون اختلاف بلال وأسامة إنما هو في دخول واحد وهو يوم الفتح، نعم الاختلاف الذي عن أسامة في صلاته يجوز أن يجمع بينهما بأنه في دخولين إما في سفرة أو في سفرتين (قلت) وقدتقدم في الفائدة الثالث عن سفيان بن عيينة عن غير واحد من اهل العــلم (ان رسول الله عَيْسَاتُهُ انما دخل الكعبة مرة واحدة عام الفتح ثم حج فلم يدخلها (الرابع) ان المراد بأثبات بلال الصلاة اللغوية وهى الدعاء لاالصلاة الشرعية حكاه والدى رحمهالله في شرح الترمذي عن بعض من منـع الصلاة في الكعبة قال وهو جـواب فاسد يردهقول ابن عمر في الصحيح ونسيت ان اسأله كم صلى وقوله في بعض طرقه في صحيح البخارى انه صلى ركعتين وسيأتي بيانه بعد ذلك ﴿ الثالثة عِشرة ﴾ قرله جعل عمــودا عن يساره وعمودين عن يمينه وثلاثة اعمــدة وراءه كذا في رواية البخاري عن اسماعيل ابن ابي اويس وكذا في رواية ابي داو دعن القعنبي كلاهما عن مالك وفي رواية البخاري عن عبدالله بن يوسف عن مالك (جعل عمودا عن يساره وعمودا عن يمينه) وفي رواية مسلم عن يحيى بن يحيى عن مالك (عمودين عن يساره وعمودا عن يمينه) ونقل ابن عبدالبر في التمهيد اللفظ الأولءن الأكثر من رواة الموطأ مهم يحيى بن يحيى الأندلسي والقعنبي وانزالقاسم وأبومصعب وابن بكير ومحمد بنالحسن واسحق ابن سلیمان وأحمد بن اسمعیل وابن مهدی من روایة أحمد بنسنان القطان عنه والشافعي من رواية ابي يحيي محمد بن سعيد العطار عنه ونقل اللفظ الثاني عن اسحق بن الطباع ومكى بن ابراهيم وأبي قلابة عن بشر بن عمر وبندار عن ابن مهدى كامِم عن مالك ونقل اللفظ الثالث عن يحيى بن يحيى النيسابورى وبندار عن بشر بن عمر والربيع عن الشافعي كلهم عن مالك قال ورواه عُمَان ابن همر عن مالك فقال فيه (جعل عمودين عن يمينه وعمودين عن يساره) وقال ولم يتابع على هــــنـــــ الرواية قال والرواية الأولى أولى بالصواب إنشاء الله وصحح البيهتي أيضا هـــــذه الرواية قالوالدي رحمه الله في شرح الترمـذي وهي موافقة لكونه مقابل الباب وفي رواية في الصحيح أيضا صلى بين العمودين الميانيين و إذا تقرر ترجيح الرواية الأولى فــلا ينافيها قوله في الرواية الثانية عمودا عن يمينه وعموداعن يساره لأن معناها صلى بين عمودين وانكان بجانب أحد العمودين عمود آخر ولاقوله في الرواية الأخيرة بين العمودين البمانيين فان العمد الثلاثة أحدها يمانى وهو الأقرب إلى الركن اليماني والآخر وهو الأقرب إلى الحجر شامى والأوسط بينهما إن قرن بالأول قيل المجانيان وان قرن بالثاني قيل الشاميان ذكره الحبالطبرى وهو واضح وأما الرواية الثالثة فأنه يتعذر الجمع بينها وبين الأولى فهي ضعيفة لشذوذها ومخالفتهما رواية الأ كثرين كما تقدم وأما الرواية الرابعة فهي مقطوع بوهمها إذ ليس هناك أربعة أعمدة حتى يكون عن يمينه اثنان وعن يساره اثنان ﴿الرابعة عشرة ﴾ لم يفصح في هــذه الرواية عن القــدر الذي بينه وبين الجدار لـكـنه معلوم من كونه كان بين العواميد المتقدمة فان مقدار مابينها وبين الجدار معروف وقد أفصح عنذلك في رواية أبي داودفي سننه عن عبد الله بن محمد بن اسحق الأزرمي عن عبد الرحمن بن مهدى عن مالك قال فيهـــا (ثم صلى وبينه وبين القبلة ثلاثة أذرع) وذكر ابن عبدالبر أن ابن عفير وابن وهب وسبابة بن سوار دووها عن مالك كذلكورواه النسأيي من دواية ابن القاسم عنمالك وفيه (وجعل بينه وبين الجدار نحوا من ثلاثة أذرع)ويوافق ذلك مافي صحيح البخارى من طريق موسى بن عقبة عن نافع أن عبدالله بن عمر كان إذا دخل الكعبة مشى قبل وجهه حين يدخل وجعل الباب قبل ظهره فمشى حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قريب من ثلاثة أذرع صلي يتوخى المكان الذي أُخبره به بلال أن النبي عَلَيْكُ ضلى فيه، قالوليس على أحد بأس إن صلى فى أى نواحى البيتشاء وفى تاريخ مكة للازرق أن معاوية سأل ابن عمر رضى الله عنهم أين صلى رسول الله عَيْنَالِيُّهُ عام دخلها ؟ قال بين العمودين المقدمين اجعل بينك وبين الجدار ذراعين أوثلاثة وهذه الروايات موافقة في المعنى

للرواية المشهورة فأن بين العواميد المقدمة و بين الجدار هذا القدر وينبغي تمحرى هذه البقعة للصلاة فيها ، وقد يقال بأن الصلاة فيها أفضل منغيرهامن بقاع الكعبة للاتباع ، وقــد يقال أنما فعل عليه الصلاة والسلام ذلك اتفاقة لا أنهمقصود، فيكون كالأمور الجبلية والله أعلم وقال والدى رحمه الله في احياء القاب الميت ينبغي أن لا يجعل بينه وبين الجدار أقل من ثلاثة أذرع ظما أن يصادف مصلاه أو يةع وجهه وذراعاه في مكان قسدميه فهو أولى من التقدم عنه ﴿ الخامسة عشرة ﴾ إن قلت لملم يقرب عليمه العلاة والسلام من السترة مع أمره بذلك في غيره ذا الحديث؟ (قات) جوابه من وجهين (أحدها) أنحل ذَلَكما إذا خشي المرور بينهوبين السترة وهذا هنامأمون لاغلاق الباب وانحصاد الكائنين في البيت في تلك الحالة (ثانيهما) أن المراد بالقرب أن يكون بينه وبين السترة ثلاثة أذرع فما دونها وقد دلت الرواية المتقدمة على أنه كان بينه وبين الجدار هذا المقدار وقــد استدل النسأني في سننه بهذه الرواية على أن هذا القدر هو حد الدنومن السترة ﴿ السادسة عشرة ﴾ لم يبين في هذه الرواية ولافي أكثر الروايات عدد ركعات صلاته بل في الصحيحين عن ابن عمر أنه قال ونسيت أن أسأله يعني بلالا كم صلى لكن في أوائل الصلاة من صحیح البخاری حدثنا مسدد حدثنا یحیی عن سیف قال سمت مجاهدا قال أتى ابن عمر رضى الله عنهما نقبلله هــذا رسول الله عَيْسَالِيَّةُ دخل الكعبة قال ابن عمر فأقبلت والنبي عَلِيَالِيَّةِ قــد خرج وأجد بلالا تأمَّا بين البابين فسألت بلالا فقات صلى رسول الله عَلِيْظِيِّةٍ في الكعبة ؟ ، قال نعم ركعتين بين. الساريتين اللةين على يساده إذا دخات ثم خرج فعلى في وجه الكعبة ركعتين وماأدريما أقول في هذه الرواية وقد أعادها البخاري في باب ماجاء في التطوع صلاته فى الكعبة كانت ركعتين نعم رواها النسأني من رواية أبي نعيم وفيها ذكر الركمتين وروى النسأبي أيضا عن ابن أبي مليكة أن ابن عمر قال (دخل رسول الله وكيالي الكعبة) الحديث وفيه (فسألت بلالا هل صلى رسول الله

وَ اللَّهِ فِي الكَعْبَةَ ، وَلَ نَعْمُ رَكُعْتَيْنَ بِينَ السَّارِيْتَيْنَ وَلَمْ يَسْتَحْضُرُ النَّووَى فَي شرح مسلم رواية البخاري فاقتصر على ذكر مافي سنن أبي داود باسناد فيه ضعف عن عبد الرحمن بن صفوان قال (قات لعمر بن الخطاب رضي الله عنه كيف صنع رسول الله ﷺ حين دخل الكعبة ، قال صلى ركعتين) ورواه أبي شيبة في مصنفه من هذا الوجه عن صفوان أوابن صفوان (أن النبي. والله والم البيت ركمتين حين دخله ولم أتوقف في رواية البخارى لاستغراب كونه عليه الصلاة والسلام صلى ركعتين فان هــذا هو المعروف من عادته انما توقفت فيها لقول ابن عمر ونسيت أن أسأله كم صلى وهو فى الصحيحين وقال والدى في احياء القلب الميت يحتمل أنه لم يسأله عن ذلك وأنما أخبره به بلال بغير سؤال ،وفيه بعد ، لأنه لم يكن حينئذ ياوم نفسه على. تركالسؤال لحصول مقصوده بدونه ويحتملان ابن عمر حدث بهمن قبلان يسأل بلالا ثمسأل بلالا بعدذلك أوحدث به بلال بعدذلك فذكر فيها نهصلي ركعتين وفيه بعد أيضالأ زبعضمن حدثه عنه بكونه لميسأل بلالاعن ذلك إنماسمع منه بعدوة بلال و يحتمل ان ابن عمر وان سمع من بلال انه صلى ركعتين لم يَكْتَف بذلك في أنه لم يصل غيرهما لأن من صلى أربعا أو أكثر يصدق عليمه انه صلى ركمتين على القول بأن مفهوم العدد ليس بحجة كما هو المرجح في الأصول فيكون الذي نسى ان يسأله عنه هل زادعلي الركعتين شيئا ام لاءانتهي. ﴿ السابعة عشرة ﴾ يحتمل ان تكون هــــنـــ الصلاة تحية الكعبة ولا يقال قــد حصات التحية بالعاواف الذي آتي به قبل دخولها فقد قال اصحابنا إن العاواف بالمسجد الحرام يقوممقام التحية لأئن الكعبة فيحكم مسجد منفرد عما حولها وقد يقالماكان في تلك المرقطاف قبل الدخول ولاصلى في المسجد فكانت تلك الركمتان هاتحية المشجد العام واللهاعلم ﴿ الثامنة عشرة ﴾ فيهجوان الصلاةفي الكعبةو دندالصلاة وانكانت نافلة فالفريضة فيمعناهالأنالأصل استواء الفرض والنفل في الاركان والشرائط الا مااستثنى بدليل وبهذا قال الشافعي والنووى وأبو حنيفة وأحمد والجمهوركما حكاه النووى وقالالترمذى

والعملعليه عند أكثر أهل العلم لايرون بالصلاة فى الكعبة بأسا وقال مالك ابن أنس لابأس بالصلاة النافلة في الكعبة وكردأن تصلى المكتوبة في الكعبة وقال الشافعي لابأس أن تصلى المكتوبة والتطوع في الكعبة لأن حكم المكتوبة والنافلة في الطهارة والقبلة سواءانتهي، وقال بجواز الصلاة المنتائ الكمة من المالكية أشهب وصححه مهم ابن العربي وابن عبدالبر والمشهور من مذهب مالك جــواز صلاة النافلة فيها واننع من الفــرض والسنن كانوتر ور كعتى الفجر وركمتي الطواف وقيد ابن بطال عنهذلك بالطواف الواجب وإطلاق الترمذي عن مالك تجويز النافيلة تبعه عليه ابن العربي فيحتمل أنه مقيد بما حكميته ويحتمل أن الرواية عن مالك في ذلك مختلفة وقد حكى عن عطاء بن أبي رباح تجويز النفل فيها دون الفرض فان كان يقول به على اطلاقه فهو مذهب(ثالث) في المسئلة وفيهامذهب (رابع) وهومنسع الصلاةفيها مطلقا حكاه القاضى عياض عن ابن عباس وهو أحد القولين عن مالك كما حكاه ابن العربي وقال به من أصحابه أصبغ وحكاه ابن بطال عن مجد بن جسرير الطبرى وقال به بعض الظاهرية وتمسك هؤلاء بان الله تعالى أمر باستقباله والمصلى فيه مستدبر لبعضه وروى الازرق أن ابن عباس قال لسماك الحنني إثتم به كاله ولا تجعلن شيئًا منه خلفك قال ابن عبد البر لايصح في هذه المسألة إلا أحدقولين إما الصحة مطلقا أو الفساد مطلقا ، والصواب عندى قسول الصحةمطلقا ثم بسط ذلك قال ابن شاس في الجواهر وإذا فرعنا على المشهور أي عندالمالكية فى التفريق بين الفرضوالنفل فصلى الفرض فيها فقال ابن حبيب يعيد أبداً في الْعمد والجهل وقال في الكـتاب يعيد في الوقت وقال أصبغ تبطلو تجب الاعادة وإن ذهب الوقت لكمنه ذكر ذلك في متعمد الصلاة فيها فقال بعض المتأخرين ظاهر قوله أنه لوكان ناسيا لاعادفي الوقت لأن الناسي للقبلة انما يعيد في الوقت واستشهد بقوله في الكتاب يعيد في الوقت كمن على الى غير القبلة قال وأنما يصح هذا التشبيه فيمن صلى الىغير القبلة ناسيا، انتهى، ويحصل منه (مذهب خامس) وهو أن التفريق بين الفرض والنفل أعا هو في الاستحباب

فلو صلى الفرض فيها صح وارتكب خلاف الاولى وهو القائل بالاعادة في الوقت لأن ذلك عندهم لازم للاستحباب (ومذهب سادس) وهو التفريق في الفرض مين المتعمد والنسيان فيصح مع النسيان دون التعمد وتردد الشيخ تتى الدين في شرح العمدة عن مالك فقال كره الهرض أو منعه وعال تحويز النفل بأنه مظنة التخفيف في الشروط ﴿ التاسعة عشرة ﴾ شرط أصحابنا فيصحة الصلاة في الكعبة أن يستقبل جدارها أو بابها وهو مردود أو مفتوح بشرط كون عتبته قدر ثاثى ذراع تقريبا هذا هو الصحيح عند أصحابنا ولنا (وجه) أنه يشترط في العتبة أن تكون بقدرقامة المصلىطولا وعرضا (ووجه) أنه يكني شخوصها بأى قدركان و«ذا الشرط مأخوذ من الحديث لأنه عليه الصلاة والسلام حين صلى فيها استقبل أحد جدرانها ومن لم يستقبل الجدار او مافي معناه لم يستقبل القبلة وظاهر ماسنحكيه في الفائدة بعدهاعن أبي حنيفة يقتضى الصحة مطلقا ﴿ الفائدة الدشرون ﴾ قال أصحابنا الصلاةفوق ظهر الكعبة كالملاة في نفس الكعبة فاذلم يكن بين يديه شاخص لم تصح الصلاة على الصحيح وإنكان شاخص من نفس الكعبة فله حكم العتبة انكان ثلثي ذراع جاز والا فلا على الصحيح ، وفيه الوجهان الآخران وأما المالكسية فقال ابن شاس الصلاة فوق ظهره امنهي عنه وحمل القاضي أبو عبد النهي على مالدالم يقم بما يقصده وحمل النهي على الاطلاق رأى الجاعة ، وقد حسكي الامام أبو عبد الله أن المشهور منع الصلاة على ظهر الكعبة وأن ذلك اشد من منعالصلاةداخلهاوأن الاعادة تجبُّ فيه أبدا ، وحكى عن عمد بن عبد الحكم الاجزاء ، وحكى عن أشهب الاجزاء إن كان بين يديه قطعة من سطحها وبني الخلاف على أن المشروع استقبال بنائها أو هوائما انتهى ، وقال ابن عبد البر قال الشافعي من صلى على ظهر هافص لاته باطلة لأنه لم يستقبل منها شايدًا وقال مالك من صلى على ظهر ها مكتوبة أعاد في الوقت وروى عن بعض أصحابه يعيد أبدا وقال أبوحنيفةمن صلى على ظهرها فلا شيء عليه انتهى ومقتضاهأن أباحنيفة يقول بصحة الصلاة " ولولم يستقبل شيئا والله أعلم ﴿ الحادية والعشرون ﴾ذكر المالكـية أن الصلاة

هي الحجر كالصلاة في البيت وحينتُذ فيفرق فيه عندهم بين الفرض والنفلوقد ثبت في الحديث الصحيح انه عليه الصلاة والسلام أمرعائشة بالصلاة في الحجر وقال إنه من البيت ﴿ الثانية والعشرون ﴾ الداهبون الى التسوية بين الفرض والنفل في جواز فعله في الكعبة إنما يسوون بينهم في مطلق الاباحة لافي المرتبة والفضيلة فاشهب مع تجويزه الفرض يتول ان المستحب ان لايفعله فيها وأصحابنا الشافحية يقولون إن النفل فيها أفضل منه خارجها ، وكذا الفرض إن لم يرج جماعة فان رجا فحارجها أفضل وحاصل كلامهم ترجيح الصلاة داخلها مطلقا إلا إن عارضه الجماعة نهى عندهم رجحة في الفرض وقد يستدل بفعله عليه الصلاة والسلام النافلة فيها على استحبابه ويقاس به الفرض وأماكونه عليه الصلاة والسلام لميفعل انفرض فيها فامعارضة الجاعة فانه لايتأتيله عليه الصلاة والسلام الصلاة بالناس جميعهم فيها وتخصيص بعضهم بذلك فية إيحاش واللهاعلم ﴿الثالثة والعشرون﴾ قال الشيخ تتى الدين في شرح العمدة فيه دليل علىجواز الصلاة بينالاساطينوالاعمدة وإنكان يحتملأن يكون صلى في الجهة التي بينهما وإن لم يكن في مسامتها حقيقة وقد وردت في ذلك كراهة ، فانالم يصح سندها قدم هذا الحديث وعمل بحقيقة قوله بين العمودين وان صح سندها أُول بما ذكرناه أنهصلي في سمت مابينهما وان كانت آثار ، قدمالمسندءليهاانتهي وفيه نظر فان من كره الصلاة بين الاساطين أنما هو في صلاة الجماعة لأن الاساطين تقطع الصفوف فأما من صلى بينها منفردا او في جماعة وكان الامام هو الواقف بينها او المــأمومين ولم يكثروا بحبث تحول الاسطوانة بينهم فلا اعلم احدا كرهه فلم تتوارد صورة الحديث مع صورة الكراهة على محل واحد وقد اشار لذلك البخارى بتبويبه على هــذا الحديث ﴿ بابالصلاة بينااسواري في غير جماعة ﴾ ﴿ الرابعة والعشرون ﴾ المرمرة براء وميم مكررتين واحددة المرمر وهو نوعمن الرخام صلب قاله في النهاية وأطلق الجوهرى أنه الرخام وحكاه فىالمشارقعن الكسائى وأما قوله فى رواية الدار قطنى استقبل الجزعة ذهى بفتح الجيم ر إسكان الزاى واحدةالجزع وهو

جزو باب المذي) جد

عَنْ هَمَّامٍ عَنْ أَبِي هُرِيرَةَ قَالَ : ﴿ بِيمَا رَجِلُ يَسُوقُ بِدَ نَةَ مُقَـلَّدَةً قَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ صِلَى الله عليه وسلم وَ يُلكَ اركَبْهَا :قال بَدَ نَةُ يَارِسُولَ اللهِ ،قالَ ويلكَ اركَبْهَا وَيلكَ اركَبْها »وعنِ الأَعرَجِ عِنْ أَبِي هُرِيرَةً

الخرز البماني فيحتمل أنه يسمى المرمرة جزعة على طريق التشبيه ويحتمل أنه كان في ذلك الموضع مرمرة وجزعة فذكر الراوى كلا مهما في مرة والله أعلم

﴿ الحديث الأول ﴾ ﴿ الحديث الأول ﴾

عن هام عن أبي هريرة قال « بيما رجل يسوق بدنة مقلدة قال له رسول الله ويلك اركبها قال بدنة يارسول الله يحلي الله يكل وعن الأعرج عن أبي هريرة « أن رسول الله يكل ويلك في الثانيسة أو فقال له اركبها فقلل يارسول الله إنها بدنة، فقال اركبها ويلك في الثانيسة أو الثالثة » (فيه) فوائد ﴿ الأولى ﴾ أخرجه من الطريق الأولى مسلم عن على الناراق وأخرجه من الطريق الثانية البخاري ومسلم وأبو ابن رافع عن عبد الرزاق وأخرجه من الطريق الثانية البخاري ومسلم وأبو وابن ماجه من طريق مالك ومسلم من طريق المغيرة بن عبدالرجمن الحزامي وابن ماجه من طريق مالك ومسلم من طريق المغيرة بن عبدالرجمن الحزامي البخاري أيضامن دواية يحيي بنأ بي كثير عن عكرمة عن أبي هريرة ودواه أبو الشيخ ابن حيان في الضحايا من دواية سفيان الثوري عن أبي الزناد عن موسي عن أبي عنان عن أبيه عن أبي هريرة ودواه وروى ابن عبد البر في التمهيد هذه الرواية فصرح فيها بأنه ابن عيينة ودواه وروى ابن عبد البر في التمهيد هذه الرواية فصرح فيها بأنه ابن عيينة ودواه ابن أبي شيبة في مصنفه من دواية عجالان مولى المشمعل عن أبي هريرة كدورك عن أبي شيبة في مصنفه من دواية عجالان مولى المشمعل عن أبي هريرة كذا ذكر والدي ورقم المن عين أبي هريرة كذا ذكر والدي المشمعل عن أبي هريرة كذا في المشمعل عن أبي هريرة كذا في المشمعل عن أبي هريرة كدا في المشمول عن أبير عديرة كدا في المشمول عن أبيرة كدا في المشمول عن أبيرة عديرة كدا في المشمول عن أبيرة كدا في المشمول عن المسرك كدا في المشمول عن

«أَنَّ رسولَ اللهِ عِلَيْكُ رَأَى رجلا يسوقُ بدنةً فقالَ لهُ اركَبْهَا فقالَ اللهُ اركَبْهَا فقالَ اللهِ عِلَيْكُ وَاللهُ اللهِ اللهِ اللهِ عِلَيْكُ وَاللهُ اللهِ اللهِ اللهُ الله

﴿ النانية ﴾ المراد بالبدئة هنا الواحدة من الابل المهداة إلى البيت الحرام ويقع هذا الافظ على الدكر والأنثى بالانفاق كما نقله النورى رغيره ونقل ابن عبـــد البر قولًا إِنَّهَا تَخْتُصُ بِالْأُنْثَى وَرَدُهُ ؛ وَهُلَ تَخْتُصُ فِي أُصَـلُ وَضَعْمًا بِالْأَبِلُ أُمْ تستعمل فيها وفى البقرأم فيها وفى الغنم ؟ فيه خلاف نقدمفى الجمعة فى الحديث الرابع ، ولو استعمات البدنة هنا في أصل مدلولها لم يحصل الجواب بقوله إنها بدنة لأن كونها من الابل مشاهد معلوم والدى ظن أنه خني من أمرها كونها هـ ديا فدل بقوله إنها بدنة على أنها مهداة وقوله في الرواية الأولى بدنة بالرفع خـبر مبتدا محذوف أي هي بدنة ﴿ الثالثة ﴾ والمراد بالتقليد أن يعلق في أعناقها مايستدل به على إهدائها وفيه دليل على إستحباب تقليد الهدى وسيأتي إيضاحه في الحديث الذي بعده ﴿ الرابعة ﴾ فيه جوازركوب الهدى وقد قسم أصحابنا الهدى إلى متطوع به ومنذور (فالأول) باق على ملك المهدى له فله التصرف فيه بما يشاء (والثاني) خارج عن ملسكه بالنذر وفيه خلاف للعاماء ولما لم يستفصل النبي عَلَيْكُ صاحب هذا الهدى عن ذلك دل على أن الحسكم لايختلف وأنه يجوز له ركوبه في الحالتين والخــلاف الذي في الحالة الثانية مذاهب (أحدها) الجواز مطلقاً وهذا هو الذي جزم بهالرافعيوالنووي في الروضةفي كتاب الضحايا وحكاه النوويفي شرح المهذب عن الماوردي والقفال وحكاه ابن المنـــذر عن عروة بن الزبير وأحمد وإسحق وكذا حكاه النووى في شرحي مسلم والمهذب عنهم وعن مالك غىدواية وعناهل الظاهر وحكادالخطابى عناجمد واسحق وصرح عنهمابألهما لم يشترطا منه حاجة البهما (الثاني) الجواز بشرط الاحتياج لذلك ولايركبها من غير حاجة قال النووي في شرج مسلم إنه مذهب الشافعي ونقله في شرح المهذب عن تصريح الشيخ ابي حامد والبندنيجي والمتولى وصاحب البيان وآخرين قال وهو ظاهر نص الشافعي فانه قال يركب الهدى اذا اضطر اليسه وقال الروياني ان تجويز الركوب من غـير ضرورة خلاف النص قال شيخنـــا الامام جمال الدين الاسنوى فعلى هـ ندا لا يجوز ذلك للقادر على المشي إذا ركب مترفها ككثير من الناس ولا القاد رعلى غيرها بملك او إجارة وفي الاعارة نظر اه وتقييد الجواز بشرط الحاجة هو المشهور من مفعب مالك وأحمد، **قال ا**بن شاس في الجواهر ولايركبها إلا ان يحتاج إلى ركوبها نيركبها ثم ينزل إذا استراح، وقال ابن القلسم إذا ركبها لم يلزمه أن يعرل وإن استراح انتهى وكأن أبن القاسم اعتبر الحاجـة في الابتداء دون الدوام وجزم المُجـد ابن تهمية في المحرر بجواز ركوبها مع الحاجسة مالم يضربها وبهذا قال ابن المنسدر وجاعة ورواد ابن أبي شابة عن الحسن البصرى وعروة بن الزبير وعطاء بن أبي رباح وعجاهد وحكاه انتر مذيعن الشافعي وأحمد وإسحق ﴿ الثالث ﴾ الجواز بشرط الاضطرار لذلك وهو الذي يقتضيه نص الشافعي الذيقدمت ذكرهو إنكان التووى إستشهد به للتجويز بشرط الحاجة فقد علم أن الضرورة أشد من الحاجة وكذا نقله ابن المنذر عن الشافعي فقال وقال الشافعي : يركبها إذا اضطر دكوبا غير قادح ولا يركبها إلا من ضرورة ، وكذا حكى الخطابي عن الشافعي ورواه مالك في الموطأ عن عروة بن الزبير وجزم بذلك صاحب الهداية مرب الحنفية فقال ومن ساق بدنة فاضطر إلىركوبها ركبها وإناستغنى عنها لمهركبها المكنه قال بعد ذلك إلا أن يحتاج إلى ركوبها واستدل له بهذا الحديث وقال وتأويله أنه كان عاجز محتاجا إنتهى رهذا يقتضى أن الضرورة والحاجة عنده شيء واحدهناويوافق التعبير بالفه ورة كلام النووي في شرح وسلم فانه بعد

م ــ ۱۰ ــ طارح تثریب خامس

حَكَاية المذهبين الأولين قال وقال أبو حنيفة لايركبها إلا أن لايجـــد منه بدآ ويوافقه قول ابن المنذر في الأشراف وقال أصحاب الرأى لايركبها وإن احتاج ولم يجد منه بدآ حمل عليه وركبه ، وروى ابن أبي شيبة عن الشعبي قال لا يركب البدنة ولا يحمل عليها إلا من أمر لا يجــد منه بدا وحكاه الخطابي عن الثورى وقال ابن عبدالبر: الذي ذهباليهمالكوأبوحنيفةوالشافعي وأصحابهم وأكثر الفقهاء كراهية ركوبالهدى من غيرضرورة ﴿ الرَّابِعِ ﴾ منعركوبها مطلقا قال ابن المنسذر وقال الثورى في قوله (لكم فيها خير) قال الولدواللبن والركوب فاذا سميت بدنا ذهبت المنافع ، وروى إبن أبي شيبة عن مجاهد (لكم فيها منافع إلى أجل مسمى) قال في ألبانهاوظهورها وأوبارهاحتي تسمى بدنا فاذا سميت بدنا فحلها إلى البيتالعتيق ﴿ الْحَامْسُ ﴾ وجوب ركوبهاحكاه ابن عبد البر والقاضي عياض فن قال بالجواز مطلقا تمسك بظاهر هذا لحديث فانه عليه الصلاة والسلام أمر بذلك والأمر هنا للاباحة ولم يقيد ذلك بشيء ومن قيد الجواز بالحاجة أو الضرورة قال هذه واقعة محتملة وقد دلت رواية أُخرى على أن هذا الرجل كان محتاجا للركرب أو مضطرا له روىالنسائي عن أنس أن النبي ﴿ اللهِ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهِ وَاللَّهِ وَقَدْ جَهَدُهُ اللَّهُ عَالَ اركبُهَا الحديث وفي صحيح مسلم عن أبي الربير قال سمعت جابر بن عبد الله سئل عن ركوب الهدى فقال سمعت النبي مُتَنْظِينَةٍ يقول اركبها بالمعروف إذا الجئت إليها حتى تجد ظهرا)ورواه مسلم أيضا من هذا الوجه بدون قوله إذاأ لجءت اليها ومن منع مطلقاً فهذا الحديث حجة عليــه ولعله لم يبلغه ولعل أحدا لم يقل بهذا المَذَهب ويكون معنى قول الثورى ذهبت المنافع أيٌّ بالملك وإن بقيت بِالارتفاق، ومن أوجب فانه حمل الأمر على الوجوب، ووجهه أيضاً مخالفة ما كانت الجاهلية عليه من إكرامالبحيرة والسائبة والوصيلةوالحامي ، وإهالها بلا ركوب ، ودليل الجمهور أنه عليه الصلاة والسلام أهدى ولم يركب هديه ولم يأمر الناس بركوب الهدايا وحكى ابن عبد البر الخلاف في الهدى الواجب والتطرع ﴿ الخامسة ﴾ عمل جواز ركوب الهدى مالم يضربه الركوب وهذا

متفق عليه بين أصحابنا الشافعية وغيرهم وعليه يدل قوله عليه الصلاة والسلام فى حديث جابر اركبها بالمعروف قال أصحابنا والحنفية ومتى نقصت بالركوب ضمن النقصان ومقتضى نقل ابن عبد البرعن مالك أنهلا يضمن ﴿ السادسة ﴾ قال أصحابنا الشافعية والحنفية كا يجوز ركوبها يجوز الحمل عليهاورواه ابن أبي شيبة عنعطاء وطاوس (١) ومنعمالك الحل عليهاوقال لا يركبها بالمجمل حكاه ابن المنذر وظاهر إطلاق أصحابنا آنه لاتحجير عليه فى كيفية الركوب فله أن يركبها كيف شاء مالم يضربها وهو ظاهر إطلاق الحديث والحمل مقيس على الركوب ويعود في الحمل ماسبق من تجويزه مطلقا أوبقيد الحاجة أو الضرورة ﴿السابعة ﴾ قال أصحابنا كما يجوزله الركوب بنفسه يجوز له إقامةغيره في ذلك مقام نفسه بالعارية فله أن يعيرها لركوب غيره وقياس قولهم جواز إعارتها للحمل أيضاً ويعود فيه ماسبق من الاطلاق أو اعتبار الحاجةأو الضرورةوحكي ابنالمنذر عن الشافعي أنه قال : له أن يحمل المعيى والمضطر على هديه وهو شاهد لماقلناه ومنعوا إجارتها لأنها بيع للمنافع ونقل القاضى عياض الاجمساع على هذا وقد بستشكل على هذا جواز الاعارة ويقال منع الاجارة يدل على أنه لم علك المنفعة وإنماملك أن ينتفع و مقتضى ذلك امتناع الاعارة كما يمتنع عند أمحابنا إعارة المستعار لكنهم وجهوا الاعارة بانها إرفاق فجوزت كايجوز له الارفاق بها ﴿ النَّامَنَةُ ﴾ أَلَحَقُ أَصِمَا بِنَا بِالْهَدَايَا فِي ذلك الضَّحَايَا فَيْعُودُ فَيْهَا جَمِّيعُ مَاسْبِقُ مَنْ الركوب وفروعه ﴿ التاسعة ﴾ أشار البخاري في صحيحه إلى إلحاق الوقف في ذلك بالهدى فبوب على هذا الحديث (باب هل ينتفع الواقف بوقفه) قالوقد اشترط عمر لاجناح على من وليه أن يأ كل وقديلي الواقف وغيره قال وكذلك من جعل بدنة أو شيئًا لله فله أن ينتفع بهاكما ينتفع غيره وإن لم يشترط إنتهى وقد قال أصمابنا يجوز أن ينتفع الواقف بأوقافه العامة كاحادالناس كالصلاة في بقعةجعلها مسجدا أو الشرب من بنر وقفها والمطالعة فى كتاب وقفه على المسامين والشربمن كيزان سبلها على العموم والطبخ فىقدر وقفها علىالعموم

⁽۱) نسخة والشعبي بدل وطاوس

أيضاً والمشهور عندهم منع وقف الانسان على نفسه وهو المنصوص للشسافعي ومع ذلك فاختلفوا فيما لو شرط الواقف النظر لنفسه وشرط أجرة هل يصح هذا الشرط ؛ وقال النووى الأرجح هنا جوازه قال الشيخ أبو عمر بنالصلاح ويتقيد ذلك بأجرة المثل واختلفوا في ذلك أيضاً فيما لو وقف على الفقراء ثم صاد فقييراً هل يجوز له الآخذ من ذلك تفريعاً على منع الوقف على النفس؛ قال الرافعي ويشبه أن يكون الاصح الجواز ورجع الغزالي المنع لأن مطلقه ينصرف إلى غيره ﴿ العاشرة ﴾ قوله ويلك كلة تستعمل في التغليظ على المخاطب وأصلها لمن وقع في هلكة وهو يستحقها فهي كلة عذاب بخلاف ويح فهي كلة رحمة وفيها هنا وجَهان (أحدهما) أنهاعلى بابها الأصلى ثم يحتمل أن يكون ذلك لامردنيوى وهوأن هذا الرجل كان محتاجا إلى الركوب فقدوقع في تعبوجهد ويدل لذلك قوله في رواية النسائي من حديث أنس (وقد جهده المشي) ويحتمل أن يكون لأمر ديني وهو مراجعته للنبي عَيْشِينَةٍ وتأخر امتثاله امــر ه (فان قلت)هذا الأمر أنما هو للاباحة عند الجمهور فكيف استحق الذم بترك المباح الذي لا حرج فيه ؟ (قلت). لما فهم منه من توقفه في الأباحة حيث صار يعارض أمرالنبي والتها الكوب بقوله أنها بدنة يشير بذلك إلى أنه لايباح ركوبها لكونها هديا (فان قات) مارضته النبي عَلَيْكِيْرُق الأباحة شديدة تؤدى الى الكفر فكيف مخلص هذا الرجل منها؟ (قلت) مأعلاض عنادا بل ظن أن النبي عَلَيْكُمْ لم يعلم أنهاهــــدى فلمـــا علم النبي مَيْنَظِيَّةُ ذلك وقال له اركبها وإن كانت بدنة بادر لامتثال أمره وركب ، وقال أبو هريرةرضي الله عنه (فلقد رأيته راكبها يساير النبي عَيْنَالِيَّةِ والنعل في عنقها) رواه البخاري من رواية عكرمة عن أبي هريرة (فان قات) في الرواية الاولى أنه عليه الصلاة والسلام بدأه بقوله ويلك ثم قالهله في المرة الثانية والثالثة وفي الرواية الثانية أنه قال له ذلك في الثانية أو الثالثة. فكيف الجمع بينها؟ ﴿ قلت) محتمل أنه قال له ذلك في الاولى لامردنيوى وهو ماحصل له من الجهد والمشقة بالمشي وقال له ذلك في الثانية أوالثالثة لأمر ديني وهو مراجعته له وتأخــر امتثال أمره (الوجه الثاني) أنه لم يرد

يهذه اللفظة موضوعها الآصلى بل هي مما يجرى على لسان العرب في المخاطبة من غير قصدلمدلوله كما قيل في قوله عليه الصلاة والسلام تربت يداك، أفلح وأبيه، عقرى حلتى ،وكما تقول العرب لاأم له، لاأبله، قاتله الله ماأشجعه، ونظائر ذلك معروفة والله أعلم ، وفي دواية ابن ماجه ويحك

﴿ الحديث الثاني ﴾

عن عروة عن عائشة قالت (إن كنت لا فتل قلائده دى النبي علي البخارى ومسلم وأبو شيئا مما يجتنب الحرم) (فيه) فوائد ﴿ الاولى ﴿ أخرجه البخارى ومسلم وأبو داود والنسائى وابن ماجه من طريق الليث بن سعد ومسلم والنسائي من دواية سفيان ابن عيينة ومسلم فقط من دواية يونس بن يزيد كلهم عن الزهرى عن عروة وفى دواية الليث ويونس ضم عمرة اليه كلاها عن عائشة وأخرجه مسلم من دواية حماد بن زيد عن هشام بن عسروة عن أبيه عن عائشة واتفق عليه الأعة الستة من دواية القاسم ومن دواية الاسود وأخرجه الشيخان والنسائي من دواية مسروق وأخرجه مسلم من دواية أبى قلابة كلهم عن عائشة والفاظهم من دواية مسروق وأخرجه مسلم من دواية أبى قلابة كلهم عن عائشة والفاظهم

متقاربة والمعنى واحد ﴿الثانية ﴾ فيه استحباب بعث الهدى الى الحرم وإذلم يسافر معه مرسله ولاأحرم في تلك السنة فان قلت قسولها رضي الله عنها من رواية مسروق عنها (فتلت لهدى النبي عَلَيْكُ) يعني القلائد قبل أن يحسرم يقتضى أنه أحرم معد ذلك وهذا اللفظ في صحبيح البخارى (قلت) يحتمل أن مرادها قبل السنة التي أحرم فيها ويحتمل أنها أُخَبرت في هذه الرواية عن حاله في سنة إحرامه وفي الرواية الأخرى عن حاله في سسنة أخرى ويصرح بأنه فعل ذلك في السنة التي لم يحرم فيها قولها رضي الله عنها من رواية عمرة عنها (ثم بعث بهامع أبي)وهو في الصحيحين والمراد أنه بعث بها مع أبيها أبي بكر الصديق رضي الله عنه في حجته سنة تسع وفي الصحيح أيضاً ثم بعث بها إلى البيت وأتام بالمدينة وهي صريحة فيها ذكر نادواله أعلم والثالثة وفيه استحباب تقليد الهدى وهو أن يجعل في عنقه ما يستدل به على أنه هدىوهومتفق عليه في الابل والبقر واختلفوا في استحباب تقليد الغنم فقـــال به الشافعي وأحمد والجمهور ودواه ابن أبي شيبة عن عائشة وعن ابن عباس (لقد رأيت الغنم يؤتي برا مقلدة)وعن أبي جعفر (رأيت الكباش مقلدة) وعن عبد الله ابن عبيد بن عبير (إن الشاة كانت تقلد) وعن عطاء «رأيت أناسامن أصحاب النبي عَلَيْكِاللَّهُ يسوقون الغم مقلدة » وحكاه ابن المنذر عناسحق وأبي ثور قال وبه أقول واليه ذهب ابن حبيب من المالكية وذهب آخرون الى أنها لاتقلد كما أنها لاتشعر وهو مذهب أبي حنيفة ومالك وحكاه ابن المنذر عن أصحاب الرأى ورواه ابن أبي شيبة عن ابن عمر وسعيد بن جبيرويوافقه كلامالبخارى نانه بوب على هذا الحديث (فتل القلائد البيدن والبقر) فحسـل الحديث عليهما ولم يذكر الغنم وقال النووى في شرح مسلم هو أى تقليد الغنم مذهبنا وعلل العلماء كافة من السلف والخلف الامالكا فأنه لايقول بتقليدها انتمي، ويردعليه ابن عمر وسعيد ابن جبير وأبو حنيفة ومن وافقه من أمحاب الرأى وقدنقله هو في موضع آخر من شرح مسلم عن أبي حنيفة وظاهر هذا الحديث موافق الجمهود لأنها لم تخص بذلك هديا دون هدى وقد صرحت بالغم في رواية

الأسود عنها فقالت (كنت أفتل قلائد الغم النبي ﴿ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ البخاري والفظ مسلم (لقدر أيتني أفتل القلائد لهدى رسول الشور في من الغنم) ولفظ الترمذي (كنت أفتل قلائد هدى رسول عَلَيْكُ كلما غما)وقال حسن محيح وقوله كلما بالجركأنها تأكيدللقلائد أو للهدى باعتبار المعى وقولها غنما نصب على الحال أو التميز وحكى ابن حزم عن بعضهم أنه أول هذا الحديث على أن معناه أنها فتلت قلائد الهدى من الغم أىمن صوف الغم ورده رواية الاسودعنها (أهدى رسول الله والله الله عنها فقله ما) لفظ مسلم وفي لفظ له (كنا نقلد الشاة فيرسل بها رسول الله عليه الله على عدم منهشىء) وفي لفظ للبخارى (كنت أفتل قلائد النبي مُتَطَلِّقُةِ فيقلد الغم) ولفظ ابي داود (إن رسول الله مَتَكَالِلَهُ اهدى غنما مقلدة) وهذه الالفاظ لاتحتمل هذا التأويل الذي ذكره هذا القائل وقال ابن حزم بعد ذكره : وهذا استسهال الكذب البحت خلاف مارواه الناس عنها من اهدائه عليه السلام الغثم المقلدة وما ذكرته اولا من الاتفاق على تقليد البقر قد نص عليه غير واحد لكن ابنحزمالظاهرىخالف غيه فقال إنها لاتقلد لعدم وروده ولم اعتبره لاني لم ارله فيه سلفا ثم إن البقر داخة في عموم الحدى المذكور في هذا الحديث وغيره وتناولها ايضا قولها رضى الله عنها (فتلت قلائد بدن رسول الله عَيْسَالِيُّهُ ثُمُ اشْعُرُ هَاوَقَلَدُهُا)بناءعلى القول باند راج البقر في البدن واللفظ المذكور في الصحيحين من رواية أفلح عن القاسم عنها، فعزو الشيخ رحمه الله في النسخة الكبرى من الاحكام هذه الرُّواية لمسلم فقط فيه نظر ﴿ الرَّابِعَةَ ﴾ لم يتبين في هذه الرُّواية جنس القلائد المفتولة وفي الصحيحين من رواية ابن عون عن انقاسم عن عائشة قالت (فتلت قلائدها من عهن كان عندى) الفظ البخارى ولفظ مسلم (انا فتلت تلك القلائد من عهن كان عندى) وقد اختلف في العهن بكسرالعُين المهملة واسكان الهاء فقيل هو الصوف وقيل الصوف المصبوغ الوانا وقد ذكر اصحابناالشافعية ان التقليد بالخيوط المفتولة يكرون في الغم فيقلدها إما بذلك وإما بخربالقرب بضم الخاء المعجمة وهى عراها وآذانها وأما الابل والبقر فقسالوا يستحب

تقليدها بنعلين من هـُــذه النعال التي تلبس في الرجلين في الاحرام ويستحب ان يكون لهافيمة ويتصدق بعماعندذ بخ الهدى قال المالكية ولواقتصر على التقليد بنعل واحدجاز ، والاول أفضل وقال اصحابنا إنه لا تقلد الغيم النعل لنقله عليها مخلاف الابلوالبقرولم ارهم قالوا آنه لاتقلد الابل والبقرباغرب والخيوط بل استحبوا ان يكون بالنعال وسكتواعن نني ماعدا هاوهذا الحديث صريح في تقليد الابل بالخيوط ولا سيما الرواية المتقدمة (فتلت قلائد بدن رسول الله عَلَيْكُ ثُم أشعرها وقلدها) ومن المعلوم أن الأشعار لايكوز في النَّم وتناول لفظ البدن للأمل متفق عليه وأنما الخلاف في اطلاقه على غيرها كما تقدم والله أعلم ، وقال بعض المالكية بكراهة تقليد النعال والاوبار وقال ابن حبيب احبل القسلائد من مسد ﴿ السادسة ﴾ فيه استحباب فتل القلائد للهدى واستخدام الانسان أهل في مثل هذا ﴿ السابعة ﴾ هذا الذي ذكرناه من استحباب تقليد الهدى اعما دأيت أصحابنا الشافعية ذكروه في الهدى المتطوع به والمنذوروقسم المالكية دماء الحج الى هدى ونسك ، وقالوا ان الهدى جزاء الصيد وما وجب لنقم فى حج أوعمرة كدم القران والتمتع والفساد والفوات وغميرها ، وقالوا ان النسك ماوجب لالقاء التفث وطاب الرفاهية من المحظورالمنجبروجعلواالتقليد من سنة الهدى ، وقال الحنفية إن التقليد انما يكون في هدى المتعة والتطوع والقراندون دمالاحصار والجماع والجنابات، وفرقوابينها بأن الاول دم نسك وفىالتقليد إظهاره وتشهيره،فيليق.به ، وأما الثانى نان سببه الجنابة والسترأليق بها قالوا ودم الاحصار جائز فألحق بها وذكر ابن حزم الظاهري هذا التفصيل عن أبى حنيفة ثم قال وقال مالك والشافعي يقلدكل هدى ويشمر ،قال وهذا هو الصواب لحمرم فعل النبي عَلَيْكِيْدُ انتهى، وفيها ذكر ه نظر، فأنه لاعموم في فعل النبي وَلِيَكُالِيَّةِ ، والهــدى الذي ساقه إنما كان متطوعاً به ولم يكن عن شيءمن الدماء الواجبة المذكورة والدماء الواجبة لاتساق مع الحاج من الاول لأنهلا يدرى هل يحصل له ما يوجبها أم لا ، ولم أر أصحابنا تعرضوا لذلك كا تقدم فينبغى تحقيقه والله أعلم ﴿ النَّامَنَةُ ﴾ قوله ثم يبعث بهاأى مقلدة كما هومصرح

به في الصحيحين من رواية أفلح عن القاسم عن عائشة قالت (فتلت قلائد بدن رسول الله وَاللَّهُ مِيْكُمْ أُسْمُ اللَّهُ مُعْلَمُهُمْ أَسْمُ هَا وَقَلَدُهَا ثُمَّ بِعَثْ بِهَا إِلَى البيت) الحديثوفية أنه اذا أرسل هديه اشعره وقلدهمن بلده ولوأخذه معهأخر التقليدوالأشعاد إلى حين يحرم من الميقات أو أغيره ﴿ التاسعة ﴾ وفيه أن مَن أرسل هــــديا إلى الكعبة لايصير محرما بمجرد ذلك ولا يجرى عليه حكم الاحرام ولا يلزمه أن يجتنب شيئا مما يجتنبه المحرم وسواء قلد هديه أم لم يقــــلده وبهذا قال جمهور العلماء من السلف والخلف وهو مذهب الأثمَّة الاربعة وقال ابن المنذر: كان ابن عمر يقول إن قلد هديه فقد أجسرم وبه قال النخمي والشعبي وقال عطاء سمعناذلك وقال الثورى وأحمد واسحق إذا قلد هديه فقدأحرم وبهقال النخعى والشعبي وقال عطاءوجب عليه، وبه قال أصحاب الرأى إنتهي، وحاصل كلامه قولان أحدها أنه يصير محرما والثاني أنه يجب عليه الاحرام ، وعدها ابن. المنذر قولا واحدا فانه قال بعد ذلك وفيه قول ثان فحكي المذهب المشهور وكأن مراد الاخيرين وجب عليه حكم الاحرام لا نه قد صار محسرما فتتحد المقالتان حينتُذ وقال الخطابي عن أصحاب الرأى تفريعًا على ما تقدم نقله عنهم فاذلم تكن له نية فهو بالخيار بين حج وعمرة وروى ابن أبي شيبة أنه اذا قلد هديه فقد أحرم عن ابن عمر وابن عباس والشعبي وسعيد ابن جسبير وسعد ابن قيس وميمون بن أبي شبيب وأنه اذا قلد فقد وجبعليه الاحرام عن ابن عباس وهذا يدل على التأويل الذي قدمته وأن المراد بالعبارتين شيء واحد لكونها معا عن ابن عباس وروى ابن أبي شيبة أنه اذا قلد وهويريدالاحرام فقد أحرم عن ابن عباس وأبي الشعناء وعطاء وطاووس ومجاهد ، وأنه إذا قلد وهو يريد الاحرام نقد وجب عليه الاحرام عن ابر اهيم النخمي وكذا حكي الخطابي عن سفيان الثوري وأحمد واسحق أنه اذا أراد الحج وقلد فقدوجب عليه وهذا المذكور آخرا فيه التقييد بان يكون يريد الاحسرام فان لم يحمل الاطلاق الاول على التقييد الثاني وغاير نابين الاحرام وإيجاب الاحرام حصل قولاني آخران مم القولين الاولين ويدل على أن ذلك لايتقيد بارادة الاحرام في قول

مادواه ابن أبي شببة عن ربيعة بن عبداللهبن الحدير أنه دأى ابن عباس وهو أمير على البصرة متجردا على منبر البصرة قسأل الناس عنه فقالوا إنه أمربهديه أن يقلد ، فلذلك تجرد، فلقيت ابن الزبير فذكرت ذلك له فقال بدعــة ورب الكمبة ،وروى ابن أبي شيبة أيضا عنعطاء وابن الأسود قالا ليس له أن يقلد ولا محرم الا إن شاء يوما أو يومين وهذا(مذهب خامس) حاصله أنه بالتقليد يجب عليه الاحرام وله تأخيره يوما أو يومسين ودوى ابن أبي شيبة أيضا عن الحسن البصرى أنه إن فعل ذلك في أشهر الحج وجب عليه الحج وإن كان في غير أشهره لم يجب وهذا (مذهب سادس) وروى ابن ابي شيبة أيضاعن سعيد ابن المسيب والحسن البصرى أن من بعث بهديه لايمسك عن شيء ممسا يمسك عنه الحرم إلا ليلة جمع نانه يمسك عنالنساء وهذا(مذهبسابع)ودوىابن أبى شيبة أيضا عن عمر وعلى وابن عباس وابن عمــر أنه إذاأرسل بدنته أمسك عما يمسك عنه المحسرم غير أنه لايلبي وهذا (مذهب ثامن) لأنه لم يقيد ذلك بالتقليد ولم يقل إنه عرم ولا وجب عليه الاحرام ، وإنما قال يمسك عمايمسك عنه الحرم وهو الذي في صحيح مسلم عن ابن عباس أنه قال من أهدى هديا حرم عليه ما يحرم على الحاج حتى ينحر الهدى وهــذا أصح ما روى عن ابن عباس في هذا والله أعلم وروى ابن أبي شيبة أيضا عن جعفر بن عجد أنه إذا أُرسل بدنته واعدهم يوما فاذ اكان ذلك اليوم الذىواعدهم أن يشعر ؛ أمسك عما يمسك عنه المحرم غـير أنه لايلبي ، وهــذا مثل الذي قبله في الامساك خاصة ويخالفه بانه لايرتب على مجرد الارسال بل لا بد معــه من الأشعار فهو (مذهب تاسع) وروى ابن أبي شيبة ايضا عن على بن سيرين قال اذا بعث الرجل بالهدى أمر الذى يبعث به معه أن يقلد يوم كنذا وكذا من ذلك اليوم ثم يمسك عن اشياء مما يمسك عنها المحرم وهــذا (مذهب عاشر) لأنه لايطرد المنع في كل ما يجتنبه المحرم بل يثبت ذلك في بمضها دون جميعها واعلم أنكل من رتب هذا الحكم على التقليد تبه على الأشعار أبضا فهو في معناه فهذه عشرة مذاهب شاذة إن لم تؤول وترد إلى مــذهب

جر أبُ الإحسار) عليه

عن نافع « أَنَّ عبدَ اللهِ بنَ عمرَ خرَج الي مكةَ في الفتنَةِ يريد الحجَّ فقالَ إِنْ صُددْتُ عنِ البيتِ صنعْنَا كما صنعْنَا معَ رسو لِ اللهِ

واحد وكلام النووى يقتضي التأويل فقال في شرح مسلم في الكلام على هذا الحديث فيه أن من بعث هديه لايصير محرما ولا يحرم عليه شيء نما يحرم على الحرم وحذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة إلا رواية حكيت عن ابن عباسوابن عمسر وعطاء وسعيد بن جبير وحكاه الخطابى عن أهل الرأى أيضا انه إذا فعله ازمه اجتناب ما يجتنبه المحرم ، ولا يصير محرما من غير نية الإحرام وقال فى شرح المهذب إذا قلدهديه أو أشعره لايصير محرما بذلك ، وإنما يصير محرما بنية الاحرام ، هذامذ هبناومذهب العلماء كافة ونقل الشيخ أبو حامد عن ابن عباس وابن عمر أنه يصير محرما بمجرد تقليد الهدى ، وهذا فيه تساهل وإنما مذهب ابن عباس أنه إذا قلد هديه حرم عليه مايحرم على المحرم حتى ينحرهديه وكذا مذهب ابن عمر إن صح عنه في هذه المسألة شيء إنتهي، فذكر في شرح مسلم بعث الحمدى وفى شرح المهذب تقليده وبما يدل للجمهور مارواه النسائي من دواية الليث عن ابن الزبير عن جابر أنهم كانوا إذا كانواحاضرين مع دسول الله والمنافية المدينة بعث الهدى فن شاء أحرم ومن شاء ترك ، وعزا والشيخ رحمه الله في النسخة الكبرى من الاحكام لابن ماجه أيضاً ولم أره عنده وهوصر مج فى أنَّه لم يمكن يلزمهم حكم الاحرام ببعث الهدى ولعله إنما ورد فيمن عزمه الحج تلك السنة وإن الذين يصحبون الهدى معهم ، مهم من يحرم بمجر دبعثه ومهم من يترك الاحرام في ذلك الوقت ويؤخره إلى الميقسات ؛ ويبل لذلك أن ابن حبان لماأخرجه في محيحه بوبعليه (ذكر الاباحة للحاج ، بعث الحدى وسوقها من المدينة) فلما عبر في تبويبه بالحاج علمنا أنه فهم أن بعث الحدى المذكوركان ثمن عزمه الحج والله أعلم

مع اب الاحصاد کے ﴿ الحدیث الاول ﴾

عن نافع أَنْ عِبد الله بِن عَمر خرّج إلى مكة في الفتنة يريد الحج فقال إن

وَالْحَدَيْدِيةِ فَأَ هِلُّ بُعْدَرَةً مِنْ أَجْلِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ وَاللَّهِ الْعَلَى بُعْمَرَةً عام الْمُدُهُمَا إِلاَّ اللهِ عَلَيْدِيةً فَهُ اللَّهِ عَلَيْدِيةً فَهُ اللَّهِ عَلَيْدِيةً فَهُ اللَّهِ عَلَيْدِيةً فَهُ اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلْمَ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى

صددت عن البيت صنعناكما صنعنا مع رسول الله ﷺ فأهل بعمرة من أجل أن رسول الله عَلَيْكُ أهل بعمرة عام الحديبية ثم أن عبد الله بن عمر نظر في أمره فقال ماأمرهما الا واحد أشهدكمأنى قد أوجبت الحج مع العمرة ثم نفر حتى جاء البيت فطاف بالبيت سبعاً وبين الصفا والمروة سبعاً وأهدىورأى أَنْ ذَلَكَ مِجْزَى مُعَنَّه ﴾ (فيه) فوائد ﴿ الأُولَى ﴾ اتفق عليه الشيخان من رواية-مالك والليث بن سعد وأيوب السختياني وعبيد الله بن عمر وأخرجه البخارى من رواية عمر بن عجد بن زيد بن عبد الله بن عمر وموسى بن عقبة كلهم عن نافع عن ابن عمر ورواه البخارى أيضاً من رواية جويرة بن أسماء عن نافعأن عبيد الله بن عبد الله وسالم بن عبد الله أخبراه أنهما كما عبد الله بن عمر ليالي نزل الجيش بابن الربير الحديث ورواه النسائي كذلك إلا أنه قال عبدالله بنعبد الله وهذه الرواية تدل على انقطاع الرواية الأولى وأن بين نافع وابن عمر واسطة إن لم يكن فى بعض طرق روآية نافع التصريح أبالسماع من ابن عمر وبتقدير ذلك فهذا غير ضار لأنه إن كان ثم واسطة فقد عرفت عينه وثقته فسا ضر ذلك وروى الترمذي وابن ماجه من رواية عبد العزيز بن عجد الدراوردي عن بيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله ويتنافي (من أحرم بالحج ممرة أجزأه طواف وأحد وسعى واحد مهما حتى يحل مهما جميعاً) قال

الترمذي حديث حسـن غريبصحيح وقد رواه غير واحد عن عبيد الله بن عمرولم يرفعوه وهو أصح انتهى وكيف يجتمع للترمذي أنه أولا يصححه ثم يصح وقفه ولدله موقوف لفظاً مرفوع حكما فانه لا يقالدأياوفي بعض نسخ الترمذى الاقتصار على قوله حسسن غريب وذل البيهتي رواية ثقات ونقل ﴿ بِن عبد البر عن القائلين بأن على القارن عملين أنهم قالوا في هذا الحديث أخطأً غيه الدراوردى لأن الجماعة رووه عن عبيد الله من عمر عن نافع عن ابن عمر قوله ولم يرفعوه ثم قال ابن عبد البر وليس حملهم على الدراوردى بشيء لأنه قد تابع الدراوردي يحيى بن يمان عن الثورى عن عبيد الله بمعنى روايته والدليل على صحة مارواه الدراوردي أن أيوب السختياني وأيوب بن موسى وموسى ابن عقبة وإسماعيل بن أمية رووا عن نافع عن ابن عمر معنى مادواه الدراوددى (قات) رواية يحيى بن يمان هذه رواها الدار قطنى فى ســننه بلفظ أن النبي عَيِّكِ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى أَيْضًا مَنْ رُوايَةٌ عَبِدُ الرَّزاق عن عبيد الله بن عمر وعبد الدريز بن أبي داود عن نافع عن ابن عمر وفيه ورأى أن قضى طواف الحج والعمرة بطوافه الأولوقال هكذا صنعرسول الله عَيْنِيْكُ ورواه ابن ماجه من رواية مسلم بن خالد الزنجي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر نحوه ورواية أيوبالسختياني ومن ذكر معهرواها النسسائي عن على ابن ميمون الرق عن سفيان، وهو ابن عيينة عن أيوب السختياني وأيوب.بن موسى وإسماعيل بن أميــة وعبيد الله بن عمر عن نافع قال خرج عبد الله بن عمر فذكر الحديث ، وفيه أشهدكم أنى قد أوجبت مع عمرتى حجا وفيه ثم قدم مكة فطاف بالبيت سبعا وبين الصفا والمروة ، وقال هَكذا رأيت رسـول الله عَيْمِيْكُ فَعَلَ وَهَذَا لَهُظَ الشَّيْخِينَ مَن طَرِيقَ اللَّيْثُ عَنْ نَافَعَ عَنَ ابْنُ عَمْرُ وَرَأَى أن قــد قضى طواف الحج والعمرة بطوافه الأول وقال ابن عمر كذلك فعل رمول الله عَلَيْكِيْدُ وكذا هو في صحيح البخاري من طريق موسى بن عقبة فعزو الشيخ رحمه الله هذا المفظ في النسخة الكبرىمن الاحكام إلىمسلم فقط معترض فقد عرفت أن البخاري أخرجه من طريقين وروى الدار قطني أيضاً

من رواية سليمان بن أبي داود عن عطاء ونافع عن ابن عمر وجابر أن النبي عَلَيْتُهُ إِنَّمَا طَافَ لَحْجَتُهُ وَعُمْرَتُهُ طُوافًا وَاحْدًا وَسَعَى سَمِياً وَاحْدًا وَرُوى ابن ماجه من دواية لبث عن عطاء وطاوس ومجاهد عن جابر بن عبد الله وابن عمر وابن عباس أن رسول الله عِنْظِيْةُ لم يطف هو وأصحابه لعمرتهم وحجبهم حين قدموا إلا طوافا واحدا وكأن من ذكر تفرد الدراوردىبذلك إنماأراد تفرده بروايته من قوله عليه الصلاة والسلام فان جميع المتابعات التي ذكرناها إنمه هي من فعله عليه الصلاة والسلام ولكن الحجة قائمة على التقديرين معاو الله أعلم ﴿الثانية ﴾ قوله في الفتنة أي الكائنية بين ابن الربير رضي الله عنه والحجاج وقد صرح بذلك في دواية في الصححين قال فيها عام نزل الحجاجبان الزبير لكن في صحيح البخادي من طريق موسى بن عقبة عن نافع قال أداد ابن عمر الحجمام حجت الحرورية في عهد ابنالز بيرالحديث والحرورية طائفةمن الخوارج قاتلهم على رضى الله عنه نسبوا إلى حروراء بالمد والقصر وهو موضع قريب مر الكوفة كان أول مجتمعهم وتحكيمهم فيها وهذا ينافى الرواية المتقدمــة فان الحجاج لم يمكن مهموكأته سمى الحجاجومن معه حرورية لخروجهم على الامام الواجب الطاعة وهو ابن الزبير رضي الله عنه ﴿ الثالثة ﴾قوله يريدا لحج كيف يجتمع مع قوله بعده فأهل بعمرة ؟ وجوابه أن إهلا له بعمرة لا ينا في كونه خرج يريد الحج فالمريد للحج قد يحرم من الميقات بعمرة ثم من مكة بحجة وهو المتمتع ، وقد يحرم بعمرة ثم يدخل عليها الحج كما فعل ابن عمر رضيالله عنهما في هذه القضية وهوأحد قسمي القران ، وفي دواية أخرى في الصحيح خرج في الفتنة معتمرا فجعله معتمراً باعتبار ابتداء فعله ومريدا للحج باعتبار مَالَ حاله ولعله كان خرج أولا بنية الاحرام ابتداء بالحج ثم لما بلغه خسبر الفتنة قبل وصول الميقسات أحرم بعمرة فسماد مريداً للحج باعتبار ابتداء قصده ، والله أعلم ﴿ الرابه َ ﴾ قوله إن صددت عن البيت صنعنا كما صنعنا مع رسول الله وَلَيْكُ إنما قال هـذا الكلام بعـدأن قيل له إن الناس كائن بيهم قتال وإنا نخاف أن يصدوك عن البيت كما هو في

رواية أخرى فى الصحيحين وقوله : كما صنعنا مع رسول الله عِيْسِيْلَةٍ أَى حين حالت كفار قريش بينه وبين البيت كما هو في الصحيحين والمراد عام الحديبية والمراد عا صنعوه الاحلال عند الاحصار وقد صرح بذلك في قوله في دواية البخاري من طريق جويرة عن نافع ولفظها فحال كفار قربش دون البيت فنحر النبي ﷺ هديه وحلق رأسه وقصر أصحابه ، وذكر النووي في شرح مسلم في معناه مثل ماذكرته فقال : الصواب في معناه أنه أراد إن صددت وأحصرت تحللت كما تحللنا عام الحديبية ، وقال القـ اضى عياض : يحتمل أنه أراد أهل بعمرة كما أهل النبي مُتَنِيِّكُ بعمرة في العام الذي أحصر ، قال ويحتمل أنه أراد الأمرين قال وهو الأظهر قال النووي وليس هو بظاهر كما ادعاه ؛ بل الصحيح الذي يقتضيه سياق كلامه ماقدمناه (قلت) وقد عرفتاً نه مصرح به في صحيح البخاري وكيف يستقيم ماذكره القاضي مع أن إهلاله بعمرة لم يكن بعد صده و إنما فعل ذلك من أول إحرامه والذَّى يَتَرْتُبُ عَلَى الصد إنَّمَا هُو الاحلال وقد نص على هذا التفسيرالشافعي رحمه الله فقال يعني أحللنا كماأحللنا مع رسول الله وَيُتَالِينُ عام الحديبية حكاه البيهتي في المعرفة ﴿ الحامسة ﴾ فيهأن من أحصره العدو ، أي منعه عن المضي في نسكه ســواء كان حجاً أو عمرة جاز له التحلل بأن ينوى ذلك وينحر هديا ويحلق رأســـه أو يقصر والتحلل بأحصار العدو مجمع عليه في الجملة حكاه ابن المنذر عن كل من يحفظ عنه من أهل العلم وبه قال الأثمة الاربعة وإن اختلفوا في تفاصبل وتفاريع (منها) أنه هل يشيَّرط في جواز التحلل ضيق الوقت بحيث يبأس من إتمام نسكه إذ لم يتحلل أولا يشترط ذلك بل لهالتحلل مع اتساع الوقت؟ لم يشترط الشافعية ذلكُ وهوالذىيدل عليه فعله عليه الصلاة والسلام فى الحديبية فان إحرامه إعماكان بعمرة وهى لايخشى فواتها وقال المالكية متى رجى زوال الحصر لم يتحلل حتى يبقى بينه وبين الحج من الزمان مالايدرك فيه الحج لوزال حسره فيحل حينتذعندا بن القاسم وابن الماجشون وقال أشهب لايحل الى يوم النحر ولا يقطع النلمية حتى يروح الناس الى عرفة (ومنها) أن اشافعية والحنابلة لم يُمرقــوا في جواز التحلل بين أن

يكوزالاحصار قبل الوقوف بمرفة أو بعده وخصالحنفية والمالكية ذلك بما إذا كان قبل الوقوف (ومنها)أنهم اختلفوا في أنه هل يجب على المحصر اراقة دمأم لا ، فقال جمهور العلماء بوجوبه وبه قال أشهب من المالكية وقال مالك لايجب، وتابعه ابن القاسم صاحبه (ومنها) أن القائلين بوجوب الدم اختلفوا في محل إراقته فقال انشافه ية و الحنابلة يريقه حيث أحصر ولو كان من الحلاأنه عليه العلاة والسلام كذلك فعل في الحسديبية ودل على الاداقة في الحسل قوله تعالى(والهدى معكونا ان يبلغ محله) فدل على ان الكفار منعوهم من إيصاله إلى عمله وهو الحرم ذكر هذا الاستدلال انشافعي وقال عطاء وابن اسحق بل نحر بالحرم وخالفهما غيرها من أهل المفاذى وغيرهم وقال الحنفية لايجوز ذبحه إلا فى الحرم فيرسله مع إنسان ويواعده على يوم بعينه فاذا جاء ذلك اليوم تحال ثم قال ابو حنيقة يجوز ذبحه قبل يوم النحر وقالصاحباه يختص ذبحه في الاحصار عن الحج بيوم النحر ، ومنها أنهم اختاهوا في وجوب الحلق أو التقصير فقال به الشافعية بناء على المشهور عندهم أنه نسك ؛وقال به أبو يوسف وهو رواية عن احمد والمشهور عنه أنه لايجب ؛ وبه قال أبو حنيفة ومحمد بن الحسن (ومنها) أنهم اختافوا في أنه هل يجب عليه القضاء أم لا؟ فأوجب الحنفية القضاء بل زادوا فقالوا إن على المحصر عن الحج حجة وعمرة ؛ وعلى المتارن حجة وعمرتين ؛ ولم توجب الشافعية والمالكية القضاء ؛ وعن أحمد أبن حنبل روايتان: قالوا فان كان حج فرض بني وجوبه على حاله ؛ وبالغ ابن الماجشون وأبعد فقال : يسقط عنه ورأى ذلك بمنزلة إتمام النسك على وجهه فهذه فروع لاند في الكلام على الاحصار من معرفتها وبسط الكلام فيها محال على مواضعه من كتب المقه والخلاف بوبقيت له فروع لانطول بذكرها إذ ليست في الاضطرار اليها كالمذكورة هنا ؛ والله أعلم . ﴿ السادسة ﴾ مورد انسم في قضية الحديبية إعماهو في الأحصار بالعدو فلو أحصره مرض منعه من المضى في نسـك لم يتحلل عند الجمهور، وبه قال مالك والشافعي وأحمد ، وقال (أبو حنيقة الاحصار بالمرض كالاحصار بالعدو

عَالُوا وقوله تعالى (فان أحصرتم فها استيسر من الهدى) إنما ورد في إحصار المرض لأن أهل اللغة قالوا: يقال أحصره المرض وحصره العدو فاستعال الرباعي في الآية يدل على إرادة المرض ؛ وما نقاوه عن أهل اللغة حكاه في المشادق عن أبي عبيد وابن قتيبة ؛ وقال القاضي اسمعيل المالكي إنه الظاهر وحكاه في الصحاح عن ابن السكيت والأخفش قال: وقال أبو عمر الشيباني حصرني الشيء وأحصرني حبسني انتهي ؛ فجعلهما لغتين بمعني واحد ؛ وقال فى النهاية يقال أحصره المرض أو السلطان إذا منعه عن مقصده فهو محصر ؛ وحصره إذا حبسه فهو محصور ؛ وحكى ابن عبد البر التفصيل المتقدم عن الخليل وأكثر أهل اللغة ثم حكى عن جماعة أنه يقال حصر وأحصر بمعنى واحد في المرض والعدو جميعا ؛ قال واحتج من قال : هذا من الفقهاء بقول الله تمالى (فان أحصرتم) وإنما أنزلت في الحديبية انتهى ؛ وقال الشافعي دحمه الله لم أسمع ممن حفظ عنه من أهل العلم بالتفسير مخالفا فيأن هذه الآية وْلَتُ بَالْحَدِيبَةُ حَيْنُ أَحْصَرُ النِّي عَلَيْكِيْرٌ فَسَالُ الْمُشْرِكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ البيت ، وفي البخاري عن عطاء الاحصار من كل شيء بحسبه ونمن ذهب الى التعميم هي ذلك ابن حزم الظاهري ﴿السابعة﴾ محل منع التحلل في الاحصار بالمرض ماإذا لم يشترط في ابتداء الاحرام التحلل به فأن شرط ذلك فسيأتي الكلام عليه في الحديث الذي بعده ﴿ الثامنة ﴾ قوله فأهل بعمرة أي رفع صوته بالتلبية بها وقوله من أجل بفتح الهمزة وكسرها لغتان أشهرها الأولى والحديبية قرية قريبة من مكة سميت ببئر هناك ؛ والمشهور فيها تخفيف الياء وكثير من المحدثين يشددها والمراد العام الذي صد فيه النبي عَلَيْكُ عن البيت ووادعفيه أهل مكة وهو سنةستمن الهجرة والممي أذابن عمر رضي الله عنهما أحرم بعمرة اقتداء به عليه الصلاة والسلام في أنه أحرم تلك السنة بعمرة ﴿ الناسعة ﴾ قوله (ماأمرهما إلا واحد) قال النووى في شرح مسلم يعني في جواز التحللمنهم بالاحصار قال : وفيه سحة القياس والعمل به وأن الصحابة دضى الله عنهم كانوا يستعملونه فالهذا قاس الحج على العِمرة لأن النبي عَلَيْكُ اللَّهِ

إنما تحلل منالاحصار عام الحديبية من إحرامه بعمرة واحدة (قات) ماذكره. في معنى كلام ابن غمر لايتعين فقد يكون معناه ماأمرهما إلا واحد في إمكان. الاحصار عن كل منها فكأنه كان أولا رأى الاحصاد عن الحج أقرب من. الاحصار عن العمرة لطول زمن الحجوكثرة أعماله بخلاف العمرة ؛ ويدل لهذا قوله في رواية عبيد الله بن عمر عن نافع بعد قوله ماأمرهما إلا واحد إن حيل ببني وبين العمرة حيل بيني وبين الحج وهو في الصحيح ﴿ العاشرة ﴾ قوله أشهدكم أني قد أوجبت الحج مع العمرة أى ألزمت نفسى ذلك ؛ والايجاب هنا بمعنى الالزام وإنما قال ذلك لتعليم من أراد الاقتداء به فان الاشهاد في مثل هذا لايحتاج اليه ولا التلفظ بذلك والنية كافية في صحة الاحرام ﴿ الحادية عشرة ﴾ فيه جواز إدخال الحج على العمرة وبه قال جمهور العلماء من السلف والخلف وهو قول الآئمة الاربعة لـكن شرطه عندهم أن يكون قبل طواف العمرة ثم اختلفوا فقال الشافعية والحنابلة الشرط فى صحته أن يكون قبل الشروع في الطواف وبه قال أشهب من الماليكية وصوبه ابن عبد البر وقال الحنفية الشرط أن يكون قبل مضى أكثر الطواف فتى كان إدخاله الحج على العمرة بعد مضى أربعة أشواط لم يصح ، وقال ابن القامم يصح ما لم يكمل الطواف وعنه رواية أخرى مالم يركع ركعتي الطواف ، وقال القاضي أبو محمد من المالكية يصح مالم يكمل السعى ،فهذا مع ماتقدم عن أشهب أربعة أقوال عند المالكية ، وشذ بعض الناس فنع إدخال الحج على العمرة وَقال لايدخل إحرام على إحرام كما لايدخل صلاة على صلاة ؛ وحكاه ابن عبد البر عن أبي. ثور ثم نقل الاجماع على خلافه ؛ وأما إدخال العمرة على الحج فنعه الجمهود ، وهو قول مالك والشافعي وأحمد وجوزه أبو حنيفة وهو قول قديم للشافعي ﴿ الثانية.عشرة ﴾ قوله ثم نفذ بفتح الفاء وبالذال المعجمة أي مضي وسار واستمر على حاله حتى وصل الى البيت ﴿ الثالثة عشرة ﴾ وفيه أن القادن. يقتصر على طواف واحد وسعى واحد وبه قال الجمهور وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد واسحق ، وقال أبو حنيفة يجب عليه طوافان وسعيان وهن

دواية عن احمد وبه قال سفيان الثوري ، وحكى الأول عن ابن عمر وابن عباس وجابر وعائشة وعطاء وطاوس والحسن والزهرى ومجاهد وحكي الثاني عن أبي بكر وعمر وعلى وابن مسمود والحسن بن على ولم يصح علهم وبه قال ابراهيم النخمى والأسود بن يزيد وأبو جعفر الباقر والشمبي والحكم وحماد ابن أبي سليان والأوزاعي وابن أبي ليلي والحسن بن صالح بن حي واحتج هؤلاء بما رواه الدار قطني والبيهتي منطريق الحسن بن عمارة عن الحكم عن مجاهد قال : (خرج ابن عمر يهل بعمرة وهو بتخوف أيام نجدة أن يُحبس عن البيت فلما سار أياما قال : ماالحصر في العمرة والحصر في الحج إلا واحد فضم إليها حجة فلما قــدم ماف طوافين طوافا لعمرته وطوافا لحجته ثم قال هَكَذَا رأيت رسول الله ﷺ فَعَلَى فَعَلَى الكُن هذه رواية ضعيفة جدا ومع ذلك فعى شاذة قال الدارقطني لم يروه عن الحكم غير الحسن بن عمارة وهو متروك وقال البيهق الحسن بن عمارة أجمع أهل النقل على ترك حديثه لكثرة المناكير في رواياته وكيف يصح هذا عن ابن عمر وقدثبت أنه طاف لهما طوافا واحدا في هذه السنة كاسبق ﴿ إلرابعة عشرة ﴾ فيه أنالقارن يهدى كالمتمتع وبه قال العلماء ، من فضل مِنهم القران على غيره ، ومن جعله مرجوحا ؛ ومن قال باتيان القارن بأُمَّمال النسكين، ومن قال بالاقتصار على عمل واحد، وحكى الحناطي من أصحابنا قولا قــديما عن الشافعي : أنه يجب عليه بدنة وهو شاذ وروى على بن عبد العزيز عن القعنبي عن مالك في هــذا الحديث وأهدى شاة فزاد ذكر الشاة قال ابن عبد البر وهو غير محفوظ عن ابن عمر ، والدليل على غلطه أن ابن عمر كان مذهبه فيما استيسرمن الهدى بقرة دون بقرة أو بدنة دون بدنة، ذكره عبد الرزاق عن عبيد الله بن عمر عن نافع عنهوروى مالك عن نافع عن ابن عمر قال (ما استيسر من الهدى) شاة وعليه العلماء انتهى،وذكر ابن حزم الظاهري أنه لاهدي على القارن ﴿ الخامسة عشرة ﴾ قال ابن عبد البر: فيه أنه يجوز للرجل أن يخرج للحج في الطريق المخوف إذا لم يوقن بالسوء ودجي السلامة وليس ذلك من ركوب الذرر ﴿ السادسة عشرة ﴾ قال ابن

وعن عُروَةَ عن عائشة قالت «دخلَ النبُّ مَيَّالِيَّةِ على ضُباَعة ابنة الزُّبَرْ بنِ عبدِ الطَّلِبِ فقالَت إنى أريدُ الحَجَّ وأنا شَاكية فقالَ النبُّ عَلِيَّةِ حجِّى واشتَر طِيْ أَنَّ عِلِيٍّ حيثُ حَبْسَتَنِي »قالَ النسائيُ

عبد البر فيه حجة لمالك في قوله إن طواف القدوم إذا وصل بالسمى يجزىء عن طواف الافاضة لمن تركه جاهلا أو نسيه حتى رجع إلى بلده وعليه الهدى قال ولا أعلم أحدا قاله غيره وغير أصحابه (قلت) هر مقتضى قوله في حديث ابن عمر من طريق الليث عنِ نافع ورأًى أن قــد قضى طواف الحج والعمرة بطوافه الأول وقال ابن عمر كذلك فعل رسول الله عِنْسِيْنَةُ وهو في الصحيحين كما تقدم بل مقتضاه الأجزاء بدون الجهل والنسيان فيحتاج المالكية وغيرهم إلى الجواب عنه فان أعمال العمرة قد اندرجت في الحج عند القائل بذلك وطواف الحج لايجيء وقته إلا يوم النحر فان كان أحد يقول إن طواف العمرة يقوم مقام طُواف الحَج ويكون الطواف المأتى به أولا لم يقصد به القدوم وانما قصد به طواف الركنّ للعمرة وسدعن طواف الحج استقام ذلك وإلا أشكل جداوالله أعلم وقال النووى في شرح مسلم في قوله عنده من طريق عبيد اللهبن عمر عن أفع ثم لم يحل منهما حتى حل منهما بحجة يوم النحر _ معناه حتى أحل منهما يوم النحر بعمل حجة مفردة انتهى وهو حسن ولعل قوله في تلك الرواية بطوافه الأول أراد به السعى فهو طواف بين الصفا والمروة فهو الذى اكتنى بالاتيان به أولا أما الطواف بالبيت فلا بد من الاتيان به يوم النحر ويدل لذلك مافى صحيح مسلم وغسيره عن حابر قال لم يطف النبي عَلَيْكُ فَهُمُ وَلَا أصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافا واحدا طوافه الأول وقال البيهتي في سننه حديث عائشة المتفق عليــه (وأما الذين كانوا جمعوا الحيج والعمرة فأبما طافوا طوانا واحداً) أُدادت السعى بين الصفا والمروة وذلك ّ بين فى رواية جابر يؤيدالحديث الذى قدمته والله أعلم

﴿ الحديث الثاني ﴾

عن عروة عن عائشة قالت « دخل النبي عَلَيْتُ على ضباعة بنت الربير بن عبد المطلب فقالت إنى أريد الحج وأنا شاكية ، فقال النبي وَلِيْتُ حجى

(الأأعلمُ أحداً أسندهُ عن الزّهْرِئ عَيرَ معْمَرٍ) وقالَ الأُصَيْلِيُّ لاَ يَثْبُتُ فَالاَشْرِاطِ إِسنادٌ صحيب وهذا غلط فاحِشْ منَ الأُصَيْلِيُّ وقالَ الشّافعيُّ بعد أنْ رواهُ مُرْسلاً «لو تَبَتَ لم أعْدُهُ الي غيرِهِ » وقالَ الشّافعيُّ بعد أنْ رواهُ مُرْسلاً » وزادَ مسلمٌ في روايةٍ من عبيس وقد ثبت ويلهِ الحدُ فالشافعيُّ قائلٌ به وزادَ مسلمٌ في روايةٍ من حديثِ ابنِ عبّاس (فأد ركّتُ) وزادَ النّسائيُّ (فانَّ بكِ على ربّكِ ماستَّنْ مَنْ ابنِ عبّاس (فأد ركّتُ) وزادَ النّسائيُّ (فانَّ بكِ على ربّكِ ماستَّنْ مَنْ أَدِيدُ أَدِيدُ وَالبَيمِقِّ من حديثِ صَبْبَاعَةَ «قاتُ يارسولَ ماستَّنْ أَدِيدُ أَدِيدُ إِنْ اللّهُ إِنِي أَهْلِ اللّهُ إِنْ أَهْلِ اللّهُ إِنْ أَهْلِ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللللّهُ الللللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ اللللللّهُ اللللللللّهُ الللللللّهُ الللللّهُ اللللللللّهُ الللّهُ اللللللللّهُ الللللللّهُ الللللللللللللّهُ الللللللللّهُ اللللللللللللللللللللللللللللللّهُ اللللللللّهُ

واشترطى أن محلى حيث حبستنى » (فيه) فوائد ﴿ الأولى ﴾ أخرجه مسلم والنسأي من هـذا الوجه من رواية عبد الرزاق عن محر عن الزهرى عن عروة عن ائشة وأخرجاه أيضا من رواية عبدالرزاق عن معمر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة وأخرجه البخارى ومسلم من رواية أبي أسامة حماد ابن أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة ورواه ابن ماجه من رواية محد بن فضيل ووكيم كلاها عن هشام عن أبيه عن طائبة ورواه النافعى عن ابن عينة عن هشام عن أبيه مرسلا وقال لو ثبت حديث عروة عن الذي ويتيان في الاستثناء لم أعده إلى غيره ، لأنه لا يحل عندى خلاف ماثبت عن رسول أفه والله البيهق أما حديث ابن عينة فقد رواه عنه عبد الجبار بن العلاء موصولا بذكر عائشة فيه ، وثبت وصله أيضا من جهة أبي أسامة حماد بن أسامة أخرجه البخارى ومسلم وثبت عن معمر عن الزهرى عن عروة عن عائشة وعن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أخرجه مسلم وعن عطاء وسعيد ابن جبير وطاوس وعكر مة عن ابن عباس عن الذي وسميد أسنه الاربعة ورواه ابن في صحيحه والدار قطنى من رواية عبيد بن عمر عن القامم بن محمد عن القامم بن محمد عن القامم بن محمد عن الذه في صحيح حبان في صحيحه والدار قطنى من رواية عبيد بن عمر عن القامم بن محمد عن المارجة ورواه ابن في صحيحه والدار قطنى من رواية عبيد بن عمر عن القامم بن محمد عن المارة من علاء وسعيد حبان في صحيحه والدار قطنى من رواية عبيد بن عمر عن القامم بن محمد عن النهم بن محمد عن القامم بن محمد عن النه من محمد عن القامم بن محمد عبان في صحيحه والدار قطنى من رواية عبيد بن عمر عن القامم بن محمد عن القامم بن محمد عن القامم بن محمد عن القامم بن محمد عن القام به محمد عن القام به محمد عن القام بن محمد

بالحج إِنْ أَذِنْتَ لِي بِهِ وأَعَنْتَنَى عليهِ ويسَّرْتَهُ لِي ، وإِنْ حَبَسْتَنَى » رَالِتَرْمَذِي قَفُمْرَةٌ ، وإِنْ حَبَسْتَنَى عَنْهُما جَيْعاً فَحِلِي حَيثُ حَبَسْتَنَى » رَالِتَرْمَذِي قَامَعُ وَالْمَسَائِي عَنْ ابِنِ عُمَرَ أَنْهُ كَانَ يُشْكِرُ الاستراط في الحج وصححهُ والنسائِي عن ابِنِ عُمَرَ أَنْهُ كَانَ يُشْكِرُ الاستراط في الحج ويقولُ : (أليس حسبُكُم شَنَّةَ وَيقولُ : (أليس حسبُكُم شَنَّةَ وَيقولُ : (أليس حسبُكُم شَنَّةَ وَقال : (أليس حسبُكُم شَنَّةً وَيقولُ اللهِ عَلَيْقَةً إِنْ حَبِسَ أَحَدُكُم عِنِ الحَجِّ طَافَ بالبينتِ وبالصفا رسولِ اللهِ عَلَيْقَةً إِنْ حَبِسَ أَحَدُكُم عِنِ الحَجِّ طَافَ بالبيتِ وبالصفا والمرورة بثمَّ حَلَّ مَنْ كُلِّ شَيْءٍ حَتَى يَحْجً عاماً قابلاً فَهُدى أو يصوم والمرورة بثمَّ حَلَّ مَنْ كُلِّ شَيْءٍ حَتَى يَحْجً عاماً قابلاً فَهُدى أو يصوم إِنْ لَمْ يَجِدْ هَذَيَا

عائشة وقال ابن حزم قد صح وبالغ في الصحة فهو قوله وفي الباب أيضا عن أسماء بنت أبي بكر أو سعدى بنت عوف دواه ابن ماجه على الشك هكذا وجابر ،دواه البيهتي وقال ابن حزم في الحلي بعد ذكر هذه الأحاديث سوى حديث أسماء أو سعدى فهذه آثار متظاهرة متواترة لايسع أحدا الخروج عنها وقال النسأى لا أعلم أحدا أسنده عن الزهرى غير معمر وقال في موضع آخر لم يسنده عن معمر غير عبد الرزاق فيا أعلم وأشار القاضى عياض إلى تضعيف الحديث فانه قال قال الأصيلي لاينبت في الاشتراط اسناد صحيح ، وقال قال النسأني قال لا أعلم أسنده عن الزهرى غير معمر ، قال النووى في شرح النسأني قال لا أعلم أسنده عن الزهرى غير معمر ، قال النووى في شرح مسلم وهذا الذي عرض به القاضي وقاله الأصيلي من تضعيف الحديث غلط فاحش جدا نبهت عليه لئلا يفتربه : لأن هذا الحديث مشهور في صحيحي البخارى ومسلم وسنن أبي داود والترمذي والنسائي وسائر كتب صحيحي البخارى ومسلم وسنن أبي داود والترمذي والنسائي وسائر كتب الحديث المعتمدة من طرق متعددة بأسانيد كثيرة عن جماعة من الصحابة وفيا ذكره مسلم من تنويع طرقه أبلغ كفاية وقال والدى رحمه الله في شرح

الترمذي والنسائي لم يقل بانفراد معمر به مطلقاً بل بانفراده به عن الرهري ولايازم من الانفراد المقيد ، الانفراد المطلق ، فقد أسنده معمر وأبو أسامة وسفيان بنعيينة عن هشام عن أبيه عن عائشة وأسنده القاسم عنها ولو انفردبه معمر مطلقا لم يضره وكم في الصحيحين من الانفرادولا يضر إرسال الشافعي له فالحكم لمن وصل ، هــــذا معنى كلامه ﴿ الثانية ﴾ ضباعة بضم الضاد المعجمة بعدها باء موحدة مخففة وبعد الآلف عين مهملة بنت الربير بن عبد المطلب ابن هاشم هي بنت عم النبي عَلَيْكُ وأما قوله في رواية ابن ماجه من حديث أسماء أو سعدى دخل على ضباعة بنت عبد المطلب فهو وهم لايتأول بمسا قاله والدى رحمه الله في شرح الترمذي من أنه نسبة إلى جدها كقوله عليه الصلاة والسلام أنا ابن عبد المطلب: لأنه عقب ذلك بقوله فقال: ما يمنعك ياعمتاه من الحج ؛ فدل على أنه بني على أنها بنت عبد المطلب حقيقة حتى تكون مته عليه الصلاة والسلام ، وهو وهم قال الزبير بن بكار وليس للزبير بقية إلا من بنتيه أمالحكم وضباعة انتهى وكانت تحت المقداد ابن الاسودكما هو مصرح به في رواية الصحيحين وبسبب ذلك أورد البخاري هــذا الحديث في كتاب النكاح في باب (الاكفاء في الدين) يشير إلى تزوجها بالمقداد وليس كفؤا لها من حيث النسب فانه كندى وليسكندة اكفاءا لقريش فضلاعن بني هاشم عند من يعتبر الكفاءة في النسب من العلماء ، وإنما هوكفؤ لها في الدين فقط ووقع فى كلام إمام الحرمين والغزالى أنها ضباعة الأسلمية وهو غلط فاحش كا قال النووى وغيره والصواب الهاشمية وليس في الصحابة أخرى يقال لهـ ا ضباعة الأسلمية ولكنهما وها في نسبتها ، نعم في الصحابة أخرى تسمى ضباعة بنت الحادث أنصادية وهي أخت أم عطية ﴿ الثالثة ﴾ دخوله عليه الصلاة والسلام على ضباعة عيادة أو زيارة وصلة فائها قريبته كما تهدم وفيه بيان تواضعه وصلته وتفقده وتتالية وهو محمول على أن الخلوة هناك كانت منتفية فانه عليه الصلاة والسلام لم يكن يخلو بالأجنبيات ولا يصافهن وإنكان لو فعل ذلك لم يلزم منه مفسدة لعصمته ، لكنهم لم يعدوا ذلك من

خصائمه فهو في ذلك كغيره في التحريم ﴿ الرابعة ﴾ قولها (فقالت آني أريد الحج) قسد يقتضى ظاهره أنها قالت له ذلك ابتداء وفي صحيح البخادى (لعلكأردت الحج) وفي صحيح مسلم من ذلك الوجه (أردت الحج) ولا منافاة فقدتكون إنماقالت إنماأريد الحج في جواب استفهامه لها وليس اللفظ صريحافى أنها قالت ذلك ابتداء وكذا قوله في رواية ابن ماجه من حديث ضباعة أنه عليه الصلاة والسلام قال لها أما تريدين الحج العام ومن رواية أسماء أو سعدى (مايمنعك من الحج) كل ذلك يقتضى أنَّ كلامها كان جوابا لسؤاله لكن في حديث ابن عباس عن مسلم وأصحاب السنن الأربعة أن ضباعة أتت رسول الله وَ الله عَلَيْنَةُ فَقَالَتَ وَهَذَا قَدْ يَنَافَى قُولُهُ فَي حَدْيَثُ عَائِشَةً دَخُلُ عَلَى صَبَاعَةً وقد يجمع بينها بأ نها أتت رسول عَلِيْكِيْةٍ ولم يكن إذ ذاك في منزله ثم جاءف دخل عليها وهي في منزله وفي حديث ابن عباس عن أبي داود والترمذي أنها قالت له فاشترط ، فقال لها نعم وهــذا يقتضى أن امره بالاشتراط ماكان الا بعـــد استئذاما ﴿ الحامسة ﴾ قولها وأنا شاكية بالشين المعجمة أى مريضة والشكوى والشكو المرض ﴿ السادسة ﴾ قوله محلى بكسر الحاء أى موضع حلولي أو وقت حلولى والمحل يقع على المسكان والزمانوقوله (حبستنى)أى منعتنىمن السير بسبب ثقل المرض ويجوز فى قوله أن الفتح وهو الظاهر المروى والسكسر على أن يكون المعنى قولى هذا اللفظ وهو إن محلى حيث حبستى ﴿السَّابِمةَ ﴾ فيه أنه عليه الصلاة والسلام أمرها أن تشترط في احرامها التحلل عند المرضوقة اختلف العلماء في هذا الامر هل هو على سبيل الاباحــة أو الاستحباب أو الايجاب وهذه الاقوال متفقة على الاشتراط في الجلة ومنهم من أنكره لعدم محة الحديث عنده كما تقدم أو لتأويله كما سيأتي وحاصل هذا الخلاف أقوال (أحدها) جواز ه وهو المشهور من مذهب الشافعي فانه نصعليه في القديم وعلق القول به فى الجديد على صحته وقد صحكما تقدم ولذلك قطع الشيخ أبو حامد بصحته وأجرى غيره فيه قولين فى الجديد أظهرهما الصحة ، وروى ابن أبي شيبة فعله عن علي وعلقمة والاسود وشريح وابي بكر بن عبد الرحمن بن

الحارث والامر به عن عائشة وعبد الله بن مسعود وعن عثمان أنه رأى رجلا واقفًا بعرفة فقال له أشارطت؟ فقال نعم ، وعن الحسن وعطاء في الحرم قالا له شرطه وروى البنيهتي الامر به عن أم سلمة وقال ابن المنذر نمن روينا عنه أنه رأى الاشتراط عند الاحرام عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب وعبد الله ابن مسعود وعمار بن ياسر وهــو مذهب عبيدة الساماني والاسود بن يزيد وعلقمة وشريح وسعيد بن المسيب وعطاء بن أبى رباح وعكرمة وعطاء بن يسار وأحمد واسحق وأبيي ثور وبه قال الشافعي إذ هو بالعراق ثم وقف عنه بمصر وبالأول أقول وحكاه ابن حزم عن جمهور الصحابة وحكاه والدى رحمه الله في شرح الترمــذي عرب جهور الصحابة والتابعين ومن بعدهم (الثاني) استحبابه وهو مذهب أحمد ذان ابن قدامة جزم بهفي المغنىوهو المفهوم من قول الحزق والمجدبن تيمية في مختصريهما عند ذكر الاحرام ويشترط أى الحرم إن لم يفهم منه الوجـوب (الثالث) إيجابه ذهب اليه ابن حزم الظاهري تمسكا بالامر (الرابع) انكاره وهذا مذهب الحنفية والمالكية ودوى ابن أبي شيبة عن هشام بن عروة قال كان أبى لايرى الاســــــراط فى الحج شيئًا وعن ابراهيم النخعي :كانوا لايشترطون ولايرون الشرطشيئًا وعن طاوس والحكم وحماد الاشتراط في الحج ليس بشيء وعن سعيد بن جبير إنما الاشتراطق الحج فيما بين الناس وعنه أيضا المستثنى وغيرالمستثنى سواء، وعن ابراهيم التيمي كان علقمة يشترط في الحج ولايراه شيئًا ، وروى الترمــذي وصحصه والنسائى عن ابن عمر أنه كان ينكر الاشتراط فى الحج ويقولاليس حسبكم سنة نبيكم ﷺ ؟ زاد النسائي في روايته أنه لم يشترط أي النبي ﷺ وهو في صحيح البخاري بدون أوله ولفظه (اليس حسبكم سنة رسول الله عليها إن حبس أحدكم عن الحج طاف بالبيت وبالصفا والمسروة ثم حل من كل شيء حتى يحج عاما قابلا فيهدى أويصوم إن لم يجد هديا) وحكى ابن المنذر انكاره عن الزهرى أيضا وحكاه ابن عبد البر عن سفيان الثورى وحكاه المحب الطبرى عن أحمد وهو غلط فالمعروف عنه ماقدمته قال ابن قدامة وعن أني حنيفة

ان الاشتراط يفيد سقوط الدم فاما التحلل فهو ثابت عنده بكل إحصار وقال ابن حزم روينا عن ابراهيم كانوا يستحبون أن يشترطوا عند الاحرام وكانوا لايرون الشرط شيئًا لوأن الرجل ابتلي، وروينا عنه كانوا يكرهونأنيشترطوا فى الحج قال ابن حزم هذا تناقض مرة كانوا يستحبون ومرة كانوا يكرهون غاقل ماني هذا ترك دواية ابراهيم لاضطرابها ﴿ الثانية ﴾ فن قال بالجـواز تمسك بهذا الحديث ورأى أن الامر به ترخيص وتوسعة وتخفيف ورفق وأنه يتعلق بمصلحة دنيوية وهي مايحصل لها من المشقة بمصابرة الاحرام مع المرض ، ومن قال بالاستحباب رأى المصلحة فيه دينية وهو الاحتياط للعبادة غأنها بتقدير عدمه قد يعرض لها مرض يشعث العبادة ويوقع فيها الخلل وهذا بعيد ، ومن قال بالوجوب حمل الامر على حقيقته وهــو أبعد من الذي قبله ولو كان واجبًا لما أخل النبي ﷺ بفعله ولا الصحابة رضي الله عنهم ولوفعلوا ذلك في حجة النبي وَلِيُطَالِينُهُ لنقل وقد صرح ابن عمر بأنه لم يشترط كما تقدم ذكره ولما لم يأمر به إلا هذه المرأة الواحدة بعد شكايتها له ، علمنا أن ذلك ترخيص حرك ذكره هذا السبب وهو شكواها ومن قال بالا نكار منهم من ضعف الحديث كما تقدم ذكره ورده ، ومنهم من أوله وفي تأويله أوجه (أحدها) أنه خاص بضباعة حكاه الخطابي عن بعضهم قال وقال يشبه أن يكون بها مرض أوحال كان غالب ظنها أنه يعوقها عن إتمام الحج وهــذا كما أذن لأصحابه في دفض الحج وليس ذلك لغيرهم وقال النووى في شرح مسلم بعد ذكره هـــذا المذهب وحملوا الحديث على أنهاقضية عينوأ فانخصوص بضباعة وحكامني شرح المهذب عن الروياني من أصحابنا ثم قال وهذا تأويل باطلو مخالف لنص الشافعي غانه إنما قال لوصح الحديث لم أعده ولم يتأوله ولم يخصه (الثاني) أنمعناه محلى حيث حبستني بالموت أي إذا أدركتني الوفاة انقطع إحرامي حكاه النووي في شرح المهذب عن إمام الحرمين ثم قال وهذا تأويل ظاهر الفسساد وعجبت من جلالة الامام كيف قاله (الثالث) أن المراد التحلل بعمرة لا مطلقا حكاه المحب الطبرى عن بعضهم ويرده حديث ضباعة الذي سنذكره في الفائد ةالخامسة

عشرة فأنَّ فيه التصريح بالتحلل للطلق عن الحج والعمرة معا وحكى ابن حزم عن بعضهم أن هذا الحديث مخالف لقوله تعالى (وأتموا الحج والعمرة لله) ولقوله تعالى (فان أحصرتم فما استيسر من الهدى) وعن بعضهم أنه مخالف لقوله عليه الصلاة والسلام (كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل) وعن بعضهم أن هذا الخبر رواهعروة وعطاءوسعيد بن جبير وطاوس وروى عنهم خلافه ، م قال ابن حزم سمعنا كم تعتلون بهذا في الصاحب فعديتموه إلى التابع وان درجتموه بلغ الينا و إلى من بعدنا فصاركل من بلغه حديث فتركه حجـة في دده ولئن خالف هؤلاء مارووا فقد رواه غيرهم ولم يخالفه وأطنب ابن حزم خالف هــذا الحديث أنه لم يبلغه قال البيهتي عندي أن ابن عمر لو بلغه حديث ضباعة في الاشتراط لم ينكره كما لم ينكره أبوه ﴿ التاسعة ﴾ قد يستدل به على أن المشترط لذلك يحل بمجرد المرض والعجز ولا يحتاج إلى إحلال وقـــد قال أصحابنا الشافعية ان اشترط التحلل بذلك فلا يحل إلا بالتحلل وإن قال إذا مرضت فأنا حلال فهل يحتاج في هذه الصورة إلى تحلل أويصير حلالا بنفس المرض؟ فيه لأصحابنا وجهان ؛ الذي نص عليه الشافعي أنه يصير حلالا بنفس المرض ودلالة الحديث محتملة نان قوله نان محلى يحتمل أن يكون معناه موضع حلى ويحتمل أن يكون معناه موضع إحلالي ﴿ العاشرة ﴾ الحديث ورد في الحج ، والعدرة في معناه، فلو أحرم بعمرة فشرط التحلل منها عند المرضكان كذلك ولاخلاف في هذا بين المجوزين للاشتراط فيها أعلم ولعل العمرة داخلة في قوله في رواية النسأني من حديث ابن عباس فان لك على ربك ما استثنيت وقد عزى ابر قدامة في المغني هـ ذا الحديث لمسلم وفيه حــذه الزيادة وليست عند مسلم ﴿ الحادية عشرة ﴾ المراد بالتحلل أن يصير نفسه حلالا فلو شرط أن يقلب حجه عمرة عند المرض فذكر أصحابنا أنه أولى بالصحة من شرط التحلل ونص عليه الشافعي وإذا جازأ بطال العبادة للعجز فنقلها إلى عبادة أخرى أولى بالجواز ﴿ الثانية عشرة ﴾ سبب

الحديث إنما هو في التحلل بالمرض لكن قوله (حبستني) يصدق بالحبس بالمرض وبغيره من الأعذاركذهاب النفقة وفراغها وضلال الطريق والخطأ فى العدد وقد صرح الشـافعية والحنابلة بأن هذه الأعذار كالمرض في جواز شرط التحال بها ومن الشافعية من خالف فيه ﴿ النالنة عشرة ﴾ ظاهر الحديث أنه لايجب عليمه عند التخلل بالشرط دم إذ نووجب لذكره، فانهوقت الاحتياج إليه وبهذاصر حالحنابلةوالظاهرية وهو الأصح عند الشافعية ومحل الخلاف عندهم في حالة الاطلاق فلو شرط التحلل بالهدى لزمه قطعا و إن شرطه بلا هدى لم يلزمه قطعا ﴿ الرابعة عشرة ﴾ ذكر الحنابلةأن هذاالشرط يؤثر في إسقاط الدم فيما إذاحبسه عدو وقال الشافعية لا يسقط دم الإحصار بهذا الشرط لأن التحلل بالاحصار جأئز بلا شرط فشرطه لاغ ومن أصحابنا من حكى فيه خلافة ﴿ الْحَامِسَةُ عَشْرَةً ﴾ روى ابن خزيمة في صحيحه والبيهتي في سننه مـــــ رواية يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن ضباعة قالت قلت يارســولــ الله إنى أريد الحج فكيف أهل بالحج؟ قال قولى اللهم إنى أهل بالحج ان أذنتك به وأعنتني عليه ويسرته لي ، وإنحببستني فعمرة وإنحبستني عمما جميعاً فحلى حيث حبستني وهذه زيادةحسنة يجب الأخذ بها ، ويقال ينبغي أند لايجوز للحاج شرط التحلل منه مطلقا إلا مم العجز عنه وعن العمرة فمع القدرة على العمرة لا ينتقل للتحلل المطلق وقدتقدم كلام أصحابنافيا لوشرط قلب الحج عمرة عند المرض والكلام الآن في وجوب ذلك ﴿ السادسة عشرة ﴾ استدل به الجمهور على أنه لايجوز التحلل بالاحصار بالمرض من غير عشرط إذ لو جاز التحلل به لم يكن لاشتراطه معنى ﴿ السابعة عشرة ﴾ ظاهرالحديث أنه لاقضاءعندالتحلل بالمرض بالشرط وبه صرح أصحابنا وغيرهم ويعود فيه قول من قال بوجوب القضاء عند الإطلاق على ماتقدم بيانه ﴿ النَّامنة عشرة ﴾ المفهوم من لفظ الشرط أنه لابد من مقارنته للاحرام فأنه متى سبقه أو تأخر عنه لم يكن شرطاً وقد مرح بذلك في قوله في حديث ابن عباس اشترطي عنداحر امك وهو بهذا اللهظ في مصنف ابن أبي شيبة وقد صرح بهذا الماوردي وغيره كما

عقله النووى في شرح المهذب وكذا قال ابن قدامة الحنبلي في المغنى يستحب أن يشترط عند احرامه انتهى ، وهوواضح ﴿ التاسعة عشرة ﴾ ظاهر الحديث أنه لا بد من التلفيظ بهذا الاشتراط كغيره من الشروطوهو ظاهر كلام أصحابنا الشافعيــة وذكر فيه ابن قدامة الحنبلي احتمالين (أحدهما) هذا قال ويدل عليه ظاهر قوله عليه الصلاة والسلام في حديث ابن عباس (قولي محلى من الأرضحيث تحبسني)(قلت) وكذا في حديث عائشة في الصحيحين (وقولى اللهم محلي حيث حبستني) (والثاني) أنه تكنى فيهالنية ووجهه بأنه تابع لعقد الاحرام والاحرام ينعقد بالنية ﴿ العشرون ﴾ قد يتشوف لحال ضباعة هل حبسها المرضأم لا ، وقد جاءفي رواية لمسلم في حديث ابن عبـــاس (فأدركت) ومعناه أنها أدركت الحج ولم تتحلل حتى فرغت اديةمنه ﴿ الحوالعشرون ﴾ قد يفهم منه أنه يتعين في الاشتراط اللفظ المذكور في الحديث وليس كذلك عِلَ كُلُّ مَا يُؤْدَى مَعْنَاهُ يَقُومُ مَقَامَهُ فَى ذَلَكُ قَالَ ابْنُ قَدَامَةً وَغَيْرُ هَذَا اللَّفَظُ مما يؤدى معناه يقوم مقامه لأن المقصود المعنى والعبارة إعا تعتبر لتأدية المعنى ثم استشهد بقول علقمة اللهم إنى أريد العمرة إن تيد برت و إلافلا حرج على وبقول شريح (اللهم قدعرفت نيتي وماأريدفان كان أمراً تتمه فهوأحب إلى وإلا فلا حرج على) ونحوه عن الأسود وقالت عائشة لعروة قل(اللهم إنى أديد الحج وإياه نويت نان تيسر وإلا فعمرة) ونحوه عن عميرة ابنزياد ﴿ الثانية والعشرون ﴾ في قوله محلىحيث حبستني أن المحصر يحلي حيث يحبس، وهناك ينحر هديه ولوكان في الحل وبه قال الشــافعي وأحمد ، وقال أبو حنيفة : لا ينحره إلا في الحرم ، وقد تقدم ذكر هذا في الحسديث الذي قبله ﴿ الثالثة والعشرون ﴾ خرج بقوله حيث حبستني ما إذا شرط التحلل بلاعذر بأنقال في إحرامه (متى شئت) أو (كسلت) خرجتوه ذا لا عبرة به بالاتفاق وممن تقل الاتفاق فيه الرويانى

مَعَ بَابُ نَزُولُ الْحَصِبُ وَبَطَحَاءُوذَى الْحَلَيْفَةُ وَمَا يَقُولُ إِذَا قَفَلَ ﴾ ﴿ الحَدِيثُ الأُولُ ﴾

عن عروة عن عائشة (أما لم تكن تفعل ذلك وقالت إنما نوله رسول الله والته لا فكان منزلا أسمح لحروجه (فيه) فوائد (لأولى دواه مسلم والنسائي من هذا الوجه من رواية عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن سالم أن النبي والبا بكروعمر وابن عمر كانوا ينزلون بالأ بطح ،قال الزهرى (أما عروة عن عائشة أنما لم تكن تفعل ذلك) الحديث واقتصر النسائى على ذكر ابن عمر وأخرجه الأئمة الستة من رواية هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت (نول الأبطح ليس بسنة إنما نوله رسول الله والترمذي ليس بسنة إذا خرج) لفظ مسلم والباقي بمعناه ولم يقل البخارى والترمذي ليس بسنة ورواه النسائي وابن ماجه من رواية ابراهيم بن الأسود عن عائشة قالت (أدلج ورواه النسائي وابن ماجه من رواية ابراهيم بن الأسود عن عائشة قالت (أدلج رسول الله والنسائي وابن ماجه من رواية ابراهيم بن الأسود عن عائشة قالت (أدلج مسلم والنسائي أن الاشارة في قوله (لم تكن تفعل ذلك) الى النرول بالأبطح مسلم والنسائي أن الاشارة في قوله كانوا ينزلون بالأبطح ؛ والمراد النرول به عند النفر الذي تقدم ذكره في قوله كانوا ينزلون بالأبطح ؛ والمراد النرول به عند النفر

يصلى الظهر يوم النَّفر بالخصبة وقالَ فدحَصَبَ رسولُ الله وَ الله وَالله وَ الله وَالله وَالهُ وَالله و

مِن منى ﴿ الثالثة ﴾ الابطح هو الوادى المبطوح بالبطحاء والمحصب بضم الميم وفتح الحاء المهملة والصاد المهملة المشددة الذي فيه الحصباء؛ والبطحاء والحصباء بمعنى واحد الحصى؛ الصغار والمراد به هنا موضع مخصوص وهو مكان متسع بينمكةومني وهو إلى منىأقربوهو اسملما بين الجبلين إلىالمقبرة قال القاضي عياض وحده من الحجون ذاهبا إلى منى ، وزعم الدراوردى أنه ذو طوى ولم يقل شيئًا ، قال النووى ، المحصب بفتح الحاء والصاد المهملتين والحصبة بفتج الحاء وإسكان الصاد والابطح والبطحاء وخيف بنى كنانة اسم لشيء واحد وأصل الخيفكل ما انحدر عن الجبل وارتفع عن المسيل وذكر ابن عبد البر أن الأبطح المذكور في حديث ابن عمر ونَّي حديث عائشة هذا وفى حـــديث أبى رافع الآتي ذكره غير المحصب والبطحاء وخيف بنى كـنانة المذكور في حديث أبي هريرة الآتي ذكره ، وأن المراد بالأول البطحاء التي بذى الحليفة قال وهذه البطحاء هي المعروفة عند أهل المدينة وغيرهم بالمعرس انتعى ، وهو مردود والصواب ماذكره النووى من أن هذه المذكورات كلها عبارة عنشي واحد، ويردماذكره ابن عبدالبر أن لفظ حديث أبي رافع عند مسلم (لم يأمرني رسول الله عِلَيْكَ أَنْ أَنْ الأَ بطح حين خرج من مني ولكن جئت فضرٰبت قبته فجاء فنزل) فهذا صريح في أن المراد بالأ بطح المكان الذي عندمني ﴿ الرَّابِعَةُ ﴾ إذا تقرر انالاً بطح هو المحصب الذي عند مني فكون عائشة رضي الله عنها لم تكن تنزله عند النفر يحتمل أن يكون لاعتقادها أنه ليس من المناسك وإنكان سنة مستقلة ويحتمل أنه لاعتقادها أنه ليس مستحبا أصلا

وحينئذ فنرول النبي عَلِيْكِيْنِ به يحتمل أن يكون جرى اتفاةالاعن قصد كغيره من منازل الحج ويحتمل أنه مقصود لكن لمصلحة دنيوية ويؤيدالاحتمال الاول حديث أبي دافع المتقدم فانه ذكرفيه أنه عليه الصلاة والسلام لميأمره بذلك ويؤيد الاحتمال الثانى قول عائشة رضى الله عنها إنه عليه الصلاة والسلام إعانز له لكونه أسمح لخروجه فدل على أنه قصد ذلك لهذا المعنى لالكونه قربة ويدل على أن النزول فيه كان بالقصد حديث أبى هريرةوهو فى الصحيحين قال قال رسول الله عَلَيْنَا فِي الغديوم النحر وهو بمني) نحن نازلون غداً بخيف كنانةحيث تقامموا على الكفر) وفي صحيح البخاري أيضاً عن أسامة بن زيد قال(قلت يارســول الله أين تُنزل وذلك في حجت قال وهل ترك لنا عقيل منزلا ؟ نحن نازلون غدابخيف بىكنانة حيث تقاسمو اعلى الكفر)يعنى بذلك المحصب وحينئذ فنحتاج إلى الجواب عن حديث أبي رافع وقد يجاب عنه بأنه إنما نغي أمر النبي عَلَيْكُ له بذلك و لعله بلغه كلام النبي عَلَيْكُ أُو سمع كلامه ففعل ذلك بغير أمره أووفق لما أداده النبي ﷺ من غير أن يأمره به وأيضاً فانه إنما نني أمره بذلك حين خروجه من مني فلعله أمره بذلك فيوقت آخر وهذا بعيد(فان قلت) فني رواية أحرى للبخاري من حديث أبي هريرة منزلنا إن شاء الله إذا فتح الله الخيف حيث تقاسموا على الـكفر وهذه تدل على أنه قاله في الفتح وذكر البخارى في حديث أبي هريرة أيضاأن ذلك كان حين أراد الني عَلَيْ الله عَنيانها فهذه تقتضي از المراد نصره في حنين لافي الفتح وفي دواية للبخاري في حديث أسامة (منزلنا إن شاء الله إذا فتح الله الخيف) (قلت) قد جمع بينها الحب الطبرى بأن ذلك جرى منه عليه الصلاة والسلام مرات فقال: تكرر منه هــذا القول في استقبال فتح مكة وهو أول أوةات غلبة دين الله تعالى على الكفر وتنكيس رأس الكفر بها ءثم قاله حسين أراد غزو هوازن بحنين ثم قاله في حجة الوداع وقال ذلك في الاوةات المذكورة شكرا لله تعالى واظهاراللدين وحكم الاسلام حيث تقاسموا على الكفر وحيث أظهروا الكفر انتهى ومعنى قوله حيث تقاسموا على الكفر تحالفوا وتعاهدوا عليـه وهو تحالفهم على اخراج النبي ﷺ و بني هاشم و بني المطلب من مكة إلى هــــــذا الشعب وهو

خيف بى كنانة وكتبوا بينهم الصحيفة المشهورة وكتبوا أنواها من الباطل وقطيعة الرحم والكفر فأرسل الله تعالى عليها الأرضة فأكات كل ما فيها هن كفر وقطيعة رحم وباطل، وتركت مافيها من ذكر الله تعالى فأخبر جبرائيل . عليه السلام الذي عَيْسَالِيَّةِ بذلك فأخبر به النبي عَيْسَالِيَّةِ عمه أبا طالب فجاء اليهم أبو طالب فأخبرهم عنه عليالية بذلك فوجدوه كما أخبر، والقصة مشهورة وهسفا يقتضى أنه عليه الصلاة والسلام فعل النزول هناك قصدا لهسذه المصلحة الدينية وهو الشكر لله تعالى على إظهار الدين ودحض الكفر وإعلاء كَلَّةَ الله تعالى واتمام نعمته على المسلمين وقد تقدم كلام الحب الطبرى فى ذلك وقال النووى في شرح مسلم قال بعض العلماء كان نزوله عليه الصلاة والسلام هناك شكرا لله تعالى على الظهور بعد الاختفاء وعلى إظهار دين الله تعالى ﴿ الْحَامِسَةُ ﴾ ِذهب أكثر العاماء إلى أنه يستحب للحاج إذا فرغ من الرمى ونفر من منى أن يأتي الحصب وهو المكان المتقدم ذكره وينزل به ويصلى به الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويبيت به ليلة الرابع عشر وفي صحيح البخارى وغيره عن أنس بن مالك (أن النبي عَلَيْكُ صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء ثم رقسد زقدة بالمحصب ثم ركب إلى البيت فطاف به) وفي صحيح مسلم عن نافع أن أبن عمر كان يرى التحصيب سنة وكان يصلى الظهر يوم النفر بالحصبة قال أفع قد حصب رسول الله عليها والخلفاء بعده وفي صحبح البخادى من دواية خالد بن الحارث قال سئل عبيد الله عن الحصيب لحدثنا عن فافع قال نزل بها رسول الله عليه وعمر وابن عمر وعن نافع أن ابن عمر رضى الله عنهما كان يصلى بها يعنى المحصب الظهر والعصر أحسبه قال والمغرب قال خالد لا أشك في المشاء ويهجم هجمة ويذكر ذلك عن النبي ﷺ قالوا ولو ثرك الذول به فلا شيء عليه ولا يؤثر في نسكه لأنه سنة مستقلة ليس من سنن الحج وماذكرته من استحباب النزول به هو قول الأئمة الأربعة وتقدم من صحيح مسلم عن أبى بكر وعمر وابنه أنهم كأنوا يفعلون ذلك _ م ١٠٢ _ طرح تثريب خامس

وإن كانت تلك الرولية مرسلة لا نها من رواية سالم فقد روى مسلم أيضًا من رواية نافع عن ابن عمر أن النبي عَلَيْكَ وأبا بكر وعمر كانوا ينزلون بالا بطح ورواه الترمذي وابن ماجه وفيه زيادة ذكر عثمان وفي مصنف ابن أبي شيبة أن عمر قال يا آل خزيمة حصبوا ليلة النفر، وعن الأسود أنه نزل بالأ بطح فسمح دماء فنظر فاذا هو ابن عمر يرتحل وعن سعيد بن جبير أنه لما نفر أتي الأبطح حين أقبل من منى وعن ابراهيم النخمى إذا انتهى إلى الأبطح فليضع رحله ثم ليزر البيت وليضطجع فيسه هنيهة ثم لينفر وعن طاوس أنه كان يحصب فى شعب الخور وأنكر التحصيب وجماعة من السلف فروى الشيخان وغسيرها عن ابن عباس قال ليس التحصيب بشيء إنما هو منزل نزله رسول الله علي وفي مصنف ابن أبي شيبة أنه كان لا ينزل الا بطح وقال إنما فعله رسول الله عَيْنَاتِينَ لأنه انتظر عائشة وعن طاوس وعطاء ومجاهد وعروة ابن الزبير وسميد بن جبير أنهم كانوا لايحصبون وعن مجاهد أيضا أنه أنكره وقال ابن المنسذر كانت عائشة لا تحصب هي ولا أسماء وكان سعيد بن جبير يفعل ذلك ثم تركه وقال النووى فى شرح مسلم كان أبو بكر وعمر وابن عمر والخلفاء رضى الله عنهم يفعلونه وكانت عائشة وابن عباس لا يقولان به ويقولان هو منزل اتفاقى لا مقصود فحصل خلاف بين الصحابة رضى الله عنهم ومسذهب مالك والشافعي والجمهور استحبابه وأجمعوا على أن من تركه لاشيء عليـــه انتهى لكنه في شرح المهذب حكى عن القاضى عياضانه قال الذول بالمحصب مستحب عند جميع العلماء وهو عند الحجازيين آكدمنه عند الكوفيين وأجمعوا على أنه ليس بواجب انتهى ولم يعترضه فى نقل الاتفاق وأخــذ ذلك منه الحافظ زكى الدين عبد العظيم فقال وهو مستحب عندجيع العاماء قال والدى رحمالله في شرح الترمذي وفيها قاله نظر فان الترمذي حكى استحبابه عن بعض أهـــل العلم ثم حكى كلام النووى المتقدمثم قال وهذا هو الصواب (قات) وقال ابن عبد الـبر في الاستذكار هو عند مالك وجماعة من أهــل المــلم مستحب إلا أنه عند مالك والحجازيين آكد منه عند الكوفيين والكل مجمع على أنه

وعنْ نَافِيعِ عَنِ ابنِ عُمَرَ ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عِيْظِيْنِهِ أَنَاحَ بَالبَطْحَامِ الَّتِي بِذِي الْحُانِيفَةِ وصَلِيٍّ بَهِ أَى قَالَ نَافَعُ وَكَانَ عَبَدُ اللهِ بِنُ عُمَرَ يَفْعَلُ

ليس من مناسك الحج وأنه ليس على تاركه فــدية ولا دم والظاهر أن القاضى عياض إنماأخذكلامه المتقدممن ابنعبدالبر وسقطتعليه لفظة منفبتى وجماعة أهل العلم والخلاف في ذلك موجود على أن بعض العلماء أول كلام من أنكره على أنه أنكر كونه من المناسك الأصل استحبابه فحكى انترمذي عن الشافعي أنه قال نزول الأبطح ليس من النسك في شيء إنما هو منزل بزله رسول الله وليسلخ وقال والدي رحمه الله في شرح الترمذي قول ابن عباس ليس التحصيب بشيء أى ليس بشيء من المناســك كما هو مفسر في كلام الشافعي فقد وعـــدهم النبي والله أن ينزل به كما في حديث أبي هريرة وأسامة وقال ابن المنذر في كلام عائشة المتقدم ، : فدل قولها هذا على أن يزول الحصب ليس من المناسك ولا شيء على من تركه من فدية ولاغــيرها ، وحكى ابن عبد الــبر في الــكلام عن حديث بعاحاء ذي الحليفة عن بعض أهل العلم أنه جعله من المناسك التي ينبغي للحاج نزولها والمبيت فيها ، وكلام صاحب الهداية من الحنفية يقتضى أنه من المناسك فانه صحح أن النزول به كان قصداً أراه الهشركين لطيف صنع الله به وقال فعار سنة كالرمل في الطواف وحكى أبو عمرو ابن الحاجب عن مَالك أنه وسع في النزول بالمحصب على من لا يقتدى به ، وكان يفتى به سراً فحصل من ذلك أربعةمذاهب إنكاره واستحبابه نسكا أو غير نسك ، والفرق بين المقتدى به وغيره ﴿ السادسة ﴾ قال والدي رحمه الله في شرح الترمذي : إذا تقرر أن نزول الحصب لا تعلق له بالمناسك ، فهل لكل أحد أن ينزل فيه إذا مر به ؟ يحتمل أن يقال باستحبابه مطلقاً ، ويحتمل أن يقال باستحبابه للجمع الكثير ، وإظهار العبادة فيه إظهارا لشكر الله تعالى على ردكيد الكفار وإبطال ما أرادوه الحديث الناني 🎥

عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله عَلَيْكَ ﴿ أَنَاحُ بِالبَعَاحِاءُ التِي بَذَى الْحَلَيْمَةُ وَصَلَى بِهَا ﴾ قال نافع : (كان عبد الله بن عمر يفعل ذلك) (فيه) فوائد ﴿ الا ولى ﴾

ذلك ، ولَمْمَا عن ابن عُمَرَ «كانَ إذا صدرَ عن الحجّ أوالممرّة أقاحَ البطّحاء التي بذى الحليفة التي كان النبي والله أن ينيخ ما واد مسلم وهو أسفلُ من السّجد الذى ببطن الوادى بينه وبين القبالة وسط من ذلك،

اتفق عليه الشيخان وأبو داود والنسائي من هذا الوجه من طريق مالك وأخرجه الشيخان من طريق موسى بن عقبة عن نافع أن ابن عمر كان إذا مدر عن الحج أو العمرة أناخ بالبطحاء التي بذي الحليفة التي كان النبي مَعَلِينَةٍ ينيخ بها ، وأخرجه مِسلم من طريق الليث بن سعد وليس فيه إذا صدر عن الحج أو العمرة ورواه البخاري من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله عَيْنِاللَّهِ كَانَ يَخْرَجُ مَنْ طَرِيقَ الشَّجْرَةُ ويَدْخُلُ مَنْ طريق المعرس وأن رسول الله عَيْظِيُّة كان إذا خرج من مكة يصلي في مسجد الشجــرة ، وإذا رجع صلى بذى الحليفة ببطن الوادى وبات حتى يصبح ﴿ الثانية ﴾ البطحاء التي بذي الحليفة تسمى المعرس أيضاً وهي بضم الميم وفتح العين والراء المهملتين مع تشديد الراء وآخره سين مهملة وأصل المعرس موضع النزول مطلقا أو في آخر الليل قال أبو زيد عرس القوم في المنزل إذا نزلوا به أي وقت كان من ليل أو نهاد ، وقال الخليل والاصمعي التعريس النزول آخر الليل ،وصار هذا اللفظ علما بالغلبة على موضع معين وهو على ستة أميال من المدينة كما حكاه أبو داود في سننه عن عجد بن اسحاق المديني وجزم به في المشارق وفي الصحيحين من حديث موسى بن عقبة عن سالم عن أبيه أن النبي ﷺ (أتي وهو في معرسه من ذي الحليفة في بطن الوادي فقيل له إنك ببطحاء مباركة) قال موسى وقدأ ناخ بنا سالم بالمناخ من المسجد الذي كان عبد الله ينيخ به يتحرى ممرس رسول الله عليه وهو اسفل من المسجدالذي ببطن الوادى بينه وبين القبلة وسطامن ذلك وفى عزوالشيخ رحمه الله فالنسخة الكبرى هذه الزيادة لمسلم فقط نظر فقد عرفت أنها عند البخارى أيضاذكرها

في أوائد ل الحج ﴿ الثالثة ﴾ اختاف في نزوله عليه الصلاة والسلام ببطحاء ذي الحليفة على أقوال (أحدها) أن ذلك جرى اتفاقا لا عن قصد فهو كبقية منازل الحج وهو ظاهر ماحكاه ابن عبد البر عن مجد بن الحسن أنه قال إنما هو مثل المنازل التي نزل بها رسول الله ﷺ من منازل طريق مكة وبلغنا أن ابن حمر كان يتبع آ أده تلك فينزل بها فكذلك قيل مثل ذلك بالمعرس وذكر عد هذا توجيها لقول أبي حنيفة من مر بالمعرس من ذي الحليفة راجعا من مكة فان أحب أن يعرس به حتى يصلى فعل وليس ذلك عليه (ثانيها) أنه قصد النزول ب لكن لا لمعنى فيه حكى القاضى عياض عن بعضهم أنه عليه الصلاة والسلام إنما نزل به في رجوعه حتى يصبح لئلا يفجأ الناس أهاليهم ليلاكما نهى عنه صريحًا في الأحاديث المشهورة (ثالثها) أنه نزل به قصداً لمعنى فيه وهو التبرك به ويدل له أنه عليه الصلاة والسلام أتى به فقيل له إنك ببطحاء مبادكة وهو في الصحيحين كما تقدم ويذل له أيضاً صـــلاته عليه الصلاة والسلام به وما فهم من لفظ الحديث من مواظبته على النزول به لكنه ليس من مناسك الحج بل هو سنة مستقلة وبهذا قال الجمهور قال مالكف الموطأ لاينبغي لأحد أن يجاوز المعرس إذا قفل حتى يصلى فيه وأنه من مر به في غير وقت صلاة فليقم حتى تمل الصلاة ثم يصلى مابدا له لأنه بلغني أن رسول الله والله عليه عرس به وأن عبد الله بن عمرَ أناخ به قال ابن عبد البر واستحبه الشافعي ولم يأمر به وقال امهاعيل بنإسحاق القاضي ليسنزوله عليه الصلاة والسلام بالمعرس كسائر مناذل طريق مكة لأنه كان يصلى انفريضة حيث أمكنه والمعرس إنما كان يصلي فيه نافلة ولاوجه لنزهيد الناس فى الخير ولوكان المعرس كسائر المنازل ماأنكر ابن عمر على نافع تأخره عنه وذكر حديث موسى بن عقبة عن نافع أن ابن عمر سبقه الى المعرس فأبطأ عليه فقال: ماحبسك ؟ فذكر عشراً فقال ظننت أنك أخذت الطريق ولو فعلت لا وجعتك ضربا (رابعها) أنه من مناسك الحجوهذا شيء اقتضت عبارة ابن عبد البر في التمهيد حكايته عن ابن عمر قانه قال: وليس فلك من سنن الحج ومناسكه التي يجب على تاركها فدية أو دم عند أهل العلم

ولكنه حسن عند جميعهم إلا ابن عمر فانه جعله سنة ؛ انتهى فان كانت هذه العبارة ليست صريحة في إيجاب ابن عمر فدية بتركه فهي صريحة في أن ابن عمر زاد على غيره من أهل العلم في استحبابه زيادة لم يقولوا بها فيعد حينئذ مذهبا غير ماتقدم ﴿ الرابعة ﴾ فيه استحباب الصلاة في الموسم المذكور وقد تقدم عن اسماعيل القاضي أنه عليه الصلاة والسلام اعما كان يصلي فيه نافلة لكن من ضرورة المبيت به أنه يصلى فيه فريضة وتقدم قول مالك لاينبغي لا ُحد مجاوزته حتى يصلى فيه واستحباب الشافعي له وقول أبي حنيفة إر أحب أن يعرس به حتى يصلي فعل ﴿ الْحَامِسَةُ ﴾ لو مر به في وقت كراهة الملاة لم أد لأصحابنا تعرضاً له ومقتضى كلامهم أنه يستمر استحباب الصلاة فيه لأنها صلاة دات سبب إلا أن يقصد الجيء في وقت الكراهة ليصلي فيه كما قالوه في داخل المسجد يستحب له فعل التحية ولو كان في وقت الكراهة إلا أن يدخل بقصد فعل التحية فلايفعلها على أقيس الوجهين وقد يقال ليس هذا كتحية المسجد لأن السنة في تلك فعلها قبل الجلوس فلأجل المبادرة اليها اغتفر فعلها وقت الكراهة وأما هذه الصلاة فليس من سنتها المبادرة اليها بل القصد أن يصلى في ذلك الموضع قبل ارتحاله ولو بعد زمن طويل وتقدم قول مالك من مر به فيغير وقت صلاة فليقم حتى تحل الصلاة ثم يصلى مابداله وهذا على قاعدته في طرد الكراهة ولو في ذات السبب ويحتمل أنه أراد في غير وقت صلاة مفروضة وأن قوله حتى تحل الصلاة أى المفروضة ومراده دخول وقتها لكن يرده قوله مابداله فالظاهر من هذه الصيغة النافلة وتقدم قول إسماعيل القاضي أنه عليه الصلاة والسلام أعاكان يصلى فيه نافلة ﴿ السادسة ﴾ في رواية عبيد الله بن عمر عن نافع زيادة المبيت بها إلى الصباح والآخذ بالزيادة لازم ومقتضى ماقالوه في مبيت المزدلفة حصول الفصد بالمبيت بها نصف الليل لكن إن كان المعنى أن لا يطرق أهله ليلا اقتضى ذلك الاستمرار إلى الصباح لئلا يقع في هذا المحذور ويدل لذلك قوله وبات حتى يصبح ﴿ السابعة ﴾ قد يقال مقتضى قوله في رواية موسى بن عقبة إذا صدر عن الحج أوالعمرة التقييد بذلك

وعنهُ دأنَّ رسولَ اللهِ عَلَيْكُ كَانَ اذَا قَفَلَ مِنْ غَزْ و أو حج الو مُحرَّةِ يُحكَبُرُ عَلَى كُلُّ شَرَفِ مِنَ الأَرْضِ ثَلَاثَ تَدَكَّبِيرَاتِ مُمَّ يقولُ: لا يَكْبُرُ عَلَى كُلُّ شَرَفِ مِنَ الأَرْضِ ثَلَاثَ تَدَكَّبِيرَاتِ مُمَّ يقولُ: لا يَلِهُ اللهُ ولهُ الحَدُ وهو على كلِّ شيءِ لا يلاً اللهُ وحده لا شريك له الملك وله الحد وهو على كلِّ شيءِ هدير مَ آيبونَ تَأْبُبون، عابدونَ سَاجدونَ لربَّنَا حامدونَ ،صدق اللهُ وعده ونصر عبده وهزَم الأحزاب وحده من الله وعده والله وعده من الله وعده والله وا

ومقتضى المعنى عدم التقييد واستحباب الصلاة بها والمبيت لكل ماربها وإن لم يكن صادرا من حج ولاعمرة وعدم التقييد هو الصواب وبه جزم النووى فى شرح مسلم فى تبويبه ويدل له ماصح من شرف البقعة وأنها مباركة وأما التقييد فى تلك الرواية فاعا هو لفعل ابن عمر ولم يكن ابن عمر عمر عليها إلا فى حج أو عمرة ولم يبق بعد الفتح غزو من تلك الجهة لانها صادت كلها دار سلام (فان قلت) فلم خص ذلك بصدوره ورجوعه من الحج أو العمرة ولم لاكان يفعل ذلك فى المضى إليهما قلت لأنه فى المضى اليهما عمر من تلك المطريق وإنما كان يخرج من طريق الشجرة للاتباع كما تقدم وينبغى أن يقال الومر بالمعرس فى ذهابه إلى مكة استحب له الصلاة به والله أعلم .

﴿ الحديث الثالث ﴾

وعنه أن رسول الله عليه الله الله الله الله الله الله وحده الله الله وحده الله على كل شرف من الأرض ثلاث تكبيرات ثم يقول لا إله إلا الله وحده الاشريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، آيبون تائبون ، هابدون ساجدون لربنا حامدون ، صدق الله وعده ، ونصر عبده ، وهزم الاحزاب وحده » (فيه) فوائد ﴿ الأولى ﴾ أخرجه البخارى ومسلم

والترمذي من طريق أيوب السختياني رمسلم والنسائي من طريق عبيد الله بن عمر ومسلم وحده من طريق الضحاكين عثمان كامهم عن نافع عن ابن عمر ولفظ عبيد الله كان إذا ففل من الجيوش أو السرايا أو الحج أو العمرة إذا أوفى على ثنية أو فدفد كبر ثلاثا والباق منله وفي حديث أيوبعند مسلمالتكبير مرتين وفى رواية الترمذي ثلاثا وقد بدل ساجدون سائحون ﴿ الثانية ﴾ قوله كان اذا قفل أى رجم والقفول الرجوع من السفر ويقال في المضادع يقفل بالضم ولا يستعمل القفول في ابتداء السفر وإعسا سمى المسافرون قافسة تَمَاوُلًا لَمْمَ بِالْقَمُولِ وَالسَّلَامَةُ عَلَى أَنْ الْجُوهِرِي قَالَ : إِنَّ الْقَافَلَةِ هِي الرَّفَقَة الراجعة من السفر ؛ وقال العقبي لا يقال لهم في مبدئهم قافلة و (الشرف) بفتح الشين المعجمة والراء المهملة المكان المرتفع وأما (القدفد) المذكور في الرواية الآخرى فهو بتكرير الفاء المفتوحة والدال المهملة واختلف في معناه فقيل : هو المكان الذي فيه ارتفاع وغلظ رجحه النووي وغيره ؛ وقيل : الأرض المستوية قاله الجوهري وقيل الفلاة التي لاشيء فيها ؛ صدر به صاحب المشارق كلامه ؛ وقيل غليظ الأرض ذات الحصا ؛ وقوله آيبون أي راجعون يقال آب من سفره إذا رجع منه والا حزاب المراد بهم هنا الكفار الذين اجتمعوا يوم الخندق وتحزبوا على رسول الله وتتاليخ فأرسل الله تعالى عليهم ريحا وجنوداً لم يروها ؛ قال النووى : هذا هو المشهور أن المراد بالاحزاب يوم الخندْق قال القاضي وقيل يحتمل أن المراد أحزاب الكفر في جميع الايام والمواطن ؛ انتهى ويؤيد الثانى قول الجوهرى الأحزاب الطوائف التي تجتمع على محادبة الانبياء عليهم السلام ﴿ الثالثة ﴾ فيه استحباب الاتيان بهذا الذكر فى القفول من سفر الغزو والحج والعمرة وهل يختص ذلك بهذه الاسفار أو يتعدى الى كل سفر طاعة كالرباط وطلب العلموصلة الرحم أو يتعدى الى السغو المباح أيضا كالنزهة أو يستمرنى كلسفر ولو كان محرما؟ يحتمل أوجها (أحدها) الاختصاص :وذلك لأنهذا ذكر مخصوص شرع بأثر هذهالعبادات المخصوصة

فلا يتعدى الى غيرها كالذكر عقب الصلاة من التسبيج والتحميد والتكبير على الهيئة المخصوصة فانه لايتعدى الى غيرها من العبادات كالصيام ونحوه والأذكار المخصوصة متعبد بها في لفظها ومحلما ومكانما وزمانها (الثاني) أنه يتعدى الى سائر أسفار الطاعة لكونها في معناها في التقرب بها (الثالث) أنه يتعدى الىالاسفار المباحة أيضا وعلىهذين الاحتمالين فالتقييد في الحديث إنما هو لكونه عليه الصلاة والسلام لم يكن يسافر بغير المقاصد الثلاثة فقيده بحسب الواقع لا لاختصاص الحكم به (الرابع) تعديه الى الاسفاد المحرمة لأن مرتكب الحرام أحوج الى الذكر من غيره لأن الحسنات يذهبن السيئات وكلام النووي محتمل فأنه قال في تبويبه في شرح مسلم (مايقول اذا رجع من سفر الحج وغيره بما هو مذكور في الحديث وهو العمرة والغزو) وقد يريد غيره مطلقا وقال والدى رحمه الله في شرح البرمذي سواء فيه السفر لحج أو عمرة أو غزوكما في الحديث أو لذير ذلك من طلب علم وتجارة وغيرها انتهى. فمثل بطلب العلم وهو من الطاعات وبالتجارة وهي من المباحات ولم يمثل المحرم لكنه مندرج في إطلاقه ﴿ الرابعة ﴾ الحديث صريح في اختصاص التكبير ثلاثًا بحالة كونه على المسكان المرتفع ، وأما قوله ثم يقول لا إله إلا الله الىآخر، فيحتمل الاتيان به وهو على المكان المرتفع ويحتمل ألا يتقيد بذلك بل إن كان المرتفع واسعا قال فيه وإن كان ضيقا كمل بقية الذكر بعد المباطه ولا يستمر واقفا في المسكان المرتفع لتكميله ﴿ الْحَامِسَةِ ﴾ قال والدي رحمه الله في شرح الترمذي: مناسبة التكبير على المكان المرتفع أن الاستعلاء والارتفاع. عبوب للنفوس وفيه ظهور وغلبة على من هو دونه في المكان فينبغي لمن تلبس به أن يذكر عند ذلك كبرياء الله تعالى وأنه أكبر من كل شيء ويشكر له ذلك ؛ يستمطر بذلك المزيد مما من به عليه وقال صاحب المفهم أبو العباس القرطبي توحيده لله تعالى هناك إشعار بانفراده تعالى بايجاد جميع الموجودات وبأنه المـألوه أي المعبود في كل الاماكن من الارضين والسموات (قلت) وروى ابن السنى فى عمل اليوم والليلة عن أنس قال (كان النبي مُؤَيَّكِ إذا علا

أنشزا من الأدض قال اللهم لك الشرف على كل شرف ؛ ولك الحمد على كل حال) ويحتمل أنسبب ذلك اظهار ذكر الله تعالى وتوحيده ومنته على أهل دينه وذلك في الاماكن العالية أظهر منه في الاماكن المنخفضة وفي صحيحالبخاري عن جابر . رضى الله عنه قال (كنا إذا صعدنا كبرنا واذا نزلنا سبحناً وفيسن أبي داود من حديث ابن عمر وكان النبي وليكالله وجيوشه اذا علوا الثنايا كبروا واذا هبطوا سبحوا فوضعت الصلاة على ذلك ويحتمل أن يكون سبب التسبيح في الأنهباط أن الانخفاض محل الضيق والتسبيح سبب للفرج ومنه قوله تعالى فىحق يونس عليه السلام (فاولا أنه كان من المسبحين البث في بطنه الى يوم يبعثون)وكانت مقالته عليه السلام في بطن الحوت (سبحانك إني كنت من الظالمين) ﴿ السادسة ﴾ قوله آيبون وما بعده خبر مبتدا محذوف أى نحن آيبون (فان قلت) مانائدة الاخبار بالأوب وهو الرجوع من السفركما تقدم وذلك ظاهر من حالهم وما تحت الأخبار بذلك من الفائدة ؟ (قلت) قد يراد أوب مخصوص وهو الرجموع عن المخالفة إلى العاماعة أو التفاؤل بذلك أو الاعلام بأنالسفر المقصودقد انقضىفهواستبشار بكال العبادة والفراغ منها وحصول المقصودوالظفربه ﴿السابعة ﴾ وقوله تائبون يحتمل أن تكون إشعارا بحصول التقصير فى العبادة فيتوب من ذلك وهوتواضع وهضمالنفس أو تعليم لمن يقع ذلك منه في سفر الطاعات فيخلطه بمالا يجوز فعله ويحتمل الاشارة بذلك إلى أن ماكان فيه من طاعة الحج أو العمرة أو الغزو قدكفر مامضي فيسأل التوبةفيما بمدهوقد تستعملالتوبةفىالعصمةفيسألأن لايقع منه بعده ما يحتاج إلى تكتير وهذا اللفظ وإنكان خبراً فهو في معنى الدعاء ولو كان إشعارا بأنهم رحبوابهذه الأوصاف لنصبها علىالحال فقال تائبين عابدين إلى آخرهوهو غيرمناسب أيضا لمافيه من تركية النفس وإظهار الأعمال والثامنة وقوله ساجدون بمد قوله عابدون من ذكر الخاص بعد العام وقوله لربنا يحتمل تعلقه بقوله ساجدون أى نسجد له لالغيره من الاصنام وغيرها ويحتمل أن يكون معمولا مقدما لقوله حامدون أي تحمده دون غيره زؤيتنـــا النعمة منه إذ هو المنعم

بها لارب سواه ﴿ التاسعة ﴾ قال النووى (قوله صدق الله وعده) أَى فى إظهار الدين وكون العاقبة للمتقين وغير ذلك مما وعده سبحانه وتعالى أن الله لايخلف الميماد (وهزم الاحزاب وحده)أى من غيرقتالمنالآدميين والمراد الأحزاب الذين اجتمعوا يوم الخندق كاتقدم قالوبهذا يرتبط قوله صدقاقة وعده تكذيبا لقول المنافقين والذين في قلوبهم مرض (ما وعدنا الله ورسوله إلا غروراً) وقال أبو العباس القرطبي يحتمل أن يكون هذا الخبر بممنى الدعاء كأنه قال اللهم افعل ذلك وحدك قال والأول أظهر وقال والدى رحمـــه الله وجه مناسبة قوله صدق الله وعده إن كان سفر حج أو عمرة تذكرة بذلك وعدالله تعالى لنبيه وَلَيْكُ بِقُولُهُ تَعَمَالَ (لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين) وإن كان رجوعاً من غزاة بذكره قوله تمالى (وعدالله الذين آمنوامنكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الارض كما استخلف الذين من قبلهم) الآية وقسوله تعالى (وعدكم الله مغانم كنيرة تأخذونها) قال وفي حديث أنس عندمسلم (أقبلنا مع رسول، الله عُلِيُطِيِّكُو أَنا وأبو طلحة وصفية رديفته علىناقته حتى إذا كان بظهر المدينة قال آيبون تائبون الحديث فهذا كان مقفله من خيبر وكانت متصلة بقصة الأحزاب (إذ يقول المنافقون والذين في قلوبهم مرض ماوعدنا الله ورسوله إلا غرورا) فرد النبي وَلِيُسِلِينِهُ ذلك عليهم ﴿العاشرة﴾ مجموع هذا الذكر إنماكان عليه الصلاة والسلام يآتي به عند القفول وكان ياتى بصدره في الخروج أيضافني معيح مسلم وغيره عن في الازدى عن إبن عمر (أن النبي الله كان إذا استوى على بعيره خارجا إلى سمر كبر ثلاثًا تم قال سبحان الذي سخر لنا حذا) الحديث ، وفي آخره واذا رجع قالهن وزاد فيهن آيبون تائبون عابدون لربنا. حامدون وتقدم في الفائدة الخامسة حديث البخاري (كنا إذا صعدنا كبرنا وإذا نزلنا سبحنا) وحديث أبى داود (كان النبي ﷺ وجيوشه إذا عسلوا الثناياكبروا ، وإذا هبطوا سبحوا) وقال عليه الصلاة والسلام للرجل الذى قال له أوصني لما أراد سفرا (عليك بتقوى الله والتكبير على كل شرف) رواه الترمدّى ولم يخص ذلك بالرجعة من سفره .

مِيرَ (بَابُ الأَضِيَةِ) ﴾ ·

﴿ باب الأضمية ﴾ ﴿ الحديث الأول ﴾

عن عقبة بن عامر (أن الذي وَ الله على أعطاه غما فقسمها على أصحابه ضحاية فبق عتود منها فذكره للذي وقلين فقال ضح به) (فيه) فوائد و الأولى الخرجه الأنمة السنة خلا أبا داود من «ذا الوجه من رواية الليث بن سعد عن يدبن أبي حبيب عن أبى الخيرعن عقبة وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائي من رواية يحيى بن أبي كثير عن بعجة بالباء الموحدة بن عبد الله الجهنى عن عقبة بن عامر قال (قسم الذي والله الله ما الذي والله عن عقبة عن عمد الله صارت لى جذعة قال ضح بها) لفظ البخارى ولفظ جذعة فقلت يارسول الله صارت لى جذعة قال ضح بها) لفظ البخارى ولفظ مسلم (فأصابني جذع) وروى النسائي من رواية معاذ بن عبد الله بن خبيب عن عقبة بن عامر قال (ضحينا مع رسول الله والله الله بخداع من الضأن) وروى أبو الشيخ بن حيان في الأضاحي من رواية معاذ بن عبد الله بن خبيب أبو الشيخ بن حيان في الأضاحي من رواية معاذ بن عبد الله بن خبيب المسيب عن الجذع من الضأن يضحى به فقال سعيد ما كانت سنة الجذع من الضأن إلا فيكم) سأل عقبة بن عامر رسول الله والما الله والمنافي فأمره أن يضحى من الضأن إلا فيكم) سأل عقبة بن عامر رسول الله والمنافية فأمره أن يضحى من الضأن إلا فيكم) سأل عقبة بن عامر رسول الله والمنافية فأمره أن يضحى من الضأن إلا فيكم) سأل عقبة بن عامر رسول الله والمنافية فأمره أن يضحى من الضأن إلا فيكم) سأل عقبة بن عامر رسول الله والمنافية في المنافية في عامر وسول الله والمنافية في المنافية في عامر وسول الله والمنافية في عن المنافية في عامر وسول الله والله و

به اليه فقلتُ إنهُ جذعٌ ، قال ضع به فضعيّت به) وللشيخين من حديث البراء في قصّة ذبح خاله أبى بُردة بن زيّار قبل الصّلاة ، ه وعندى جذعة خيرٌ من مُسينة ، وقال البخاري في رواية (من مُسينين قال اذبحها وان تُجزىء عن أحد بعدك) وفي رواية كما (إن عيدي جذعة من المعز) وقال البخاري «داجنا جذعة من المعز) وقال البخاري «داجنا جذعة من المعز) وقال اذبحها ولم تَصْلُحُ لغيرك ، وله من حديث أنس (فقام رجل فقال إن هذا

يه وذكر ابن حزم أن معاذا هذا مجهول وليس كما قال فقد وثقه يحيى بن معين وأبو داود وابن حبان لكن قال والدى رحمه الله الظاهر انقطاع روايت عن عقبة بدليل الرواية الآخرى قال والرواية الآخرى مرسلة وذكر ابن حزم فى المحلى من طريق وكيع عن أسامة بن زيد عن معاذ بن عبد الله بن خبيب عن سعيد بن المسيب عن عقبة (سألت رسول الله وسيلية عن الجذع من الضأن فقال ضح به) ثم قال أسامة بن زيد ضعيف جداً ﴿ الثانية ﴾ بوب البخارى على هذا الحديث (باب قسمة الغم والعدل فيها) وهذا يدل على أنه فهم أن هذه المسمة هى القسمة المعهودة التي يعتبر فيها تسوية الآجزاء وما أظن الآمر كذلك وإنما أمره عليه الصلاة والسلام بتفرقة غيم على أصحابه فاما أن يكون عليه الصلاة والسلام عين ما يعطيه لكل واحد مهم وإما أن يكون وكل ذلك إلى رد لآن دأيه من غير تقييد عليه بالتسوية فان في ذلك عسراً وحرجا والغيم لا يتأتى فيهاقسمة الآجزاء ولا تقسم الا بالتعديل ويحتاج ذلك في الغالب إلى رد لآن فيها قسمها على التحرير بعيد والظاهر أن هذه الغيم كانت المنبي وقسمها بينهم على سبيل التبرع ولهذا قال إبن بطال فيه إنه تجوز الضحايا بما يهدى اليك

يوم أيشتهي فيه اللحم وذكر جيرانه ، وعندى جذَّعة خير من شآتي الم فرخَّص له في ذلك فلاأدرى أبَلَغَت الرُّخصَة مَنْ سواهُ أم لا)

وبما لم تشتره بخلاف ما يعتقده عامة الناس لكنه قال فيأول كلامه إن كان قسمها بين الاغنياءفكانت منالفيء أو مايجرى مجراهمما يجوز أخذها للاغنياء وإن كان انما قسمها بين فقرائهم خاصة فكانت من الصدقة انتهى فجزم بأنها من الأموال العامة أعطيت لمستحقها لكنه تردد بين كونها من الفيء ونحوم وكونها من الصدقة وهذا ينافى كونها هدية لأن الهدية تبرع وأخذ الانسان مايستحقه من الفيء أو الركاة ليس تبرعا من معطيه ويوافق كلامه الذي حكيته ، ثانيا ، كلام أبي العباس القرطبي حيث قال فيه إن الامام ينبغي له أن يفرق الضحايا على من لايقدر عليها من بيت مال المسلمين انتهى ﴿ الثالثة ﴾ وبوب عليه البخارىأيضا(وكالة الشريك الشريكفي القسمةوغيرها) وماعرفت الله وَ الله عَلَيْنِينَ ﴿ الرَّابِمَةِ ﴾ (الضحايا) جمع ضحية قال الجوهري قال الاصمعي فيها أدبع لغات أضحية بضم الهمزة وإضحية بكسرها وجمعها أضاحي بتشديد الياء وتخفيفها واللغة الثالثة ضحية وجمعها ضحايا والرابعـة أضحاة بفتح الحمزة والجمع أضحىكا رطاة وأرطى وبها سمىيوم الاضحى قال القاضى عياض وقيل سميت بذلك لأنها تفعل في الضحى وهو ارتفاع النهار ﴿ الخامسة ﴾ قال أهل اللغة العتود بفتح العين المهملة وضم التاء المثناة من فوق وإسكان الواو وآخره دال مهملة من أولاد المعز خاصة وهو مارعي وقوى قال الجوهري وصاحب النهاية وهو ما بلغ سنة وجمعه أعتدة وعدان بادغام التاء في الدال وأصله عتدان وقال في المشارق أصل عتدان عددان قال وهو منولد المعز اذا مِلمَ السَّفَادُ وقيلُ أَذَا قُوى وشب وقيلُ أَذَا اسْتَكُرُشُ وَبَعْضُهُ يَقْرُبُ مِنْ بِعْضُ

﴿ السَّادَسِةِ ﴾ استدل به على أنه يجزى، في الاضحية الجذع من المعز وإذا جاز. ذلكمن المعزفن الضأن أولى وقد دلت الرواية الاخرى من رواية عقبة على الضأن صريحاوقد اختلف العلماء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال (أحدها) التفريق. مين النوعين فيجزىء الجذع من الضأن ولا يجزيء الجذع من المعز وهذا هو. المشهور من مذاهب العلماء وهو مذهب الأئمة الأربعة ونقل القاضي عياض. وغيره الاجماع عليه وحكى الترمذي إجزاء الجذع من الضأن عن أهل العلممن الصحابة وغيرهم (القول الثاني) منع الجذع مطاقا ضأنا كان أو معزاً ذهباليه ابن حزم الظاهري وحكاه عن طائنة من السلف وأطنب في الرد على من فرق. في ذلك بين الضأن والمعز وحكاه العبدري وغيره من أصحابناءن الرهري وحكاه ابن المنذر في الأشراف والعمراني في البيان عن ابن عمر (القول الثالث) تمجويز الجذع مطلقا ولو من المعز حكاه العبدري عن الأوزاعي وحكاهصاحب البيان عن عطاء بن أبي رباح وحكاه ابن حزم عن عقبة بن عامر وزيد بن خالد وابن عمر وأم سلمة وحكاه الرافعي وجها عند الشافعية قال النووي وهو شاذ ضعيف بل غلسط انتهى وهذا الحديث حجةله فانه صريح في تجويز الجذع من المعزوالفأن أولى منه بذلك كما قدمت وقال من منع مطلقا هذار خصة والتجويز خاص بعقبة أُحاب به البيهتي وغيره ويدل له مارواه البيهتي بأسناد صحيح في هذا الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال لعقبة ضح بها أنت ولا رخصة لأحد فيها بعدك (فان قلت)فني الصحيحين من حديث البراء بن عازب أنه عليه الصلاة والسلام أذن لابي بردة بن نيار في التضحية بجزعة من المعز وقال لن تجزئ عن أحد بعدك (قلت) كلا الحديثين عام مخصوص و إجزاء الجذعة من المعز خاص بعقبة بن عامر وأبي بردة بن نيار خال البراء وفي الصحيحين عن أنس قال قال النبي والمنافقة يوم النحر (من كان ذبح قبل الصلاة فليعد فقام رجل فقال إن هذا يوم يشتهي فيه اللحم وذكر جيرانه وعندي جذعة خير من شآيي لحج ، فرخص له فى ذاك فلا أدرى أبلغت الرخصة من سواه أم لا) وعزو الشيخ رحمه الله هذه الرواية للبخاري فقط فيه نظر ، ويحتمل أن يكون هذًا

لمرجل هو أبوبردة لاشخص ثالث وكذا الحديثالذي دواه ابن ماجه مرت حديث أبي زيد الأنصاري أنه عليه الصلاة والسلام قال لرجل من الأنصار إذبحها ولنتجزئ جذعةعن أحد بمدك ، يحتمل انه أبو بردة قال النووى هذا الشك بالنسبة إلى علم أنسرض الله عنه وقد صرح النبي عَلَيْكِيْدُ في حديث البراء بأنها لا تبلغ غيره ولا تجزئ أحدا بعده انتهى على أنه قد وردت الرخصة لغيرها أيضاً فروى أبو داود فىسننه عن زيد بن خالد أن النبي ﷺ أعطاه عتوداً جذعا وقال ضح به وروى العابراني في معجمه الأوسطعن ابن عباس أنه عليه الصلاة والسلام (أعطى سعد بن أبي وقاصجذها من المعز فأمره أن يضحى به) وروى أبو يعلى الموصلي من حديث أبي هريرة أن رجلا قال (يارسول الله هذا جذع من الضــأن مهزول خسيس وهذا جذع منالمعز سمين سيد وهو خيرها أَفَأْضِي بِهِ قال ضَح بِهِ فان لله الحاير)فيكون الأصل منع اجزاء الجذع من المعز إلا لمن صبح الترخيص له فيه ويحمل قوله ولن يجزى عن أحد بعدك أيمن غير من دخص له في ذلك جما بين الأحاديث وقال أبو العباس القرطبي قال علماؤنا . إن حديث عقبة منسوخ بحديث أبي بردة يُمقال ويمكن في حديث عقبة تأويلان غير النسخ (أحدهما) أن الجذع المذكور فيه من الضأن وأطلق عليه العتود لأنه في سنه وقوته (ثانيهما) أنه كانقد أسنى وتجوز في تسميته عتودا وقد حكى القاضيعن أهل اللغة أن العتود الجدى الذي بلغ السفاد وقال ابن الأعرابي المعز لا تضرب فحولها الا بعد أن تثنى هذا معنى كلامه وأجوبته الثلاثة مردودة والصواب ماقدمته والله أعلم وتمسك المفرقون في منع الجذع من المدر بما تقدموفي إجازةالجذع من الضأنبما تقدم في مضطرق حديث عقبة وبما رواه مسلم في صحيحه عن جابر قال قال رسول الله عَلَيْنَا لَهُ لَا تَذْبَحُوا إِلَّا مَسْنَةً إلا أن يعسر عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن وروى الترمذي من حديث أبي كباش عن أبي هريرة قال سمعت رسول الله عَيْنَاتُهُ يقول (نعم أونعمت الاضحية الجذع من الفأن) وقالحديث غريبوقد روى عن أبي هريرةموقوفا وحكى أبو العباس القرطبي عن الترمذي أنه حسنه وليس كمذلك وروى أحمد في مسند

من دواية أبي تفال المرى عن أبي هريرة قال قال رسول الله وَيَطَالُهُ (الجذع من الضأن خير من السيد من المعز) ورواه أبو بكرالبزادوالحا كمفي مستدركه النبي والله وصحح الحاكم إسناده وضعفه البزار برواية اسحق الحنيني وروى ابن ماجه من رواية أم بلال بنت هلال عن أبيها (أن رســول الله ﷺ قال يجوز الجذع من الضأن أضحية) وروى أبو داود وابن ماجه من حديث رجل من أصحاب النبي وَلِيُنْكِيْنِ يقال له مجاشع من بني سليم أن رسسول الله وَلَيْكِيْ قال ﴿ إِنْ الْجَذْعِ يُوفَى بِمَا يُوفَى مِنْهُ النَّبَى ﴾ ورواه النسائي إلا أنه قال رجل من مزينة ولم يسمه (فان قلت) فني حديث جابر وهو أصح هذه الأحاديث أن إجزاء الجذع من الضأن إنما يكون عند تعسر المسنة والجمهور المجوزون هجدع من الضأن لا يقولون به (قلت) قال النووى في شرح مسلم قال الجهور هذا الحديث محمول على الاستحباب والأفضل؛ وتقديره يستحب لكم أن لا تذبحوا إلا مسنة نان عجزتم فجدعة من العنأن ، وليس فيه تصريح بمنع جدعة الضـأن وأنها لا تجزىء بحال وقد أجمعت الامة على أنه ليس على ظاهره لأن الجمهور مجوزون الجذع من الضأن معوجود غيره وعدمهوا بنجمر والزهرى يمنعانهمع وجودغيره وعدمه فتعير تأويل الحديث على ماذكر ناهمن الاستحباب (السابعة) إن قلت كيف الجمع بين حديث عقبة من دواية أبي الخير عنه ومن دواية بعجة عنه (قات) أما قُوله في رواية بعجة جذعة أو جذع فلا ينافي قوله في رواية أبي الخير عتود لأن رواية أبي الخير بينت أن هذه الجذعة كانت من المعز فان العتود مختص بالمعز كا تقدم وأما قوله في رواية بعجة أناانبي عَلِيْتُكِلَّةِ قسم ضحايا فيحتمل أنه نسب القسم اليه لأمره عقبة بذلك ويحتمل أن قسم عقبة إنما هو تنفيذ لةسم النبي عَيْسَالِيَّةٍ فيكون انهي عَيْسَالِيَّةٍ عين مايعطاه كل واحدو تولىعقبة تعرقة ذلك وأما رواية معاذ بن عبد الله بن خبيب في التصريح بالضأن فاعلها عَمَةً أُخْرَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ ﴿ النَّامَنَةُ ﴾ اختلف العلماء في - بن الجذع الجزئ في م - ۱۳ - طرح تثریب خامس

وَعَنْ سَالِمُ عَنْ أَبِيهِ عِنِ النَّبِيِّ وَلِيَّا قَالَ: (لَا يَأْ كُلُّ مِنْ لَمِمَ أُضِينَهِ فوقَ ثَلَاثِ) وفي رواية مُلْسِلِم (ثَلاَثَةَ أَيامٍ) وفي الصَّحيحيْنِ من

الأضحية إما من الضأن على قول الجمهور أو من المعز على قول بعضهم ، على أقوال (أحدها) أنه ما أكل سنة ودخل في الثانية هذا هو الأشهر عند أهل اللغة وحكاه ابن حزم عن الكسائي والاصمعي وأبي عبيد وابن قتيبة قال وقاله العديس الكلابي وأبو فقمس الأسدى وها تقتان في اللغة وهذا هو الأصح عند أصحاب الشافعي و(الثاني) ستة أشهروهو مذهب الحنفية والحنابلة وقال صاحب الحداية أنه كذلك في مذهب الفقهاء (الثالث) سبعة أشهر حكاه صاحب الهداية عن الزعفراني (الرابع) ستة أشهر أو سبعة حكاه الترمذي عن وكيع بن الجراح (الخامس) ثمانية أشهر (السادس) عشرةأشهر (السابع) التفرقة بين ماتولديين شاتين فيصير جذعا ابن ستةأشهر وبين ماتولدبين هرمين فلا يصير جدَّعا إلا إذا صار ابن عانية أشهر حكاه القاضي عياض (الثامن) أنه لا يجزئ الجذع من الفسأن حتى يكون عظيما حكاه القساضي أبو بكر بن العربى وقال إنه باطل لكنه مذهب الحنفية قال صاحب الهداية قالوا وهذا اذا كانت عظيمة بحيث لو خلطت بالثنيات تشتبه على الناظر من بعيد وقال أبو الحسن العبادي من الشافعية لو أجذع قبل تمام السنة أي سقطت أسنانه أجزأ في الأضحية كما لو تمت السنة قبل أن يجذع ويكون ذلك كالبلوغ بالسن أو الاحتلام فانه يكني فيه أسبقهما وهكذا قالهالبغوى فقال الجذعة ما استكلت سنة أو أجذعت قبلها فان لم يكن هــذا قيداً على الاصح عند الشافعية فهو قول (تاسع) وقد حكاه الرافعي والنووي وفهم من كلامهما أنه قيد والله أعلم الحديث الناني

بالا ذن فى ذلك وكاما فى الصحيح (فيه) فوائد (الأولى) حديث ابن عمر أخرجه البخارى من رواية عد بن عبد الله بن أخى الزهرى ومسلم والنسائي من رواية معمر كلاها عن الزهرى عن سالم عن أبيه لفظ البخارى (كلوامن الأضاحى ثلاثا ؛ وكان عبد الله يأكل بالزيت حين ينفر من مى من أجل لحوم الممدى) ولفظ الآخرين أن رسول الله عن الله عن أن تؤكل لحوم الأضاحى بعد ثلاث) زاد مسلم وكان ابن عمر لاياً كل لحوم الأضاحى فوق ثلاث وأخرجه مسلم والترمذى من رواية الليث بن سعد ومسلم وحده من رواية الليث بن سعد ومسلم وحده من رواية النهداك بن عمان كلاهما عن نافع عن ابن عمر عن النبي ويتالي أنه قال وحديث سلمة بن ألا كوع اتفق عليه الشيخان من رواية يزيد بن أبي عبيد وحديث سلمة بن ألا كوع اتفق عليه الشيخان من رواية يزيد بن أبي عبيد عنه قال قال رسول الله ويتالي (من ضحى منكم فلا يصبحن بعد ثالثة وفى بيته منه شيء ، فلما كان العام المقبل قانوا يارسول الله نفعل كما فعلنا العام الماضى ؟

أَجْلِ الدَّافَةِ التي دَفَّتْ فَكُلُوا وادَّخِرُوا وَتَصَدَّفُوا) لَفَظُ مُسلِم، ولَسْلِم من حديثِ بُريْدَةَ وَكُنْتُ نَهِيْتُكُمْ عن لَحُومِ الأَصَاحِي فَوْقَ ثَلَاثَ مِي فَلَمَ مَنْ حديثِ جابِرِ وَكُنَّا فَوْقَ ثَلَاثَ مِنَى فَرَخَّصَ لَنَا الَّذِي عَيَّالِيَّةٍ فَقَالَ لَا نَا كُلُ مِن كُوم بُدُنِنَا فَوْقَ ثَلَاثِ مِنَى فَرَخَصَ لَنَا الَّذِي عَيَّالِيَّةٍ فَقَالَ لَا نَا كُلُوا وادَّخِرُوا واللهِ عَيَّالِيَّةٍ فَقَالَ عَلَى اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ أَنَّ لَمُ مُن حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ «ياأَهِلَ المَدِينَةِ لا تأكُوا وادَّخِرُوا واللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ أَنْ لَمُ مُن حَدِيثٍ أَن لَمُ مُن حَدِيثٍ أَن اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ إِلَّا كُلُوا واللهِ مِنْ وَقَ ثَلَاثَةً أَيامٍ . فَشَكُوا وأَطْعَمُوا واحْتَسِبُوا وادَّخِرُوا) عَلَا وَحَمًا وخَدَمًا ، فَقَالَ : «كُلُوا وأَطْعَمُوا واحْتَسِبُوا وادَّخِرُوا)

عن عائشة قالت (الضحية كنا نملح منه فنقدم به إلى النبي عَلَيْكَ الله بالمدينة فقال لا تأكلوا إلا ثلاثة أيام)وليست بعزيمة ولكن أراد أن يطعمنه، والله أعلم وفي عزو الشيخ رحمه الله في النسخة الكبرى من الأحكام اللفظ الأول البخاري نظر فلم أقف عنده من حديث عائشة إلا على هذا اللفظ الذي ذكرته ثانيا واقه أعلم وحديث بريدة رواه مسلم وغيره بلفظ قال رسول الله وينظير نهيتكم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاث فأمسكوا مابدا لكموحديث أبي سعيد رواه مسلم بلفظ قالرسول الله مَوْتِيَالِيَّةِ ياأهل المدينة لا تأكلوا لحم الأصاحى فوق ثلاثةً أيام فشكوا إلى رسول الله عَيْسَالِيَّةِ أَن لهم عيالاوحشاوخدمانقال كلواوأطعموا واحبسوا وادخرا ﴿ الثانية ﴾ قوله لا يأكل أى المضمى فذفه العلم به وقيام القرينة عليه ﴿ الثالثة ﴾ اختلف العلماء في هذا النهى على أقوال (أحدها) أنه كان للتحريم وأنه منسوخ بالأحاديث التي ذكرتها في الفائدة الأولى وهذا هو المشهور وحكاه النووى فى شرح مسلم عن جماهير العلماء قال وهذا من نسخ السنة بالسنة قال وتصحيح نسخ النهى مطلقاوأنه لم يبق تحريم ولأكراهة فيباح اليوم الادخار فوق ثلاثة والأكل إلى متى شاء كصريح حديث بريدة وغيره وكذا قال في شرح المهذب الصواب المعروف أنه لايحرم الادخاد اليوم يحال وسبقه إلى ذلك الرافعي فقال والظاهر أنه لا تحريم اليوم بحال وقال ابن عبد البر لا خــلاف بين فقهاء المسامين في إجازة أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث وأن النهى عن ذلك منسوخ (القول الثاني) أن هذاليس نسخا وليكن كان التحريم لعلة فلما زالت زال ولو عادت لعاد وبهذا قال ابنحزم الظاهرى واستدل بما في الصحيحين عن أبي عبيد مولى ابن أزهرةال (صليت مع على بن أ بى طالب فصلى لنا قبل الخطبة ثم خطب الناس فقال إن رسول الله ﷺ قد ُهَا كُمَّ أَنْ تَأْ كَاوَا لَحُومَ نَسَكَكُمْ فُوقَ ثَلَاتُ فَلَا تَأْ كَاوَا ثُمَّ قَالَ ابن حزم هذا كان عام حضرة عُمَان وكان أهل البوادي قد ألجأتهم الفتنسة إلى المدينة وأصابهم جهد فأمر بذلك بمثل ماأمر به رسول الله عِلَيْكِ عين جهد الناس ودفت الدافة ائتمى والشافعي رحمه الله نسس حكاه البيهتي تردد فيه بين هذا القول والذي

قبله؛ قال بعد ذكر حديث عائشة وجابر يجب على من علم الامرين معا أن يقول نهى النبي ﷺ عنه لمعنى فاذا كان مثله فهو منهى عنـــه وإذا لم يكن مثله لم يكن منهيا عنــه أو يقول نهي النبي صلى الله عليه وسلم في وقت ثم أرخــس فيه بعده والآخر من أمره ناسخ الأول وقال شيخنا الامام جالالدين عبد الرحيم الأسنوى رحمه أله: الصحيح أن النعي كان مخصوصا بحالة الضيق والصحيح أيضا أنه إدا حدث ذلك في زماننا أن يعود المنع على خلاف ما رجحه الرافعي فقد نص الشافعي على ذلك كله فقال في الرسالة في آخر باب العلل في الحديث مانصه فاذا دفت الدافة ثبت النهى عن امساك لحوم الضحايا بمد ثلاث وإن لم تدف دافة فالرخصة ثابتة بالأكل والنزود والادغار والصدقة قال الشافعي ويحتمل أن يكون النهي عن إمساك لحومالضحايا بمد ثلاث منسوخا فى كل حال انتهى وقال أبو العباس القرطبي حديث سلمة وء ئشة نص على أن المنع كان لعلة ولما ارتفعت ارتفع لارتفاع موجبه لا لأنه منسوخ فتعين الاخذ بهويمود الحنكم لعود العلة فلو قدم على أهل بلدة ناس محتاجون في زمان الاضمي ولم يكن عند أهلذلك البلد سعة يسدونهما فاقتهم إلا الضحايا لتعين عليهم أن لا يدخروها فوق ثلاث (القول الناك) كالذي قبله في أن هذا ليس نسخا ولـكن التحريم لمعلة فلما زالِت زال ولكن لايعود الحسكم لو عادت وهذا وجه لبعض الشافعية حكاه الرافعي والنووي وهو بعيد (القول الرابع) أن النعي الاول لم يكن المتحريم وإنماكان الكراهة وهذا ذكره أبو على الطبرى صاحب الافصاح على سبيل الاحمال كما حكاه الرافعي ونص عليه الشافعي كما حكاه البيهتي فقسال وقال الشافعي رحمه الله في موضع آخر : يشبه أنه يكون نهي النبي ﴿ وَاللَّهُ عَنْ إمساك لحوم الضحايا بمد ثلاثاذاكانت الدافة بعلى معنى الاختيار لاعلى معنى القرض لقوله تعالى في البدن (فاذاوجبت جنوبها فكلوامنها وأطعموا)وهذه الآية في البدن التي يتطوع بها أصحابها ، قال النووي في شرح مسلم قال هؤلاء والكراهة باقية الى اليوم ولكن لايحرم ، قالوا ولو وقعمثل تلك العلةاليوم فدفت دافة واساهم الناس ، وحملوا على هذا مذهب على وابن عمرانتهي والى هذا

ذهب المهلب فقال إنه الذي يصح عندى ، انتهى ويدل لهذا قوله في حديث عائشة وليست بعزيمة ولكن أراد أنه يطم منه وقد تقدم في الفائدة الأولى وقال ابن حزم لاحجة فيه لأن قوله ليست بعزيمة ، ليس من كلام رسول المعلقة وانحا هو ظن بعض دواة الخبر ويبين ذلك قوله بعده: ولكن أراد أن يطم منه والله أعلم وأيضا ظن أبا بكر بن أبي أويس مذكور عنه في دوايته أمر عظيم (القول الخامس) أن هذا النهى للتحريم وأن حكمه مستمر لم ينسخ وحمل على هذا ما تقدم عن على رضى الله عنه وما دواه ابن أبي شيبة عن ابن عمر دضى الله عنها وحمله على أنها رأيا عود الحسم لعود علته كما تقدم في القول الشانى أولى و بتقدير أن لا يؤول على هذا فسببه عدم بلوغ الناسخ ظنه لا يسم أحدا العمل بالمنسوخ بعد ورود الناسخ ومن علم حجة على من لم يعلم

﴿ الرَّابِعَةُ ﴾ ظاهر قوله لا يأكل من لحم أضحيته فوق ثلاث أن ابتداءها من وقت التضحية بها وهذا هو الذي ينبغي الجزم به وكذا قال ابن حزم الظاهرى بتقدير عود الحسكم لعود علته كما هو مذهبه ومذهب غيره وقال القاضى عياض يحتمل أن يكون ابتداء الثلاث من يوم ذبحها ويحتمل من يوم النحو وإن تأخر ذبحها الى أيام التشريق قال وهذا أظهر وحكاه النووى عنه وأقره وحكى أبو العباس القرطبي ذلك خلافا محققا ورجح الاول فقال وهذا الظاهر من حديث سلمة بن الاكوع فانه قال فيه «من ضحى منكم فلا يصبحن في بيته بعد ثالثة شيء» ثم قال ويظهر من بعض ألفاظ أحاديث النهي مايوجب قولا ثالثا وهو أن في حديث أبي عبيد(فوق ثلاث ليال) وهذا يوجب الناء اليوم الذي ضحى فيه من العدد وتعتبر ليلته وما بعدها وكذلك حديث ابن عمر فان فيه فوق ثلاث تعنى الليالي وكذلك حديث سلمة فان فيه بمد ثالثة وأما حديث أبي سعيد ففيه ثلاثة أيام وهذا يقتضى اعتبار الأيامدون الليالى انتهى (قلت) وكذا هو في رواية لمسلم وغيره من حديث ابن عمركما تقدم في الفائدة الاولى والظاهر إرادة الايام بلياليها، واستفدنا ذلك من مجموع الروايات والله أعلم ﴿ الْحَامِسَةُ ﴾ مفهوم الحديث أنه لامنع من الاكل من لحم أضحية غيره فوق

ثلاث ظلهدى اليه والمتصدق عليه له ادخاره فوق ثلاث لان القصد مواسساة أصحاب الاضاحي وقد حصلت وأما الفقير- نانه لاحجر عليه في التصرف قيه وقد يستغنى عنه مدة الثلاث بغيره ويحتاج اليه بعد الثلاث ويدل لهذا مارواه أبو يعلى الموصلي في مسنده عن الزبير بن العوام (أن رسول الله عَلَيْكُوْ قد نعى المسلمين أن يأكلوا لحم نسكهم فوق ثلاث (قلت) يانبيالله نأبيأنت وأمى كيف نصنع بما أهدى لنا؟ قال ماأهدى اليسكم فشأنكم به) والحديث في مسند أحمد أيضا وقد يفرق في ذلك بين الغنى فيحرم عليه ادخاره بعد ثلاث ولوكان من لحم أهداه له غيره والفقير فيباح له لا نه لا يحتمل حاله المواساة. والله أعلم ﴿السادسة ﴾ مفهومه أن له الأكل منها مدة الثلاث ومحله في المتطوع بها أما المنذورة فليس له الاكل منها بحال وفي حديث سلمة (كاوا وأطعموا وادخروا) فاما الاكل منها فستحب عند الجهور ، قال النووي في شرح مسلم هذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة إلا ماحكي عن بعضالسلف أنه أوجب آلاكل منها وهو قول أبي الطبب بن سلمة من أصحابناحكاه عنه الماوردي لظاهر هذا: الحديث في الامر بالأكلمغ قوله تعالى (فكلوا منها) وحمل الجمهور هذا الامر على. الندب أو الاباحة لاسيما وقد ورد بعد الحظر فقد قال جماعة من أصحابنا إنه في هذه الحالة للاباحة والجمهور على أنه للوجوبكما لوورد ابتداء وبوجوب الاكل ولو لقمة قال ابن حزم الظاهري ،وأما الصدقة منها فالصحيح عنسه أصحابنا أنها واجبة بما يقم عليها الاسم ويستحب أن يتصدق بمعظمها قال أصحابنا والحنابة وأدنى آلكمال أن يأكل الثلث ويتصدق بالثلث ويهدى الثلث ، وللشافعي قول أنه يأكلُ النصف ويتصدق بالنصف ، وهذا الخلاف في قدر أوفي الكمال في الاستحباب وأما الاجزاء فتجزيه الصدقة عا يقع عليه الامم كما قدمته، وهذا مذهب الحنابلة فيوجه لبعض أصحابنا قاله ابن سريج وابن القاص والاصطخرى وغيرهم أنه لاتجب الصدقة بشيء منها وهو مذهب المالكية قال ابن عبد البر وعلى هذا جماعة العلماء إلا أنهم يكرهون أزلا يتصدق منها بشيء انتمى والخلاف المتقدم في تقييد الصدقة بالنلث أو النصف

هو عند المالكية أيضا لكن المشهور عندهم نني التحديد ، وقال الحاتمية يستحب أن يتصدق بالثلث ويأكل الثلث ويدخر الثلث وكذا قال الغزالي فى الوجيز وأنكره عليه الرافعي والنووى لكن حكاه القاضي حسين في تعليقه عن قول الشافعي في الجديد وهو غريب وأما الادخار فالامر به للاباحة بلا شك والله أعلم ﴿السابه ﴾ قال ابن العربي فيه رد على المعترلة الذين يرون أن النسخ لايكون إلا بالاخف للاثقل وقدكان أكلها مباحا ثم حرم ثم أبيحوأى هذين كان أخف أو أثقل فقد نسخ أحــدهما بالآخر (قلت) تحــريمها بعد الاباحـة ليس نسخا لا نه رفع للبراءة الاصلية ورفـع البراءة الاصلية ليس بنسخ على ماتقــرر فى الاصول، وإن صح ما قاله فقد وقـــع النسخ هنا مرتين وذلك في مواضع محصورة لم يذكر هذا منها والله أعلم ﴿ النامنة ﴾ قوله في حذيث سلمة كان بالناس جهد بفتح الجيم أي مشقة وفاقة وقوله فأردت أن تعينوا فيهاكذا في صحيح البخاري وهو من الاعانة والضمير في قوله فيها يحتمل أن يعودعلى السنةو إن لم يتقدم لها ذكر لأنها بمعنى العام ويحتمل أن يعود على المشـقة والشدة التي فهمت من لفــظ الجهد ومن المعنى ، أوفى رواية مسلم فأردت أن يغشو فيهم ودو بالفاء والثبين المجمة أي تشييع لحوم الأضاحي في الناس وينتفع يها المحتساجون قال القاضي عياض في المشارق كلاهما صحيح والذي في البخاري أوجه وعكس ذلك في شرح مسلمفقال الذي في مسلم أشبه انتهى وفي الترجيح بينهما نظر فكلاها رواية ثابتة صحيحة المعنى وقوله في حديث عائشة (إنما نهيتكم من أجل الدافة) هو بالدال المهملة وبتشديد الفاء قال النووى قال أهل اللغة الدافة بتشديد الفاء قوم يسيرون جميعا سيرا خفيفاودف يدف بكسر الدال ودافة الاعراب من عرد منهم المصر والمراد هنا من ورد من ضعفاء الاعراب للمواساة وقوله فىحديث أبي سعيد (إنالهم عيالا وحشما وخدماً) قال أهن اللغة الحشم بفتح الحاء المهملة والشين. المعجمة اللائذون بالانسان يخدمونه وينفومون بأموره وقال الجوهرى : ﴿ خدم الرجل ومن يعضب له سموا بذلك لا به يغضبونله والحشمة الغضب وتطلق

جير بَابُ المَقيقَةِ وغيرِهَا ﴾ المُقيقةِ

عَنْ بُرَيدَةَ ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عِلَيْكِيْهِ عَنَّ عَنِ الْحُسَنِ وَالْخُسَيْنِ ﴾
رُواهُ النَّهُ النَّهُ وَزَادَ مَنْ حَدَيثِ ابنِ عَبَّاسٍ ﴿ بِكَبْشَيْنِ كَبْشَيْنِ ﴾
وقالَ أبو دَاوُدَ ﴿ كَبْشًا كَبْشًا ﴾ وَزَادَ الْحَاكُمُ مَنْ حَدَيثِ عَبْدِ اللهِ وَقَالَ أبو دَاوُدَ ﴿ كَبْشًا كَبْشًا ﴾ وَزَادَ الْحَاكُمُ مَنْ حَدَيثِ عَبْدِ اللهِ

على الاستحياء أيضا ومنه قـولهم فلان لا يحتشم ولا يستحى ويقال حشمته وأحشمته إذا أغضبته وإذا أخجلته فاستحيا لخجله وقال النووى بعد ذكره ماذكرته وكان الحشم أعم من الخدم فلهذائجم بينها في هذا الحديث وهو من باب ذكر الخاص بعد العام وقوله واحتسبوا أو ادخرواكذا في هذه الرواية على الشكمن الراوى لآن اللفظين بمعنى واحدوهذه الرواية موافقة لمن قال يأكل الثلث ويطعم الثلث ويدخر الثلث والمشهور بين العلماء أن الادخاد من حصة الاكل وقد تقدم ذلك

﴿ باب العقيقة وغيرها ﴾ حر الحديث الاول ﴾

عن بريدة أن رسول الله ويُتَلِينَة (عق عن الحسن والحسين) رواه أبو داود والنسائي (فيه) فوائد والأولى رواه النسائي من رواية حسين بن واقد عن عبدالله بن بريدة عن أبيه واسناده صحيح وقد اقتصر الشيخ رحمه الله في النسخة الكبرى على عزوه للنسائي وعزاه في العمغرى لابي داود أيضا وليسعند أبي داود من هذا الوجه نعم هو عند أبي داود من حديث ابن عباس كما سنذ كره ولبريدة عن أبي داود حديث آخر لفظه (كنا في الجاهلية اذا ولد لناغلام ذبحنا عنه شاة وحلقنا رأسه ولطخنا رأسه بدمها فلما كان الاسلام كنا إذا ولد لنا غلام ذبحنا عنه شاة وحلقنا رأسه ولطخنا رأسه بالزعقران) ودواه الحاكم في مستدركه وقال هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولعل شبهة

ابنِ عُمَر (عَن كُلِّ واحِدِ مِنْهُ كَبْشَيْنِ اثْنَيْنِ مِثْلَيْنِ مُتْكَا فِئَيْنِ) وزادَ من حديثِ عائِشَة «يوْمَ السَّابِعِ وسَمَّا هُمَا وأَمَرَ أَنْ يُكَاطَ عَنْ رُوْ وسِمِ الأَذَى » وصَحَّحهُ وزادَ من حديثِ على فحق الْحُسيني وقال «يافاطيمةُ احلق رَأْسَهُ ونصَدَّق بزِنَة شَمْرِهِ »وَلا صَحَاب السَّنَنِ

الشيخ رحمه الله في عزوه لأبي داود أحد هذين الأمرين ، وروى أبو داود من دواية أيوب عن عكرمة عن ابن عبــاس (أن رسول الله عَلَيْنَةً عَق عَن الحَسن والحسين كبشاكبشا) ورواه النسائي من رواية قتادة عن عكرمة عن ابن عباس بلفظ (كبشين كبشين) وكذا رواه أبو الشيخ الأصبهائي في كتاب الأضاحي ويوافقه مادواه البزار من دواية يزيد بن أبي زياد عن عطاء عن ابن عباس مرفوعا (الفلام عقيقتان والمجارية عقيقة) قال والدى دحمه الله في شرح الترمذي رواية الافراد أصح لأنها من رواية أيوب وقتادة مدلس ،وتابع أيوب يونس بن عبيد الله عن عكرمة فقال كبشاكبشا إلا إن حديث مائشة وعبيد الله بن عمرو يعارضه وروى ابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه من رواية يحيى بن سعيد عن عروة عن عائشة قالت (عق رسول الله وَلَيْنِيْنَةُ عن الحسن والحسين يوم السابع وسماها وأمر أن يماط عن رؤسها الآذي) قال الحاكم هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه بهذه السياقة وروى الحاكم ايضًا من طريق ابن اسحق عن عبد الله بن أبي بكر عن محمد بن على بن الحسين عن أبيه عن جده عن على بن أبي طالب قال (عق رسول الله وَاللَّهُ عَنِ الْحَسِينِ بشاة وقال يافاطمة احلقي رأسه وتصدقى بزنة شعره فوزناه فكان ورّنه درهما) ورواه الترمذي فقال عن محمد عن على لم يذكر على بن الحسين ولا أباه وقال عن الحسن وقال أو بعض درهم وقال هــذا حديث حسن غريب وإسناده ليس بمتصل وأبو جعفر لم يدرك عليـا وفي صحيح ابن حبان عن

مِنْ حديثِ أُمَّ كُرْزِ الكَعْبِيَّةِ «عَنْ الْغُلاَ مِشَانَانِ مُنْكَافِئْتَانِ وعَنْ الْغُلاَ مِشَانَانِ مُنْكَافِئْتَانِ وعَنْ الْغُلاَ مِشَانَانِ مُنْكَافِئْتَانِ وعَنْ الْجُارِيَةِ شَاةٌ » وزادُ واسوى ابنِ ماجة (لايضر كُمْ أَذُكُرانَا كُنَّ أَمْ أَنَانَا) وصَحَّحَهُ التَّرْمِذِيُّ وابنُ حِبَّانَ والحَاكِمُ وروادُ النَّائِيُّ والحَاكِمُ وتَعَجَّمَهُ مِنْ حديثِ عَمْرُو بنِ شَعيبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ والحَاكِمُ وصَحَحَهُ مِنْ حديثِ عَمْرُو بنِ شَعيبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ

أنس (عق رسول الله وَلِيُطَالِقُهُ عن حسن وحسين بكبشين) وروى أصحاب السنن. الأربعة وابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه عن أم كرز الكعبية قالت (سممترسول مُؤَيِّكُ يقول عن الغلام شاتان مكافأتان وعن الجارية شاة (لا يضركم أذكراناكن أم أناثا) ولم يذكر ابن ماجه هذه الزيادة وهي قوله (الايضركم الى آخره) وقال الترمذي هذا حديث صحيح قال النووي في شرح المهذب ، في إسناده عبيد الله بن أبي يزيد وقد ضعفه الأكثرون فلعله اعتضد عنده فصححه وروى النسائي والحاكم من رواية داود بن قيس عن عمرو بن هميب عن أبيه عن جده قال (سئل رسول الله والله عن العقيقة فقال لا يحب الله عزوجل العقوق وكأنه كره الاسم قالوا يارسول الله إنما نسألك أحدنا يولد له قال من أحب أن ينسك عن ولده فليفعل عن الغلام شاتان مكافأتان وعن الجارية شاة)وقال الحاكم صحيح الاسسناد ولفظه لاأحب العقوق وليس فيه كأنه كره الامم ورواه أبو داود قال في رواية عن عمرو بن شعيب (أن النبي) وقال في أخرى عن أبيه أداه عن جده واقتصر النووي في شرح المهذب على ذكر داوية أبي داود وقال إما ضعيفة ثم حكى عن البيهقي أنها تقوى بغيرها وذكر ابن عبد البرأن رواية داود بن قيس من أحسن أسانيــده ورواه الترمذي في الاستئذان من جامعه من رواية ابن اسحق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (أن النبي وَ الله أمر بتسمية المولوديوم سابعه ووضع الآذي عنه والعق) وقال حسن غريب ورواه الحاكم من رواية سوار بن أبي حزة

وابنُ ماجَهُ مِنْ حَدَيثِ عائِسَةً وزادَ فيه الحَاكُمُ وَصَحَّحَهُ «ولا يُكسر لَمَا عَظْمْ » ولأ صحابِ السُّنَنِ من حديثِ مَّمْ وَ (يُذَبِحُ عَنْهُ يوم السابع و يُحلَقُ ويُسمَّى) وَصَحَّحَهُ النَّرْ مِذِئُ وابنُ حَبَّانَ والحَاكمُ وفي راسابع ويُحلَقُ ويُسمَّى) وصَحَّحَهُ النَّرْ مِذِئُ وابنُ حَبَّانَ والحَاكمُ وفي رواية لاً بي دَاوُدَ ويدَى بدل يُسمَّى قالَ أبوداوُدَ وهذا وَ مَ من حَبَّامِ

عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (أن النبي ﴿ اللَّهِ عَلَى عَن الحسن والحسين عن كل واحد منهما كبشين اثنين مثلين متكافئين) وروى الترمذي وابن ماجه والحاكم في مستدركه عن عائشة أن رسول الله عِيْسِيْنَةُ أُمرِهُم عن الفلام شاتان مكافأتانوعن الجارية شاة وقالالترمذحسن صحيح وزاد فيه الحاكم ولايكسر لحاعظم رصححه وروىأصحاب السنن الاربعة وابن حبازفىصحيحه والحاكم في مستدركه عن الحسن عن سمرة أن رسول الله عِنْكِيْنَةُ قال «كُلُّ غلام رهينة بعقيقته تذبح عنه يوم سابعه ويحلق ويسمى» وصححه الترمذى والحاكم وفي صحيح البخادى عن حبيب بنالشهيد قال قال لى ابن سيرين سل الحسن عمن سمع حديث العقيقة ؟فسأ لته فقال من سمرة ، وفي رواية لابي داود ويدمي بدل يسمى قال أبو داود . هذا وهم(ويسمى)أصح قال ابن حزم بل وهم أبوداودلان هاما ثبت وبين أنهم سألوا قتادة عن صفة التدمية المذكورة فوصفها لهم فني سنن أبي داودفكان قنادة اذاسئل عن الدم كيف يصنع ؟ قال إذا ذبحت العقيقة أخذت صوفة فاستقبلت بها أوداجها ثم توضع على يافوخ الصبي حتى يسيل علىرأسه مثل الخيط ثم يغسل رأسه بعد ويحلق، وفي صحيح البخاري والسنن الاربعة عن سلمان بن عامر قال قال رسول الله عليه الله عليه الغلام عقيقته فأهر يقوا عنه دما وأميطو اعنه الاذي)وقد روى موقوفا عليه أيضا ﴿الثانية ﴾ العقيقة الذبيحة التي تذبح عن المولود ، واختلف في اشتقامها فقيل قن العق وهو الشق والقطع لأنها يشق حلقها ، قاله الازهرى ورجحه ابن عيد البر والهروى وابن الأثه

وغيرهم وحكى عن الامام أحمد بن حنبل وقيل من العقيقة وهي الشعر الذي يخرج على رأس المولود من بطن أمه لانه يقادن ذبحها حلقه قاله الاصمعي وأبو عبيد والجوهرىوالزيخشرى ويقال عق عن ولده يعق بضمالعين وكسرها إذا ذبح عنه يوم سابعه ؛ وكذلك اذاحلق عقيقته ﴿ الثالثة ﴾ فيه مشروعية العقيقة واختلف العلماء في حكمها على أقوال (أحدها) أنهامستحبة استحبابا متأكدا وبهذا قال مالك والشافعي وأحمد والجهور وهو معني قول مالك إنها منة واجبة يجب العمل بها — لم يرد الوجوب الذي يأثم بتركه ، وإنما أراد بالوجوب التأكد على قاعدته في وجوبالمنن (القول الثاني)أنهاو اجبة لورود الامر بها حكاه ابن المنذر عن بريدة بن الحصيب والحسن البصري ، قال وقال أبوالزناد . العقيقة من أمر المسلمين الذين كانو يكرهون تركه وبه قال أهل الظاهر ، ومهم ابن حزم وحكاه عن جماعة من السلف قال وهوقول أبي سليمان وأصحابنا ؛ قال النووى وهو رواية عن أحمد ، وقال ابن بطال: لانعلم أحدا من الأثمة أوجبها الا الحسن البصرى (القول الثالث) أنها تحب في السبع الأول فان فاتت لم تجب بعد السبع حكاه ابن عبد البر عن الليث بن سعد (القول الرابع) إنكارها وأنها بدعة ذله أبو حنيفة ، قال الشافعي أفرط في العقيقة **رجلان ، رجل قال إنها واجبة ورجل قال إنها بدعة ، وقال محمد بن الحسن** هي تطوع كان المسلمون يعملونها فنسخها ذبح الاضحى فمن شاء فعل ومن شاء لم يفعل ، قال ابن عبد البر ولا وجه له ، وحسكي ابن المنذر عن أصحاب الرأى أنكار أن تكون سنة ، قال وخالف وا في ذلك الاخبار الثابتة عن النبي وعن أصحابه والتابعين وهو معذلكأمر معمول بهبالحجاز قديما وحديثا ذكره مالك بأنه الامر الذي لاختلاف فيه عندهم، وقال يحي الانصاري: أدركت الناس لايدعون العقيقة عن الغلام وعن الجارية ، وتمن كان يرى العقيقة عبد الله بن حمر وابن عباس وعائشة وروينا ذلك عن فاطمة بنت رسول الله والله وعن بريدة الاسلمي والقاسم بن محمد وعروة بن الزببر والزهرى وعطاء وأبي الزناد وجماعة يكثر عددهم بوانتشر استعال ذلك في عامة بلدان المسلمين متبعين

ماسنه لمم الرسول عَلَيْكُنْ ولايضر السنة من خالفها اه وذكر بعضهم أن هؤلاء احتجوا بقوله عليه الصلاة والسلام في حديث عبد الله بن عمرو لما سئل عن العقيقة لا يحب الله العقوق ؛ ولا حجة فيه لانه عقبه بقوله وكأنه كره الاسم ثم انه قال بعده من أحب أن ينسك عن ولده فليفعل عن الغلام شاتان مكافاتان. وعن الجارية شاة ؛ فدل على أنه إعاكره الاسم لا الذبح ؛ وكان من شأنه عليه العبلاة والسبلام تغيير الاسم القبيح إلى الحسن (القولالخامس)أنهامشروعة عن الغلام دون الجارية فلا يعق عنها حكاه ابن المنذر عن الحسن البصرى وقتادة وحكاه ابن حزم عن محمد بن سيرين وأبى وائلشقيق بنسلمة ، وادعى ابن عبد البر انفراد الحسن وقتادة به وفي سنن البيهتي عن أبي هريرة أنالني وَاللَّهُ قَالَ (إِنَّ الْيهُود تَعَقَ عَنَ الْغُلَامُ وَلَا تَعْقَ عَنِ الْجُارِيَةُ فَعَقُوا عَنِ الْغُلَامِ شاتين وعن الجارية شاة ﴾ ﴿ الرابعة ﴾ قال أصحابنا إنما يعق عن المولودمن يلزمه نفقته من مال العاق لا من مال المولود وحينتذ فيحتاج إلى الجواب عن هذا الحديث فإن الحسن والحسين رضى الله عنهما لم يكونا في نفقة النبي مَيَّالِيَّةُ وانما والله أمر أباهما بذلك؛ أو أعطاه ما عق به ؛ أوأن أبويهما كاناعندذلك معسرين فيكونان في نفقة جدهما رسول الله قال ﴿ وَالَّذِي وَالَّذِي رَحْمُهُ اللَّهُ فِي شَرْحَ الترمذي ويحتمل أنه عليه الصلاة والسلام تبرع بذلك باذن أبيهما ويحتمل أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مَنْ خَصَائِعُهُ ؛ أَنْ لَهُ النَّبُرَعُ عَمْنُ شَاءً مِنَ الْآمَةُ كَمَّا ضَعَى علية عن لم يضح من أمته فانه من الخصائص على أحد الوجهين ا هـ . ﴿ الحـامسة ﴾ اختلفت الرواية فيما عق به عن كل واحد منها فني حديث عبد الله بن عمرو أنه ذبح عن كل واحد منهما كبشين، وكذا في حديث ابن عباس عند النسائي وفي حديث ابن عباس عند ابي داود كبشا كبشا ، وقد تقدم ذلك والزيادة مقبولة ويدل له الاحاديث المتقدمة في أن عن الغلام شا تين ؛ وقال أصحابنا الشافعية الاكمل أن يعق عن الغلام بشاتين وعرب الجارية بشاة ولو عق عن الغلام بشاة جاز ، وقال الحنابة عن الغلام

هاتان وعن الجارية شاة وقال الما لكبة عن كل واحد منهما شاة فقط ؛ وقال ابن المنذر روينا القول بان عن الغلام شاتين وعن الجارية شاة _ عن عائشة وَآبِنَ عَبَاسَ وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِي وَأَحْمَدُ وَاسْحَقَ وَأَبُوتُورَ ؛ قَالَ ابن عَبِدُ البَّرُوعَلِيهِ جماعة أصحاب الحديث ؛ قال ابن المنذر وكان ابن عمر يمقءن الغلام والجارية شاة شاة ؛ وبه قال أبو جعفر ومالك بن أنس ؛ وروى جعفر عن أبيه عن فاطمة أنها ذبحت عن الحسن والحسين كبشا كبشا ؛ وروى البيهتي عن عروة بن الزبير أنه كان يعق عن بنيه الذكور والاناث بشاة شاة ؛ وحكاه ابن حزم عن عائشة وأسماء أختها ، قال ولا يصح عنهما ﴿ السادسة ﴾ الـكبش فحـل الضأن في أي. سن كان ؛ وقيل انما يسمى بنبلك اذا أثنى وقيل اذا أدبع ذكره في الحكم والشاة تقع على الدكر والانبي من الضأن والمعــز فاختار النبي والمعلقيني عقيقة ولديه الآكمل وهو الضأن والذكورة معأن الحكم لايختس بهما فيجوز فىالعقيقة الانثى ولو من المعزكما دل عليه إطلاق الشاة في بقية الاحاديث قال أصحابناوغيرهم حكم العقيقة حكم الاضحية فانكانت من الغنم فلايجزىء الاجذعة ضأن أوثنية معز وحكى الماوردي وجها بالأجزاء على الاطلاق ولو دون جذعة القبائن وثنية المعز وقال ابن حزم الظاهري لاتجزيء جذعة أصلا قال أصحابنا وغيرهم ويعتبر . سلامتها من العيوب المانعة من الأجزاء في الأضحية قال الرافعي وفي العدة إشارة الى وجه مسامح بالعيب هنا وقال ابن حزم الظاهري يجزى والمعيب مطلقا والسالم أفضل ﴿السابعة ﴾ وفي أصحابنا الشافعية والمالكية بحق تشبيه العقيقة بالأضمية لهخصوها بالانعام وهى الابل والبقر والغم وجعل الشافعية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة وقالو الو أراد بعضهم العقيقة و بعضهم غير هاجاز كافي الأصحية وقال المالكية لابجزىء البدنة إلا عنواحد ولا البقرة إلا عنواحدكما قالوا فى الأضحية وقال الحنابلة لايجزىء في العقيقة بدنة ولا بقرة إلا كاملة وإنكان يجزيء في الهدايا والضحايا سبع بدنة وسبع بترة موضع شاة وخصآخرون العقيقة بالغنم لظاهر الاحاديث التي فيها عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة وبه قال أبو اسحق بن شعبان من المالكية وابن حزم الظاهري وقال النالمنذر بمد أن ذكر عن أبي

بكر وأنس العق بالجزور ونمن أنكر ذلك حفصة بنت عبد الرحمن بن أبى بكر فقالت وقد ذكر لها الجزور كانت عمتى عائشة تقول عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة انتهى وروى الطبرانى في معجمهالصغير بسند ضعيفوأبو الشيخ ابن حيان في الأضاحي بسند حسن عن أنس قال قالدسول الله عِيَكِالِيْرُ (من ولُدُ له غلام فليمق عنه من الابل والبقر والغنم) وتوسع آخرون في العقيقة فقالوا يجزىء فيها العصفور حكاه ابن حزم عن عجد بن ابراهيم التيمي فهذه خمسة مذاهب ﴿ الثامنة ﴾ في حديث عائشة أن العق عن الحسن والحسين كان يوم السائم من ولادتهما وفي حديث سمرة عند أصحاب السنن تذبح عنه يوم السابم وهل ذلك على سبيل الافضلية أو التعيين؟ اختاف فيه على ثلاثة أَقوال (أُحدهاً) أنه على سبيل الافضلية فلو ذبحها قبل فراغ السبعة أو بعدالسا بعمالم يبلغ أجزأت قاله الشافعي وبه قال عد بن سيرين قال أبو عبدالله البوشنجي منهم إن لم تذبح في السابع ذبحت في الرابع عشرو إلا فني الحادي والعشرين ثم هكذافي الاسابيع وقيل إذا تكررت السبعة ثلاث مرات فات وقت الاختيار، وروى الطبراني في معجميه الأوسط والصغير والبيهقي عن بريرة مرفوعا (العقيقة تذبح لسبع أو أدبع عشرة أو إحدى وعشرين) ورواه أبو الشيخ بلفظ (لسبع أولتسم أو لاحدى وعشرين) وقال الحنابلة ان ذات فني أربعة عشر وإلا ففي إحدى وعشرين فلا أدرى قالوا ذلك على سييل الاستحباب أو على سبيل الوجوب وقال الترمذي العمل على هذا عند أهل العلم يستحبون أن تذبح يوم السابع عَانِ لَمْ يَتَهِيَّأُ فَيُومُ الرَّابِعُ عَشَرَ قَانَ لَمْ يَتَهِيًّا فَيُومُ إِحْدَى وَعَشَرِينَ وَحَكَاهُ ابن المنذر عرن عائشة واسحق قال الشافعي فاذا بلغ سقط حكمهـا في حق غير المرلود وهو مخير في العقيقة عن نفسه واستحسن القفال الشاشي أن يعقلها وقال الحسن البصري إذا لم يعق عنك فعق عن نفسك و إن كنت رجلا، ويرى أن النبي ﷺ على عن نفسه بعد النبوة رواه البيهقي من حديث حبد الله بن محرر عن قتادة عن أنس وقال إنه حديث منكر ثم حكى عبد الرذاق م - ١٤ طرح نثريب خامس

أنه قال إنما تركوا عبد الله بن عرد بسبب هـ ذا الحديث ثم قال البيهتي وقد روی من وجه آخر عن قتسادة ومن وجه آخر عن أنس وليس بشيء قلت له طريق لا بأس بها رواها أبو الشيخ وابن حزم من دواية الهيثم بن جميل عن عبد الله المثنى عن ثمامة عن أنس وذكرها والدى رحمه الله في شرح الترمذي وقال النَّووي هوحديث باطل وعبد الله بن محرر اتفقوا على ضعفه قال الرافعي ونقلوا عن نص الشافعي في رواية البويطي أنه لايفعل ذلك واستغربوه قال النووى نصه في البويطي : ولا يعق عن كبير وليس مخالفًا لما سبن نات معناه لا يعق عنه غيره وليس فيه نفي عقه عن نفسه (القول الثاني) أنها مؤقتة بالسابع فلاتقم الموقع لاقبله ولا بعده بل تفوت وهذا هو قول مالك بن أنس قال ابن عبد البر وروى عنه أنه يعق عنه يوم السابع الثانى وحكاه ابن وهب عنه اسحق بن راهویه وهو مذهب ابن وهب انتهی وقال ابن شاس فی الجواهر وروى ابن وهب أن الأسابيع النــــلانة في العقيقة كالآيام الثلاثة في الضحايا وفي مختصر الوقار يعن عنه في الأسبوع الأول فان فات فني الثاني فان أَخطأُ ه ذلك فلا عقيقة أنتهي وقال أبن المنذر قال مالك في الغائب يولد له فيا آي بعد السابع فيريد أن يعق عن ولده فقال ماعلمت أن هــــذا من أمر الناس ولا يعجبني انتهى وهذا يقتضي انمرات بعد السابع ولو تعذر كالغيبة وقال ابن حزم لا نعلم أحدا قال قبل مالك بالاقتصار على السابع الثاني ؛ وفي المستدرك الحاكم وصحح إسناده أنامرأة نذرت إنوادت امرأة عبد الرحن نحرنا جزورا فقالت عائشة لا، بل السنة أفضل عن الغلام شاتان مكافأتان وعن الجارية شاة تقطع جذولا ولايكسر لها عظم فيأكل ويطعم ويتصدق وليكن ذلك يوم السابع فأن لم يكن فني أربعة عشر فأن لم يكن فني إحدى وعشرين (القول الثالث) أنها لا تجزئ قبل السابع ولا تفوت بفواته فتذبح بعده متى أمكن قاله ابن حزم الظاهرى وذلك أنه يراها فرضا فلا بد من فعلها ولوقضاء والله أعلم ﴿ التاســعة ﴾ اختلف العلمــاء في أنه هل يحسب يوم الولادة من. السبعة أم لا فقال مالك لا يحسب منها وعند الشافعية في ذلك خلاف فالأصح

عند الرافعي وتبعه النووي في العقيقة من الروضة وشرح المهذب أنه يحسب يوم الولادة منها ، وكذا محمه في شرح مسلم لكنه صحح في الروضة من زوائده في موجبات الفهان أنه لايحسب منها وحكاه عن الأكثرين وكذا حكاه في شرح المهذب في باب السواك ونص عليه الشافعي في البويطي وقال شيخها الامام جمال الدين عبد الرحيم الأسنوى أن الفتوى عليه وتبعه والدى رحمه الله فقال في شرح الترمذي إنه الصحيح وذهب ابن حزم الطساهري إلى أنه يحسب منها وقال مانعلم لمالك سانها في أن لايعد يوم الولادة وكلام ابن المنذر يقتضى انفراد مالك بذلك فانه اقتصر على نقله عنه وهذا مما يقتضي أن الراجح من مذهب الشافعي حسبانه منها وعند المالكية قول إنه يحسب منها ﴿ الماشرة ﴾ ظاهر قوله في حديث عائشة ومهاها وفي حديث سمرة ويسمى أن ذلك فى اليوم السابع أيضا وقد ورد التصريح به فى أحاديث فتقدم فى الفائدة بتسمية الولود يوم سابعه وفي بعض طرق حديث سمرة عند ابي الشيخ ابن حيالٌ فاذا كان يوم السابع فليحلق ويسمى وروى أبو الشيخ أيضا من رواية أبي حَمَرُو بن العلاء عن أبيه عنجده ذل سمعت عليا رضي الله عنه يقول يممي الصبي يوم سابعه كذا سمى رسول الله ﷺ ابنيه الحسن والحسين وروى أبو الشيخ أيضا من رواية رجل من آل أنس عن أنس قال قال رسول الله والله والله والله والله والله والله والله عن المولوه يوم سابعه وصموه يوم سابعه واحلقوا رأسه يوم سابعه وبهذا قال الحسن البصرى ومالك والشافعي واحمد وغيرهمال أصحابنا ولأ بأسأن يسمى قبله وقال محمدين سيرين وقتادة والأوزاعي إذا ولد وقد تم خلقه سمي في الوقت إن شاۋاوقال ابن المنذر تسميته يوم السابع حسن ومتى شاء سماه لآن النبي ﷺ قال (ولد لى الليلة غلام فسميته باسم أبى ابراهيم) وسمى الفلام الذي جاء به أنس لْمَا حَسَكُهُ عَبِدُ اللهُ ﴿ قَالَتَ ﴾ ظاهر هَذَا الحُديثُ أَنْ ذَلَكَ عَقَبِ وَلَادَتُه ، لَـكُنَ فى رواية أنه أنما جيء به إليه يوم السابع رواها أبو يعلى وقال ابن حزم يسمى يوم ولادته فان أُخرت تسميته إلى السابع فحسن وقال ابن المهلب يجوز تسميته

حين يولد وبعده إلا أن ينوى العقيقة عنه يوم سابعه فالسنة تأخيرهـــا إلى السابع وأخــذ ذلك من قول البخارى في تبويبه (باب تسمية المولود غداة يولد كمن لم يعق) قال والدى رحمه الله والقائل بأنه يسمى حين الولادة يمكن أَن يقول إن قوله ويسمى معناه ويسمى عند ذبح العقيقة فيقال هذه عقيقة فلان وقد ورد التصريح بذلك في حديث عائشة قالت قال النبي عَلَيْكُ يعق عن الفلام عقيقة فلان قالت وعق رسول الله عَلَيْكِيْةِ عن الحسن والحسين شاتان عن كل واحد وقال اذبحوا على اسمه الحديث رواه أبو الشيخ ابن حيان في كتآب الأضاحي والعقيقة وفي إسناده عبد الجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد انتهى ورواه البيهتي أيه ا باسناد حسن كما ذل النووى وهذا الاحمال الذي دكره والدى غريب ﴿ الحادية عشرة ﴾ قوله في حديث عائشة وأمر أن يماط عن رؤسهم الأذى أي يحلق الشعر وفي سن أبي داود عن الحسن البصري أنه قال (إماطة الأذى حلقالرأس) وروى أبو الشيخ ابن حيان أن الحسن البصرى سئل عن الأذى فقال الشعر وقد ورد التصريح به في قوله في حديث على إقاطمة احلتي رأسه وفي حديث سمرة يذبح عنه يوم السابع ويحلق وكذا حكى أبو عبيد عن الاصمعي أن المراد باماطة الاذي حلق الرأس أي شعره وظاهرهأن ذلك يكون يوم السابع أيضا وفيه إستحباب حلق رأس المولود يوم السابعوبه صرح الشافعية والحنابلة ومن المالكية ابن حبيب وابن شعبان وغيرهما وابن المنذر وابن حزم وجوز والدي رحمه الله في شرخ الترمذي في قوله في حديث سلمان بن عامر (وأميطوا عنه الأذى) أن المراد به إماطة ماعلى جسده من الدماء والاقذار قالوفى بعض طرق حديث عبدالله بن عمر و (وتماط عنه أقذاره) رواه أبو الشيخ قال ويدل له قوله في حديث ابن عباس الذي رواه الطبراني في معجمه الأوسط سبعة من السنة في الصبي يوم السابع وفيه ويماط عنه الأذي ثم قال ويحلق رأسه فجعل إماطة الآذي غير حلق الرأس قال ويحتمل أن المراد أُم من ذلك والله أعلم انتهى فإن صح ذلك ففيه استحباب تغسيل المولود

يوم السابع وفي سنن البيهتي عن محمد بن سيرين حرصت على أن أعلم مامعني (أميطوا عنه الأذي) فلم أجد من يخبرني ﴿ الثانية عشرة ﴾ وفيه استحباب التصدق بزنة شعره وظاهره أن المراد زنته فضة لقوله في بقيته فوزناه فكان وزنه درها وفي رواية أو بعض درهم وقد ورد التصريح بذلك فيما رواه مالك والبيهتي وغيرهما مرسلا عن محمد بن على بن الحسين قال (وزنت فاطمة بنت النبي ﷺ شعر حسن وحسين وزينب وأم كانثوم فتصدقت بزنة ذلك فضة) ورواه البيهتي مرفوعا من حديث على رضى الله عنه أن رسول الله عَلَيْنَا أُمْرِ فاطمة أن تتصدق بزنة شعر الحسين فضة وفي إسناده ضعف وفي رواية أخرى ضعيفة أيضا (تصدقوا برنته فضة) وكان وزنه درها أو بعض درهم وقد تردد مالك ابن أنس في أنه هل يتصدق بزنة شعره ذهبا فكرهه مرة وأجازه أخرى كذا فى الجواهر لابن شاس وقال ابن الحاجب فى كراهة التصدق بزنة شعر المولود ذهما أو فضبة قولان وجزم الشافعية والحنابلة باستحباب التصدق بزنته لكن جزم الحنابلة بالفضة وقال الشافعية يتصدق بوزنه ذهبا فان لم يتيسر ففضة قال النووى فى شرح المهذب روى هذا الحديث من طرق كثيرة ذكرها البيهقي كلها متفقة على التصدق بزنته فضة ليس في شيء منها ذكر الذهب خلاف ماقاله أصحابنا (قلت) قد و رد ذكر الذهبأيضا رواهالطبراني فى معجمه الأوسط عن ابن عباس قال سبعة من السنة فى الصبي يوم السابع فذكرها إلى قوله ويتصدق بوزن شعر رأسه ذهبا أو فضة ﴿الثالثة عشرة﴾ في قوله في حديث عائشة عق رسول الله علينية عن الحسن والحسين وأمر أن يماط عن رؤسهما الأذى إشارة إلى تقديم العقيقة على حلق الرأس لأن المقروز بالعقيقة الأمر فالمأمور به لابد ان يكون فعله متأخرا عن الأمر وبهــذا قالر جماعة من الشافعية على طريق الاستحباب مهم أبو اسحق الشيرازى والبغوى والجرجاني وصححه النووى في شرح المهذب وقال في الروضة إنه أرجح وقال آخرون منهم يستحب كونه قبل الذبح ورجحه الروماني ونقله عن نصالشافعي وحكاه ابن المنذر عن عطاء بن أبي رباح ويدل للأول قوله في بعض طرق

حديث سمرة (يذبح عنه يوم سابعه ثم يحلق عنه) رواه أبو الشيخ ابن حيان ﴿ الرابعة عشرة ﴾ قوله في حديث أم كرز عن الغـــلام شاتان مكافأتان قال النووى في شرح المهذب أىمتساويتان وهىبكسر الفاء وبهمزةبعدهاهكـذا صوابه عند أهل اللغة ونمن صرحبه الجوهري في صحاحه قالويقول المحدثون مكافأتان يعنى بفتح الفاء والصحبح كسرها انتهى وقال صاحب النهاية مكافئتان يمني متساويتين في السن أي لايعق عنه إلا بمسنة وأقله أن يكون جزمًا كما في الضحايا وقيل مكافئتان أي مستويتان أو متقاربتان واختار الخطابي الأول واللفظة مكافئتان بكسر الناء ةال والمحدثون يقولون مكافأتان بالفتح وأدى الفتح أولى لأنه يريد شباتين قدسوى بينهما أو مسباوى بينهها وأما بالكسر فعناه أنهما متساويتان فيحتاج أن يذكر أي شيء ساويا و إنما لو قال متكافئتان كان الكسر أولى قال الزمخشري لافرق ببن المكافئتين والمكافأتين لآن كل واحدة إذاكافأت أختها فقد كوفئت فهي مكافئة ومكافأة أو يكون معناهمعادلتان لمايج بـ فى الركاة والاضحية من الاسنان ويحتمل مع الفتح أن يراد مذبوحتان من كافأ الرجل بين بميرين إذا نحر هذا ثم هـ ذا معا من غير تفريق كأنه يريد شاتين يذبحعها في وقت واحدانتهیکلام صاحب النهایة وهذا الذی ذکره آخراًموافق لماحکاهءن زید ابن أسلم أن معنى مُكافأ تان أي تذبحان جميعا وفي سـنن النسائي قال داود بن قيس سألت زيد بن أسلم عن المسكافأ ان فقال الشامان المشتبهتان يذبحان جيعا وفىدوايةالطبراني وابن حبان والبيهتي قال ابنجريج (قات) لعظاءما المكافأتان؟ قال المثلان، وقال أبو داودوابن المنذر عن أحمد بن حنبل المكافأ تان المتساويتان أو المتقاربتان ويحتمل أن يراد تساويهما في السمن ونحوه وحكمته حتى يستوى هل المراد تكافؤها في السن أو في السمن أو مكافأتهمالبقية ماشرع ذبحه في غير هــنا الباب أو ذبحهما في وقت واحــد من غير تفريق والله أعلم ﴿ الْحَامِسَةُ عشرة ﴾ قوله (لايضركم أذ كرامًا كن أم إنامًا) أى إن المذبوح تحصل به سنة

المعقيقة سواء أكان ذكراً أم أنثى وقد صرح الفقهاء من أصحابنا وغيرهم بذلك لكنةالوا إن الافضل الذكركالاضحية ولايصح حمله على المولود وإنكان الحكم الايختلف بذكورة المولود وأنوثته لأنه لايقال في الذكر ان من المقلاءكن وانما يقال كانوا بخلاف غيرالمقلاء فانه لايعبرعنه بالواووالنونلامع الذكورة ولامع الأنوثة والله أعلم ﴿ السادسة عشرة ﴾ فيه النهي عن كسرعظام العقيقة والحكمة فيه التفاؤل بسلامة أعضاء المولود وبهذاقال الشافعية والحنابلة وحكاه ابن المنذرعن عائشة وعطاء بن أبي رباح وذهب مالك إلى أنه لا باس بذلك وحكاه ابن المنذر عن الزهرى وقال به ابن حزم الظاهرى وقال أصحابنا إن ذلكخلاف الاولى فقط واختلفوا في كراهته على وجهين أصحهما أنه لايكره ، وعلله النــووى في شرح . المهذب بأنه لم يثبت فيه نهى مقصود ، وفيه نظر فان النهى الصريح قد رواه الحاكم في مستدركه وصححه كما تقدم ولعل النووى لايوافق على صحته وقال ابن حزم لم يصح في المنع من كسر عظامها شيء ﴿ السابعة عشرة ﴾ قند عرفت أن في دواية لابي داود من حديث سمرة (ويدمي)وأن قتادة راويه ذكر صفة التدمية وأن أبا داود حكم على هذه الرواية بالوهم، وقال ابن المنذر تكام في حديث سمرة الذىفيه ويدمى وانتصرابن حزم لهذه الرواية ويتبتها وقال لابأس أن يمس بشيء من دم العقيقة ، وحكاه ابن المنذر عن الحسن وقتادة ثم قال وأ نكر ذلك غيرهم وكرهه ، وبمن كرهه الزهرى ومالك والشافعي وأحمد واسحق وكذلك نقول وفي حديث عائشة (أن أهل الجاهلية كانوا يخضبون قطنة بدم العقيقة فاذاحلقوه وضع على رأسه فأمرهم رسول الله ﷺ أن يجملوا مكان الدم خلوةا)وثبت أَنْهُ قَالَ أَهْرِيقُوا عنه دما وأميطوا عنه الآذي فاذا كان النبي وَاللَّهُ قَدْ أُمْر بلماطة الأذى عنه والدم اذى وهو من أكبر الأذى فغير جائز أن ينجسرأس الصبي انتهى وحديث عائشة رواه البيهتي في سننه وابن حبان في صحيحه وغيرهما وتقدم حديث بريدة الذي فيه جعل الزعفران بدل الدم الذي كان يفعله أهل ﴿ لِجَاهِلِيةٌ وَقَالَ البِّيهِ فَي وَلَهُ فَي حَدَيْثُ سَلَّمَانَ أُمِّيطُوا عَنْهُ الْآذَى يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ للراد به حلق الرأس والنهي عن أن يمس رأسه بدمها ودوى ابن ملجه من دواية

يزيد بن عبد المزنى مرسلا أن النبي علي قال «يعق عن الغلام ولا يس رأسه بدم » ودواه البزادوغيره بزيادة عن أبيه وهومرسل أيضاكما قاله البخارى وغيره وذكر ابن عبد البر أن الحسن وقتادة انفردوا بما تقدم عهما وأنكر شيخنا الامام جمال الدين عبد الرحيم الاسنوى على أصحابنا اقتصارهم على كراهة لطخ رأس المولود بدم العقيقة وقال المشهور تحريم التضمخ بالنجاسة ويحرم على الولى أن يفعل به شيئًا من المحرمات على المسكافين كسقيه الحمر وادخال فرجه في فرج محرم ونحو ذلك فينبغى في اللطخ مثله قال وينبغي أن تكون الكر اهةجو الجاعلي طريقة الجواز قال وقد بالغ الماوردي في الاقناع فجزم بأنه لايكر. لطخجبهته وحينتُذ فلا يكره لطخ رأَّسه بطريق الأولى انتهى ﴿ الثامنة عشرة ﴾ إنقلت كان ينبغى العدول عن لفظ العقيقة إلى لفظ النسيكة ونحوها لقوله عليه الصلاة والسلام في حديث عبد الله بن عمرو لما سئل عن العقيقة لايحب الله العقوق وكأنه كره الاسم (قلت)قال ابن عبدالبركان الواجب بظاهر هذا الحديث أن يقال لذبيحة المولودنسيكة ولايقال عقيقة لكني لاأعلم أحدا من العاماء قال به وكأنهم والله أعلم تركوا العمل به لماصح عندهم في غير ممن لفظ العقيقة انتهى (قلت) لفظ نسيكة لايدل على العقيقة لأنه أعممها ولادلالة للاعم على الاخص وليس في الحديث تصريح بأنه كره الاسموانما هذامن فهم اراوى ولم يجزمه وكائه عليه الصلاة والسلام إنماذكرقوله لايحب الله العقوق عندذكر العقيقة لئلايسترسل السائل في استحسان كل مااجتمع مع العقيقة في الاشتقاق فبين له أن بعض هذه المادة محبوب وبعضها مكروه وهذامن الاحتراس الحسن وانما سكت عنه في. وقت آخر لحصول الغرض بالبيان الذىذكره في هذا الحديث أوبحسب أحسوال المخاطبين في العلم وضده فيبين المجاهل ويسكت عن البيان العالم ولعله كان مع عبد الله بن عمرو من احتاج الى البيان لاحله فان عبد الله بن عمرو صاحب فهم وعلم. والله أعلم وعن سَعيدِ عن أَبِي هُرَ بَرَةَ قالَ : « قالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ لاَفْرَحَ فَلَمُ وَلاَ عَتيرَةَ » زادَ الشَّيْخانَ عَقَبَهُ والفرَعُ أُولُ نِتَاجِ كَانَ يُغْتَجُ لَهُم يَذْ بحُونَهُ وَفَصَّلُهُ أَبُو دَاوُدَ خَفَعلُهُ مَنْ قُولِ سَعيدٍ وقالَ البُخَارِي يَذْ بحُونَهُ وَفَصَّلُهُ أَبُو دَاوُدَ خَفَعلُهُ مَنْ قُولُ سَعيدٍ وقالَ البُخَارِي يَذْ بحُونَهُ لطواغيتِهِم قالَ والعنيرة في رَجب، وانفَسَائِي (نهي يَذْ بحونهُ لطواغيتِهِم قالَ والعنيرة في رَجب، وانفَسَائِي (نهي رَسُولُ اللهِ عَلَيْلِيْهِ عَنِ الفَرَعِ والعَنيرة) ولا بي داوُدَ وانفَسَائِي وابن ماجَهُ مَنْ حَدَيثِ نَبِيشَةً (نَادى رَجُلُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْلِيْهِ كُنَا نَعْيَرُ مَا مَا اللهِ عَلَيْلِيْهِ كُنَا نَعْيْرُ مَا وَلَا اللهِ عَلَيْلِيْهِ كُنَا نَعْيْرُ وَابنِ مَا حَدَيثِ نَبيشَةً (نَادى رَجُلُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْلِيْهِ كُنَا نَعْيْرُ مَا وَلَا اللهِ عَلَيْلِيْهِ كُنَا نَعْيْرُ مَا وَلَا اللهِ عَلَيْلِيْهِ كُنَا نَعْيْرُ مَا وَلَا اللهِ عَلَيْلِيْهِ كُنَا نَعْيْرُ وَالْمَالِيْقُ وَلِيْلِيْهِ كُنَا نَعْيْرُ وَلُولُ اللهِ عَلَيْلِيْهِ كُنَا لَوْلُ اللهِ عَلَيْلِيْهِ كُنَا لَعْيْرُ وَالْمَالُولُ وَالْهُ اللهِ عَلَيْلِيْهِ كُنَا لَعْيْرُ وَلَا لَكُولُ وَلِيْلُولُ اللهِ عَلَيْهُ وَلَيْلُهُ وَلِيْلِيْهِ كُنَا لَعْيْرُ وَلَهُ وَلِيْلِيْهِ وَلَيْلُولُ وَلَا لَهُ وَلِي اللّهُ وَلِيْلِيْهِ وَلَاللهِ عَلَيْلُولُ وَلَاللهِ عَلَيْلُولُولُ اللهِ عَلَيْلُولُ اللهِ عَلَيْلُولُ وَلَا لَهُ وَلِي اللّهُ اللهُ وَلَيْلُولُ وَلَا لَالِهُ وَلَا لَاللّهِ عَلَيْلِيْلُولُ اللهِ عَلَيْلُولُ وَلَا لَهُ وَلِيْلِيْلُولُ وَلَا لَهُ وَلَا لَهُ لَاللهِ وَلَوْلَالِهُ وَلَاللهِ عَلَيْلُولُ وَلَا لَهُ لَهُ وَلَاللهُ وَلَوْلُولُ اللهِ عَلَيْلِيْلُولُولُ اللهِ وَلَا لَهُ وَلِي لَا لَهُ وَلَا لَهُ وَلِيْلِيْلُولُ وَلَا لَهُ وَلِي لَا لَهُ وَلَا لَهُ وَلَا لَاللهِ وَلَا لَهُ وَلَا لَكُولُ وَلَوْلُولُ اللهِ وَلِي لَاللهِ وَلَا لَهُ لَاللهُ وَلَا لَهُ وَلِي لَاللهُ وَلَا لَهُ لَاللّهُ وَلَا لَاللّهُ وَلَا لَاللّهُ وَلَا لَهُ وَلَا لَهُ وَلَا لَهُ وَلَا لَهُ وَلِهُ لَاللّهُ وَلَا لَا لَهُ وَلَا لَا لَهُ وَلَا لَهُ لَاللّهُ وَلَا لَهُ وَلَا لَا لَهُ لَا لَهُ وَلَا لَاللّهُ وَلَا لَا

﴿ الحديث الناني ﴾

عن سعيد عن أبي هر برة قال قال دسول الله والمسترة الفرعة و لاعتيرة » (فيه) فوائد والأولى الخرجه الأئمة الستة فر ووه خلا الترمذى من هذا الوجه من دواية ابن عيينة عن الزهرى عن سعيد زاد البخارى قال والفرع أول نتاج كان نتج لهم كانوا يذبحو به لعاوا غيرة موالعنيرة في رجب و زاده ابن ماجه أيضا بلفظة وا فرعة أول النتاج والعتيرة الشاة يذبحها أهل البيت هكذا رويا هذا التفسير موصولا بالحديث وفصله أبود اودعنه فروى الحديث أو لامقتصرا على المرفوع ثم روى من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن سعيد قال الفرع أول النتاج كان ينتج لهم فيذبحوه وروى مسلم والترمذى الحديث من طريق عبد الرزاق بتفسير الفرع موصولا بالحديث ورواه البخارى من طريق عبد الرزاق بتفسير بالزيادة كلهاموصولة بالحديث ورواه البخارى من طريق عبد الله بن المبارك عن معمر بالزيادة كلهاموصولة بالحديث ورواه البخارى عن سعيد عن أبي هريرة قال أحدها أيضاعن نبيشة والحارث بن عمرو و مخنف بن سليم وعبد الله بن عمروا بي هريرة وغيره خديث نبيشة بضم النون وفتح الباء الموحدة واسكان الياء المثناة من تحت

وفتح الشين المعجمةرواهأبو داودوالنسائي وابنماجه قال(نادى رجل رسول الله عَيْنِكُ إِنَّا كَنَا نَعْتُرُعْتُيْرَةً فِي الْجَاهِلِيةِ فَاتَّامُرُنَا؟ قَالَاذِبْحُوا للهِ فِي أَي شهر كان، وبروا الله عزوجل وأطعموا قال اما كنانفر ع فرعافي الجاهلية فما تأمرنا؟ قال في كل سأعة فرع تعْذُوه ماشيتك حتى اذا استحمل ذبحته فتصدقت بلحمه فانذلك خير ﴾ وفى رواية أبى داو دبعد قوله فتصدقت بلحمه قال خالد أحسبه قال على بن السبيل وفى دواية ابن ماجه أراه قال على ابن السبيل وفي دواية للنسائي على ابن السبيل بالجنزم وفى دواية له اسقاطها، وفى دواية أبي داود قال نصر يعنى الجهضمي استحمل للحجيج وفيها أيضا قال خالد (قات لابيقلابة كم السائمة ؟ قال مائة) وروى الحاكم قصة العتيرة فقط وقال هذاحديث صحيحالاسناد وقال ابن المنذر هو حديث ثابت وحديث الحارث بن عمر ورواه النسائي بلفظ إنه لتي رسول الله وَيُتَلِينُهُ فَحَجَّةَ الوداع الحديث وفيه (فقال رجــل من الناسيارسول الله العتائر والقرائع قال من شاء عتر ومن شاء لم يعتر ومن شاء فرع ومن شاء لم يفرع) ورواه الحاكم في مستدركه وقال صحيح الاسنادو حديث مخنف بكسر الميم واسكان الخاء المعجمة وفتح النون وآخرهاء بنسليم بضمالسين رواه أصحاب السنن الأربعة مررواية عبدالله بن عون عن أبى رملة عنه قال كناو قو فامع النبي وليستار المرفات حديث الحارث بن عمرو «مَنْ شَاءَ عَبَرَ وَمَنْ شَاءَ لَمْ يَعَبِّ وَمَنْ شَاءً لَمْ يَعَبِّ وَمَنْ شَاءً فَوَعَ وَمَنْ شَاءً لَمْ يَعْرَ فَ » ولأ صحاب السُّنَى مِنْ حَديث بِحْنَف بن سُليم (إنَّ على كلَّ أهل بيت في كلَّ عام أُضِيةً وَعَتبرَةً ، وهَلْ تدرون مالعَتبرة ؟ هي التي يُسَمُّونها الرَّجبيةً) قال الترمذي حديث حسن عمريث ولينسَائِي مُرْسَلاً مِنْ رواية شُعيب بن محمد بن عبد الله وزيد ابن أسلم (قالوا يارسُولَ الله الفرَعُ ؟ قالَ حَقَ فانْ تَرَ كُتهُ حَتَى بكونَ ابن أَسْلم (قالوا يارسُولَ الله الفرَعُ ؟ قالَ حَقْ فانْ تَرَ كُتهُ حَتَى بكونَ

. فسمعته يقول (يأتيها الناسعلي كل أهل بيت في كل غام أضحية وعتيرة ، قال هل تدرون ماالعتيرة؟هي التي تسمونها الرجبية) لفظ الترمذي وقال حسن غريب ولانعرف هــذا الحديث إلا من هذاالوجه منحديث ابن عون وقال الخطابي أبو رملة مجهول وهذاالحديث ضعيف المخرج انتهى وقد نكت على كلام الترمذي بأن أبانعيم ذكر في تاريخ أصبهان أن رواية سليان التيمي عن رجل عِن أبي رملة ولكنه قيل إن الرجل هوابنعون وذكر أبو نعيم أيضا أنهرواهابنجريج عن حبيب بن مخنف بن سليم عن أبيه قال والدى رحمه ألله والمعروف أن بينها واسطةوهوعبدالكريم الجزرى رواهكذا برواه عبدالرزاق فيالمصنف عنابن جريج ورواه الطبراني في معجمه الكبير من طريقه وقيل من هذا الوجه عن حبيب بن مخنف من غير ذكر أبيه وذكر ابن أبي حاتم عن عبد الرزاق أنه قال لاأدرى عن أبيه أم لا . وحديث عبد الله بن عمر رواه الحاكم في المستدرك من رواية داود بن قيس الفراء قال سمعت عمرو بن شعيب يحدث عن أبيه عن جده عبد الله بن عمر وقال سنل رسول الله عَلَيْكُ عن الفر ع قال الفرع حق وأن تتركه حتى يكون بنت مخاض أو ابن لبون فتحمل عليــه فى حبيل الله أو تعطيه أرمـلة خير من أن تذبحه يلصق لحمه بوبره وتوله ناقتك

بَكرًا فَتَحْملُ عَلَيْهِ فَى سَبيلِ اللهِ أَو تُعطيهُ أَرْمَلَةً خَيرٌ مِنْ أَنْ تَذَبِحَةً فَيَلَصَّقُ خَلَهُ بُو بَوْلَهُ نَافَتَكَ قالوا يارَسُولَ اللهِ فَيَلَصَّقُ خَلَهُ بُو بَوْلَهُ الْمَاكُمُ مِنْ رَوَابِةٍ شُميهِ عَنْ فَالْعَتيرةُ ؟ قالَ العَتيرةُ حَتَى * ووصلهُ الحَاكمُ مِنْ رَوَابِةٍ شُميهِ عَنْ جَدّهِ عَبد لللهِ بن عَمروفى الفرع وصحَحَهُ ومن حَديثِ أَبى هُرَيرةً بيضًا وصحَحَهُ وَدَنْ حَديثِ النّهِ بن عَمروفى الفرع وصحَحَهُ ومن حَديثِ أَبى هُرَيرةً أَيْ حَديثَ النّهْ في نَاسِخُ للإِذِن فيها أَيْفَى نَاسِخُ للإِذِن فيها

قال الحاكم هذا حديث صححيح ورواه أبو داود في سننه وفي أوله ذكر العقيقة وقال أراه عن جده ورواه النسائي من رواية داود بن قيس قال ممعت حمرو بن شميب بن محمد ن عبد الله بن عمر عن أبيه وزيد بن أسلم قالوايادسول. الله انفرع ، قال حق فان تركته حتى يكون بكرا فتحمل عليه في سبيل الله أو تعطيه أدملة خير من أن تذبحه فيلصق لحمه بوبره فتكنىء إناءك وتوله ناقتك قالوا يارسول الله فالمتيرة ؛ قال العتيرة حق) وحديث أبي هريرة رواه الحاكم في مستدركه من رواية عمرو بن دينار عن ابن أبي عمار عن أبي هريرة أنه قال فىالفرعة هى حق ولا يذبحها وهي غراة من الغراة تلصق في يدك ولكن أمكنها من اللبن حتى إذا كانت من خيسار المال فاذبحها وقال صحيح بهسذا الاسناد ﴿الثانية﴾ الفرع بفتح الفاء والراء وبالعين المهملة والفرعة بزيادة هاء التأنيث قد عرفت تفسيره في الحديث بأنه أول النتاج وأماكومهم كانوا يذبحونه لطواغيتهم فايس من تتمة تفسيره فان الاسم صادق عليه وإن لم يذبح وتقدم أن ظاهر رواية البخارى وغيره أن التفسير من نفس الحديث وأن أبا داود فصله فجعله من قول سعيد بن المسيب فيكون وصله بالحديث من الادراج ونقل النووى في شرح المهذب عن أهل اللغة نه أول نتاج البهيم كانوا يذبحونه ولا يملكونه رجاء البركة في الام وكثرة نسلها ثم قال هذا تفسير الشافعي وأصحابنا وغيرهم وفي محيح البخاري وسنزيه

أبي داود أنه أول النتاج كانوا يذبحونه لطواغيتهم وكذا غاير في شرح مسلم بينهم ولا معنى لهذا لما قررته من أن الذبح ليس داخلا في مسماه سواء كان للطراغيت أوغيرها وأطلق النووى تبعا للحديث النتاج وقيده الجوهرى والقاضي عياض وابن الأثير بنتاج الذقة وقيده ابن سيده في المحكم بنتاج الابل والغنم فما أدرى هو قيد أو منال ثم حكى القــاضي عياض وابن الاثمير والنووى في شرح مسلم قولا آخر في انفرع وهو أن أهل الجاهلية كانوا إذا أتمت إبل الواحد منهم مائة قدم بكرا فذبحه لصنمه فهو الفرع ولم يجعل صاحب المحكم ذلك خلافا بل جعله من المشترك بين معان فقال الفرع والفرعة أول نتاج الابل والغنم وكان أهل الجاهلية يذبحونه لآلهتهم وجمعه فرع ثم قال والفرع والفرعة ذبح كان يذبح إذا بلغت الابل مايتمناه صاحبها وجمعها فراع والفرع بعيركان يذبح في آلجاهلية إذاكان للانسان مائة بمير تحرمنها بعيراكل عام فأطعم الناس ولا يذوقه هو ولا أهله والفرع طعام يصنع لنتاج الابل كالخرس لولادة المرأة ثم ذكر معانى أخر ليست ملائمة لهذا المعنى الذي نحن فيه ﴿اللهُ لَنَّةَ﴾ العتيرة بفتحالعين المهملة وكسر التاء المثناة من فوق بعدها ياء مثناة من تحت فسرها في حديث أبي هريرة بأنها التي تذبح في رجب وفي حديث مخنف بأنها التي تسمى الرجبية وقيد أبو داود في سننه والنووي ذلك بأن تذبح في العشر الأول منه قال النووي واتفق العلماء على تفسيرها بهذا وفيها ذكره نظر فان الخطابي بعد ذكره حديث مخنف قال هو الذي يشبه معنى الحديث ويليق بحكم الدين فاما العتيرة التيكان يعترهـــا أهل الجاهلية فهي الذبيحة تذمح للصنم فيصب دمها على رأسه والعتر بمعنى الذبح اه فدل على أن للعتيرة معنى آخر وهو اللائق بتفسير المنغىفي حديثأ بي هريرة وجعل آخرون في ذلك خلافا قال في المشارق قال أبو عبيد هي الرجبية ذبيحة كانوا يذبحونها فى الجاهلية فى رجب يتقربون بها وكانت فى أول الاسلام فنسخ ذلك وقال بعض السلف ببقاء حكمها ثم قال وقيل العتيرة نذركانوا ينذرونه لمن بلغ ماله كذا رأسا أن يذبح من كل عشرة منها رأسا فى رجب وجز فى النهايماة بهذ

القول وحكاه ابن المنذر عن أبيء بيد وقال في الحكم العتيرة أول ما ينتج كانوا يذبحونه لآلمتهم ثم ذكر أن الرحلكان يقول في الجاهاية إن بلغت إبلى مثة عَرْتُ مَنْهَا عَتَيْرَةً وَفِي الصَّحَاحِ العَبَّرُ العَتَّيْرَةُ وَهِي شَاةً كَانُوا يَذْبَحُونُهَا فِي رَجِّب لألهتهم مثال ذبح وذبيحة انتهى نقيدها بالشاة وقد ظهر بننلك الخلاف في تفسير العتيرة وهو قادح في دعوى الاتفاق والله أعلم ﴿ الرابعة ﴾ في حديث أبي هريرة نفى آغرع والعتيرة وفي رواية النهى عنهما وفي حديث الحارث ابن عمرو التخيير بين فعامِما وتركمِما وفي حديث عمرو بن شعيب أنهما حق. وفي حديث المخنف الالزام بالمتيرة وفي حديث نبيشة الأمر بالعتيرة من غير تقييد بكونها في رجب والالزام بالفرع وأن تأخير ذبحه إلى كبره أفضل قال والدى رحمه الله في شرح الترمذي حديث النهى أصح وأحاديث الاباحة أكثر انتهى وقد اختلف العلماء في ذلك فذهبت طائقة إلى أن النهمي ناسخ لأحاديث الاباحة قال ابن المنذر (كانت العرب تفعلذلك في الجاهليةوفعلهما بعض أهل الاسلام بأمر النبي وللنظائر ثم نهى عنهما فقال لافوعة ولا عتيرة فانتهى الناس عنهم لنهيه) ومعلوم أن النهى لايكون إلا عن شيء قد كان. يفعل ولا نعلم أحدا من أهل العلم يقول إن النبي وللسلادكان نهاهم عنهما ثم أذن لم فيهما والدليل على أن الفعل كان قبل النهى قوله في حديث نبيشة إنا كنا نعتر عتيرة في الجاهلية وإناكنا نفرع فرعا في الجاهلية وفي اجزع علماء الأمصار على النهى عن استعمالها مع ثبوت النهى عز ذلك بيان لما قلنــاهـ وكان ابن سيرين من بين أهل العلم يذبح العتيرة في رجب وكان يروى فيهما: شيئًا انتهى وتبعه ابن بطال وقال بعــد قوله وكان يروى فيها شيئًا: لايصح وأظنه حديث ابن عون عن أبي رملة عن مخنف بن سليم ولا حجة فيه لضعفه ولو صح لكان حديث أبي هريرة ناسخاً له ؛ والعلماء مجمعون على القول بحديث أبي هريرة انتهى وذكر القاضي عياض أن جماهير العلماء على نسخ الأمر بالفرعوالعتيرة وكذا ذكر أبو بكر الحازم أن حديث النهي ناسخ لا ماديث الاذن وذهب آخرون الى استحباب القمرع والعتيرة

وأولوا النهى، قال الشافعي رضي الله عنه فيما رواه عنه المزنى : الفرع شيء كان أهل الجاهلية يطلبون به البركة في أموالهم فكان أحدهم يذبح بكر ناقته أو شاته ولا يغذوه رجاء البركة فيما يأتى بعده فسألوا الني مُتَطَالِيُّهُ عنه فقال افرعوا إن شئتم اى اذبحوا إن شئتم وكانوا يسألونه عماً كأنوا يصنعونه فى الجاهلية خوفا أن يكره في الاسلام فأعلمهم أنه لاكراهة عليهم فيه وأمرهم استحبابا أن يغذوه ثم يحمل عليه في سبيل الله وقوله انفرعة حق معناه أنها ليست بباطل ولكسنه كلام عربى خرج على جواب السائل وقد روى عنهعليه السلام لافرعة ولا عتيرة وليس هذا باختلاف من الرواية إنما هذا لافرعة واجبة ولا عتيرة واجبة والحديث الآخر يدل على معنى ذا أنه أباح له الذبح واختار أن يعطيه أرملة أو يحمل عايه في سبيل الله والعتيرة هي الرجبية وهي ذبيحة كان أهل الجاهلية يتبركون بها في رجب فقال النبي عَلَيْكِيرُ لاعتبرة على معنى لاعتيرة لازمة وقوله عليه السلام حيث سئل عن العتيرة إذبحوا لله في أى شهر ما كان انها في رجب دون ماسواه من الشهور هذا كله كلام الشافعي حسكاه عنه البيهتي في سننه وذكر ابن كج والدارمي أنهما لايستحبان وهل يكرهان؟ فيه وجهان (أحدهم) يكرهان للخبر (والثاني) لاكراهة فيهما ; وحكى أن الشافعي رحمه الله قال إن تيسر ذلك كلشهر كان حسنا قال النووى في الروضة هذا النص للشافعي في سنن حرملة وفي سنن أبي داود رغيره حديث يقتضى الترخيص فيهما بل ظاهره الندب فالوجه الثانى يوافقه فهو الراجح وقال في شرح مسلم بعد نقله نص الشافعي المتقدم والصحيح عند أصحابنا وهو نم الشافعي استحباب الفرع والعتيرة ثم حكى نص حرملة وقال في شرح المهذب الصحيح وهو الذي نص عليه الشافعي واقتضته الاعاديث أنهها لأيكرهان بل يستحبان وقال الحنابلة إنهما لايستحبان ﴿الخامسة﴾ الذينقالوا بنفي استحباب الفرع والعتيرة حملوا قوله لافرع ولا عتيرة على أن معناه مستحبان والذين قالوا باستحبابهما أجابوا عن هذا الحديث بأجوبة (أحدها) أن المدى لافرع واجب ولا عتيرة واجبة وهذا تأويل الشافعي رحمه الله كما

تهدم ويشكل عليه وعلى جواب الأولين النهمي الذي في رواية للنسائي فانه الإمجيء معه نفى الوجوب ولا الاستحباب ولعل راويه روى بالمعنى فيظنه **أَخْطأً** ؛ ظن أن معنى النفى النهى وليس كذلك بل معناه نفى الاستحباب أو الوجوب كما تقدم (ثانيها) أن المراد أنعم ليسا كالأضحية في الاستحباب المتــأكد أو في ثواب إراقة الدم فأما تفرقة اللحم على المساكين فبر وصدقة (ثالثها) أن المراد نفي ما كانوا يذبحونه لأصنامهم فأما الذبيحة لابقيدكونها للأصنام فلا بأس بها ﴿ السادسة ﴾ النتاج بكسر النون وقوله ينتج بضم أوله وفتح ثالثه على صيغة البناء للمفعول ثم يحتمل أن يكون مبنيا للفاعل وأن يكون مبنيا للمفعول فان هذا الفعل لايستعمل إلا بهذه الصيغة وإن كان مبنيا للفاعل يقال نتجت الناقة إذا ولدت وقوله (وفصله) أبو داود بتخفيف الصاد (والطواغيت) هنا المرادبها الأصنام ومفرده طاغوتوهومقلوب لأنهمن طغاو الطغيان مجاوزة الحدوقوله (نعتر) بكسر التاء وقوله (وبروا الله) بفتح أوله أي أطيعوه وقوله (تفرع) بفتح الراء ﴿السابعة ﴾ قوله (في كل سائمة فرع) السائمة الراعية ولم يذكر في الحديث لذلك عدداً وفي سنن أبي داود عن أبي قلابة راوى الحديث أنه قال السائمة مائة وروى أبو داود أيضا باسناد صحيح عن عائشة قالت أمرنا **دسول الله عَلَيْنَا إِنْهُ (من كل خمسين شاة شاة) ورواه البيهقي بهذا اللفظو بلفظ آخر** ﴿ أَمْرُنَا رَسُولُ اللَّهِ عَيْسُكُمْ بِالفَرَعَةِ مَنْ كُلَّ خَسَيْنَ وَاحْدَةً ﴾ ورواه الحاكم في مستدركه بلفظ (أمر بالفرع في كل خسة واحدة) وقال صحيح الاسناد ثم يحتمل أن يكون ذكر السائمة خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له ويحتمل أن يتقيد ذلك بهاكما في الزكاةوفي هذا استحبابأن يتصدق من كل مائة أوخمسين أو خمس بواحدة وهذا قدر زائد على الركاة والله أعلم ﴿الثامنة ﴾قوله (تفذوه ماشيتك) بالذال المعجمة أي ترضعه ماشيتك وهي أمه لاحتياجه للرضاعة وقوله ﴿ استحمل) بفتح التاء أي قوى على الحمل وأطاقه وهو استفعل من الحمل ومعنى الحديث أن تأخير ذبح الفرع الى أن يكمل ويشبع من لبن أمه ويجيء وقت الحمل عليه أفضل من المبادرة لذبحه في أول و ``دته وخص ابن السبيل لشدة

احتياجه أكثر من المقيم لغربته ونفاد نفقته ﴿التاسعة﴾ استدل بقوله (على أهل كل بيت في كل عام أضحية) من قال بوجوبها وهو قول أبى حنيفة وقال الجمهور باستحبابها وأجابوا عن الحديث بضعفه كما تقدم وبتقدير صحته فالمراد الاستحباب المؤكد دون الوجوب ويدل لذلك أنه لميقل أحد بوجوبالعتيرة ﴿العاشرة ﴾ فيه أن الأضحية مشروعة على الكفاية فيكفى في تأدى مشروعيتها أَن يضحي الواحد عنه وعن أهل بيته بأضحية واحدة ﴿ الحـادية عشرة ﴾ البكر بالفتح الفتي من الابل والانثى بكرة وفي رواية لأبي داود بكرا مشغزبا ابن مخاض أو ابن لبون وهو بضم الشين وإسكان الغين وضم الزاى المعجمات عدها باء موحدة مشددة كذا وقع عند أبى داود قال الحربي الذي عندى أنه زخزبا أى بضم الزاى وإسكان الخاء المعجمة ثم زاى مضمومة ثم باء موحدة وهو الذى اشتد لحمه وغلظ قال الخطابي ويحتمل أن تكون الزاى أبدلت شينا والخاء غينا فصحف وهذا من غرائب الابدال ﴿ الثانية عشرة ﴾ قوله فيلصق بفتح أوله لحمه بوبره كأن ذلك كناية عن هزاله أى لايكون فيه شحم يفصل بين لحمه وجلده وقوله فتكفأ إناءك بفتح التاء والفاء يقال كفأ الاناءأى قلبه وكبه وأكفاه أى أماله وقيل ها لغتان فيهما فعلى الثاني يجوز فيه أيضا ضم التاء وكسر الفاء ومعناه أنك اذا ذبحت ولد الناقة انقطع لبنها فاكفأت إناء اللبن أى قلبته على وجهه لا نه فارغ من اللبن وقوله (وتوله ناقتك)أى تفجعها بفقد ولدها حتى يصيبها الولهوهو خبلالعقل وقال أبو العباس القرطبي حين ذكر هذا الحديث وعلىهذا فالفرعهنا إنما هو الصغير ألا ترىأنه فسره بذلك ولا فرق بين أول النتاج وبين مابعده والمعروف عند أهل اللغة أنهأول النتاج (قلت) هو صغير مخصوص وهو الذي يكون أول النتاج كما فسره في الحديث والله أعلم

تم بحمد الله تعالى الجزء الخامس ويليه الجزء السادس وأوله (كتاب الاطعمة) مجمد الله تعالى الجزء الخامس ويليه الجزء السادس وأوله (كتاب الاطعمة)

﴿ فهرس الجزء الخامس من طرح التثريب ﴾

الموضوع	منحة	الموضوع	صفحا
حتى ينحر	,	﴿ كتاب الحج ﴾ (مواقيت	۲
﴿ باب مايحرم على المحرم ويباح		لأحرام) حديث آبن عمر في مواقيت	i
له ﴾ (الحديثِ الأول)عنابن عمر		أمل المدينة والشام ونجدوالبين	
وفيه بيان مايتركه المحرم من الثياب		وأحاديث أخرى	
المرأةلها لبسالمخيط وسترالرأس	٤٦	حكم الاحرام من المواقيت	٤
المرأة لها لبس الخفين	٥٣	حكم الاحرام قبل الوصول إليها	
جواز لبس المحرم السراويل إذا		ميقات أهل العراق وفيه أبحاث	11
لم يجد إزارا		حديثية وفقهية	
حكمة تحريم اللباس المذكور على	00	حكم المقيمين في المواقيت وحكم	10
المحرم		من سكنه بين المواقيت ومكة ﴿	
(الحديث الثاني) عن ابن عمر	00	فرباب إفرادا لحج والتمتع والقران	17
« خمس من الدواب ليس على		(الحديث الأول) عن عائشـة	
المحرم في قتلهن جناح » ـ وعن		وغيرهافىالافراد والتمتع والقران	
عائشة نحوه		معنى الافراد والتمتع والقران	17
مذاهب العلماء في قتل المذكورات	۸٥.	والاطلاق والتعليق وأحكامها	
في المدينة وغيرها		انفقهية وأبحاث حديثية كثيرة فيها	
تقسيم الغراب إلى أربعة أنواع	77	اختـــلافهم فى أفضــل وجــوه	77
إلحاق الوزغ بالفواسق الحس		الاحرام	
وأحاديث فيه)	(الحديث الثاني) عن عائشة وفيه	44
(الحديث النالث) عن عائشة -	٧٣	أنها حاضت فأمرت بعدم اتمـام	
في التطبيب قبل الأحرام وقبل		العمرة	
الاحلال — وفيه مباحث		(الحديث الثالث) عن ابن عمر	40
﴿بابدخول مكة بغير احرام	٨٣	عن حفصة وهو يدل على أنمن	
وفيه حديث أنس الذى فيه قُتل		أدخل العمرة على الحج لا يحسل	
		7	

﴿ تابع فهرس الجزء الخامس من طرح التثريب ﴾

الموضوع	صفحة	الموضوع	مىفحة —
نوال تسعة فى ذلك	أة	ابن خطل	
ل تجوز التلبية للحلال ؟	A 98	المذاهب في دخول مكة بغير احرام	٨٥
هل تجوز الزِّيادةفيها علىماثبــــ	۹٤ و	الخلاف في اقامة الحدود راق ص	۲۸
ن النبي عَمِيَّالِيَّةِ ن النبي عَمِيَّالِيْهِ	عر	فی الحرم	
فاظ أخر وردت فىالتلبية	٥٥ أن	حقيقة المغفر	٨٦
بتماع ثلاثة اخوة يروى بعضه	-1 94	الجمعين هذاالحديثوبينحديث	٨٦
ن بمض	عو	جابر (وعليه عمامة سوداء)	
لتحباب ختم التلبية بالصلا	wl 47	هل يجوز القتال بمكة ؟	٨
ر رسول الله 'ه <u>يتالين</u> ة		وهل يجوز اقامة الحدود فيها	٨
ُباب طواف المتكَىء علىغيره فَ) 47	من هو ابن خطل ومن الذيقتله	٨١
ـريج الحــديث ثم بحث في	¥ 4Y	وماسبب قتله ، وكيف قتلوهو	
مية الكعبة وفى لفظ (آدم	۹۷ تــ	متعلق بأستار الكعبة وقدقال	
مل هي الحمرة أم غيرها	و•	النبي مَنْتُلِلْةِ (من دخل المسجد	
ث في (اللمة) و (الترجيل	4 91	فهو آمن)	
با معنى قوله تقطر ماء	وا	هل يجوز قتل الاسير صبراً ؟	٨١
ث في (العواتق)	4 99	بحث في قوله عِيَنِيْكِيْ (لايقتل قرشي	٨
ل رؤية عيسى عليالية يطوف	A 44	صبرا بعد هذا)	
قيقية أو منامية ؟	-	﴿باب التلبية ﴾	٨
ل يجوزطوافالمحمول كالمتكى	49	لفظها الوارد	٨4
لا ، وما دليل من جوزه	أم	بحث لغوى في لفظ التلبية وفي	۸4
ل تجوز صلاة المتكىء على غير	۱۰۰ ه	أصلها	
المستئد الى شىء	وا	شرح الفاظها	•
السبب فىتسمية ءيسى بالمسي		شرح كلة وسعديك	•
ت في (الجعد القطط) وهم	٤١٠٠	هل التلبية سنة أو واجبة الخ	41

(تابع فهرس الجزء الخامس من طرح التثريب)

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
على الحلق أوالتقصير	·	ها للمدح أم للدم	,
معنى آخر في تفضيل الحلق على	110	ماوجه تشبيه عيزالدجال بالعنبة	
لتقصير، وبيان أنها نسكان من	1	الطافية وما معنى ذلك	
المناسك	١	ضبط اسم المسيح الدجال	1.4
مل الحلق ر ڪن أو واجب ،	115	﴿ باب السَّعَى بينَ الصَّفَاوِ المروةَ﴾	
وهل يستحب تعميمه الرأس أو	,	والاحاديث فيهذلك	
نخصيص موضع به ، وهل التقصير		نخريج أحاديث الصفا والمروة	1.4
مثله في ذلك	•	ماهو الصفا والمروة . وما المراد	١٠٤
أيهاالمستحبالنساء، وهل يدخل	110	بالشعائر	
رضا الزوج في ذلك	,	تحقيق الاستدلال بآية (ان الصفا	1 • ٤
هل التخيير بينهم في كلحال؟ قال	117	والمروة من شعائر الله) وبيان	
المآلكية والحنابلة بخلافه		مكم السعى وهلاه وسنةأوواجب	•
هل يقوم نمقام الحلق والتقصير	117	أو ركن ، وعلى كل فها على تاركه	
النتفونحود ، وهلابدالمحصر		ماهو مثاة وأين موضعه	١٠٨
منه أم لا	1	هل توقف الصحابة بادى، ذى	
هل يختص الحلق ونحوه بالرأس	114	بدءعن الطواف بينالصفا والمروة	
﴿باب طواف الحائض﴾ حديث	114,	وما سببه ؟	
عائشة أنها قدمت مكة وهمى	;	من نزلتفيه آية (ازالصفا)	
حائض الخ	• ,	(باب الحلق والتقصير)،أحاديث	
بخریجه	114	فی ذلك	
منع الحائض عن الطواف حتى		<u>ئ</u> تخريجها	
تغتبسل ؛ والمذاهب في ذلك		مالحكمة في تكرير الدعاء للمحلقين	
اشتراط طهارة النوب والبدن	171	دون المقصرين	
والمكان للطائف		- جواز الاقتصادفي الحجوالعمرة	

(تابع فهرس الجزء الخامس من طرح التثريب)

-	الموضوع	صفحه	الموضوع	صفحة
أغلقه	لق عليه بابها ؛ ومن	١٣٣ هل أغ	ماذا يصنع العاجز عن الماء وهل	177
، منه	هَكُمته ، وهل يؤخذ	، رما	السعىكالطواف فياشتراطالطهارة	
جواز	لابواب للمساجد و	اتخاذ ا	لم امتنعت عائشة عن السعىوهي	174
، يقبل	دة مكنه فيها ؛ وها	غاقها ؛ ومام	حائض ، وفوائد مهمة مستنبطة	
رواية	لواحــد ؛ وتجوز	خبر ا	من الحديث	
	ب عن الصاحب	الصاحه	(الحديث الثاني) حديث صفية	178
	، الروأياتفي صلاة	- 44	أنها حاضت الِخ ، وتخريجه	
, ذلك	فى الكعبة وتحقيق	الله عليك	هل يحبس أمير الحج الحجيج	140
	المثبت يقدم على النافح		من أجل الحائض حتى تغتسل	
الكعبة	ت هذ الصلاة تحية ا	١٣٩ هل کان	وتطوف ؛ المذاهب في ذلك	
صلاة	يستدل بها علىجواز	?وهل	طواف الوداع غير واجب على	141
۶ذکر	نة في جوف الكعبة	الفريض	الحائض	
	ب في ذلك	المذاه	هل غير الحائض مثلها في عدم	144
	الشافعية في صحة		وجوب طواف الوداع عليه	
ب فی	رف الكعبة ؛والمذاه	في جو	التعريف بطواف الافاضةوفوائد	
الكية	على ظهرهاورأىالم	الملاة	أخرى مهمة	
	ملاة في الحجر ،	في الم	﴿ باب دخول الكعبة والصلاة	144
الكعبة	فضلفعلها فيجوف	127 عل الا	فيها ﴾ الحديث في ذلك وتخريجه	
	جهاء الاستدلالعل		استحباب دخولالكعبة ؛ وهل	
سأطين	i بين الاعمدة والا	الصلاة	هو من شعائر الحج متى دخل رسول الله الله الكالكة	
	في المرمرة	١٤٢ بحث	متي دخل رسول الله عليه الكوالية الكعبة	141
	المدى ﴾ الحديث		؛ وكم مرة دخلها ؛ وتحقيق ذلك	
الخ) الخ	رجل يسوق بدنة	(بينا	وهل صلى فيها ؛ وماذا صلى	
	ج ذلك	وتخوي	لم خص من دخل معه بتلك المزية	144
			•	

(تابع فهرس الجزء الخامس من طرج التثريب)

			m A	
	الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
بث	ماهى الفتنةالمشاراليها فيالحدي	101	مااراد بالبدنة ، وبالتقليد؛وذكر	١٤٤
أم	وهل كان ابن عمر يريد الحج	,	المذاهب في ركوب الحدى	
ت	العمرة ؛ وماسبب قوله ان صدد	l	رأى الشافعية في ركوب الهدى	127
	عن البيت) الخ	•	المبذاهب في جواز الحمل عليه	124
6	جواز التحلل لمن حصره العدو	109	و إركابه الغير ؛ والكلام فيما الحق	
	والخلاف فى التفاريع على ذلك		بالهدى منالضحاياوالموقوفهل	
ار	هل الاحصار بالمرضَ كالأحص	17.	ينتفع بذلك أم لا	
	بالعدو ؟		بحث في قوله عِيَّالَيْهِ المحرم (اركبها)	121
بث	ضبط وشرح بعضالفاظ الحدي	171	(الحديث الثاني) حديث عائشة	189
	بحث في ادخال الحج على العم		(انكتلافتل قلائد)الخرتخريجه	
می	ماذا يجب على القادن من الس	177	جواز بعث الهدى إلى الحرم	10-
	والطواف	1	وانلم يسافر معهمر سلهواستحباب	
	جواز ألهدى للقارن كالمتمتع		تقليد الهدى ؛ وهلالغم في ذلك	•
يق	جواز الخروج للحج في الطر		مثل غيرها	
	المخرف إذا رجيت السلامة	j	- نسالقلائد ؛وماكانت تؤخذمنه	
می	هلطوافالقدوماذاوصل بالس		الحـــدى هل هو النسك أم غيره	
	يجزىء عن طواف الافاضة		المذاهب في ذلك	
	(الحديث الثاني) دخول الن		تقليد الهندى وإرساله لايصير	104
	ولينظين على ضباعة بنت الزبيروقو		صاحبه محرما ، المذاهب في ذلك	
خ	له (إنهاتريدالحجوهي شاكية)ال		﴿باب الاحصار ﴿حديث عبدالله	100
	المباحث في تخريجه		ابن عمر أنه خرج إلى مسكة في	
•	التعريف بضباعة ،وذكر سب		الهتنة يريد الحج) الخ	
	دخوله عِيَّكِيْنَةُ عليها بُوكُونُ الْحَا مُنْهُ		تخريج هذا الحديث وأبحاث ذات	107
•	بالآجنبية ليست من خصائصا		فوائد حديثية بالغة	

(نابع فهرس الجزء الخامس من طرح التثريب)

الموضوع	صحيفة	الموضوع	محيفة
، وهلهو منالنسك أملا	العاماء	لِ النبي عَلَيْكُ هُو الذي جاءها	171
(حديث النعمر)أن رسول	۱۷۹ الثاني (سألها هل تريد الحج ؛ أم هي	ۏ
للله أناخ بالبطحاء الخ	الله عِنْظِيا	ى جاءته	
ءِ وبيان البطحاء ،وماوجه	۱۸۰ تخریجه	كر الخلاف فىجوازالاشتراط	
ا بالمعرس	•	ي الحج	ا
فى نزوله عِلَيْنِيْنَةُ بِالبطحاء		ستدلال من قال بالجواز؛ و تأويل	
حبالصلاة فيهذاالموضع	۱۸۲ هلآست	بره لدلیله	
نيه فى وقت كراهة الصلاة	ولو مرا	ن اشترط هل يحل بمجرد العذر	۱۷۱ م
تحب المبيت فيه؛ و إلى متى	_	م لابد من الاحلال؛وهلالعمرة	·Ī
، الثالث تكبير رسول الله	* 11 -4	كالحج فى ذلك؛ وما المراد بالتحلل	
ذا أقفل من غزو أو حج		ما المراد بالعذر الذِي يجوزه	
يخريجه		اذا يجب على من أحصر	
(القفول)و (الشرف) و		مسلال مروى عن النبي وَلَيُطِلِّيْهِ	
د) وبيان استحباب الذكر وثير		فوائد مهمة مستنبطة من حديث	
نه والأقوال في ذلك		باب	
قف تخصيص المكان المرتفع	-	ل الاشتراط له صيغة خاصة ؛	
والاذكار الواردة فهذا	٠ - تــ	هل لابدأن يكون بعذرأم	
ببون تائبون ساجــــدون		مح مطلقا	
الفاظ الذكر		إباب نزول المحصب وبطحاء وذي	
الأضحية ﴾ الحديث الأول		لحليفة ومايقول اذا قفل﴾ حديث	
عقبة أن النبي والسيالة أعطاه		أشة أنها لم تكن تفعل ذلك	
و تخریجه		نخريجهوبان مرجعاسمالاشارة	
ن قسمة الغم في الحديث		ان(الابطبح)ولماذالم تنزله عائشة؟	
ن على سبيل الصدقة أمماذا	وهل کا	ستحباب نزول المحصب عندأ كد	al IVY

التثريب)	ن طوح	الخامس م	الجزء	فهوس	(تابع
,		_	- •	- •	_ ′

معبغة	الموضوع	محيفة	الموضوع
۱۹۰ (تفسی	سير الضحايا) و(العتود)	۲۰۷ تحقیق	ما عق به عنهما
191 14	ستدلال على اجزاء الجذع من		لكبش وهل مايجــوز في
المعز	ز في الاضحية وذكر الاقوال		ة يجوز في العقيقة
	ذلك	٢٠٩ الاقوال	ل في وقتالعق عن المولود
۱۹۳ اختلا	للاف العلماء في سن الجــذع	۲۱۱ متی یس	مي المولود
المجزى	ی۰	۲۱۲ معنی ا.	ماطة الآذي عن المولود
	لديث الثاني) حديث سالم في	۲۱۳ استحباد	بالتصدق بزنة شعرالمولود
النعي	لى عن أكل لحم الأضحية فوق	من الد	هب أو الفضة
المثلاث	ثو بيان أنه منسوخ	۲۱٤ معي (مَكَافأَتَانَ) في الحديث
١٩٥ تخريج	يجه ؛ وبسط القول فيه	۲۱۰ النمي ا	عن كسر عظام العقيقة ؛
۱۹۷ اختلا	لاف العلماء في هذاالنهيعلي	وتحقيق	، معنى(يدمى) في الحديث
	إلى، ابتداء الثلاثة من ماذا ؛	۲۱۷ (الحديد	ثالثاني)حديثأبي هريرة
وهل.	لى يمتنع أكله من أضحية غيره	(لافر	ع ولا عتيرة) وتخريجه
بمد ال	الثلاث	۲۲۰ معی (الفرع)
۲۰۰ عل يه	يصح الاكل من المنــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	۲۲۱ معنی ((العتيرة)
كالمتطر	طوع بها أم لا	۲۲۲ تحقیق	الكلامعلىالفرع والعتيرة
۲۰۱ تفسیر	ير بقية ألفاظ الحديث		<i>حکم</i> هما
	بالعقيقةوغيرها، (الحديث	٢٢٤ معنى ال	لنتاج والسأمة وبقية الفاظ
_	ول) حديث بريدة أنه عِيَّالِيَّةِ	الحديث	
	عن الحسن الخ وتخريجه		'ضحية واجبة ؛ وهل هي
_	للعقيقة		كفاية ومامعى البكر وبقية
۲۰۲ اختلا	الافالعلماء في حكمها على أقوال	الفاظ	الحديث